جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

# السكان الرحل والنشاط الرعوي في المجتمع الجزائري

## خلال الفترة الاستعمارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ

تخصص: التاريخ المعاصر للمجتمع الجزائري – التطورات والتحولات.

إعداد الـــــطالب: تحت إشـــراف:

– دحـــــام الحاج – أ.د تيزي ميلود

لجنة المناقشة

| | | | |
|---|---|---|---|
| ولد النبية كريم | أستاذ | جامعة جيلالي ليابس/سيدي بلعباس | رئيسا |
| تيزي ميلود | أستاذ | جامعة جيلالي ليابس/سيدي بلعباس | مقررا/ مشرفا |
| مكحلي محمد | أستاذ | جامعة جيلالي ليابس/سيدي بلعباس | مناقشا |
| علوان آمال | أستاذة | جامعة جيلالي ليابس/سيدي بلعباس | مناقشا |
| شباب عبد الكريم | أستاذ | جامعة سعيدة | مناقشا |
| جيلالي بلوفة ع القادر | أستاذ | جامعة وهران 01 | مناقشا |

السنة الجامعية:

1443–1444هـ/ 2022– 2023م


بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

**مقدمة:**

إن موضوع البدو الرحل من بين المواضيع المهمة التي لم تتطرق لها المصادر المحليّة ولا الأجنبيّة بالمعالجة والدراسة التاريخيّة المفصلة خلال الفترة الاستعمارية، مما أوجد البحث في تاريخ الجزائر المحلي بحاجة إلى فتح آفاق واسعة أمام المهتمين به من باحثين ودارسين، وهذا كون البحث في التاريخ المحلي والخوض في غمار جانبه الاجتماعي ليس بالأمر الهين، وإنّما مسلكه وعر يوجب على الباحث التعمق بعيد عن السطحية متحاشيا الوقوع فيما كتبه الغربيون في هذا المجال، خصوصا أن مختلف المجالات سواء الاجتماعية أو الثقافية فهي ذات علاقة تكامل مع المجالات الأخرى؛ منها السياسية والاقتصادية، ولذلك فإن الجانب الإجتماعي في ميدان التاريخ هو أحد الجوانب المكملة لباقي الجوانب الأخرى، وهذا إذا ما نظرنا إلى نشاط أفراد المجتمع من مظاهر حياتهم وربطناها بنشاطهم الإداري والسياسي حتى نفهم تلك العلاقة التكاملية.

وهذا ما يجعل الموضوع ذا أهمية كبيرة تستدعي منا الدراسة والبحث خاصة أنه من بين أهم القضايا والمسائل الشائكة التي اعترضت طريق المشروع الاستيطاني الاستعماري الفرنسي، إذ يعتبر تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية من أهم الفترات التاريخية ذلك أنه دام مدة قرن واثنين وثلاثين عام (1830- 1962)، فهي فترة طويلة، وقد أشارت عديد المصادر التاريخية خلال هذه الفترة وقبلها أن المجتمع الجزائري كان جُل أفراده يسكنون الأرياف، حيث قدرت نسبتهم بـ 95% في الريف و 05% في المدنية[1]، أي أن ساكنة الريف مثلت الفئة الغالبة والأغلبية الساحقة، يعيشون على شكل قبائل متناثرة في مجال جغرافي معين، حينها كانت القبيلة تمثل إحدى الثوابت الأساسية بالنسبة لساكنة الشمال الإفريقي عموما، ولساكنة الجزائر خصوصا، فهي النواة الأساسية والعنصر الهام في البينة الإقتصادية والإجتماعية وكذا الثقافية.

ونظرا لما لهذه الفئة في المجتمع الجزائري من الأهمية والدور من الجانبين الإجتماعي والاقتصادي – الملكية الجماعية والثروة الحيوانية– خصوصا عندما نتطرق لدور هذه الفئة في المقاومات الشعبية سواء كان ذلك سلبا أم إيجابا، ندرك ذلكالحضور القوي الذي أثبتته على الساحة الإقتصادية

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.ص: 24.

والإجتماعية،وكذا العسكرية، ومدى تفاعلها مع عديد المقاومات التي قادتهاثلةمن الشخصيات التاريخية وكذا الدينية والصوفية، كأمثال الأمير عبد القادر وأحمد باي ومقاومة أولاد سي منصور، أولاد سيد الشيخ، والشيخ بوعمامة وغيرها، ضف إلى ذلك دورها الاقتصادي المتمثل في الحفاظ على الثروة الحيوانية من الزوال في عز الهمجية والتسلط الاستعماري الفرنسي، وذلك من خلال مزاولة نشاطها الرعوي لمختلف المواشي التي كانت تزخر بها الجزائر في ذلك الوقت، وهذا ما يجعلنا نلح على دراسة هذا الموضوع للوقوف على بعض النقاط التي تميزت بها هذه الفئة من المجتمع الجزائري، وهذا على الصعيدين الإجتماعي من خلال تطرقنا لعادات وتقاليد هؤلاء وحياتهم اليومية، وكذا مختلف القبائل التي كانت على هذه الشاكلة (الحل والترحال)، والاقتصادي المتمثل في الثروة الحيوانية والدور الذي لعبته في الحفاظ عليها من خلال النشاط الرعوي وعامل التربية الذي حملته فئة البدو الرحل على عاتقها أثناء الفترة الاستعمارية في مختلف أنحاء الجزائر خصوصا الناحية الجنوبية.

## إشكاليةالموضوع

**من هم البدو الرحل في الجزائر، وما هي حرفتهم الأصلية؟ وما علاقة هؤلاء بالإدارة الفرنسية الإستعمارية؟**

ومنها تندرج عدة تساؤلات فرعية منها:

- من هم البدو الرحل في الجزائر؟ ما هي المعايير المعتمدة التي على سبيلها صُنّف هؤلاء؟
- ما هي أهم التحولات والتغيرات التي عرفها مجتمع الرحل خلال الفترة الاستعمارية؟
- كيف كانت حياتهم اليومية خلال العهد الاستعماري؟ وما هي أهم المناطق التي كانوا يقصدونها دون غيرها؟
- وما مصير تنقلاتهم في خضم التغيرات الحاصلة على الأرض خاصة انحصار الأراضي الرعوية (المساحات الغابية)؟

- ما العلاقة التي تربط البدو الرحل والنشاط الرعوي؟ كيف ساهم هؤلاء بحرفة الرعي في الجانب الاقتصادي خاصة التزويد العام من خلال تعاملاتهم في الأسواق؟

## -المنهج المتبع-

وخلال دراستي لهذا الموضوع وفي مختلف فصوله ومباحثه اعتمدت على:

المنهج التاريخي الذي من خلاله تتبعت المراحل التاريخية التي عرفتها فئة البدو الرحل في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، كما تم اعتماد الأسلوب الوصفي فكان من أجل غرض وصف الأحداث التاريخية المؤثرة على حياة هؤلاء ونشاطهم اليومي.

وبما أن التاريخ الشمولي يأخذ بعين الاعتبار كما نعلم كل مظاهر النشاط فإن تنوع القضايا التي يثيرها موضوع هذا البحث تجعلنا نعتمد على الاسلوب التحليلي في استقراء الأحداث والوقائع لتوضيح ظروف السكان الرحل وأسباب تعاملاتهم والوقوف على مواقفهم من الإدارة الاستعمارية، وكيف تعاملوا مع تشريعاتها، وهنا تكمن إيجابية هذا المنهج حتى نخرج برؤية موضوعية تخدم موضوع البحث.

## -أسباب اختيار الموضوع-

لكل موضوع من المواضيع البحثية هناك من الأسباب ما هو موضوعي وآخر ذاتي، فمن بين هذه الأسباب نجد:

**الذاتية:** إن من بين أهم الأسباب الذاتية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هو حب البحث في هذا الميدان لما لنا من رغبة في ذلك، نظرا لقربنا من ميدان البحث، وكذا الجانب الإجتماعي والحياة اليومية لهؤلاء الرحل نظرا لطبيعة المنطقة الجغرافية التي يقصدها هؤلاء في تنقلاتهم، وكذا لما يكتسيه الموضوع من أهمية، خاصة استقلالية مجتمع البدو الرحل من الجانب الإجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يجعله بعيدا عن نظيره في المدينة، وهو ما يجعلنا أمام فرضية واحتمال تجاهل هذا المجتمع وخصائصه ونمطه المعيشي عند أهل المدينة وبشكل كبير جدا.

**الموضوعية:** ومن بين الأسباب الموضوعية التي أدت بنا إلى الخوض في غمار هذا الموضوع هو محاولتنا من خلال دراستنا له أن نقدم إضافة لما قد تم التوصل إليه قبلنا، محاولين إماطة اللثام على هذه الفئة الاجتماعية، والغوص في حيثيات حياتها اليومية، وهو ما جعلنا أمام ظاهرة استكشافية لهذا المجتمع بالنسبة لنا كأصحاب علم التاريخ نظرا لقلة الدراسات في هذا الشأن، إن لم نقل انعدامها على حسب علمنا كباحثين في الموضوع، خاصة ما شهده المجتمع الجزائري من تحولات وتغيرات التي انجرت عنها حتمية القضاء على البنية الاجتماعية التقليدية من قبل الإدارة الاستعمارية، وسياساتها الموجهة ضد المجتمع الجزائري خاصة فئة البدو الرحل، وما مورس ضدها من ضغوطات تهدف إلى تفكيك القبيلة والقضاء على أنماط عيشها.

ورغم تلك الصعوبات والضغوطات التي اعترضت طريق هؤلاء الرحل إلا أنهم حافظوا على خصائصهم الاجتماعية من حيث نمط العيش طيلة الفترة الاستعمارية، بل وحتى بعدها بكثير وهو الأمر الذي يبعث في نفسية الباحث في هذا الموضوع التشويق وحب البحث، ويفتح أمامه باب البحث على مصراعيه لفهم حيثيات هذا المجتمع واستيعابه أكثر، فرغم دراستنا هذه للموضوع والتي نأمل أن تكون متواضعة إلا أنها تبقى مجرد اجتهاد بسيط في خضم هذا الميدان القائم والكامل بذاته، إذ حاولنا من خلال هذه الدراسة التنقيب عن خصائصه، ومميزاته، وملامحه خلال الفترة الاستعمارية، ومع ذلك بقي بحاجة إلى المزيد من الدراسات البحثية في ميدان التاريخ نظرا لما للموضوع من تشعوبات وتعدد وتنوع في أجزاءه، يمكن جعل لكل جزء منها موضوعا خاصا به للدراسة والبحث العميق.

## -أهداف وأهمية الموضوع-

يعتبر موضوع البدو الرحل ذا أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ بلادنا الاجتماعي، إذ أنه يختص بدراسة فئة من فئات المجتمع الجزائري ذات أهمية كبيرة بالنسبة لذاكرتنا، فالبدو الرحل مجتمع عريق في وجدانيته في المغرب العربي عامة وفي الجزائر خاصة، إذ أنهم وجدوا منذ القدم وامتد وجودهم إلى يومنا هذا، فأغلب سكان الجزائر هم من أصول هذا المجتمع فعراقته لها امتداد إلى أيام وجود كل من الهلاليين وبنو سليم.

ولعل أهداف دراستنا لهذا الموضوع يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تتبع هؤلاء البدو الرحل الذين لا يزالون يحافظون على وجودهم لاحتفاظهم بأنماطهم المعيشية التقليدية.
- دراستنا لهذا الموضوع ليست من بابها التاريخي فحسب، بل تمتد إلى الاهتمام بالجانب الاجتماعي والاقتصادي لبدو رحل الجزائريين الذين عاشوا خلال الفترة الاستعمارية.
- الوقوف على خصائص حياتهم ونمطها خاصة أنهم اعتمدوا على حياة الحل والترحال.
- إن رغبتنا في دراسة هذا المجتمع من جانبه التاريخي هو تتبع تطوراته في ظل سياسة المستعمر الفرنسي التي حاول من خلالها طمس هوية ومعالم حضارة وثقافة هذه الفئة، والقضاء عليها.
- محاولتنامن خلال هذه الدراسة ربط هذه الفئة ومعالمها بمجتمعنا الذي يجهل العديد من أفراده هذه الفئة، بل يظنها غريبة عنه من حيث الانتماء والصلة.

## -حدود البحث ومضمونه-

إن الموضوع المدروس في هذه الرسالة يقع في الفترة الاستعمارية الممتدة ما بين 1830-1962م، فسنة 1830م شهدت بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر وفي نفس الوقت نهاية العهد العثماني بالجزائر، أما سنة 1962م فهي نهاية الاحتلال الفرنسي للجزائر ونيل استقلالها منه، وعليه فإن الإطار الزماني لهذا الموضوع كان من الصعب تحديده، لذلك فضلنا الاكتفاء بعبارة خلال الفترة الاستعمارية وهذا نظرا لعدم التمكن من الإلمام وجمع كل حيثيات فئة البدو الرحل في الجزائر من تاريخ هذه القبائل وأصلها وعاداتهم وتقاليدهم، فتتبع تاريخ هذه الفئة هو بدوره تتبع تاريخ المجتمع الجزائري المعاصر، ودراسته من حيث التطورات والتحولات، فكان هذا لزاما عليها تقصي جذور تاريخ هذه القبائل منذ دخولها إلى الجزائر من ما قبل الفترة العثمانية، ثم مرورا بها إلى غاية نهاية الفترة الاستعمارية، وكذا تتبع تاريخ النشاط الرعوي، وعلاقته بالمجتمع الجزائري، وكل ما تعلق به في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر من تطورات، وتحولات، انعكست بالسلب، أو بالإيجاب على النشاط الاقتصادي في البلاد خلال فترة الاستعمار الفرنسي .

فقد سمحت لي المادة العلمية التي تمكنت من جمعها حول هذا الموضوع تقسيمه إلى مقدمة ومدخل وثلاث فصول في صميم الموضوع بالإضافة إلى خاتمة هي عبارة عن مجموعة من النتائج لما جاء في هذه الدراسة.

وعليه فقد استهلت موضوع بحثي بمدخل عنوانه: **الرحل في المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني (1800-1830)**، إذ تكون من ثلاث مباحث جاء الأول بعنوان: البدو الرحل (تعريفهم- ميزاتهم)، فمن خلاله حاولت الإلمام بكل ما له صلة بالواقع البدوي، وكذا المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالرحل كفئة إجتماعية لها مميزاتها، وخصائصها الإجتماعية التي تنفرد بها من دون غيرها، أما المبحث الثاني فكان عنوانه الريف الجزائري أواخر العهد العثماني والذي فيه تناولت الحديث عن المجتمع الريفي الجزائري بمختلف تركيباته القبلية التي عُرف بها في أواخر العهد العثماني(1800- 1830)، بين موالي ومعارض أو متمرد عن السلطة العثمانية آنذاك، في حين جاء عنوان المبحث الثالث بنشاط قبائل الرحل أواخر العهد العثماني بالجزائر، وفيه تكلمت عن الحياة اليومية لهؤلاء الرحل، وكل ما يتعلق بهم في هذا الجانب، بالإضافة إلى الحديث عن الترحال والتنقل كسمة من سمات البدوي الذي عُرف بالترحال بحثا عن مواطن العيش التي تلزمه ولمواشيه، بالإضافة إلى محاولة منا الإشارة إلى موقف السلطة العثمانية من تحركات هؤلاء محاولين بدورنا الوقوف على العلاقة التي نتجت عن ذلك بين الطرفين وعن أهم روابطها وعلى أي أساس كانت قائمة؟.

وقد جاء الفصل الأول في صميم هذا الموضوع بعنوان: **السكان الرحل إبان الفترة الإستعمارية الفرنسية ما بين 1830-1900م**، وهو الفصل الذي احتوى على ثلاث مباحث اهتمت في مجملها بالفترة الزمنية المشار إليها، بحيث تحدثت هذه المباحث في مجملها عن البدو الرحل في الجزائر منذ سنة 1830 إلى غاية 1900 أي نهاية القرن التاسع عشر، فكان عنوان المبحث الأول نظرة عامة عن المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي،وفيه تحدثت عن تركيبة المجتمع الجزائري عشية الدخول الفرنسي إلى بلادنا، فتعلق الأمر عن ملامح هذا المجتمع وذكر أرقام عن عدد السكان وكذا الوقوف على ساكنة الريف وأهم خصائصها ومميزاتها خلال الفترة، مركزا بالحديث عن فئة البدو الرحل كفئة أساسية ومُغيبة

تاريخيا من خلال إثارة نقطة البدو الرحل في المجتمع الجزائري (مشكلة التأريخ لبدو الرحل)، بالإضافة إلى جوانبها الإجتماعية والإقتصادية وكذا الثقافية، أما المبحث الثاني الذي عُنْوِنَ بقبائل البدو الرحل خلال الفترة 1832م- 1863م،وفيه التوزيع الجغرافي لهذه القبائل البدوية التي توفرت فيها خصائص البدو الرحل، بالإضافة إلى الحياة السياسية ومدى تفاعل هذه القبائل معها، والتي من خلالها تتضح لنا طبيعة العلاقة التي كانت بينها وبين الإدارة الاستعمارية والتي فرضتها طبيعة الحياة اليومية لهذه القبائل المعروفة بالحركة طيلة أيام السنة، وهو ما يُحتم عليها مسايرة ذلك بالخضوع لتلك القوانين والتشريعات التي فرضها المستعمر الفرنسي منذ مجيئه إلى الجزائر، وإلى غاية إعلان قانون سيناتوس كونسلت سنة 1863م، في حين كان عنوان المبحث الثالث علاقة قانوني سيناتوس كون سلت وفارني بقبائل الرحل 1863م-1873م، وفيه تم الحديث عن قانوني سيناتوس وفارني وأهم بنودهما وكيف تم تطبيقهما على المجتمع الجزائري عموما، وفئة البدو الرحل خصوصا.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان **الكولون وقبائل الرحل 1830- 1962م**، وهو الفصل الذي اعتنى بمختلف العلاقات التي وجدت بين الكولون وفئة البدو الرحل من خلال تلك التشريعات الفرنسية المختلفة منذ سنة 1830 وإلى غاية 1962م، أي كامل فترة الاحتلال الفرنسي بالجزائر، فكان ذلك في ثلاث مباحث، الأول بعنوان المشروع الاستيطاني الفرنسي وتأثيره على حركة البدو الرحل، والذي من خلاله تتبعت أهم التشريعات الفرنسية منذ البدايات الأولى وإبراز ذلك الاصطدام الذي وقع مع حركة قبائل البدو الرحل، خصوصا في عهد الجنرال بيجو 1844م، ثم تليها مختلف التشريعات الفرنسية الأخرى وقوفا على قانوني 1863م و1873م، والمبحث الثاني عنوانه تنقلاتهم في ظل القوانين الفرنسية الاستعمارية ما بين 1870- 1904م، وقد ضم هذا المبحث ترسانة التشريعات الفرنسية التي كانت ما بعد قانون فارني وحتى مطلع القرن العشرين، في حين كان عنوان المبحث الثالث علاقة البدو الرحل بالكولون في ظل التشريعات الفرنسية خلال ق 20م، من خلاله حاولت إبراز تلك التحولات والتغيرات التي مست المجتمع الجزائري مع مطلع القرن العشرينمن

حيث نمط العيش والتحولات في الحياة اليومية حتى نهاية الفترة الاستعمارية، معرجا على مختلف حيثيات العلاقة الثنائية التي وجدت بين الطرفين (البدو الرحل بالكولون) في ظل التشريعات الفرنسية.

لكن الفصل الثالث انفرد بدراسة النشاط الرعوي لفئة البدو الرحل فكان بعنوان **حرفةالرعيفيالمجتمعالجزائريخلالالفترة (1870–1962)**، الذي انقسم هو كذلك إلى ثلاث مباحث الأول منها: قبائل البدو الرحل والنشاط الرعوي أواخر القرن 19م، وفيه تم التطرق إلى النشاط الرعوي عند فئة البدو، إذ حاولت تبين ذلك بإعطاء إحصاء عن طريق الأرقام في شكل جداول على أساس نماذج لعدة قبائل وجهات مختلف من أنحاء البلاد، بما في ذلك إبراز دور النشاط الزراعي في عملية الرعي خصوصا في فصلي الربيع والصيف خلال أواخر القرن التاسع عشر، وكذا دور المكاتب العربية في توجيه النشاط الرعوي، وإنتاج الثروة الحيوانية خلال هذه الفترة، ليكون بعدها المبحث الثاني بعنوان: حرفة الرعي مع بداية القرن العشرين، كمواصلة منا لتلك العملية الإحصائية لرؤوس المواشي وتَغَيُرها من حيث التعداد بناءَا على تلك العوامل والأسباب التي توفرت خلال الفترة، بما فيها التشريعات الفرنسية ودور الأسواق الأسبوعية، وكذا مواطن الماء وهاجس الظروف الطبيعية من جفاف وتصحر وغيرها من العوامل التي حالت دون رفع هؤلاء من تعداد وإنتاج المواشي سنويا، فاتخذنا هذا المبحث كمواصلة للوقوف على واقع حرفة الرعي خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، ليكون المبحث الثالث مخصص لواقع حرفة الرعي ما بين الحرب العالمية الأولى والاستقلال 1919- 1962، فهي الفترة التي عرفت عديد التغيرات والتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري خصوصا عامل التجنيد الإجباري، وما انجر عنه من قوانين تعسفية ضد الأهالي بمختلف فئاتهم بما فيها فئة البدو الرحل، ضف إلى ذلك اهتم هذا المبحث بواقع حرفة الرعي ما بين الحربين وأهم ما شهدته هذه الحرفة من عوائق حالت دون التمكين منها، وكذا ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1962م، أي حتى سنة الإستقلال، كذلك هي الأخرى فترة حملت معها عديد تحولات والتغيرات خصوصا فترة الثورة والقطيعة التي كانت بين الإدارة الفرنسية صاحبة الوعود الكاذبة والأهالي الجزائريين والتي كان لها الوقع الكبير على جانب الرعي والفلاحة وغيرهما كالتجارة، لنختم هذا البحث بخاتمة عامة كانت عبارة عن مجموعة من النتائج التي خلصت إليها في الأخير، فكانت بمثابة النقاط المتوصل إليها

## –مصادر ومراجع البحث–

لقد حاولنا جمع كل ما يخدم الموضوع من مصادر ومراجع ذات أهمية وصلة مباشرة بالبحث، لأن قيمته تكمن في توظيف نوعية المادة العلمية فيه، لذلك قمت بترتيبها على حسب أولويتها، وقد جاء ذلك على النحو التالي:

– الوثائق: هي عبارة عن **وثائق أرشيفية** تم الحصول عليها من **المركز الوطني للأرشيف ببئر خادم بالعاصمة،** في أغلبها عبارة عن تقارير ومراسلات بين السلطة الاستعمارية (الإدارة الفرنسية) والقادة العسكريين في العمالات الثلاث، تركزت فائدتها في إعطاء إحصائيات وأرقام خاصة بتعداد رؤوس المواشي في مناطق مختلفة من البلاد، وكذا تقارير كانت ترسل للإدارة الفرنسية حول وضع السوق وأثمان المواشي، وكذلك حالة المواشي وتطبيبها وغيرها مما ورد في تلك الوثائق.

– ومن جهة ثانية **الأوراق الأرشيفية** المتحصل عليها من**مديرية الوثائق الأرشيفية للمملكة المغربية** والتي تحمل العديد من القضايا التي تتعلق بقبائل الحدود الجزائرية المغربية في أولى سنوات الاستعمار الفرنسي (1830–1850)، من حيث التعاملات التجارية والعلاقة اليومية وغيرها، وكذا علاقة هذه القبائل الإجتماعية فيما بينها في العديد من القضايا منها المصاهرة، البيع والشراء، وكذا المشاكل الناجمة على امتداد مسارح كل قبيلة على حساب قبيلة أخرى وعلى طول الخط الحدودي الغربي الواقع بين الجزائر والمملكة المغربية أيام الوجود الإستعماري الفرنسي في الجزائر.

–كما تم الاعتماد على مجموعة من المصادر هي عبارة عن كتب مطبوعة منها ما هو بالعربية ومنها ما هو بالفرنسية، لعل أبرزها وأهمها بالنسبة للفترة المدروسة:

**–كتاب المرآة:** لصاحبه **حمدان بن عثمان خوجة** الذي أعطى لنا التصور الأولي للمجتمع الجزائري عشية الدخول الفرنسي إلى الجزائر، مبرزا طابعالمجتمع الريفي بالدرجة الأولى، ومن بينه فئة البدو الرحل التي كان أفرادها يشكلون غالبية ساكنة الريف، بالإضافة لأهم العادات التي كان يمارسها هؤلاء خاصة

أسلوب الترحال والتنقل، محاولا من خلال كتابه هذا أن يعطي لنا صورة شاملة لمحمل فئات المجتمع الجزائري في تلك الفترة، موضحا للرأي العام جذور هذا المجتمع وعراقته الضاربة في القِدَمِ.

**-بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبي عامر**لصاحبه **عبد القادر المشرفي**، فهو من بين المصادر المهمة في دراسة موضوع القبائل خصوصا تلك التي كانت بالغرب الجزائري على غرار قبائل بني عامر وغيرها، كقبيلة حميان وزعمائها بالإضافة إلى ذكره لمواطن بعض القبائل الوافدة من بلاد المشرق إلى المغرب بالإضافة إلى موقفه من تلك القبائل من باب علاقتها بالسلطة المركزية كالسلطة العثمانية.

**-كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**لصاحبه عبد الرحمن بن خلدون، بحيث يعتبر من بين أهم المصادر التي تم لاعتماد عليها في هذا البحث، من خلال التعريف بالنظام القبلي وتقسيمات القبيلة وخصائصها، خاصة وأنه تطرق فيه إلى نظرية العمران البشري وحياة البدو، بالإضافة إلى احتوائه على معلومات مهمة عن الجانب الاجتماعي.

**-تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر** لصاحبه **محمد بن عبد القادر** فهو من بين المصادر المهمة خصوصا لما يتطرق له من علاقة بين الأمير عبد القادر وتلك القبائل الموالية له، بالإضافة إلى تلك الظروف والعوامل المتحكمة في تلك العلاقة بين الطرفين.

أما المصادر باللغة الفرنسية فإننا نرصد مجموعة منها:

**Jules Cambon, le pays du mouton, Des conditions d'existence des sur les hauts-plateaux et dans le sud de l'algérie**.

هذا الكتاب لصاحبه جولي كامبون المعنون بمواطن المواشي، أو أرض الأغنام، الأحوال المعيشية على مرتفعات الجنوب الجزائري، بحيث تعرض صاحب هذا الكتاب إلى فئة البدو الرحل وحرفة الرعي، والتي من خلالها عَرف بمواطن تواجد الأغنام وتربيتها، وكذا الأحوال المعيشية التي كانت تحيط بهذه الفئة الإجتماعية بالريف الجزائري خاصة في جزئه الجنوبي أي بالصحراء الجزائرية خلال الفترة الإستعمارية،

بحيث أفادنا في العديد من النقاط التي لها علاقة مباشرة بحرفة الرعي ومنها ما عرف بنظام العشابة أو رحلة الصيف والشتاء وتنقل المواشي وغيرها من الظروف الطبيعية اللازمة لذلك.

**Chanzy**,**les tribus et douars**, **communes d'algérie**.

كتاب شانزي الذي عنونه بالقبائل والدواوير والبلديات الجزائرية، فهو من ضمن المصادر المهمة في تاريخ الجزائر المعاصر (الفترة الاستعمارية)، إذ أن صاحبه بيّن جموع القبائل والدواوير التي كانت موزعة على الريف الجزائري، وكذا البلديات التي كانت والتي أنشئت من قبل الإدارة الإستعمارية.

**Magre Henri**, **Atlas D'algérie Et Tunie**, **Ernest Flammarion**

كتاب أطلس الجزائر وتونس لصاحبه ماجر هنري، يعتبر هو الآخر من ضمن أهم المصادر التي أرخت للفترة الإستعمارية في الجزائر، نجده يعتمد على الخرائط بشكل كبير في عملية الإحصاء التي يورده في كتابه هذا، حيث يقسم كتابه إلى قسمين الأول خصه للجزائر، والثاني خصه لتونس، كل قسم من هذين القسمين مقسم إلى محاور منها: ما خصه للتحدث عن الطقس، الطبيعة، تاريخ الجزائر منذ بداية الإحتلال الفرنسي، الجانب الإجتماعي (المجتمع الجزائري في العمالات الثلاث)، بحيث قدم أرقام على شكل إحصاء لعدد الساكنة آنذاك، وهذا خلال فترات مختلفة، ثم الحديث عن التجارة في كل عمالة من العمالات الثلاث.

أما فيما يخص المراجع العربية التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث نجد:

**–مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**: لصاحبه محمد السويدي هذا الكتاب الذي أفادنا في إعطاء مفهوم البداوة وأنواعها وكذا أشكالها وكل ما له علاقة بالبدوي من مفاهيم وخصائص وغيرها.

**– كتاب تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881 و 1914 القطاع الوهراني (عمالة وهران)**للأستاذ محمد بليل، تم التطرق فيه إلى العديد من التشريعات

الفرنسية التي سُلطت على المجتمع الجزائري، ومنها فئة البدو الرحل وهذا في القطاع الوهراني أي الغرب الجزائري.

**الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830– 1960** لصاحبه **عدي الهواري،** أفادنا في الموضوع من خلال سرده لأهم التشريعات والقوانين الفرنسية التي ساهمت في تفكيك المجتمع الجزائري من خلال القضاء على تلك الروابط الاجتماعية داخل المجتمع القبلي الجزائري.

في حين نجد من بين المراجع التي كتبت باللغة الفرنسية :

**M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie**

الرعي الزراعي التقليدي في الجزائر لصاحبه محمد بوخبزةوهو مرجع مهم في التاريخ الإجتماعي، بحيث تطرق فيه صاحبه للعديد من الجوانب خصائص فئة الرحل وتعدادهم، وكذا مشكلة التأريخ لدى هؤلاء بالإضافة إلى عادات وتقاليد هؤلاء أيام الإحتلال الفرنسي للجزائر زمن ضمنها رحلة الصيف والشتاء أو ما عرف بنظام العشابة، ولذلك يعتبر مرجع مهم من المراجع التي خدمت الموضوع .

أما فيما يخص المراجع التي هي عبارة عن أطروحات فكان من أهمها :

**–حياة الترحال بين الاستمرار والزوال: دراسة أنثروبولوجية حول نمط الإنتاج الرعوي عند البدو الرحل، منطقة عين عبيد** لصاحبها فوزي مجمج، فهي رسالة ماجستير في علم الاجتماع تعتبر من بين أهم المراجع التي أمدتنا وأفادتنا في الموضوع بطبيعته الاجتماعية من حيث العادات والتقاليد التي اتسم بها هؤلاء البدو عن غيرهم، وأساليب العيش، وطلب الرزق طوال أيام السنة وغيرها من متطلبات الحياة اليومية لدى هؤلاء، بالإضافة إلى تخصصها الأنثروبولوجي وعلاقته بموضوع بحثنا المتعلق بقبائل البدو الرحل.

**العايب كوثر ورسالتها حركة القبائل الجزائريّة التّونسية على المناطق الحدوديّة خلال القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر ميلادي، وهي رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، بجامعة حمة لخضر بالوادي،** فهي

من الأعمال المهمة التي تضاف لهذا الموضوع من جانبه الاجتماعي كونها تعالج موضوع القبائل الجزائرية الحدودية من الجهة الشرقية، بحيث اعتمدت عليها في توضيح هذه القبائل البدوية منها وذات النشاط الرعوي.

**عبد القادر خليفة ورسالته الهياكل الاجتماعية والتحولات المجالية في حي النزلة –تقرت–، وهي رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، بجامعة منتوري بقسنطينة**، فهي من ضمن الرسالة المهمة في هذا الموضوع كونها سلطت الضوء على عدة نقاط من هذا الموضوع ومنها التعريف بالقبائل الجنوبية الشرقية كأولاد السايح وقبائل واد ريغ والفتايت، وغيرها من قبائل هذه الناحية، كأولاد نايل فتطرق صاحبها إلى جوانب مختلف خص بها الجانب الإجتماعي والاقتصادي وكذا عادات وتقاليد هؤلاء القبائل، وعملية الانتجاع وغيرها من الخصائص التي تميزت بها مجمل قبائل هذه الناحية.

بالإضافة إلى العديد من المقالات التي تطرقت في محتواها إلى بعض جوانب هذا الموضوع ومنها:

**–أسلوب السياسة الاستعمارية الدموي في احتلال الغرب الجزائري، (ثورة أولاد سيدي منصور بتيارت 1864م أنموذجا)**، ضمن مجلة علوم الإنسان والمجتمعللأستاذ كمال بن صحراوي الذي تطرق فيه إلى عديد الأساليب الاستعمارية التي استعملتها الإدارة الفرنسية في إخضاع قبيلة أولاد منصور بالغرب الجزائري (تيارت)، هذه القبيلة التي تعد من بين القبائل البدوية التي سكنت منطقة تيارت (جبل الناظر)، فهي نموذج عن علاقة المستعمر الفرنسي بقبائل الرحل الجزائرية.

**–مقتطفات من تاريخ قبيلة العمور ببلاد جبال العمور**، ضمن مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، لصاحبه موسى موساوي فهو مقال مهم من حيث التطرق إلى إحدى أكبر القبائل البدوية في جهة الجنوب الغربي أيام الوجود الإستعماري الفرنسي، إذ أن صاحبه اهتم فيه بالتعريف بقبيلة العمور وببطونها وأهم عادات أفرادها، ومميزاتها ومنها ظاهرة الترحال والتنقل، وأهم مواطنها وبالإضافة إلى إعطاء بعض الإشارات التي توضح دورها في عديد المقاومات الشعبية على غرار ثورة الشيخ بوعمامة، وثورة أولاد سيدي الشيخ، وما قام به أفرادها من مساندة لزعماء هذه الثورات.

أما فيما يخص الصعوبات التي استوقفتني في دراسة هذا الموضوع، فإنها تعود أساسا إلى:

– طبيعته إذ أنه يعتبر من بين المواضيع الشائكة والصعبة، والتي تعتمد بالدرجة الأولى على الأرشيف الفرنسي، أو الكتابات التي خلفها الرجال السياسيون أو القادة العسكريون الفرنسيون، وهو الأمر الذي من شأنه جهد أكبر لم يكن باستطاعتي التمكن منه.

– دُور الأرشيف الوطنية وما فيها من عراقيل (عدم سماح القانون– عدم التصوير– عدد محدد من الصفحات وهو قليل جدا– وغيرها) كلها صعوبات حالت دون استفادتنا منها في العديد من المرات، وهو ما من شأنه أن يعيق عمل الباحث ولا يسهل من مهمته البحثية.

–غير أننا تمكنا من جهة أخرى الإلمام وتغطية هذا العجز بالاستعانة بما أتيح لنا من فرص للاستفادة من بعض الأوراق الأرشيفية في المركز الوطني ببئر خادم بالعاصمة.

– جائحة كورنا من بين أهم العراقيل التي حالتا دون تواصلنا واحتكاكنا بالأساتذة والباحثين في عديد المرات.

– ظروف الحالة الاجتماعية وهي وفاة الوالد رحمه الله وما تلاها من انعكاسات كانت من بين أهم الصعوبات التي حالت وصعبت علينا الإلمام بالموضوع بشكل كامل.

ورغم كل هذا لا يسعنا إلا أن نقول ما هو إلا اجتهاد متواضع منا والكمال لله وحده، فهو عمل يحتاج لتصحيح الأخطاء، كما هو قابل للنقد حتى يكون إضافة إيجابية في حقل هذا التخصص، كما أنه لا يزال موضوعا بكرا يحتاج إلى عديد الدراسات حتى يكون أكثر إلماما وشمولية بجوانبه المختلفة، فنأمل أن نكون عند حسن ظن أساتذتنا الأفاضل، خصوصا منهم القائمين على مناقشة هذا العمل، شاكرين لهم ذلك، مستعدين لتصحيح ما يتم الإشارة إليه من خلال توجيهاتهم وملاحظاتهم التي سيتفضلون بها.

# مدخل

## الرحل في المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني (1800-1830)

المبحث الأول: البدو الرحل (تعريفهم، ميزاتهم).

المبحث الثاني: الريف الجزائري أواخر العهد العثماني.

المبحث الثالث: نشاط قبائل الرحل أواخر العهد العثماني بالجزائر (1800-1830).

خاتمة الفصل.

## المبحث الأول: البدو الرحل (تعريفهم- ميزاتهم)

### 1- تعريف البدو: البدو من كلمة البداوة.

ومن حيث الجانب اللغوي ترجع إلى لفظ البدو، حيث يقال: بدا فلان بدوا أي خرج إلى البادية، وتبدى الرحل أي أقام بالبادية وأصبح من أهلها، والبادية الصحراء، وهي عكس الحضر[1].

والبداوة بفتح الباء وكسرها، وهي الإقامة في البادية وهي خلاف الحضارة، والبدو بتسكين الدال بحيث قد جاء ذكرها في القرآن الكريم في موضعين اثنين، أولهما في سورة يوسف عليه السلام بقول الله تعالى: " ... وقد أحسن بِي إذْ أخرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ من البَدْوِ ..."[2].

والموضع الثاني فقد ذكرت في سورة الأحزاب من خلال قول الله تعالى:".....وإن يات الأحزاب يودوا لو أنهم بادون في الأعراب....."3

فالأعراب هنا بمعنى البدو فقد ذكرت في القرآن الكريم عشر مرات.

### 2- البداوة وطبيعتها:

إن البداوة في شكلها العام هي نمط الحياة القائم على التنقل الدائم للإنسان في طلب الرزق في مواطن مؤقتة، بحيث يتوقف مدى الاستقرار فيها على ما وجد فيها من كمية الموارد المعيشية، من جهة وكذا على ما توفر من وسائل عيش من جهة أخرى، بالإضافة إلى عامل الأمن وتوفره فيه[3].

ومن مظاهر البداوة أو العيش في البادية والإقامة فيها هو كثرة التنقل من مكان إلى آخر وراء الطلب والبحث عن الكلأ والماء، وهو ما نجده في حياة البدو التي تقوم بالدرجة الأولى على تربية المواشي والسهر على رعايتها وتوفير شروط العيش لها من أكل ومشرب، الأمر الذي حتم على أهل البدو الترحال والتنقل[4].

كما يعتبر العامل الحاسم في تنقلات هؤلاء البدو فيما يعرف برحلتي الصيف والشتاء، أو التنقلات الموسمية لضرورة توفير حاجة قطعانهم من المأكل والمشرب، لذلك نجدهم يترددون بين أعماق

---

[1]- محمد الخطيب، المجتمع البدوي، دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص:09.

[2]- سورة يوسف، الآية: 100.

[3]- محمد السويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص: 153.

[4]- محمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 09.

الصحراء شتاءا نظرا للبرودة وكثرة الرطوبة شمالا، وبين المناطق التلية الشمالية صيفا تناسبا مع ارتفاع درجة الحرارة وشدتها جنوبا، وكذا القرب من منابع الماء ومصادره وهذا طيلة أيام الصيف وبداية الخريف[1].

## 3- أنواع البداوة وأشكالها:

إن موطن البداوة وميدانها هو البادية، وما جاورها من أطراف الأقاليم المجاورة لها، إذأن طبيعة هذا المكان فرضت نمط وطريقة معينة للعيش وهو ما أكسب أهلها عادات وميزات انفردوا بها دون غيرهم من أهل الحضر، خاصة من حيث العيش والعادات والتقاليد وغيرها[2].

### 3- أ/ أنواع البداوة:

عندما نتطرق إلى مصطلح البداوة لابد من الرجوع إلى مؤرخ علم الاجتماع ابن خلدون الذي كان سباقا في هذا الميدان من حيث الخوض في تصنيفه لأنواع البدو، حيث وضعهم في مستويات ثلاث حسب عامل الاستقرار في الصحراء نسبة لهؤلاء البدو وأضاف عامل بعدهم عن الحضارة.

**3-أ-1 البدو الأبالة:** هؤلاء الذين امتهنوا رعي الإبل وتربيتها.

**3-أ-2 البدو الشاوية:** وهم ممتهني حرفة تربية الماشية ورعايتها.

**3-أ-3 البدو البقارة:** وهم رعاة البقر ومربوها.

كما لا ننس في هذا الصدد الإشارة إلى ممتهني حرفة الزراعة هؤلاء الذين يضعهم ابن خلدون ضمن المرتبة الأخيرة من حيث أنواع البداوة ، وهم أولئك الذين امتهنوا الزراعة والقيام بالفلاحة وتربية النحل ومارسوا نوع من أنواع الاستقرار في الواحات وحول الآبار والوديان أو في مناطق ربما تكون في غالب الأزمنة قريبة من المراكز الحضارية[3].

ولعل من بين ما قام به بن خلدون في هذا الميدان هو إيجاد تصنيف آخر أكثر تحديد لهؤلاء البدو، وهو ما يهمنا في هذا الموضوع باعتباره يحدد أشكال البداوة الرعوية وذلك من خلال مراعاته

[1]- محمد السويدي، المرجع السابق، ص: 153.

[2]- محمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 10.

[3]- المرجع نفسه، ص: 10.

لدرجة تأصل ظاهرة البداوة من عدمها، وهو الأمر الذي جعله يوجد لنا في هذا الصدد أربع (04) أشكال وهي على النحو الآتي:

**3- ب/أشكال البداوة:**

**3-ب/1 البداوة الخاصة:**وفيها يمارس أهل البدو الظعن والغوص في أعماق الصحراء وقلبها ودليلهم إلى ذلك الإبل لما له من قدرة التحمل في هذه المناطق التي تكون أكثر جفافا وقصوه من غيرها.

**3-ب/2 البداوة الجزئية:** وهي أكثر انطباقا على أولئك الذين امتهنوا حرفة تربية المواشي ورعيها، فهم من نعتوا بتسمية الشاوية.

**3-ب/3 الاستقرار الجزئي:** هو الذين مارسوا الرعي بالقرب من المجاري المائية وحواف المناطق الزراعية.

**3-ب/4الاستقرار الكامل:** هم أولئك الذين اقتربوا من الحضر وحاولوا الاستقرار، فابتعدوا عن العادات الخاصة بالبدو وأصبحوا أكثر اتصاف بعادات الحضر وتخلوا عن ما يتميزون به كبدو من قيم البداوة الخالصة التي غالبا ما عرفوا بها في الأزمنة الماضية[1].

**4-خصائص البدو الرحل:**

لقد تميز البدو الرحل بالعديد من الخصائص دون غيرهم من أهل الحضر أو أشباه البدو الرحل، والتي من خلالها تبين طبيعة البدوي الذي كانت حياته تعتمد على أسلوب الترحال والتنقل وهي:

أ- 4-أ/ البساطة: وتمكن في خفة الحركة لدى البدوي، وهي ما تجعله يواجه كافة الظروف الصعبة والمتغيرة التي يواجهها أثناء الترحال وخفة الحركة المراد بها البساطة في المسكن والملبس والعدة، فمثلا اللباس عند البدو الرحل، فإنه يورد لنا حمدان بن عثمان خوجة في كتابه بعض المعطيات التي تميز بها البدوي عن غيره من أهل الحضر من ملبس ومأكل، بحيث نجد أن البدوي كان لباسه في غالب الأحيان من الصوف، فقد لبس ثوبه الذي يشبه الكيس المثقوب من ناحية الرأس والذراعين والساقين، هذا الثوب الذي صنعنه النساء من الصوف بلونيه الأسود والأبيض، إذ أنه يمثل القميص والسروال في آن واحد،

[1]- محمد سويدي، المرجع السابق، ص ص: 32، 33.

غير أن تعرض هذا الثوب لمياه المطر وتبلله تجعل من رائحته رائحة لا تطاق، بينما نجد لباس آخر قد ميز الرجل البدوي هو لباس البرنوس الذي يوضع فوق الثوب الأول، فهو مصنوع من الوبر أو الصوف أو منهما معا، وهو ما يعرف في أوروبا بالكساء، فالرجل البدوي على العموم نجد لديه برنوس واحد يكفيه مدى حياته، فيلبسه طوال فترات حياته حتى يبلى، كما نجد البعض من البدو الرحل يلبس على رأسه قلنسوة لفترات طويلة حتى تبلى هي الأخرى، فلا يبالي صاحبها من ذلك، بالإضافة إلى الأحذية المصنوعة من مادة الجلد المأخوذ من حيوانته، فهو صنع بسيط ومحلي أي تصنعه المرأة في البيت لتكسوا نفسها وأهل بيتها، كما نجده هي الأخرى خصت نفسها بصناعة الحائك المصنوع من مادة القماش تكفه المرأة بقطعة من الكساء وتضيف بعضهن قطعة من الكتان تضعها على رأسها، حيث يضيف لنا حمدان خوجة في هذا الصدد قوله: "أما الأطفال فإنهم عراة تماما كما رأيتهم بنفسي، ولا تعطى لهم ألبسة إلا في الشتاء، أو عندما يصلون سن البلوغ"[1].

4-ب/ عدم الاستقرار: ولعل هذا راجع إلى تعلق البدوي بالطبيعة وبشكل مباشر ومستمر وهي ما تجعل بيئته تحتم عليه أسلوب التنقل وعدم الاستقرار في مكان واحد ولفترة أطول.

4-ج/ التجمع القبلي: والمراد بالتجمع هو أن تجتمع القبيلة بالعديد من القبائل التي تربطها رابطة الدم أو روابط التحالف والجوار، وهذا راجع لزاما لعامل اللا استقرار الذي هو غير موجود لدى قبائل البدو الرحل[2].

وإذا تتبعنا أقوال بعض الكتاب والمؤرخين حول ما قيل على البدو الرحل، فإننا نورد ونذكر من الأستاذ محي الدين صابر الذي خرج بنتيجة مفادها أن : "أن التنقل البدوي ليس مقابل لغويا ولا بديلا اجتماعيا بمعنى عدم الاستقرار، أي يمكن القول على أن البدو الرحل كمستقرين اجتماعيا، أي أن الاستقرار يعني تنظيم وسائل الحياة والبدوي يرحل من مرعى إلى آخر وهو ليس جديدا على ذلك

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق.ص، ص: 23، 24.

[2]- محمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 11.

المكان الذي يحل به، وعلى هذا يكون مجال الاستقرار عند هؤلاء البدو هو المجال الاقتصادي الذي يمارسون فيه حياتهم الاجتماعية والاقتصادية الكاملة"[1].

**5-أنواع الترحال عند البدو**:بما أن الترحال أحد سيمات البدو ومميزاتهم التي ينفردون بها عن غيرهم ، فإن هذه الظاهرة تنقسم إلى ثلاث أنواع على العموم:

**5-أ/ الارتحال العادي (الاختياري)**: هذا النوع من الارتحال يتم وفق الظروف العادية التي اعتادتها الجماعة الرعوية وفق نطاقها المكاني المعروف لها والذي سبق لها أن طرقته في أوقات زمنية متتالية حسب حاجتها إلى عنصري الماء والحشائش.

**5-ب/ الارتحال الحتمي والطارئ (الاضطراري)**:هذا النوع يتم في الأوقات والظروف الحرجة والطارئة التي تفرضها الظروف الطبيعية والمناخية الصعبة التي تحتم على الجماعة البدوية الترحال السريع والشبيه بالهرب من تلك الظروف التي هددت حياتهم وحياة قطعانهم بالخطر، ويكون من نتائج هذا الترحال السريع هو التخلص من تلك الظروف الصعبة وكذا الحصول على مراعي جديدة مما يوفرالجو المناسب للجماعة الرعوية من راحة لها ولمواشيها، أما العودة إلى المناطق القديمة فإنه يبقى على حساب ما تأول إليه الظروف التي دفعتهم في الأول إلى هجرانها، أي أنه يقتصر على ما إذا توفر بتلك المناطق من أسباب الحياة التي دائما سعى إليها هؤلاء البدو الرحل من قوت العيش والماء[2].

5-ج/ الارتحال الموسمي (رحلة الشتاء والصيف): هذا النوع من الترحال نجده مرتبط بفصول السنة عموما وبفصليها الشتاء والصيف خصوصا المميزين عن غيرهما، إذا أن الجماعة البدوية تعمل خلالهما على الارتحال وهذا بداية من قرب فصل الشتاء من تلك المناطق الباردة إلى الأقل منها برودة خاصة نحو الصحراء، أو الأوفر منها عشبا وماء على أن تتم العودة مرة أخرى نحو تلك المناطق التلية المعروفة بالرطوبة شتاءا في بداية فصل الصيف، هذا من جهة وأما من جهة أخرى فنقول قد يحدث العكس لهذا الطريق بحيث تكون بداية الرحلة في فصل الصيف وتنتهي شتاءا، أي أن البداية دائما تكون مع بداية أحد الفصلين الذي لا تتهيأ منه أسباب الجماعة البدوية في مسارحها الأصلية وهذه الرحلة معروفة لدى

[1]- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص: 24.

[2]- محمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 23.

العرب منذ القدم باعتبارها ضرورة يقوم بها الرحل وغالبا ما ارتحالهم يكون نحو المناطق الصحراوية لكن أطرافها وذلك بحثا عن أسباب الحياة[1].

## 6- القبيلة ومفهومها:

القبيلة هي عائلة موسعة، تنضم وتضاف إليها عائلات أخرى من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة، وعلى حسب قوة الجماعة تكون مكانة القبيلة وعدد المنضمين إليها من العائلات، كما يلعب عامل المصاهرة دور كبير في تقوية روابط المجموعة واتحادها، مما يجعل القرابة داخل القبيلة هي ذات جانب اجتماعي لا قرابة الدم، وهو ما يوصلنا إلى استنتاج وتفسير أن القبيلة بتنظيمها الاجتماعي هذا كانت تمثل أوسع الأشكال الاجتماعية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي[2].

**6-أ/ القبيلة في المفهوم الأنثروبولوجي:** من الناحية الأنثروبولوجية فإن القبيلة ذات انتماء مشترك لجد واحد، وذات مجال جغرافي معين يمثل وحدة التراب الذي من الضروري الدفاع عنه وهو ما يزيد في تثمين روابط القرابة الاجتماعية بين أفراد القبيلة[3].

لقد اختلف الانثربولوجيون من حيث التعريف الخاص بالقبيلة، إذ أنهم وصلوا إلى إيجاد ثلاث مفاهيم أساسية دلالة على ذلك فمنها: هي دلالة على التجمعات السكانية المقيمة والمنتشرة في بقعة جغرافية معينة، ذات هوية ثقافية وعلاقة مع الدولة من حيث التداول مما يضفي عليها طابع الشرعية، وبالتالي هي عبارة عن كيان سياسي ذا خصوصية من خلاله يمتلك نوعا من النظام السياسي ولو يتمثل ذلك في شكله البدائي[4].

## 6-ب/ تصور المؤرخين الفرنسيين للقبيلة:

[1]- محمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 23.

[2]- الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830- 1960)، بيروت: دار الحداثة، 1983، ص: 15.

[3]- المرجع نفسه، ص: ص ص: 60، 61.

[4]- الهادي الهروي، القبيلة، الاقطاع والمخزن – مقارنة سوسيولوجية المجتمع المغربي الحديث 1844- 1934-، المغرب: افريقيا الشرق، 2010، ص: 49.

لو أتينا إلى القبيلة ومفهومها في الدراسات الفرنسية نجد ما قال به المؤرخ الفرنسي "بورديو" حول القبيلة التي اعتبرها مجموعة من الفرق التي يمثلها اتحاد فيدرالي، وأفرادا يشتركون في جد واحد، كما يشير صاحب هذا الرأي في التعريف إلى الابتعاد على التركيز على القرابة الدموية، ويذهب إلى القول بأن القبيلة هي تجمع سكاني متعدد الأصول، والنسب فيها يرتكز على الجانب النظري أكثر مما هو واقعي، ومع ذلك تبقى القبيلة ذات انتماء واحد لجد مشترك، وذات انتماء واحد من حيث التسمية ومجال العيش وذلك وفقا لتقاليد وأعراف موحدة، مما يعطي لهذه القبيلة تمحور وتمركز حول العديد من المجالات وجعلها مشتركة بين الأسر المكونة لها، كالأسواق الأسبوعية والولي أو الضريح الواحد المشترك[1].

غير أن دوتي (Doutté) قد أعطى للقبيلة تعريفا مغايرا عن القبيلة وذلك في سنة 1903 حينما أشار إلى عدم تجانس القبيلة الواحدة بحيث أنها تضم عدة تطعيمات أضيفت إلى الأصل القبلي ، وبذلك يحاول أن يوضح لنا عدم ضرورية الانتماء المشتركة للأب الأكبر في القبيلة وإنما وتوجد بعض القبائل التي يسقط فيها هذا الشرط ويحل محله عامل الهدف المشترك الدفاع المشترك وبذلك يسقط دوتي في نظرية ابن خلدون وتصوره للقبيلة بمفهوم التجميع[2].

7- الخيمة

بما أننا نتحدث عن البداوة وميزاتها وخصائصها فإننا لابد أن نتحدث عن خصائص أهلها ومنها المسكن الذي تمثله الخيمة، التي ذكرها ابن خلدون حينما تحدث عن البدو قائلا: " أن أهل البدو مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن يتخذون البيوت من الشعر والوبر أو من الشجر أو من الطين والحجر"[3]، فهي تصنع من الصوف والوبر والشعر وبألوان مختلفة منها الأبيض والأحمر والأسود، كما تأخذ شكل الدائرة نظرا لتثبيتها بواسطة أوتاد تكون مصنوعة من الخشب، كما تحاط الخيمة بمجموعة من الحجارة التي توضع عليها الأواني، ومنها من توضع كموقد عليها القدور والصحون التي صنعت من الطين، وتعددت الخيم لدى الأسرة الواحدة داخل القبيلة وهذا دليل على ثراء

[1]- محمد نجيب بوطالب، سيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص: 51.

[2]- المرجع نفسه ، ص: 52.

[3]- ابن خلدون، المقدمة، أ.م كاترمير، ط4، بيروت: مكتبة لبنان، 1992، ص: 121.

تلك الأسرة وكثرة عيالها، فمنها ما هو مخصص للطهي، وآخر لاستقبال الضيوف، ومنها ما هو مخصص للنوم، ومنها ما خصص جزء منها لأعلاف المواشي، أو ربط الخراف والدواجن[1] .

فالخيمة ذلك البيت المتنقل يقطنه البدو الرحل أيام إقامتهم في نجع معين، غالبا ما تكون للمتزوج من الرجال، فهي تضم الرجل والمرأة معا، فهي النواة الأساسية للمجتمع الظاعن، أعدت للنوم والضيوف وتحضير الطعام وغيرها، المرأة هي الآمر الناهي فيها، والرجل لا يعدو أن يكون سوى ضيفا فيها، فتختلف مقاسات الخيم وعلوها واتساعها على حسب كل قبيلة وعاداتها في ذلك، ومثال عن ذلك مثلا الخيمة السباعية التي تبلغ 24 ذراعا إلى 30 ذراعا أي (12- 15 م) يوضع خيط أصفر في نسيجها المغزول من وبل الجمال[2]، وعليه نورد بعض الأبيات الشعرية في وصفها:

**تراءت لعيني خيمة في سوادها كقطعة ليل قد أقيمت عـــلى تـل**

**مزينة بالوشي من كـــل جانب أجيدت لدى الابرام واللف والغزل**

**بخيمة عز ما تزال معدة لإكرام ضيف في اليسار وفي القل**

**وكل وساد من جلود عتيقة منقمة تزهو بأهدابها الهدل**[3].

كما يشير شالر لسكان الريف بقوله: " ويسكنون في الخيم وهم دائما يغيرون محل إقامتهم تبعا للفصول ولتوفر الكلأ لحيواناتهم"[4]

## المبحث الثاني: الريف الجزائري أواخر العهد العثماني

إذا تحدثنا عن الريف الجزائري في هذه الفترة فإننا نرى أنه كان يتشكل من القبائل والأسر، فالقبيلة كانت ذات نوعين إما زراعية أو رعوية، مستقرة أو متنقلة، وبتلك المكانة التي كانت تتمتع بها القبيلة من

[1]- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص: 34.

[2]- Laugier De Tassy, Histoire Du Royaume D'alger, Henri Du Sauzet, Amsterdam, 1927, pp :44-45.

[3]- محمد دحمان، دينامية القبيلة الصحراوية في المغارب بين الترحال والاقامة، دراسة سوسيو – أنثروبولوجية حول أولاد بالسباع، الرباط: طوب بريس، ط1، 2012، ص، ص: 60، 61.

[4]- شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816- 1824، تع وتق: إسماعيل العربي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص: 108.

حيث الجانب الاجتماعي، إذا أننا نلاحظ أنها كانت إلى جانب الأرض سببا مباشرا في العديد من الحروب والنزاعات التي تحدث سواء داخليا أو خارجيا ضد العدو الدخيل[1].

لقد تولت القبيلة في الريف الجزائري زمام إدارة الملكية التي عملت على الدفاع عنها، واستغلالها في الجانبين الزراعي والرعوي، مما جعل تلك الأراضي ذات طابع جماعي، وذلك ما تجلى أيام العثمانيين، حيث تميزت القبائل بالريف الجزائري باستقلالية عن السلطة المركزية العثمانية في عديد الأوقات، لذلك شكلت القبيلة القاعدة الأساسية للهرم الاجتماعي في الجزائر، غير أن نشاط القبيلة قد تغير من مكان إلى آخر حسب طبيعة المنطقة الريفية، مثلا في الشمال مارست القبائل النشاط الرعوي الذي هو في الأساس اختصاص القبائل الصحراوية[2].

وعليه نستنتج أن المجتمع الجزائري في الريف كان يقوم على أساس مهنتين هما الزراعة وتربية المواشي من حيث الجانب الاقتصادي، هذين الحرفتين اللتين كثيرا ما كانتا تُدار حولهما النزاعات والصراعات الداخلية سواء بين القبائل والسلطة أو بين القبائل فيما بينها، الأمر الذي من خلاله يوضح لنا طبيعة العلاقة التي ميزت الطرفين سواء أيام العثمانيين أو خلال الفترة الاستعمارية.

لقد لعبت القبيلة دورا كبيرا من حيت الجانب السياسي للسلطة العثمانية في الجزائر، فكانت الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها هذه الأخيرة في دفع الخطر الداخلي المتمثل في بعض التمردات التي طالما كانت تهدد الوجود العثماني بالجزائر، فكانت بمثابة الوحدة السياسية والعسكرية ذات الصلاحية الظرفية، أي كلما احتاجت لها السلطة المركزية كانت في خدمتها مقابل بعض الصلاحيات والامتيازات، ومن هنا يمكن رصد علاقة القبيلة بالسلطة العثمانية في الجزائر، إذ أنها تندرج ضمن علاقة السلطة بالريف خاصة هذا الأخير وما يتميز به عن المدينة حيث النظام الإقطاعي الذي كان سائدا آنذاك والمبارك من قبل السلطة العثمانية التي سهرت على تدعيمه باعتمادها على بعض القبائل ضد البعض الآخر، مما جعلها توجد لنفسها سلطتين في آن واحد، سلطة روحية من شيوخ ومرابطين من أهل التصوف والصلاح

[1]- زاوية سليم زغداوي محمد، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830- 1954)، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007، ص: 13.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 14، 15.

يعملون على مساعدتها، وسلطة ثانية دنيوية شكلها شيوخ القبائل والعشائر باسم قبائل المخزن التي فرضت نفسها على القبائل الأخرى من رعية أو ناقمة متمردة على السلطة[1].

## 1-القبائل المخزنية (المساندة للسلطة)

سميت هذه القبائل بعدة تسميات من أبرزها المخزن والدوابر والعبيد، وهي قبائل ذات طابع فلاحي في الغالب، إذ تتكون من ثلاث أنواع من القبائل: منها المحلية التي سكنت بالمناطق التلية ذات التربة الخصبة الأمر الذي جعلها قريبة من مركز السلطة وخطرها مما جعلها تختار من الوهلة الأولى التعامل مع السلطة كمبادرة للحفاظ على مكانتها وأراضيها، وحصولا على تلك الامتيازات على حساب القبائل الأخرى، بالإضافة على اعطائها حق استخلاص الضريبة من لدن القبائل الأخرى، وهو الأمر الذي أوجد لها علاقة متميزة مع السلطة العثمانية في الجزائر وهو ما جعل هذه الأخيرة ذات اعتماد كبير أن لم يكن كلي على هذا النوع من القبائل الجزائرية خاصة في أيام التمردات والخطر الخارجي[2].

في حين نجد نوع ثاني ذو طابع مرابطي عليه التصوف إذ كثيرا ما نجد هذه القبائل قد وقفت إلى جانب السلطة العثمانية في الكثير من المرات خاصة أيام الخطر الخارجي كاعتداءات الإسبان وغيرها ما أوجب عليهم خدمة العثمانيين باعتبارهم حماة الإسلام وحاملي لواء الجهاد في البلاد الإسلامية في وجه الغرب المسيحي[3].

أما النوع الثالث من هذه القبائل فنجده يتكون من عناصر مختلفة، عمل العنصر التركي والعثماني على تجميعها وانسجامها فيما بينها أغلبها من أولئك الفارين من قبائلهم الأصلية وممن ليس له قبيلة في الأصل، وكذا عنصر العبيد المحررين، ساعدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك على اتحادهم والعمل على خدمة العنصر التركي مقابل الحصول على امتيازات تمثلت في الوظائف

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ج1، 1998، ص: 157.

[2] - M. Emerit, Les Tribus Privilégiées En Algérie Dans La Première Moitié Du Xix E. Siècle , In Annales Economies, Sociétés, Civilisatios, N : 01, 1966, P : 51.

[3]- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519- 1830م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص: 164.

والمناصب والهبات من أراضي وأموال سواء كانت نقدا أو عينا كلها مقابل تلك الخدمات العسكرية أو الإدارية التي كانت قد أوكلت لهذه القبائل خاصة في الريف الجزائري وفي البايلكات الثلاث[1].

كما نجد صنفا آخر غير هذه الأنواع الثلاث من القبائل يمكن القول عليها على أنها من القبائل الممتعة والمتمردة، التي تم إخضاعها عن طريق القوة من قبل السلطة العثمانية من طرف تلك القبائل المخزنية التي يعد هذا العمل أحد أدوارها المخولة والمنوط بها، المر الذي حتم عليها الدخول ضمن تلك القبائل في أوقات قوة السلطة التامة، لكن يحدث العكس إذا ما الم بهذه الأخيرة من ضعف أو خطر داخلي أو خارجي، إذ تعمل تلك القبائل على الخروج عنها معلنة التمرد والعصيان متى سنحت الفرصة لها بذلك تغادر موضعها ودورها المخزني متحولة إلى وضعها الأصلي[2].

ومن بين هذه القبائل ما نجده مثلا في واد يسر كقبائل نزليوة التي كانت تحت قيادة قائد برج بوغني بمنطقة القبائل حيث اشتهرت في العديد من المرات بعصيانها للسلطة وتمردها الذي كثيرا ما يجلب لها النغم والحملات العسكرية الموجهة ضدها من قبل السلطة وبعض القبائل المخزنية، وكان من بين أعنفها تلك التي كانت سنة 1215هـ/ 1800م، إذ أنه خلالها قامت هذه القبائل باعتراضها طريق المسافرين بمنطقة بني عائشة الأمر الذي دفع القائد يحي آغا من تأديب هذه القبائل بإخضاعها لسلطته وتحويلها إلى قبائل ذات طابع مخزني، فكانت من بين القبائل التي شكلت السلطة منها فرقة الزمالة المرافقة للحامية التركية في برج بوغني، وهذا حسب ما يؤكده نص الرسالة التي بعث بها الداي حسين إلى القائد يحي آغا قائلا فيها: " بعثتم ليلة يوم الخميس يأتوا لكم بالزرع لأجل أكل الزوايل، وفي ليلة الجمعة، بعثتم قاوجا ثمانين رجلا من نزليوة، كمنوا لهم الليل، إلى آخر ما ذكرتم، من أنهم قطعوا من القبائل خمسة رؤوس من وسط الجبل من فرقة أولاد عيسى ميمون بني وقنون ومن أنكم عازمون على الطرد (الحرب) معهم "[3].

وحسب ما يذكره الأستاذ شويتام في هذا النص بناء على الرسالة التي نقها لنا فإنه يتبين لنا أن قبائل نزليوة هي إحدى القبائل المتمردة التي تم تحويلها إلى قبائل مخزنية بعد مقاومة دامت عدة عقود،

---

[1]- M. Emerit, Op Cit, P : 52.

[2]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 165.

[3]- المرجع نفسه، ص ص: 165- 166.

بالإضافة إلى تلك القبائل الواقعة شمال شرق تيزي وزو والتي لم يتم إخضاعها للسلطة العثمانية إلا خلال سنة 1240هـ/ 1825م[1].

وعليه نستنتج أن السلطة العثمانية قد وجدت صعوبة كبيرة في اخضاع بعض القبائل لسلطانها وذلك في العديد من مناطق البلاد لو لا الدور الذي لعبته القبائل المخزنية التي كانت الأداة الرادعة في وجه تلك القبائل المتمردة.

أما إذا أتينا إلى البايليك فإننا نجد نفس الظاهرة قد عرفتها البايليكات الثلاث، وهذا من ناحية تلك القبائل التي كانت تعمل هادفة إلى المحافظة على تلك الاستقلالية التي كانت تتمتع بها دون الخضوع والخنوع لسلطة العثمانيين، ومنها ما نجده ببايليك الغرب كقبائل الحسم، وبني عامر، وبايليك الشرق نجد كل من الحراكتة وأولاد بودرهم عمامرة، أما بايليك التيطري فنجد عديد القبائل التي كانت على نفس شاكلة القبائل المتمردة، أمثال أولاد سيدي أحمد، وأولاد أم هاني وأولاد ضياء وكذا قبائل عريب كل هذه القبائل عملت على إشهار العصيان والتمرد متى سمحت لها الفرصة لذلك، أيام ضعف السلطة المركزية أو انشغالها الأمر الذي يستدعي قضاء عقود طويلة وحملات عديدة تقوم بها السلطة من أجل إعادة هذه القبائل إلى سكة الخضوع والعمل المخزني إن أمكنها ذلك[2] .

وفيما يخص أماكن تواجد هذه القبائل فإننا نجدها قد تواجدها ضمن أقاليم البايليكات الثلاث بالإضافة إلى دار السلطان حيث امتهنت حرفة الفلاحة في غالب الأحيان، فعملت في مجال الزراعة في تلك المناطق التي كانت تجود بخصبة التربة كالأراضي السهلية، وبالقرب من الأسواق الأسبوعية والأبراج والطرقات والجسور ومطامير الحبوب والطواحن[3].

وقد تعددت أدوار هذه القبائل وتنوعت من دور سياسي وعسكري إلى اقتصادي عبر كامل أقاليم البلاد لصالح السلطة العثمانية، حيث نجدها تقيم بالقرب من المناطق الإستراتيجية الحساسة التي يستوجب مراقبتها والسهر على حمايتها والتدخل في أي وقت تحسبا لأي خطر يلم بها.

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ، ص: 166.

[2]- المرجع نفسه، ص: 166.

[3]- المرجع نفسه، ص: 166.

ولعل من بين الأدوار الأساسية التي خصت بها القبائل نجد الدور العسكري كجبايتها للضرائب التي في الغالب اختصت بها هذه القبائل، حيث عمل البايلك على إسنادها لهم، فمن بينها نجد قبيلة أولاد بوعون التي أعفيت من الضرائب وأعطيت لها امتيازات عديدة مقابل الأعمال المخزنية[1].

وبالنسبة لقبيلة بني أحمد[2] فقد عرف نفس الوضع الذي شهدته القبائل الأخرى، والمتمثل في الدور العسكري المخول لها، حينما وضعت السلطة العثمانية تحت يدها حوالي 13538 هكتار من الأراضي، كما قدرت ثروتها الحيوانية بأكثر من (ثلاثة آلاف) 3000 رأس، وتنوعت مساكنهم بين الطين والحجارة فقدرت ب 149 بيتا، ومن الخيام حوالي (تسعة مائة وأربعة وستين) 964 خيمة، وهي إحدى القبائل التي كانت تقيم بالقرب من مركز بايليك التيطري بالمدية، غير أن هذه القبيلة كانت لها علاقة عداء وتوتر مع باقي القبائل الأخرى لأسباب جبائية لصالح البايليك[3].

أما من الناحية الاقتصادية فإننا نجد دور هذه القبائل قد تجلى في جانب الزراعة باستغلالها لأخصب الأراضي التي كانت تابعة لأقليم البايليك مما جعلها تدر بالكثير من المنتجات لصالح سلطة البلاد من منتوج حيواني ونباتي بالإضافة للمبالغ المالية من مختلف المبيعات، وكذا الضرائب والزكاة والعشور وغيرها من أصناف الموارد والمهمات التي أشرفت عليها تلك القبائل[4].

ومن الأدوار الرئيسية التي خولت لهذه القبائل نجد الدور العسكري الذي تمثل في تزويدها للحاميات العسكرية العثمانية بتعداد الفرسان وهذا حسب مساهمة كل قبيلة بتعداد معين، وهذا من أجل غاية الدفاع عن حدود كل بايليك، وتدعيمه بالمحلات لجمع الضرائب من أهل البوادي وضرورة المشاركة في عملية التأديب التي كانت توجه ضد تمردات بعض القبائل ضد السلطة العثمانية[5]، وبالإضافة

[1]- نصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص: 53.

[2]- قبيلة بني أحمد: هي قبيلة ذات الأصل العربي والبربري والتي كانت تسوطن نواحي مليانة، وبالتحديد جنوب شرق مليانة قدر تعدادها ب 3350 نسمة؛ ينظر: علي خنوف تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا، ط1، الجزائر: منشورات الأنيس، 2007، ص: 31.

[3]- المرجع نفسه، ص: 168.

[4]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 168.

[5]- نصر الدين سعيدوني، "دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر"، مجلة الأصالة، الجزائر، ع: 32، 1976، ص: 47.

إلى ذلك عملت تلك القبائل على السهر لحماية الطرق التجارية والحساسة المنتشرة عبر كل أقاليم الإيالة[1].

و كمثال عن تلك القبائل المخزنية والمساهمة التي كانت تقدمها للسلطة العثمانية في شكل حملات تأديبية، حيث نجدها تقدم عدد من الفرسان، فنجد ذلك بناحية دار السلطان مثلا قبيلة الزواتنة التي كانت تساهم بنحو ثمانية (08) آلاف فارس وهذا في أوقات الخطر والحرب، وكذا كان من مهامها حراسة سهل متيجة من أي خطر قد يلحق بأهل هذا الإقليم، بحيث كانت هذه القبيلة تعمل على تجهيز هذا التعداد من الجنود بكل ما يلزم من عدة وعتاد[2].

وإذا تحدثنا عن القبائل المخزنية التي كانت تابعة لبايليك الغرب خلال أواخر العهد العثماني، فإننا نجدها قادرة على تجنيد ما قيمته ستة (06)آلاف فارس، وهذا نفس التعداد الذي كانت تقدمه قبائل المخزن في البايليك الشرقي –قسنطينة- بالإضافة إلى نفس التعداد من المشاة، زد على ذلك أن هذه القبائل كانت بمثابة همزة الوصل التي كانت بين ساكنة الريف الجزائري والسلطة العثمانية، وهذا لما لعبته تلك القبائل المخزنية من دور خاصة في عملية توفير الأعوان الإداريين لبعض المهام أبرزها: مهمة جمع الضرائب عن طريق المحلة من لدن القبائل الرعية، أو تلك الشبه المستقلة، أو عملية المراقبة لتلك القبائل والسهر على تسيير شؤونها وغيرها من المهمات التي كانت مخولة لها[3] .

لقد مثلت القبائل المخزنية للسلطة العثمانية ذلك الدرع الواقي في العديد من المرات طيلة العهد العثماني، وذلك نظرا لما قامت به تلك القبائل من أدوار، كان أهمها عملية التأديب التي كانت تشرك فيها إلى جانب الجيش النظامي، بالإضافة إلى مدى نجاحها في مهامها والى أبعد الحدود خاصة عملية جمع الضرائب، وكذا التعويض العددي اتجاه الجيش الانكشاري في عديد المرات خاصة أواخر العهد العثماني وهذا حينما تراجع تعداد الجنود الانكشاريين وعزوفهم عن الانخراط في صفوف هذا الجيش[4].

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 168.

[2]- M. Emerit, Op Cit, P : 48.

[3]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 168.

[4]- نصر الدين سعيدوني، "دور قبائل المخزن...المرجع السابق، ص: 48.

ورغم ما كانت تقوم به هذه القبائل المخزنية من مهمات وخدمات لصالح السلطة المركزية، إلا أن هذه الأخيرة كثيرا ما قطعت الطريق أمام تلك القبائل ومخافتها من التحالف مع غيرها من القبائل، وربما ذلك التحالف يكون يوما ما موجها ضدها، فعملت على تشتيت شمل العديد من القبائل التي كانت تعمل على هذه الشاكلة، فكان من أساليبها تجاه هذا الأمر هي تبعية كل قبيلة لجهات مختلف عن القبيلة الأخرى، وهو الأمر الذي من شأنه أن يبعده عن بعضها البعض، ومثال ذلك قبيلة أولاد أحمد بن سعد التي أتبعتها لدار السلطان مباشرة عن طريق أحد الأغوات، في المقابل كانت تبعية أولاد عزيز لسلطة بايليك الغرب وهي القبيلة الواقعة بضواحي سيرسو، بل عملت السلطة في هذا الشأن على أن فرقت بين قبيلة أولاد هلال وأولاد عنتر هذين القبيلتين اللتان كانتا تابعتين لبايليك التيطري، بحيث أصبحا تابعتين لباي وهران أي بايليك الغرب، بالإضافة إلى تلك القبائل الأخرى التي عرفت نفس المصير، خاصة تلك القبائل التي أصبحت ذات تبعية مباشرة لأغا مدينة الجزائر، وهذا نجده في أواخر العثماني أي خلال بداية القرن التاسع عشر ميلادي (19م)[1].

وكأسلوب آخر انتهجته السلطة العثمانية في أواخر عهدها بالجزائر، فإنها عملت على تأليب العديد من القبائل ضد بعضها البعض، وكان ذلك منها ضمانا لعملية التوازن ودرءا لعملية التمرد ضدها في العديد من المرات وهذا حتى تضمن عدم التحالف بين عديد القبائل، وكذا ضمانا للتنافس واستمراره بين القبائل الذي كان في صالح السلطة لا غير[2].

وعليه ومن خلال ما سبق قوله، نستنتج أن القبائل المخزنية كانت في مجملها تحت خدمة السلطة العثمانية في الجزائر، كما عملت هذه السلطة بدورها إلى دعم تلك القبائل من خلال تلك الامتيازات التي أعطيت له، وهي كلها أساليب وسياسات من قبل السلطة لتسهيل عملية التحكم في ساكنة الريف سواء قبائل الرعية أو حتى تلك القبائل التي كانت تتمتع بنوع من الاستقلالية سواء التام أو الشبه التامة.

**2-القبائل الرعية (الخاضعة للسلطة):**

[1]- M. Emerit, Op Cit, P P : 49- 51.

[2]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 169.

من بين الخصوصيات التي تتميز بها هذه القبائل عن غيرها من القبائل الأخرى، هو كونها قابلة لدفع الضرائب المفروضة من قبل السلطة العثمانية، والتي كانت تشرف على جمعها القبائل المخزنية، وهو الأمر الذي جعل هذه القبائل تحت ضغط كبير من مختلف الفئات سواء من طرف السلطة في البايليكات أو الإقطاعيات المحلية أو ألئك الموظفين السامين، وهو ما جعلها تقبل وتتحمل دفع تلك الضرائب التي من بينها ضريبة الضيفة التي تم فرضها على الفلاحين، والتي كان تعمل المحلة على جمعها وذلك حسب ما يذكره الرحالة الفرنسي بيسونال (PEYSSONNEL) الذي قال أنها عبارة ضريبة تؤخذ من الفلاح ذو أحسن خيمة من طرف أصحاب المحلة، فهي عبارة عن مأكل ومشرب وفراش، بالإضافة إلى أحسن ما توفر لديه من أشياء أخرى، ناهيك عن ما يحصل عليه من إهانات وغيرها من مظاهر الإذلال من قبل رجال المحلة، غير أنه لا يوجد له ما يمنعهم من ذلك إلا صبره إلى حال رحيلهم[1].

تعتبر قبائل الرعية من أهم القبائل الخاضعة للسلطة العثمانية بمحض الإرادة أو القوة المفروضة عليها في بعض المرات، الأمر الذي جعلها قابلة لدفع الضريبة لسلطة البايليك دون امتناع، وهو نفس الأمر الذي يجعلها أمام حتمية التحمل والانصياع لتكون بذلك أحد أهم مصادر الاقتصاد في البلاد خلال العهد العثماني، وذلك نظرا لما لها من دور في تدعيم الجانب الاقتصادي خاصة أمام تراجع مداخيل الخزينة وكذا غنائم البلاد من طرف رياس البحر، وهو ما جعلها ذات أهمية في توفير وتعويض الثروة الحيوانية والزراعية للسلطة بالدرجة الأولى بدون منازع، وقد تواجدت هذه القبائل في مواطن على مقربة من القبائل المخزنية أو السلطة العثمانية، إذ ضمت في جموعها تلك القبائل التي عُرفت بالخضوع المباشر لسلطة البايليك أو تلك التي سكنت في القرى والدواوير[2].

لقد عانت تلك القبائل من واقعها المادي، الذي كان في خدمة السلطة وقبائل المخزن، وذلك نظرا لتلك الظروف والعوامل المختلفة التي أجبرتها على ضرورة التبعية والخضوع، ورغم ما كان لها من نصيب

[1]- جميلة معاشي، السلطة المحلية الحاكمة في بايليك الشرق الجزائري من القرن 10هـ-16م إلى القرن 13هـ-19م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة منتوري، قسنطينة، 1990- 1991، ص: 178.

[2]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 179.

من تلك المداخيل المادية الضئيلة، إلا أنها ظلت في خدمة السلطة العثمانية بل وصل بالبعض منها إلى التفاني في الخضوع والخدمة بغية الحصول على بعض الأراضي مقابل تلك الخدمات، وهذا حتى تتمكن من تسديد تلك الضرائب المفروضة عليها، ضف إلى ذلك ما تتعرض له هذه القبائل جراء ما يحدث معها أو بالقرب منها من تمردات قبائل أخرى أو الدخول في صراعات جانبية أكثرها قبلية وصراعات مختلفة تكون في غالبها ضمن الأراضي الريفية خاصة حول نقاط المياه، أو بعض الأراضي الرعوية، أو فرض الوجود على بعض القبائل الضعيفة[1]، وهذا ما جعل العديد من تلك القبائل تفضل التبعية المباشرة للسلطة العثمانية تفاديا لتلك التجاوزات التي في الكثير منها اتهامها بإثارة التمردات والنعرات القبلية، وهو ما يجعل قبائل المخزن تقوم بحملات التأديب ضدها أو مع معية قبائل مجاورة لها.

وقد تحدث حمدان خوجة في الموضوع مبينا أن الأهالي الجزائريين ساكني كل من متيجة وبئر سليمان وغيرهما، قد تم تفضيل تعيين أحد الأتراك على رأس جماعة عملية جمع الضرائب، فهو بمثابة المرافق والمراقب للعملية والقائمين عليها، وهذا لما كان يقوم به هؤلاء أثناء جمعهم للضرائب من لدن القبائل الرعية من تصرفات غير مسؤولة، التي كثيرا ما عانت منها تلك القبائل وهو الطلب الذي قُبل من طرف الباشا بتعيين قائد لكل منطقة لذات الغرض[2].

وأما من حيث نظام التبعية لهذه القبائل، فإننا نجد فيه اختلاف من منطقة لأخرى تراوحت تبعيتها بين السلطة أو قبائل المخزن، أو هناك منها من كانت تبعيتها لأحد القياد أو الخوجات، وآغا العرب، أو خوجا الخيل، بحيث يتوقف نظام التبعية على حسب موقع قبائل الرعية من هؤلاء، فاتخذت هذه التقسيمات الخاصة بنظام التبعية لعدة اعتبارات أهمها: التحكم في مواقع هذه القبائل وضبط مهمة جمع الضرائب ومتابعتها نظرا لما لهذه القبائل من دور وأهمية في تنشيط الجانب الاقتصادي وازدهاره[3] .

وفي العديد من المرات عمل آغا العرب على مساعدة القيادة بإقليم دار السلطان وهذا في مهمة مراقبة قبائل الرعية، والتي كانت تابعة لنفس الإقليم، فكان من بين مساعديه في مهمة بعض الفرق مثال

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص: 179، 180.

[2]- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص: 114.

[3]- المصدر نفسه، ص: 114.

عن ذلك فرق الزمول والعبيد، هؤلاء الذين كلفوا بمهمة مراقبة المناطق الجبلية وحركة القبائل المتوطنة فيها وهي في أغلبها قبائل متمردة، إذ نذكر كل من قبائل بني مناد وسماته التي كانت تحت نظر ومراقبة فرق الزمول، تحديدا قائد وطن بني حجوط، وفي المقابل تحصل هذه الفرق وغيرها من قبائل المخزن على اقتطاع مساحات من الأراضي لغرض استغلالها والتمتع بخدمتها جزاء وكمقابل لتلك الخدمات التي تقدمها للسلطة العثمانية، بالإضافة إلى منحها بعض الأسلحة والكسوة السنوية، وكذا الخيول وعديد الامتيازات الأخرى المتنوعة التي كانت توهب للقياد ومساعديهم نظير ما كانوا يقومون به من مساعد لآغا العرب ضمن العمليات الدورية لتفقد قبائل الرعية[1].

في حين نجد كل من قبائل بني مسعود وبني صالح وبني ميصرة كلها قبائل تابعة لقائد وطن بني خليل الذي تمتد سلطته إلى واد الحراش، ونجد كل من قبائل عمال، وبني عائشة، وحتى نواحي يسر كانت تبعيتها لقائد وطن الخنشة، في حين أنه وجدت بعض قبائل الرعية تابعة لقائد وطن يسر وهي تستوطن المناطق الواقعة بين يسر وسباو[2].

وهنا من تلك القبائل ما كان تابع لقائد منطقة سباو وعريب، وكثيرا ما كان التعامل مع شيوخ تلك القبائل الذين كلفوا يدور جمع ضريبة العشور وغيرها من الضرائب الأخرى وفق سجل لأسماء القبائل والأفراد، وكذا الأعراش أمثال قبائل وطن موصاية، ووطن بني جعد وأولاد علوش، وبني موسى[3].

وفيما يخص تلك القبائل الرعية التي كانت تابعة لخوجة الخيل مباشرة فإننا نجد مثلا قبائل أولاد رحمان، وأولاد علال والزناحرة، واليواعيش بحيث نجد هذه القبائل تتبع لقائد العرب المتواجد بمنطقة متيجة وهي كلها تابعة لوطن السبت، إذ أن هذا القائد كان يشرف على جمع الضرائب عن طريق شيوخ هذه القبائل وبمساعدة من فرقة السرارجة، وهم أصحاب الفرسان إذ أن الشريف الزَهار يذكر عن هذه الفرقة أنها كانت تحمل الكتاتيب من خوجة الخيل للشيوخ تلك القبائل أيام جمع الزكاة والضرائب[4].

---

[1]- أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب أشراف الجزائر، تح، تر: أحمد توفيق المدني، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص: 48.

[2]- سباو: هي منطقة تقع في بلاد القبائل الكبرى تقع على ضفاف الوادي المسمى اليوم باسمها، والذي ينبع من جبال جرجرة ويصب في الجنوب الغربي من مدينة دلس؛ ينظر: أحمد بن المبارك العطار، تاريخ بلد قسنطينة، تح: عبد الله حمادي، قسنطينة: دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص: 139، الهامش رقم: 02.

[3]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 181.

[4]- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص: 49.

أما منطقة القبائل فقد تم فصلها غن بايليك التيطري وإلحاقها مباشرة بإقليم دار السلطان، وذلك بعد أن تمت عملية تشييد الأبراج لغرض مراقبة تلك القبائل التي كانت منتشرة بالمنطقة، بحيث تحكم في قيادتها قائد منطقة سباو، ولعل من بين تلك الأبراج التي تم بنائها وتشييدها برج بوغني، وبرج تيزي وزو، وبرج بني عبد المؤمن، وكل هذه الأبراج كانت تحت تسيير فرق الزمول والعبيد، الأمر الذي جعلها تعمل على خدمة تلك الأراضي التي كانت قريبة من مواقع تلك الأبراج والتي قدرت مساحتها بحوالي ثلاثة (03) آلاف هكتار والتي كانت تشتمل تلك المساحات التي كانت تستوطن بها تلك القبائل المستهدفة بعملية المراقبة ومنها: بني خلوف، فليسة أم الليل، بني ثور، مدينة دلس، وبني وقنون، فليسة البحر، وبني جناد، وبني غبرين، وقبائل أعلي سباو، وواد الحمام، وبني عيسى، وبني دوالة، وبني زمزر، وبترونة، وبني خليفة، وكذا جزء من المعتقة، في حين نجد القبائل التي كانت بإقليم جرجرة تتمتع بنوع من الاستقلالية المتمثلة في التخلي عن دفع الضرائب، حيث اقتصرت العملية على البعض دون البعض الآخر، أي فرض على أولئك الذين عملوا في مجال الزراعة في إقليم سباو فقط[1].

ولا يختلف الحال بالنسبة لتلك القبائل التي كانت تابعة للبايليك عن تلك التي كانت تابعة لدار السلطان، غير أن هناك بعض الخصوصية في التعامل مع هذه القبائل في البايليك بحيث نجد القبائل الرعية تتمركز عموما في التافنة بإقليم الغرب مشكلة شريطا على طول منطقة سبدو التلية، وجبالة تسالة، والطفراوي وصولا إلى الشطوط، ومنها إلى ناحية سعيدة وفرندة وتيارت، وكذا زمورة ومازونة، بحيث أن أغلب هذه القبائل سكنت المناطق الجبلية الأكثر ملائمة لمهنة الزراعة أو الهضاب العليا الداخلية، فانقسمت من حيث التبعية إلى أصناف كان منها ذو تبعية لسلطة الباي مباشرة والتي حملت تسمية رعية الباي، ومثال ذلك قبيلتي المجاهر وبني عامر[2]، أما غياب الباي يستدعي نيابة خليفته بمساعدة من

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص:182.

[2]- قبائل بني عامر: تكونت من ثلاث بطون كبرى وهي: شافع وهي الأخرى التي تتكون من أربعة بطون وهي الشقارة وأولاد مطرف وهم المطارف والصوالحية نسبة لأولاد صالح، وأولاد بالغ الذين قدر تعداد أفرادها بنحوي عشرين (20) دوار وهذا في أواخر العهد العثماني، أما البطن الثاني هم بني يعقوب والذي تكون من عشرة بطون وهم أولاد منيع، كرايش أولاد رداد (العطاطفة) وأولاد هلال، وأولاد سليم وأولاد سعيد وأولاد ساسي، وأولاد سعيد الصغير، أولاد هجر، أما البطن الثالث فهو بنو حميد يتكون من ستة وستين بطنا أبرزهم اولاد عبيد، ذوي عيسى، الدوافة، العقالة، الصعادلة، السجاجدة، المحارزة، أولاد عجزة ، المعاليف، أولاد زيان المساعدة، السلاطنة...، ؛ ينظر: عبد القادر المشرفي، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت سلطة الاسبانيين من العرب كبني عامر، تح، تق: محمد بن عبد الكريم، بيروت: مطبعة الحياة، (د ت)، ص ص: 14- 23.

قائد القبيلتين أو شيخيهما، بالإضافة إلى عمل فرق من قبائل الدوابر التي أدرجت ضمن هذه القبائل لغرض المراقبة، وتوخي وتفادي التمرد ضد السلطة، في حين أن قبيلة المجاهر هي الأخرى من ضمن قبائل الرعية التي احتوت على عدة بطون منها : أولاد بو كامل، وأولاد معطف، الغفارة، أولاد شافع وأولاد عيناس فهي كلها قبائل رعية ذات تبعية مباشرة لسلطة الباي عن طريق قائد مستغانم[1].

في حين نجد أن الصنف الثاني كان تابعا لخليفة الباي، فشمل في بايليك الغرب مجمع تلك القبائل التي كانت تسكن حوض الشلف، والتي قدرت بحوالي ثلاثة وعشرين(23) قبيلة، بالإضافة إلى اثنا عشرة (12) قبيلة استوطنت نواحي تنس ومنها ما كانت تقيم بالسهول كقبيلة عايشة، وبني زروال، وأولاد بورحلة، وأولاد خنوف، ريغة، شرفاء الجبل، بني زنطيس، وبني مديونية، صبيح[2]، بني بدون، حميس، أولاد فارس، أولاد قصير، سنجاس، وبني حمد، أما منهم من سكنوا المناطق الجبلية فنجد بني وارغ، بني مسلم، وحلوية وشكلة والبصرة ومطامطة، والونشريس وغيرها كلها قبائل كانت تحت إمرة خليفة الباي ببايليك الغرب[3].

كما نجد صنف ثالث تابعا لقائد جندل ويمتد في ذلك إلى ضواحي ثنة الحد، بحيث كان تحت إمرته إحدى عشر (11) قبيلة، بالإضافة إلى دخول كل من قبيلتي أولاد هلال وأولاد عنتر بناحية أقصى شرق منطقة الونشريس تحت إمرة هذا القائد، إذ أننا نجد من ضمن هذه القبائل قبيلة زقزق أو كما عرفت باسم زوج وقبيلة عبيد سدرة وبني معيدة، وبني بوراشد، بينما نجد منها من كان ضمن الصنف الذي كان تابع لقائد قبيلة فليتة، خاصة أنها ضمت عديد البطون والعشائر التي نجدها ذات الامتداد ما بين غليزان وتيارت، وقد قدر تعداد بطونها بنحو واحد وعشرون (21) بطنا، إذ أنها تميزت بخطورة تحركاتها، الأمر الذي أزعج الباي وقام بتعيين قائد يسيرها عرف بحنكته، فقد توارثته عائلة سيدي العربي، فكان من ضمن هذه القبائل قبيلة سويد، العنترة، وأولاد بوعلي، وأولاد سيدي علي، ومنداس، عكرمة

[1]- نصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، ص، ص: 107، 108.

[2]- قبائل صبيح: تكونت من ستة (06) بطون كبرى كانت تقيم بحوض الشلف، بالإضافة إلى ثلاثة (03) بطون أخرى تقيم بمنطقة الظهرة ما بين الشلف ومستغانم، ينظر: توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايليك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني 1193هـ/1779- 1830/1246، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2003- 2004، ص: 57، الهامش رقم : 154.

[3]- المرجع نفسه، ص: 58.

الغرابة والشراقة، الحساسنة، بينما نجد صنف استوطن ضواحي تلمسان كان في تبعيته لقائدين أحدهما معروف أنه قائد المدينة، والآخر معروف بقائد الجبل، فالأول متخصص في التصرف في أمر كل من قبيلة وزان، والغسل، وأولاد سيدي العبدي، بني سنوس، وولهاصة، فيما نجد الثاني يتكفل بإمرة كل من قبيلة الجويدات، وأولاد رياش، وأولاد رياح، وبني صميل وبني سعيد[1].

وتوجد كذلك قبائل الرعية الواقعة بإقليم اليعقوبية وهي المنطقة الواقعة جنوب معسكر، والتي تمتد حتى الشط الشرقي، وهي ذات قسمين: القسم الغربي يمتثل أمره لآغا الدوايز[2]، بينما القسم الشرقي لقائد الزمالة[3]، وكان من بين هذه القبائل نجد: الجعفرة، أولاد بالغ، بني مطهر، الأحرار الغرابة، وحميان الغرابة والشراقة، المهايلي، وقد تميزت هذه القبائل بنوع من الحرية عكس الأصناف السابقة، إذ أنها كانت أقرب لقبائل المخزن من كونها قبائل الرعية، وهذا نلمحه في أساليب جمع الضرائب وغيرها من الهدايا بحيث لم تفرض عليها تلك الرقبة التي فرضتها السلطة على غيرها من القبائل الرعية الأخرى[4].

أما بالنسبة لبايليك التيطري، فقد احتوى عدد من قبائل الرعية ومن أبرزها قبيلة حسين بن علي[5]، وأولاد سيدي ناجي، هوارة، وريغة، أولاد معرف، وأولاد علان، أولاد دياد، الربيعة، حناشة، وبني يعقوب، هديم، وغيرها كلها تابعة إلى الباي مباشرة كونها ذات قرب كبير من مركز البايليك، بينما نجد تلك القبائل ذات البعد عن المركز فهي تحت إمرة القياد والشيوخ ومنها من كانت تحت تصرف الآغا

[1]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص: 58.

[2]- الدوايز: المراد بها هي نسبة لعهد الباي محمد الكبير، وحادثة الوباء التي شهدتها وهران، حيث قام بالخروج مع حاشيته إلى خارج البلاد وذلك إلى أولاد سليمان إحدى بطون بني عامر، فقام بالرباط هناك ضاربا بخيمته الحمراء المصنوعة من الوبر، واضعا لنفسه خدما في دوائر (نواحي) خيمته لذا سموا بذلك الاسم، ينظر: توفيق دحماني، المرجع السابق، ص: 55.

[3]- الزمالة: وهي تسمية تعني الخدم الذين يحملون أثقال الباي وجنوده، وهذا نسبة للباي محمد الكبير ولذلك أعطي لها هذا الإسم، ينظر: توفيق دحماني، المرجع السابق، ص: 55.

[4]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص:184.

[5]- قبيلة حسين بن علي: هذه القبيلة هي خليط ما بين العرب والأمازيغ، بحيث تكونت بسبب الهجرات العربية، وكانت لها ستة (06) بطون وهم أولاد ملال، أولاد طريف، معيزة، أولاد إبراهيم ، والغرابة، ونظرا لتركيبتها الغير متجانسة كثيرا ما كانت تقع بين هذه البطون العديد من التناحرات والحروب، كانت في أغلبها حول خدمة السلطة التي من خلالها ضمنت المكانة والولاء عند تلك القبائل في كل الأحوال، ينظر: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 185.

وخوجة الخيل بدار السلطان، ومنها قبيلة السماسنة التي كانت تابعة لحاكم منطقة المدية وليس للباي مباشرة[1].

لكن في بايليك الشرق نجد نظام التبعية مغايرا لما وجد في البايلكين الآخرين، وهذا حينما نجد يتميز بشساعة المساحة الأمر الذي جعل قبائل الرعية بعضها تابعا لسلطة الباي، والأغلبية تابعة لدار السلطان أو يتميز بنوع من الاستقلالية ومن بين المميزات التي ميزت البايليك هو أنه ذو أقلية بالنسبة لقبائل الرعية التي كانت تتموقع في المناطق الداخلية وفي السهول، فمنها ما نجده ناحية ميلة، وسطيف وعين بسام، وواد زناتي، والمسيلة والعلمة، كما نجدها كذلك في المناطق الساحلية مثل عنابة وسكيكدة، فكان من بين هذه القبائل التي كانت متواجدة في هذه المناطق نجد عامر بشقيها الشراقة والغرابة والسقنية، ومن بين ما كان متخذا في حق هذه القبائل وتنظيمها هو ما عرف بنظام العزلية[2]، الذي كان معمولا به في البايليك أيام العثمانيين[3].

ومن بين ما هو ملاحظ في النظام العثماني وتعاملاته مع بعض القبائل الرعية، فإنه تم في بعض المرات ترقية العديد من تلك القبائل إلى مرتبة قبائل مخزنية، في حين تم إضعاف البعض الآخر منها ومن القبائل المخزنية وجعل هذه الأخيرة تنزل إلى مرتبة قبائل الرعية، ومثال ذلك ما وقع بين السلطة اتجاه قبيلة المجاهر إحدى القبائل المخزنية في بايليك الغرب الجزائري، الأمر الذي جعلها تثور ضدها سنة 1223هـ/ 1808م، مما جعلها ذات مرتبة ضمن قبائل الرعية ذات التبعية المباشرة لسلطة الباي[4]، بينما النوع الآخر فإننا نجده قد مثلته قبائل الحشم، التي تمت ترقيتها من قبائل الرعية إلى قبائل مخزنية، إذ يرجع سبب تلك الترقية إلى وقوف هذه القبائل إلى جانب الباي محمد بوكابوس أيام حربه مع الثائر ابن الشريف الدرقاوي، غير أنها لم تطول فترة هذه الترقية حتى أعادها الباي علي مرة أخرى إلى صنف قبائل الرعية[5].

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 185.

[2]- العزلية: يراد بها ذلك النظام الذي كان قائم في البايليك، حيث تمنح قطع من الأراضي لبعض القبائل والخواص مقابل دفع الضرائب والالتزام، وهذا مقابل القيام ببعض الخدمات لصالح سلطة البايليك ان احتاجت ذلك، ينظر: M. Emerit, Op Cit, P :100.

[3]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 186.

[4]- : M. Emerit, Op Cit, P 55 .

[5]-أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 186.

وعليه فإن عملية الترقية أو الإقصاء التي خَصت بها السلطة العثمانية تلك القبائل قد تحكم فيها بالدرجة الأولى عاملي اثنين هما: الولاء والتمرد على السلطة من طرف تلك القبائل، وبالتالي قررت مصيرها وكيفية علاقتها مع تلك السلطة، فكان إما الولاء يعني الترقية مقابله، أو التمرد فيعني الإقصاء.

كذلك من حيث الضرائب التي كانت مفروضة على هذه القبائل، فإننا نجدها قد تنوعت بين قسمين فكانت عينية ونقدية، فالأول تمثل في العشور الذي خص الزرع وهو ما ذكره حمدان خوجة من خلال قوله: "يؤخذ العشر أو الجزء العاشر من الإنتاج، وتوضع مقادير تلك الأعشار في صندوق الخزينة لدفع مرتبات الجيش وللاعتناء بالفقراء وتربية الأيتام، ودفع أجور القضاة"[1]، في حين يضاف إلى ما ذكر أن مقدار هذه الأعشار تختلف أرقامها من جهة أخرى حسب الإنتاج الزراعي، وحسب طبيعة الأراضي ونوع المحصول، وكذلك الضريبة الخاصة بالثروة الحيوانية التي تكون على المواشي، أو حتى على الثروات النباتية أو الثمار من تين وغيرها، فيما تمثل القسم الثاني من هذه الضرائب وهو ذو الشكل النقدي أي ما يمثل المال نقدا، وهذا القسم الأخير قد خصت به السلطة تلك القبائل التي كانت تمثل صنف القبائل الرعية المقيمة في المناطق الجبلية بالخصوص، وهذا نظرا لعدم ملائمة أراضيها للنشاط الزراعي[2].

وقد كانت قبائل الرعية تؤدي ما عليها من ضرائب خاصة ضريبة الزكاة المتمثلة في الأموال والحيوانات وغيرها، بالإضافة إلى عدم امتناعها عن دفع تلك الضرائب الأخرى، كضريبة التعين أو البرنوس والضيفة، بحيث كان المستفيد الأول منها هو أولئك الذين كانوا قائمين على جمعهاوكذا البايات والقياد وشيوخ تلك القبائل في حد ذاتها، وخلفاء البايات، وشيوخ القبائل المخزنية، كما نضيف على هذه الضرائب القوا أن تلك القبائل الرعية كانت ملزمة باستضافة أولئك المعنيون طيلة مدة جمع الضرائب، مما كانت يتوجب عليها حسن الضيافة من عشاء وغداء تمثل في أطباق الكسكسي واللحوم المختلفة والشعير وغيرها[3].

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص: 143.

[2]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 187.

[3]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص: 187، 188.

وعليه فإنه من خلال تلك الأساليب التي تم الاعتماد عليها من قبل السلطة العثمانية اتجاه قبائل الرعية، فإننا نستنتج أنها كانت تحاول إحكام قبضتها على تلك القبائل والإبقاء على تبعيتها، مما جعلها المصدر الأول والرئيسي الدائم في تموين الإيالة بمختلف الموارد، ورغم ما كان يبدر من بعض تلك القبائل من تجاوزات إلا أنها ظلت في خدمة السلطة العثمانية، فمثلت الدور الكبير في تموين السلطة من خلال مختلف تلك الضرائب التي كانت مفروضة عليها، بالرغم من إنهاكها بها، الأمر الذي كان يسبب تمردها وانتفاضتها في العديد من المرات خاصة أواخر العهد العثماني.

### 3-القبائل المتمرد على السلطة (الممتنعة، المستقلة)

إن المقصود بالقبائل الممتنة، أو المستقلة هي تلك القبائل التي استوطنت تلك الأراضي البعيدة عن أعين السلطة المركزية، مما جعلها في غالب المرات تسكن تلك المناطق الجبلية المحصنة، مما جعل حياتها شبه مستقلة عن تلك السلطة إلا في بعض الأحيان، عن طريق شيوخها وزعمائها، وهو الأمر الذي كثيرا ما عرضها لحملات تأديبية من طرف السلطة أو القبائل المخزنية، أو بعض المخاطر الخارجية في بعض الأحيان خاصة أيام الخريف والربيع[1].

لقد سكنت تلك القبائل في مناطق أكثر تحصينا، وبعدا عن سلطة البايليك، الأمر الذي يجعلها في منأى عنها، مما يسمح لها عدم دفع مختلف المطالب المخزنية، بحيث نجد أن هذه القبائل في الجهة الغربية أي في بايليك الغرب قد استوطنت تلك المناطق الجبلية الوعرة أو تلك التي وجدت على مشارف الحدود المغربية، أو الهضاب العليا الوهرانية كقبائل الونشريس، وكذلك تلك التي استوطنت واد جَرْ بالجبال اليمنى لوادي سوماطرة، وكذا سكان الأمجاد ناحية الحدود الغربية مع المغرب الأقصى، ومنها قبائل ريغة الواقعة بضواحي مليانة ذات الحرب الدائمة مع سلطة بايليك الغرب، نتيجة عدم دفعها للضريبة[2].

[1]- نصر الدين سعيدوني، الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الأوراس قبل وأثناء العهد العثماني، مجلة الأصالة، ع: 60- 61، 1978، ص ص: 137، 138.

[2]- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص: 177.

ورغم ما قامت به السلطة اتجاه تلك القبائل الممتنعة من أجل السيطرة عليها أو حتى ضمان ولائها إلا أنها لم تتمكن من إخضاعها لسلطانها، إذ أنها كثيرا ما كانت تظهر التمردات في عديد الأقاليم هنا وهناك، حيث أنه يتضح ذلك من خلال تصريح أحد بايات وهران وهو الباي حسن لوكيل الحرج قائلا له: "إن باي الغرب قام بعدة حملات ضد بعض القبائل وصادر أموالهم وقتل العديد من أفرادها"[1].

وكثيرا ما عارضت تلك القبائل دفع الضرائب فكانت لا تؤديها، إذ رأت فيها طابع الحربية والمخزنية التي لا يمكن دفعها، ومثال عن تلك القبائل بباليك الشرق نجد قبائل الشمال القسنطيني، زتلك التي تقع ما بين تقرت وواد سوف، وأعالي جبال الأوراس، حيث تميزت في مجملها بنوع من الاستقلالية عن سلطة الباليك، كما كانت تعتبر سلطة شيوخها هي السلطة الشرعية التي يجب عليها إتباعها، في حين نجد السلطة في حد ذاتها ترفع يدها على شيوخ هذه القبائل مكتفية بتقديم الضرائب لها مقابل تلك الاستقلالية الشبه تامة[2].

ولعل من بين أهم العوامل التي ساعدت على استقلالية تلك القبائل وعدم خضوعها للنظام للضريبي، هو العامل الجغرافي الذي تميز بتضاريسه الوعرة، ذات الطابع الجبلي أو الصحراوي البعيد عن السلطة، إذ عرفت مجمل تلك الأراضي التي سكنتها هذه القبائل أنها ذات منتوج زراعي ضعيفة وهذا لطبيعتها الجغرافية، مما نجدها تعتمد على النشاط الرعوي بدل الزراعي والذي تعتمد فيه على تربية المواشي، وكذا النشاط التجاري، إلا أن السلطة حاولت في العديد من المرات أن تحول تلك القبائل الممتنعة إلى قبائل مخزنية، أو استعمال أسلوب التأديب عن طريق القبائل المخزنية وهو الأمر الذي انتهى في أغلب المرات بالتفاهم بين الطرفين، حيث يتنهي المطاف بالسلطة إلى القبول والاكتفاء بدفع تلك القبائل للضريبة كدليل على ولائها لها، مع المحافظة على السلم مقابل ترك سبيلها في الاهتمام بنفسها،

[1]- المرجع نفسه، ص: 177.

[2]- المرجع نفسه، ص: 177.

وتسيير شؤونها خاصة جانبي القضاء والاقتصاد بما فيه التجارة، والتي يكون فيه شيوخ القبائل هم أصحاب القرار[1].

ورغم كل المحاولات العسكرية التي خاضها البايات من أجل إخضاع عديد هذه القبائل لسلطتهم في البايليكات إلا أنهم باؤوا بالفشل، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة تلك القبائل وما احتوته في بنياتها الاجتماعية، حيث شملتها العديد من التجمعات التي ضمت عصابات ومجرمين وخارجين عن قانون القبيلة، ومثال ذلك نجده ببايليك الشرق كبني توفوت جنوب القل، وبعض القبائل التي كانت تنشط في ضواحي آزفون، هؤلاء الذين امتهنوا سرقة قطعان المواشي وفق أساليب قطاع الطرق[2].

كما نجد أن الزوايا بشيوخها والزعماء الروحانيون كانوا وراء العديد من التمردات التي قادتها بعض القبائل الخارجة عن السلطة العثمانية خلال أواخر العهد العثماني في الجزائر، ومنها تلك التي كانت عام 1827م حينما تمردت قبيلة هاشم بقيادة محمد الكبير التيجاني، يوم أن اعتقد أن باقي قبائل بايليك الغرب قد تنضم إليه في حالي خروجه عن سلطة الباي والتمرد عليه، ومع ذلك تمرد دونها حينما علم عدم جاهزيتها، وهو الأمر الذي سهل من مهمة حسن بك الذي تمكن بسهولة من القضاء على هذا التمرد بعدا خاصة معركته مع هذا الثائر الذي أنه حياته حينما سقط قتيلا وتشتتت قواته من مناصرين ومؤيدين له[3].

وبناحية الشرق الجزائري، أي بايليك الشرق فإنه كثيرا من باياته قاموا بالانتقام من أفراد تلك القبائل التي أعلنت تمردها ورفضت دفع الضرائب، وذلك إما بالسجن أو القتل لهؤلاء، بالإضافة إلى القوة العسكرية التي كانت دائما ما تصاحب خروج تلك المحلاة في مهمة جمع الضرائب، والتي كثيرا ما كانت تصادف في طريقها مظاهر التمرد والعصيان والامتناع عن تلك الضرائب من طرف عديد القبائل المتمردة[4].

---

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 190.

[2]- Emile Violard, bendits de kabile ; hors la loi, édition grand Alger livres (gal), Alger, 2004, pp : 208- 213.

[3]- عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 1989، ص ص: 622، 623.

[4]- علي خنوف، المرجع السابق، ص: 71.

وإذا تحدثنا عن الفترة التي كان يخوض فيها ابن الأحرش تمرده ضد السلطة العثمانية، تحديدا في منطقة جيجل عام 1802م، فإن باي قسنطينة يومها الحاج مصطفى انجليز والذي كان بايا لبايليك الشرق ما بين (1789-1803)، قد قام بحملة تأديبية لكل من قبائل النمامة والحنانشة، ودافعه في ذلك هو قطعه الطريق أمامها حتى لا تتصل بهذا الثائر وتسانده في تمرده ضد السلطة العثمانية التي باتت مهددة بالتمردات، وهو ما جعل الباي في حملته هذه يصادر قطعان ماشية هذه القبائل عقابا لأهلها[1].

وللحديث عن الناحية الشرقية نستحضر ما ذكره الأستاذ علي خنوف في مؤلفه منطقة جيجل في القديم والحديث، حينما تحدث عن طبيعة العلاقة التي كانت بين شيوخ القبائل والأعراش والسلطة العثمانية بالجزائر، حيث يبين لنا من خلال بعض مواقف هؤلاء الشيوخ وأفراد قبائلهم من السلطة العثمانية، وكذا تلك الاستقلالية التي تميزت بالنسبية خصوصا في موضوع الضريبة والتي قابلوها بالرفض وهو الأمر الذي قابلته السلطة في بعض الأحيان بالتأديب، فكل هذه الميزات والمعطيات الخاصة بهذه العلاقة كان مردها لطبيعة المنطقة التي استوطنت فيها تلك القبائل والتي كانت تعرف بطابعها الجبلي وكذا طبيعة الظروف الاجتماعية التي ميزها فقر أفراد هذه القبائل في غالب الأحيان، الأمر الذي جعل هذه القبائل غير قادر على دفع تلك الضرائب وسلوك طريق السلب والنهب من جهة والتمرد والعصيان من جهة أخرى[2].

## المبحث الثالث: نشاط قبائل الرحل أواخر العهد العثماني بالجزائر (1800– 1830)

أماعن النشاط الداخلي لقبائل البدو الرحل، فإننا حتما نتحدث عن حياتهم اليومية التي يعيشها هؤلاء، بحيث نجد ابن خلدون يعطي لنا تصورا لتلك الأعراش التي كانت تقطن الجزائر من شرقها إلى غربها ذكرا بذلك الطابع العام الذي تتميز به ساكنة الريف الجزائري من حيث نمط المعيشة وشكل المسكن، وكذا المهن التي تمرس فيها هؤلاء من تربية للمواشي والنحل وبعض الأنشطة الفلاحية، كما

[1]- المرجع نفسه، ص: 71.

[2]- علي خنوف، المرجع السابق، ص: 91.

نجده يؤكد على وحدة الملمح الحضاري لهؤلاء مع الإشارة إلى الاختلاط في الأصول وتكوين القبائل والأعراش، وبذلك يعطي لنا تصورا عاما للريف الجزائري خلال الفترة الوسيطية[1].

## 1- الحياة اليومية لقبائل البدو الرحل في الجزائر خلال العهد العثماني

عندما نتحدث عن الحياة اليومية لساكنة البدو الرحل لابد أن نعرج على أهم تلك الميزات التي انفردوا بها دون غيرهم من فئات المجتمع الجزائري خلال العهد الاستعماري وقبله، ومنها السكن واللباس الخاص بهم وغيرها من الخصائص الأخرى ذات الصلة المباشرة بالحياة اليومية كالحمل والولادة والختان وغيرها:

**1-أ: المسكن أو الخيمة (La tente)**: فقد ذكرها بن خلدون حينما تحدث عن البدو قائلا: " أن أهل البدو مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن يتخذون البيوت من الشعر والوبر أو من الشجر أو من الطين والحجر"[2]، فهي تصنع من الصوف والوبر والشعر وبألوان مختلفة منها الأبيض والأحمر والأسود، كما تأخذ شكل الدائرة نظرا لتثبيتها بواسطة أوتاد تكون مصنوعة من الخشب، كما تحاط الخيمة بمجموعة من الحجارة التي توضع عليها الأواني، ومنها من توضع كموقد عليها القدور والصحون التي صنعت من الطين، وتعددت الخيم لدى الأسرة الواحدة داخل القبيلة وهذا دليل على ثراء تلك الأسرة وكثرة عيالها، فمنها ما هو مخصص للطهي، وآخر لإستقبال الضيوف، ومنها ما هو مخصص للنوم، ومنها ما خصص جزء منها لأعلاف المواشي، أو ربط الخراف والدواجن[3] .

فالخيمة ذلك البيت المتنقل يقطنه البدو الرحل أيام إقامتهم في نجع معين، غالبا ما تكون للمتزوج من الرجال، فهي تضم الرجل والمرأة معا، فهي النواة الأساسية للمجتمع الظاعن، أُعدت للنوم والضيوف، وتحضير الطعام وغيرها، والمرأة هي الآمر الناهي فيها، والرجل لا يَعدو أن يكون سوى ضيفا فيها، فتختلف مقاسات الخيم وعلوها وإتساعها على حسب كل قبيلة وعاداتها في ذلك، ومثال عن

[1]- المرجع نفسه، ص: 30.

[2]- ابن خلدون، المرجع السابق، ج6، ص: 121.

[3]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص: 34.

ذلك الخيمة السباعية التي تبلغ 24 ذراعا إلى 30 ذراعا أي (12- 15 م) يوضع خيط أصفر في نسيجها المغزول من وبر الجمال، وعليه نورد بعض الأبيات الشعرية في وصفها:

تَراءت لعيني خَيمةٌ في سوادها كقطعة ليل قد أقيمت على تل

مزينة بالوشي من كل جانب أجيدت لدى الابرام واللف والغزل

بخيمة عز ما تزال معدة لاكرام ضيف في اليسار وفي القل

وكل وساد من جلود عتيقة منقمة تزهو بأهدابها الهدل[1]

فكل هذه الأبيات أوردها صاحبها للتعريف بالخيمة وتعديد وظائفها، ومميزات كل نوع منها، إذ تعد الخيمة المرآة الواقعية لما عليه سكانها من أوضاع اجتماعية واقتصادية، فهي دليل لغنى أهلها أو افتقارهم إذ أن مظهرها يعد انعكاسا على شخصية أهلها وأحوالهم .

**ب-الملبس:** وفيما يخص اللباس عند البدو الرحل، فإن حمدان بن عثمان خوجة يورد لنا في كتابه بعض المعطيات التي تميز بها البدوي عن غيره من أهل الحضر من ملبس ومأكل، بحيث نجد أن البدوي كان لباسه في غالب الأحيان من الصوف، فقد لبس ثوبه الذي يشبه الكيس المثقوب من ناحية الرأس والذراعين والساقين، هذا الثوب الذي صنعته النساء من الصوف بلونيه الأسود والأبيض، إذ أنه يمثل القميص والسروال في آن واحد، غير أن تعرض هذا الثوب لمياه المطر وتبلله تجعل من رائحته رائحة لا تطاق، بينما نجد لباس آخر قد ميز الرجل البدوي هو لباس البرنوس الذي يوضع فوق الثوب الأول، فهو مصنوع من الوبر أو الصوف أو منهما معا، وهو ما يعرف في أوروبا بالكساء، فالرجل البدوي على العموم نجد لديه برنوس واحد يكفيه مدى حياته، فيلبسه طوال فترات حياته حتى يبلى، كما نجد البعض من البدو الرحل يلبس على رأسه قلنسوة لفترات طويلة حتى تبلى هي الأخرى، فلا يبالي صاحبها من ذلك، بالإضافة إلى الأحذية التي صنعت من مادة الجلد المأخوذ من حيوانته، فهو صنع بسيط ومحلي أي تصنعه المرأة في البيت لتكسوا نفسها وأهل بيتها، كما نجده هي الأخرى خصت نفسها بصناعة الحائك

[1]- دحمان محمد، دينامية القبيلة الصحراوية في المغارب بين الترحال والاقامة، دراسة سوسيو – أنثروبولوجية حول أولاد بالسباع، ط1، الرباط: طوب بريس، 2012، ص ص: 60، 61.

المصنوع من مادة القماش تكفه المرأة بقطعة من الكساء وتضيف بعضهن قطعة من الكتان تضعها على رأسها، حيث يُضيف لنا حمدان خوجة في هذا الصدد قوله: "أما الأطفال فإنهم عراة تماما كما رأيتهم بنفسي، ولا تعطى لهم ألبسة إلا في الشتاء، أو عندما يصلون سن البلوغ"[1].

ولعل ذلك دليل على قلة الحيلة لدى ساكنة الريف عامة، وعند هؤلاء البدو الرحل خاصة، وكذلك طبيعة الحياة البدوية التي كانت تقوم على مبدأ التنقل والترحال من أجل غرض الرعي بعيدة عن نزوات الحياة ومتطلباتها.

**ج- المأكل والمشرب:** إن حياة هؤلاء البدو اليومية تختلف عن غيرهم من المستقرين أو أهل الحضر، بحيث إذا تطرقنا إلى طبيعة الأكل والشراب والنوم وكيفيتهم في ذلك، فإننا نلمح ذلك الاختلاف في الطريقة والعادة التي يتميزون بها عن غيرهم فمثلا النوم الذي يعتبر أحد الحاجيات البيولوجية في الإنسان، فطريقتهم في ذلك أنهم في الغالب ما يخلعون ثيابهم، وأولها البرنوس الذي نجدهم يحولونه إلى وسادة توضع تحت الرأس عند النوم، فيكون حينئذ التمدد على الرمال دون مبالاة من شيء أيام الصيف، بينما أيام الشتاء ونظرا لبرودة الجَو، فإن البرنوس يأخذ مهمة الغطاء الذي يغطي به البدوي أي الرجل نفسه بعد أن يمتد على حصير إن وجد، والاستئناس بالنَار ذات الحطب التي يتم إشعالها في غالب الأحيان عندما يكون موعد النوم قريب، ناهيك عن الطعام الذي كان يُؤكل عند البدوي والذي مادته الأولى الشعير الذي يكون منه الخبز، بالإضافة إلى زيت الزيتون والتين المجفف والبلوط، وشرب الحليب المستخرج من ضروع المواشي، وكذا اللَحم الذي غالبا ما يتم ذبح الأغنام والدواجن للضيوف، لأن أهل البدو قد عرفوا بحسن الضيافة والجود والكرم، لأنه قانون مقدس عندهم، حيث يرفق اللَحم لطبق الكسكسي في أغلب الأحيان، فكثيرا ما يشبه يوم إكرام الضيوف بيوم العيد وذلك نظرا للفرحة التي تعم أهل القبيلة، كما يعقب هذا الطبق طبق التحلية الذي لا يوجد فيه غير التين المجفف في الغالب، ورغم أنها وجدت لهم فواكه أخرى غيره إلا أنهم لم يعرفوا إلا القليل منها، وإن وجدت فإنها تكون موجهة نحو السوق دون أن تصل إليهم[2].

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص: 23، 24.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص: 24، 25.

كما عملت المرأة البدوية على القيام بالوظائف المنزلية بما فيها تلك التي تشترك فيها مع الرجل في آن واحد، فكانت تحلب الأغنام والأبقار ويقمن النسوة بمخض الحليب لاستخراج اللبن والزبدة، وكذلك يعتنين بصغار هذه الحيوانات، بالإضافة إلى سقي الماء وجلبه وتقطيع الحطب لإشعال النار، وكلفن بنسج الخيام التي صنعت من الشعر والوبر، وخياطة الحياكة والبرانس المصنوعة من الصوف والقطن والوبر، فهن يقمن بكل أمور المنزل على العموم، بما في ذلك طحن الحبوب التي يتم جمعها من السنابل، وعجنها للأكل، ولعل الأمر الذي ساعد في القيام بكل تلك الأعمال وبشكل مستمر؛ هو تعدد الزوجات التي في الغالب نجد الرجل الواحد له زوجتين أو ثلاثة حتى يستعين بهن في أشغاله[1].

**د- القيم:**

-الدين: هو الركيزة الأساسية في كل مجتمع إنساني، حيث يقوم بوظائف إجتماعية رئيسية تهدف إلى حفظ تماسك وترابط أفراد مجتمعه، بالإضافة إلى الوظائف النفسية والروحية التي تتجلى في القيام بالمعتقد الديني إذ أن الدين هو أحد المحددات البارزة لهوية المجتمع، وفئة البدو الرحل إحدى الفئات التي اعتنت بالمعتقد الديني الإسلامي القائم على الشريعة الإسلامية السمحة، والمذهب المالكي المنتشر بمنطقة المغرب العربي نظرا لتلبية ميول العامة ورغباتها، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الزوايا في هذا الجانب من تعليم القرآن، والأحاديث أيام الوجود الاستعماري الفرنسي، الأمر الذي من خلاله حافظت هذه الفئة الاجتماعية على تأدية واجبها الروحي الإيماني من صلاة وصوم وزكاة وغيرها في هذا الجانب[2].

-الكرم: صفة من صفات الله تعالى وهو من القيم التي نجدها عند الرجل البدو خاصة، الذي عرف بكثرة الجود والعطاء، إذ أن قبائل البدو الرحل الجزائرية كانت تتجسد فيها طقوس الضيافة والترحيب والإستقبال لضيوفهم ومثال ذلك ما قاله الشاعر:

يلكاوِ لْخَاطر بالترحيب  يدرك فلخير ولحسان

ويداري بتَاي والحليب  محلوب من أمات لحيران [3]

[1]- المصدر نفسه، ص ص: 24، 25.

[2]- ابراهيم الحيسن، ثقافة الصحراء، الحياة وطقوس العبور عند مجتمع البيضان، ط1، الرباط: دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، 2011، ص ص: 110، 111.

[3]- المرجع نفسه، ص: 114.

فالبدوي في إكرامه لضيفه يقدم له ما توفر لديه من طعام، ويسارعون في تقديم الشراب والأكل لهم، بالإضافة إلى الحفاوة والمساعدة في تقديم يد العون لهم من خلال إنزال الأمتعة عن ظهور الدواب التي تقلها، فمن بين تلك الأوصاف التي وصف بها هؤلاء البدو الرحل في جانب الضيافة والكرم، فلان جيد تعني ولد خيمة كبيرة[1].

**هـ- طقوس وعادات البدو الرحل :**

-طقوس الهول والغناء (الأغنية البدوية ) عند البدو الرحل:

الهول لغة هو الغناء والعزف، وهو فن سماعي يهذب النفس ويُخلق الوجدان، فقد عرف لدى قبائل البدو الرحل هذا الفن الغنائي ذو إبداع شعبي إرتبط بهذه الفئة الاجتماعية التي احترفته، وتعتاش منه، فهو عبارة عن قصائص حماسية من الشعر الشعبي تنشدها هذه الفئة في أسفارها أو مناسباتها لغرض تمجيد هذا الأمير أو ذاك، تتغنى بالماضي وتعايش بها الحاضر وتستشرف المستقبل المشرق، تذكر تلك البطولات والتشجيعات وغيرها، فكثيرا ما كانت تتغنى بهذه القصائد في الحروب والمعارك والأعياد[2].

ففن الغناء يعطينا تصور للجانب الثقافي الذي كان عليه أفراد هؤلاء القبائل، فهو تعلقهم بالفن الغنائي البدوي أو الأغنية البدوية التي كانت محل إهتمام عند هؤلاء بإعتبارها أسلوب تعبير لديهم من خلال القصائد التي كانوا ينجزونها ويتغنون بها نظرا لتلاؤمها مع المناخ الطبيعي، وكذا الجانب الإجتماعي لهؤلاء، والمستوى الثقافي الذي يتماشى وهذا الموروث الثقافي الذي لا يراعي الجانب التعليمي بشطريه القراءة والكتابة، مع أن للأغنية البدوية لحن وأداء تقليدي راسخ عند هؤلاء بالإضافة الى آلات موسيقية خاصة بها، وهي القلال وتسمى كذلك بالقلوز في بعض المناطق، وهي آلة إيقاعية قديمة تستعمل فيها اليدين للضرب ولها أشكال متعددة حسب كل منطقة، كما عرفت بالدف وهو ذو حجمين إما صغير أو كبير أما في المغرب العربي تعرفُ بالقلاَّلْ وتطورت تدريجيا أصبحت تسمى بالدربوكة، وتصنع من مادتي الجلد والخشب الخاص بنبات

[1]- المرجع نفسه، ص-ص: 114- 116.

[2]- ابراهيم الحيسن، المرجع السابق، ص ص: 209، 210.

الصبار[1]، والشبَّابة؛ وتسمى أيضا القصبة، أو النَايْ لدى المشارقة وهي من أدوات الإيقاع التي تصنع في الغالب من طرف العازفين والنافخين عليها، فتصنع من نبات القصب الجيد، ذات أثقاب إما خمسة أو ستة، أو سبعة من خلال تحريك القَصاب أو العازف لأصابعه فوق تلك الثقوب والنفخ في القصبة في آن واحد تحدث بدورها أنغام عذبة وإحساس لدى الرجل البدوي، وهي ثلاثة أنواع: الخماسية، والسداسية، والسباعية، كل منها خاصة بجهة معينة من جهات الجزائر الشرقية والغربية والصحراوية[2].

فهي ذات الأنواع الثلاثة كل نوع منها خاص بجهة معينة الخماسية للبدو الصحراوي، والسداسية للغناء البدوي بغرب ووسط الجزائر، بينما السباعية فهي من اختصاص الطرب البدوي بجهة شرق الجزائر، وكذا البندير يصنع من الخشب عادة في شكل إطار خشبي مستدير، اختص النساء بصناعته في غالب الأحيان، كما تُصد إحدى أوجه الإطار بقطعة جلد غالب ما تكون من جلد الماعز أو البقر، وفي الغالب ترسم أشكال معينة على ظهر هذا الجلد ترمز الى أبعاد مختلف منها ما له بعد ديني كالنجمة والهلال، أو بعد وطني وغيرها وتأخذ هذه الآلة أشكال مختلفة أما صغيرة أو متوسطة الحجم أو كبيرة [3].

كلها آلات موسيقية إيقاعية اختص بصناعتها أهلها الذين يعملون على الضرب عليها واستعمالها، إذ أنها في الغالب تصنع من مادة الخشب[4].

بالإضافة إلى كل هذا فلعل الملفت للانتباه من خلال هذا الفن، أنه يتناسب مع التغني وتمجيد القبيلة وأهلها لدى البدو الرحل، كما نجد من خلاله تغنى أصحابه بمحاسن الفرس وصاحبه، والخيمة وأهلها، وذكر كل ما تجود به القبائل ذات الطابع البدوي الأصيل، ولعل من بين الذين حافظوا على هذا الغناء البدوي الأصيل ونقلوه بكل صدق وأمانة نجد الشيخ " قيوس

[1]- غوثي شقرون، الأغنية البدوية بين فترتي الثورة والاستقلال "1954- 1962" منطقة وادي الشولي نموذجا جمع ودراسة، رسالة ماجستير ، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد، 2005، ص ص: 122، 123.

[2]- المرجعنفسه، ص: 124.

[3]- غوثي شقرون، المرجع السابق، ص: 122.

[4]- المرجع نفسه، ص-ص: 72- 74.

الجيلالي" المعروف "بالجيلالي عين تادلس" وعبد القادر الخالدي" وغيرهم من الشيوخ الآخرين في الوقت الحالي.

ولعل من بين الأغاني البدوية التي كانت متداولة لدى أهل البدو أيام الوجود الاستعماري الفرنسي والتي لها علاقة بالجهاد وكذا الغابة والجبال ودورها في المقاومات الشعبية والثورة التحريرية نجد تلك التي تغنت بها نساء منطقة وادي الشولي ومنها :

**يا جبال الجنديا كي علاو ويرب سهللهم لوعار**

**راهم فلجبال العاليين وليا ابغيتو المجاهدين**

**الزيش المحرر وين راه ايبات آبويا قاع الجبال اتعرات**

**آنوري ، آنوري يالغابة ، آنوري يا الغابة أحنينة أدرق المجاهدين**[1]

**و- طقوس الولادة والختان واللهجة البدوية وواقع التعليم:**

- اللهجة البدوية: لقد عرف البدو بلهجتهم العربية القريبة من العربية الفصحة، إذ تتميز باستعمالها لحرف القاف الصوتي، وهي ذات الأصل الهلالي حيث تنطق حرف القاف الأصم، فالمتتبع لهذه اللهجة وأماكن انتشارها فإنه يتبن أنها كانت منتشرة بين أفراد قبيلة الثعالبة، لتعم بعدها الأوطان والأودية المنخفضة في أقاليم سباو ويسر، وقد ساعد في إنتشار هذه اللهجة البدوية توطن العديد من القبائل البدوية التي امتهنت حرفة الرعي، ومارست عملية الترحال والتنقل، الأمر الذي أوجد هذه اللهجة لدى العديد من القبائل منها أولاد سمير، بني ثور، التوارقة، وعمراوة، الخنشة، وحجوط، وأولاد منديل، هذه القبائل الهلالية خاصة قد ساهمت بتنقلاتها في انتشار هذه اللهجة بشكل واسع بين مختلف القبائل التي جاورتها، وتعاملت معها خصوصا عن طريق التجارة في الأسواق، فقد انتشرت بشكل واسع حتى شملت أفراد القبائل البدوية التي أصبحت ذات اللهجتين البربرية والبدوية العربية كقبائل بني مناصر، وبني جعاد، بني سليم، بني صالح[2].

[1]- المرجع نفسه، ص: 152.

[2]- نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791- 1830)، الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013، ص ص: 394، 395.

- الواقع التعليمي في حياة البدو الرحل:

يعتبر التعليم الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات، سواء كان ذلك في القديم أو الحديث غير أن ذلك نجده غائبا عند قبائل البدو الرحل الجزائرية نظرا لخصائص هذه الفئة الاجتماعية، وأنماط حياتها التي تعتمد على التنقل والترحال طيلة أيام السنة، مما يتنافى مع واقع التعليم وخصائصه، وكذا أسسه التي تعتمد على الإستقرار بالدرجة الأولى، حتى يخضع المتعلم لعملية تلقي بشكل صحيح ومستمر، وهو الأمر الذي من شأنه دفع أبناء هذه الفئة التخلي عن التعليم في غالب الأحيان[1].

-العادات في الولادة والختان:

هناك العديد من العادات التي إرتبطت بالبدو الرحل دون غيرهم من أفراد المجتمع، ومثال عن ذلك في جانب الولادة التي هي منطلق للحياة الفعلية للإنسان، وهنا نذكر تلك العادات التي كانت شائعة عند هؤلاء، فأيام الحمل الأخيرة عند المرأة كانت تقوم بوضع الحناء لتخصيب يديها، فهذا رمزا من رموز الإخبار على إقتراب موعد الولادة، فأثناء لحظة الولادة يتم تحضير ماء بارد توضع فيه أحجار ساخنة، وتضاف إلى ذلك الماء حبات القرنفل، وغيرها من العادات التي كانت تصحبها المرأة في هذه المرحلة، كما تعمل عائلة المولود على غسله ودهنه بزيت الزيتون، ونثر الحناء تحت ابطه وفخذيه ورقبته، وتذبح الذبائح عن المولود وهو ما يعرف بالعقيقة، كما يتم اختيار تسية لهذا المولود وغالبا ما يكون إسم الولد محمد والبنت فاطمة تيمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم وعلى آل بيته، في حين هناك من يضع لمولود اسم مركب من اسمين كمحمد لمين أو محمد محمود وغيرها من العادات التي كانت لديهم في هذا الجانب[2].

أما فيما يخص الختان فهو خاص بالذكور دون غيرهم، فهو من الطهارة للذكر حينما يتم بَتر وقطع الجلدة الزائدة من عضوه الذكري بآلة حالة، فهو سنة إسلامية إحتفظ بها هؤلاء كمثلهم من المجتمعات الإسلامية، لما لها من فائدة جسدية وروحية لدى الفرد، فمن بين العادات التي تصاحب هذه العملية

[1]- المرجع نفسه، ص-ص: 390- 395.

[2]- ابراهيم الحيسن، المرجع السابق، ص- ص: 155- 160.

هي لبس المختون لملابس جديدة في العموم تكون غشابية بيضاء، ناهيك على ما يصاحب العملية من زغاريد احتفالا وفرحا، يتم فيها زيارة الصبي المختون واعطائه التباريك من نقود وغيرها من الهدايا[1].

### 1-ج/ التنقل والترحال من أجل مواطن الرعي:

كثيرا ما تميز أفراد هذه القبائل البدوية بطابع الترحال والتنقل في مناسبات موسمية نظرا لما تفرضها عليها أنماط المعيشة، وتنوع وتغير الغطاء النباتي بفعل المناخ، فنجد تلك المجموعات القبلية الجنوبية ترتاد المناطق التلية الشمالية في بعض المواسم، وهو ما يعرف برحلتي الصيف والشتاء، أي الرحلة الموسمية للبحث عن مواطن الرعي وذلك في مختلف أقاليم الإيالة أي بما فيها نواحي دار السلطان التي كانت تقصدها هذه القبائل في موسم الصيف تفاديا للحرارة الشديدة في هذا الموسم في الصحراء، بحيث كانت تجوب تلك المناطق التي يقصدها هؤلاء البدو الرحل بالكلأ والماء، غير أن تنقلاتهم كانت بشكل عشوائي بحثا عن مجالات الرعي، الأمر الذي جعل حركتهم غير منظمة وغير متوقعة وإنما كانت حسب نزوات الرعاة لحاجة قطعانهم[2].

### 2-النشاط الرعوي وعلاقته بقبائل الرحل:

عرف المجتمع الريفي عدة نشاطات كان أبرزها الزراعة وتربية الحيوانات التي كانت تمثل أساس معيشتهم اليومية نظرا لتوفر عوامل مزاولتها من أراضي زراعية وكذا المناخ الملائم والتضاريس التي أدت إلى تنوع الغطاء النباتي هذا الأخير الذي لعب دور كبير في النشاط الرعوي باعتباره العامل الأول والأساسي الذي تعتمد عليه المواشي في حياتها اليومية.

### 2-أ/ النشاط الرعوي أواخر العهد العثماني:

من مميزات الريف الجزائري هو اتساع المساحات الزراعية والرعوية، وتنوع المناخ والتضاريس والتي بدورها العوامل التي ساعدت في تنوع نشاط المجتمع الريفي الجزائري ، كالنشاط الرعوي الذي كان من ضمن الأنشطة المهمة والأساسية التي اختلفت من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة الأراضي واتساعها وتنوع غطائها النباتي الذي يتماشى مع مهنة تربية المواشي التي اختلفت أعدادها في كل منطقة من

[1]- المرجع نفسه، ص- ص: 114- 116.

[2]- ابراهيم الحيسن، المرجع السابق، ص ص: 430، 431.

المناطق الثلاث، الشمالية، الهضاب العليا أو الداخلية، الصحراوية، بحيث نجد المنطقة الشمالية تنحصر ما بين الجبال والبحر بها العديد من السهول ذات الاتساع النسبي، وتشمل حوضي سباو والصومام بمنطقة القبائل فمن مميزات المنطقة توفرها على المياه في الأنهار والأودية والينابيع، أما إذا أتينا إلى المنطقة الداخلية والمعروفة بالهضاب العليا فإن من مميزاتها وقوعها بين السلسلتين الجبليتين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، فقد توفرت على غطاء نباتي كثيف تتقدمه النباتات القصيرة، كما توفرت على كم متوسط من الأمطار لذلك اعتبرت المنطقة الأكثر ملائمة للنشاط الرعوي، لكن في المقابل نجد المنطقة الثالثة وهي الجنوبية أو الصحراوية ذات مساحة كبيرة، ومناخ حار، مما جعل أراضيها قاحلة تغطيها الكثبان الرملية، باستثناء الواحات التي تتوفر على النخيل وبعض النباتات الشوكية، مما يجعل النشاط الرعوي فيها نوعا ما شاق ومكلف، بينما النشاط التجاري نجده ممارس بالدرجة الأولى لدى ساكنة هذه المناطق[1].

كما نجد حمدان خوجة من خلال كتابه المرآة يحاول أن يعطينا تصورا عاما يتطابق مع ما قال به ابن خلدون قبله عن المجتمع الريفي في الجزائر، وكذلك ما ذكرته التقارير الفرنسية حول جغرافية الجزائر وخصوصية كل منطقة، بحيث يقسم الجزائر إلى ثلاث مناطق؛ فمنها الساحلية والتلية فهي ذات الأراضي الخصبة التي تنتج القمح والشعير والأشجار الكثيفة المثمرة منها، ثم يذكر المنطقة الداخلية ذات خصوصية أهلها في الزراعة والرعي، ثم يضيف لنا المنطقة الصحراوية وما تمتاز به عن غيرها من المنطقتين المذكورتين سابقا، فهي ذات خصوصية رعوية خاصة في تربية الإبل والبقر والخيول، كما نجدهم يتخلون عن تربية المواشي خصوصا الغنم والمعز، ويرجع السبب في ذلك أن تلك القطعان كثيرا ما كانت تعرقل مسارهم وفرارهم في العديد من المرات إذا ما هاجمت قبيلة إحدى القبائل الأخرى، وهو الأمر الذي يجعلهم أمام حتمية تركها[2].

وإذا تحدثنا عن طبيعة الأراضي التي يمارس فيها النشاط الرعوي، وهذا من حيث الملكية، فإننا نرصد أنواع عديدة للملكية؛ أولها أراضي ذات ملكية خاصة، وغالبا ما شملت المناطق الجبلية مثل القبائل

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص: 212، 213

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص: 69- 76.

والأوراس، بالإضافة إلى بعض من أراضي الخواص الذين وجدت لديهم قطع من الأراضي إلى حواف المدن وأطرافها، كتلك التي تمتد مثلا من الحراش إلى الحميز والتي تغطيها نباتات العوسج، التي تتوسطها هنا وهناك بعض المراعي، وكذلك نجد بوطن الخشنة مراعي خصبة، وقد كان استغلال هذه الأراضي أحد اهتمامات الرعاة أصحاب المواشي سواء فلاحين اختصوا بتربيتها، أو البدو الرحل الذين عرفوا بتربية المواشي ورعايتها في مناطق مختلفة، وكانت مزاولتهم لمهنة الرعي في هذه الأراضي الخاصة تحت نظام السبيقة[1]، وحسب ما يحتاجونه أي حسب الطلب، سوفي هذا نجد حمدان خوجة قائلا :" ...والرعاة وإنما تعطى لهم التسبيقات حسب حاجاتهم[2].

وهناك نوع ثاني من الملكية وهي الملكية الخاصة بالعرش، أي أنها ذات استخدام جماعي لكل أفراد القبيلة سواء كان ذلك خاص بالجانب الزراعي أو الجانب الرعوي، حيث ينتفع منها الجميع عن طريق تنظيم الاستغلال وفق ما يتماشى مع متطلبات الأفراد، كما أن هذا النوع يضم مساحات للرعي وتنقل المواشي نظرا لما تجود به من نباتات متوسطية برية، ومساحات غابية، إذ أننا نجد مثلا أفراد القبيلة في استغلالهم لقمم الجبال، فيقومون بتهيئة البعض منها واستغلالها كبساتين، أما ما تبقى منها وهو خالي من الأشجار فإنهم يخصصونه لرعي قطعان الماشية، وفي هذا النوع من الملكية كثيرا ما نجد النشاطين الزراعي والرعوي يمثلان التكامل لدى ساكنة المنطقة[3].

كما نجد نوع ثالث من الملكيات وهي خاصة بالبايليك ذات المساحة الشاسعة الواسعة والتي كانت تستغل عن طريق الكراء أو نظام الامتياز للقبائل حتى تزاول فيها نشاطها الرعوي وفق الاتفاق المبرم بينها وبين البايليك فيما يخص المساحات التي تعنى بالاستغلال[4]، فمثلا نجد حوش بن شاوة الذي

[1]- السبيقة: هي تسمية أطلقت في بايليك الغرب على تلك الأراضي التي تستغلها القبائل، أي خاصة بها، بينما يقابلها في باليك الشرق تسميتها بالأراضي المشاعة، أو أراضي العرش في بعض الجهات: ينظر: توفيق دحماني، المرجع السابق، ص: 81. الهامش رقم: 55.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص : 70-72.

[3]- نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني ... المرجع السابق، ص، ص: 140، 209.

[4]- العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص،ص: 93، 94.

تقدر مساحته الإجمالية ب:339هكتار 73 آر و80سآ، ومنها 54 هكتار 46آر و80سا مخصصة للجانب الزراعي، و285 هكتار 27 آر للجانب الرعوي[1].

ومن هذا نستنتج على أن مهنة الرعي قد ارتكزت في المناطق الداخلية، وامتزجت بالزراعة، وأما المناطق الصحراوية فكانت ذات نشاط رعوي خالص على أكثر تقدير باستثناء منطقة الواحات.

وحسب ما يذكره علي خنوف حول واقع النشاط الرعوي خلال أواخر العهد العثماني، فإنه كان إلى جانب الزراعة المحددة التي كانت موجودة،كذلك نجد مهنة تربية المواشي ذات الاهتمام الكبير من قبل الجزائريين، عكس الزراعة ذات الإقبال القليل، حيث مثلت تربية المواشي رأس مال أهلها مما جعلهم يطلقون على قطعان الماشية كلمة المال التي كان أكثر قطعانها الماعز، باعتبار الغابة أكثر ملائمة له كمراعى خاصة بأطرافها الواسعة[2].

وغالبا ما كانت المساحات الرعوية تنحصر في الأماكن التي لا تصلح للزراعة كتلك التي تغطيها الأشجار ونباتات العوسج، وتعود فائدة استغلالها إلى القبائل المخزنية أو قبائل البدو الرحل بالأساس،وكان من أغنى هذه المساحات الرعوية نجدها عند سفوح تلال الساحل التي كانت تستعمل كمراعي لمواشي القبائل صيفا حيث تتميز بغطائها النباتي الكثيف، كما نجد النشاط الرعوي يمارس في بعض الأحواش الزراعية التي كانت تترك منها أجزاء لهذا الغرض ومن الأمثلة عن ذلك :حوش بني فودة منه مساحة 627 هكتار للرعي، وحوش الدكاكنة الذي خصص من مساحته 400 هكتار للرعي بالإضافة إلى مزاولة هذه المهنة في بعض المساحات الجرداء التي تغطيها الأحواش غير أن هذه المساحات كانت محدودة، وقد شملت تلك الأماكن التي يمر بها الرعاة البدو في الجهات الجنوبية المحاذية لبايليك التيطري[3].

**2-ب /واقع تربية المواشي أواخر العهد العثماني:**

لقد كانت تربية المواشي إحدى المهن الأساسية ذات الإقبال الواسع والمحبب لدى عموم الفلاحين وكذا قبائل الرحل نظرا لتلاؤمها مع طبيعة المجتمع الجزائري أيام الوجود العثماني الذي كان يرتكز أساسا

[1]- نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني ...، المرجع السابق، ص: 215.

[2]- علي خنوف، المرجع السابق: ص: 80.

[3]- نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني ...، المرجع السابق، ص-ص: 259- 260.

على الحياة بالريف الجزائري باعتبار أغلب الجزائريين قد سكنوه إلا القلة القليلة التي تواجدت بالمدن،وعليه نجد الغالبية من ساكنة الريف قد ارتبطت بمهنة تربية المواشي وذلك في أغلب أقاليم الإيالة لما تحتوي عليه من مؤهلات لهذا النشاط.

وحسب الإحصاءات التي سجلها الفرنسيون في بداية احتلالهم، نجد مثلا عدد سكان عرش بني خطاب الشرقي حوالي 5700نسمة، وعدد رأس الماعز 9390رأسا وعدد سكان أولاد عواط2753 نسمة، وعدد الماعز 4873 رأسا بالإضافة إلى امتلاك الكثير من الحيوانات الأخرى الأليفة كالخيول والبغال والحمير والبقر والغنم،ضف إليها تربية النحل[1].

كما عرفت قبائل الرحل اهتمامها بتربية الخيول التي كانت تكن لها حبا كبيرا، الأمر الذي جعل أفراد هذه القبائل يعملون على مضاعفة أعدادها والإهتمام بأنواعها التي غالبا ما يحفظونها ويعرفونها فمنها الوضيعة التي تستعمل في السباق والحرب فهي لا تباع إلا نادرا،فكان من عادات هؤلاء الرحل أن يمتلك الرجل حصانا إلى جانب امتلاكه لبندقية وسيف عند العموم منهم، غير أن الخيل كانت لها مكانة خاصة من بين هذه المواشي نظرا لدورها في حياة الرجل البدوي فمنها من كانت تقدم لها حليب النوق للشرب[2].

لقد عرفت المنطقة الشمالية من الإيالة باحتوائها على أعداد كبيرة من المواشي خاصة رؤوس البقر منها التي تراوحت مابين 60و80 زوجا للقطيع الواحد بإقليم دار السلطان نظرا لمل تتوفر عليه من إمكانيات من مخابئ ومخازن،وبالأوطان نجد إضافة لقطعان البقر قطعان الغنم التي تتراوح ما بين 150 و200 رأس ذات ملكية للجماعات أو قبائل العزل التي تلتزم بتوفير الحليب والزبدة لمدينة الجزائر،وفي بعض المناطق غير الأوطان نجد مهنة الرعي تمارس بطرق بدائية غير منظمة والتي تعتمد على ما تجود به بطون الأودية والحقول فتسرح فيها في فصل الشتاء لعدم احتوائها على المخابئ ومخزون العلف، أما في

[1]- علي خنوف، المرجع السابق: ص: 80.

[2]- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص، ص: 37، 38.

فصل الصيف فيكون الرعي في أعلى قمم الجبال، حيث يغلب على هذه القطعان طابع الكثرة في عدد الرؤوس التي تفوق العشرين رأس ماشية للفلاح الواحد[1].

فعلى سبيل المثال بمنطقة القبائل نجد تنوع في قطعان المواشي بين القبائل بحيث:

قبائل يسر تمتلك 3075رأس بقر و42317 رأس من الغنم و2001 رأس من الماعز، أما قبائل بني موسى تمتلك 7992 رأس من البقر و15910رأس من الغنم و8045 رأس من الماعز فهذه الأنواع من المواشي قد تأقلمت مع طبيعة المناخ والتضاريس سواءا الأبقار أو الأغنام التي امتازت بأصوافها الخشنة الجيدة بالإضافة إلى الخيول الممتازة اللطيفة وخفيفة الحركة[2].

ويضيف حمدان خوجة في هذا الصدد حول تربية المواشي ورعيها مشيرا على أنها في الغالب في الصيف تكون سمينة وذات حليب جيد، وكثير، نظرا إلى تواجدها في الحقول لمزاولة الرعي حيث بقايا سنابل القمح والشعير وكذا التبن والحبوب[3].

## 3-علاقة السلطة بقبائل الرحل 1800-1830:

كثيرا ماتسمت العلاقة بين قبائل الرحل والسلطة العثمانية بنوع من التوتر ولا استقرار أواخر العهد العثماني نظرا لما كان بين الطرفين من نزاعات وتمردات كان من أسبابها الرئيسية جباية الضرائب التي هي دليل على الخضوع والانصياع والولاء الذي تبديه القبائل اتجاه السلطة آنذاك، فكيرا ما تعددت أساليب الإدارة العثمانية بالجزائر اتجاه تمردات هذه القبائل وعصيانها فكان منها :

أسلوب المصادرة والتشريد الذي اتخذته السلطة العثمانية اتجاه العديد من القبائل ومنها قبيلة -ريغة-الواقعة في ضواحي مليانة التي كانت كثيرا ما تعارض دفع الضرائب التي كانت مطالبة بها، فشأنها في ذلك شأن كل من قبائل بني فراح وشنواه وجندل ومطماطة والعطاف، وكرد فعل على أعمال هذه القبائل التمردية قام كراغلة مليانة باعتراض طريق هذه القبائل وهي تتردد على سوق المدينة الأسبوعي الأمر الذي دفع بهم إلى شن هجوم فأحرقوا وهدموا مباني وخيم هؤلاء الكراغلة مما دفع هذا الفعل

[1]- علي خنوف، المرجع السابق، ص: 81.

[2]- نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني ...، المرجع السابق، ص-ص: 259- 261.

[3]- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص: 33.

بالداي عمر (1815-1817) بإصدار أوامره لكل من بايي الغرب والتيطري بضرورة تسيير حملتين من خلالهما يتم سلب لهؤلاء القبائل أملاكهم على غفلة وتمنح أراضيهم إلى قبائل بني مناد وبني مناصر وجزء منها إلى أملاك السلطة العثمانية، كما تم تشريد أفرادها في مناطق مختلفة من بايليك الغرب وهذا الأسلوب كان من بين الأساليب التي تستعملها السلطة ضد القبائل الممتنعة والمتمردة عن دفع الضريبة كما أنها كانت تقوم بمصادرة أملاكها وتشريد سكانها وتشتيتهم[1].

كما عملت السلطة العثمانية بعد ذلك إلى محاولة تحويل هذه القبائل من طابعها الاستقلالي إلى قبائل ذات طابع مخزني بعد أن غير من مواقع هذه القبيلة من أسكنتها بعين سلطان مانحة إياها عهد الأمان وأقطعتها بعض الأراضي من أجل زراعتها لكن سرعان ما تراجعت عن قرارها بعد يومين فقط طاردة أفراد هذه القبيلة إلى الناحية الغربية فمنها من استقروا ضواحي أرزيو ومنهم من استوطنوا بمحاذاة القبائل الغربية ومع مرور الوقت حاول الداي حسين إنصافهم إذ عمل على منحهم قطعانا من المواشي من ماعز وأبقار وأراضي من أجل الفلاحة غير أن السلطة الفرنسية بعد ذلك صادر أملاكهم بدافع الغياب عنها مدة وقامت ببيعها لكل من قبائل بني مناد وبني مناصر كما ألحقت بعض أجزاء هذه الأراضي إلى أملاك الدولة[2].

ومن مميزات العلاقة بين قبائل الرحل والسلطة بباياليك الشرق فإننا نلمح تعقيدها الكبير نظرا لخصائص الإقليم ذو الطابع الجبلي شمالا والصحراوي جنوبا، إضافة إلى نفوذ بعض الأسر والقبائل التي كانت بالإقليم كأسرة مقران وبوعكاز وقبيلة النمامشة والحنانشة وقبائل البابور وغيرها، ومن خصائص هذا البايليك عملية التنقل والإرتحال التي كانت تمارسها العديد من القبائل الحدودية بين الجزائر وتونس دافعها في ذلك التهرب من دفع الضرائب،الأمر الذي زاد من توتر العلاقات السياسية بين البلدين وبالتالي أثر في علاقة هذه القبائل بالسلطة خاصة وخاصة بالبايليك الذي كان في العديد من المرات

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 191.

[2]- المرجع نفسه، ص: 192.

يعمل على المشاركة في تلك الحملات التي كانت تقوم بها سلطة البايات التونسيين ضد بعض القبائل المتمردة على السلطة،وكانت غاية بايات الشرق هو العمل على ضمان الاستقرار بإقليم البايليك[1].

ونظرا لتوتر العلاقة بين قبائل الرحل والسلطة في أغلب الأوقات سببها جباية الضرائب،كما أننا نجد في العديد من المرات أن السلطة كانت تلجأ إلى الاعتماد على قبائل المخزنية في حملاتها التأديبية التي تسيرها ضد القبائل المتمردة والخارجة عن سلطتها،ومن بين القبائل المخزنية قبيلة -الحراكتة- التي كانت على ثروة ونفود كبيرين بضواحي عين البيضاء نتيجة الامتيازات التي كانت تدره من خلال المشارك في الحملات التأديبية إلى جانب سلطة الباي، هذا الأخير الذي كان في حال حرب دائمة ومستمرة مع قبائل النمامشة حول الأراضي الرعوية واستغلالها[2]، غير أن هذا لم يمنع قبيلة الحراكتة من الثوران والتمرد في بعض المرات ضد سلطة البايات لما كانت تتميز به من استقلالية ونفوذ، ولعل من بين حركاتها التمردية نجد ما قامت به أيام الباي إبراهيم الكريتلي (1812م/1237هـ-1824م/1240هـ)، هذا الذي قام بإصدار أحكام قاسية ضد زعماء هذه القبيلة، ومنها إعدام خمسة وسبعين (75) ومن بينهم من أعطاهم الأمان[3].

ولقد لعبت شخصية الباي دورا كبيرا في توجيه العلاقة بين هذه القبائل والسلطة في البايليك إذ أنه كان من بين البايات من عرف بالسياسة السلمية وإحكام العقل وإرساء العدل في الأهالي، الأمر الذي وطد له من العلاقة الحسنة بينه وبين مختلف القبائل حتى تلك التي عرفت بخاصية التمرد والعصيان ومثال ذلك نجد -صالح باي- أحد بايات بايليك الشرق الذي خضعت في عهده أغلب قبائل الإقليم وذلك من خلال دفع ما عليها من ضرائب وبشكل منتظم حتى القبائل الصحراوية منها التي كانت تصلها محلاة الباي لهذا الغرض إذ تستقبلها بالضيافة والترحيب عكس عهد من سبقه من البايات،حيث تمثلت تلك الضرائب في كل ما هو من فضة وذهب وكذا الجمال والكسوة،فعملية المحلة في هذا الشأن تدوم

[1]- عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 02، الجزائر، 2002م، ص-ص: 120-123.

[2]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص،ص: 193، 194.

[3]- المرجع نفسه، ص: 194.

مدة ستة أشهر ولدى عودتها نحو الشمال فإنها تصطحب معها تلك القبائل الرحل التي كانت هي الأخرى تقوم برحلتي الشتاء والصيف حيث تعود إلى مواطنها الأكثر ملائمة لفصل الشتاء[1].

وقد عرفت القبائل المستقلة نوعا من الضغط والشدة والصرامة من حيث المعاملة مع السلطة، وهذا ما نجده قد حصل أثناء تولي الباي مصطفى الوزناجي (1795م-1798م/1210هـ-1213هـ) شأن بايليك الشرق هذا الذي عرف بشدة التعامل وتكثيف الحملات ذات الغرض التأديبي والضريبي ومنها تلك التي قادها باتجاه قبائل أولاد بوعون التي تستوطن في بعض الفترات جبل الأوراس لغرض الرعي فقد أقدم على قتل العديد من أفراد هذه القبائل كما دمر وخرب خيامها وأتى على أشجار المنطقة التى كانت بها وصادر أملاكها من مئونة وحيوانات وغيرها فأخذها،ليسلك من جاء بعده من بايات الإقليم نفس سياسته ومنهم الباي محمد شاكر (1814م-1818/1229هـ-1234هـ) فكثير ما نعت بالبطش والتسلط في حملاته التي قادها نحو القبائل الجبلية والتي امتهنت الترحال والتجول في أرجاء الإقليم، ومن النمامشة التي لم يحصل حين غزوها على شيء ومنها توجه نحو أولاد سيدي عبيد حيث استولى على عدد كبير من حيواناتهم التي ضيع عدد منها بسبب الرياح والثلوج وهو في طريقه بها إلى عاصمة بايليكه، مما اضطر إلى دفع ما تبقى منها إلى أصحابها الذين عملوا على مضايقته قبل الوصول إلى قسنطينة[2].

بالإضافة إلى ذلك نجد هناك العديد من القبائل الرحل التي غزاها بايات الشرق ومنها ما كانت سنة 1817م، تحديدا في شهر فيفري يوم أن غزا الباي شاكر قبائل أولاد دراج أين كانوا يخيمون بخيامهم وقطعانهم مابين تافة والزانة في منطقة ذراع القبور غير أنهم فروا من أمام حملته ليلا بقطعانهم وخيامهم نحو منطقة المتكواك لكن فاجأهم الباي بهجومه عليهم لولا أن قبائل النمامشة كانت على استعداد للرد عليه ومساعدة أولاد دراج حيث قتلوا أعداد كبيرة من قواته وكذا عدد من الأسرى بل اضطر الباي إلى الرجوع نحو قسنطينة بعد أن أطلق كل طرف أسرى الطرف الآخر[3].

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 195.

[2]- محمد صالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، أو تاريخ قسنطينة، تع: يحي بوعزيز، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009، ص: 82، الهامش رقم: 63.

[3]- المرجع نفسه، ص: 82.

ومن بين القبائل التي كانت كثيرة التمرد والعصيان في بايليك الشرق نجد كل من قبيلتي النمامشة والعمامرة خاصة في أواخر العهد العثماني بالجزائر، وتحديدا أيام الباي إبراهيم الكريتلي (1822م/1238هـ) الذي قام بخوض حملتين ضد هذين القبيلتين، الأمر الذي مكنه من الحصول على غنائم كثيرة من كلا هما حيث قدرت غنائم قبيلة النمامشة بحوالي أربعين (40) ألف رأس من الأبقار[1]، فقد تم بيعها فيما بعد للقبائل المخزنية، كما قاربت غنائم القبيلة الأخرى غنائم قبيلة النمامشة من حيث الكمية[2]، بالإضافة إلى غزوه لقبيلة بني وجانة بسبب تمردها ومعارضتها لدفع الضرائب[3].

وقد تواصلت الحملات التأديبية التي خاضها بايات قسنطينة في العديد من المرات، كتلك التي قام بها الباي محمد مناماني (1824-1826م/1240-1242هـ) نحو قبائل أولاد نايل في واد اللحم والتي كثيرا ما كان من خلالها يصادر الآلاف من رؤوس الغنم حيث قدرت غنائم تلك الحملات بأكثر من أربعين ألف رأس من الغنم[4].

وعليه نجد في العديد من المرات ما كانت السلطة تقوم بحملاتها التأديبية ضد القبائل الممتنعة والمستقلة لغرض واضح وهو جمع الضرائب واستتباب الأمن، وعليه يكون الهدف هو العمل على إخضاع تلك القبائل، وضمان ولائها للسلطة خاصة في أوقات التدهور السياسي والاقتصادي .

أما في الحديث عن بايليك التيطري فإنه لابد من التنويه إلى خصوصية الإقليم وقبائله إذ أنها ذات طابع بدوي وسلوك عدم الاستقرار إذ أنها قبائل يغلب عليها طابع البدو والترحال ومن بينها نجد قبائل أولاد نايل[5] التي كانت كثيرا ما تصطدم بعنف سلطة الباي المتطلع في رغبته إلى الحصول على الضرائب غير أنه كثيرا ما تكلف خسائر معتبرة سواء من الجانب المادي أو البشري،مما يجعل بعض البايات

---

[1]- نلاحظ الظاهر من هذا العدد أنه مبالغ فيه، وهذا بإعتبار العدد كبير، حيث أنه لم تكن قبيلة جزائرية في ذلك العهد تملك هذا العدد من ماشية البقر، ينظر: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 196، الهامش رقم: 02.

[2]- المرجع نفسه: 196.

[3]- محمد صالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، ...، المصدر السابق، ص: 88، الهامش رقم: 75.

[4]- صالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، ...، المصدر السابق، ص: 89، الهامش رقم: 77.

[5]- كان استقرار جدهم الأول في منطقة الريش الواقعة بين مدينتي الجلفة وبوسعادة، وقد دفن بمنطقة سور الغزلان التي انتقل إليها في آخر حياته، وقد خلف ورائه أربعة أبناء هم: أحمد، زكري، يحي، مالك، وهم بدورهم خلفوا من الأبناء ما قد كونوا قبائل عديدة منها: أولاد زكري، أولاد حركات، أولاد رابح، أولاد خالد، أولاد رحمان، وهذه القبائل بدورها قد تفرعت وتفرقت ما بين بوسعادة، بسكرة، الجلفة شاملة كل المنطقة الجنوبية، ينظر: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 198، الهامش رقم: 01.

يصرفون النظر في شن الحملات على أولاد نايل لفترات طويلة نظرا لردة فعلهم خاصة بعدما قتل الباي عثمان على يد قبيلة أولاد سيدي أحمد في عام 1177هـ-1763م، والتي بقيت على حالها حتى مجيء الباي مصطفى الوزناجي 1186(هـ-1209هـ/1772م-1795م)، الذي استطاع بفضل ما تبين عليه من قوة عسكرية وإدارية من حسم الأمر ضد هذه القبائل، وتمكن من إخضاع العديد من قبائل أولاد نايل، وفرض على العديد منها أسلوب الثبات مجبرا إياها على الاستقرار لدفع ما عليها من غرامات بشكل منتظم ومنها قبيلة أولاد سيدي محمد بن عبد الرحمن بن سالم التي فضلت الاستقرار ودفع ضريبة الرأس وغرامات أخرى مقابل الاحتفاظ بأرضيها أمام تزايد أطماع قبائل بوغار المخزنية التي كانت تحاول الاستيلاء على بعض مواطن هذه القبيلة أيام غيابها، لكن ذلك لم يمنعهم من خوض بعض الانتفاضات ضد سلطة الباي في عديد المرات لو لا وقوف بعض القبائل المخزنية ضدها مثل: أولاد مختار، مما جعل السلطة تعمل على تحويل بعض هذه القبائل من طابعها الممتنع والمستقل إلى قبائل مخزنية كأولاد سيدي أحمد، وأولاد رويني، حيث استعملت هذه القبائل الأخرى أيام جبايتها للضرائب، الأمر الذي كان في العديد من المرات يؤدي إلى الحروب والنزاعات بين قبائل أولاد نايل[1].

ومن خلال هذه السياسة التي انتهجتها السلطة العثمانية حيال القبائل الممتنعة، والمستقلة نلاحظ أنها استطاعت بفضل أسلوب الترقية لبعض القبائل، منها تحقيق الاستقرار، وضمان الأمن وجباية الضرائب من القبائل الممتنعة، خاصة أنها اعتمدت في ذلك على مبدأ تكليف شيوخ هذه القبائل، كما فعلت مع كل من أولاد ضياء، وأولاد سعد بن سالم، وأولاد يحي بن سالم، وأولاد عيسى.

لقد لعبت الحروب والنزاعات التي كانت تقوم بين الفينة والأخرى مابين قبائل أولاد نايل في ضعفها وتشتيت صفوفهم،بالإضافة إلى توالى الحملات التأديبية عليها من قبائل سلطة البايليك خاصة في فترة تولى الباي إبراهيم زمام بايليك التيطري (1233-1235/1817-1819م)، والتي كانت في غالبها حملات ذات غنائم، ومنها التي كانت ضد أولاد ضياء، حيث فقدت حوالي مائتي رأس من الجمال وعشرة آلاف من الأغنام، وتواصلت سياسة بايات التيطري على هذا النحو، إذ نجد الباي بومرزاق يخوض العديد من الحملات ضد القبائل المتمردة مثل ما قام به اتجاه قبيلة الأرباع بالقرب من

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص، ص: 198، 199.

الأغواط التي راح خلالها مائة وعشرين شخصا تحت عامل الأسر،زيادة على الغنائم التي تم الاستيلاء عليها والتي قدرت بعشرة آلاف وسبعمائة رأس من الجمال، وبطبيعة الحال تم بيعها لقبائل المخزن، وقد كانت له حملة على قبيلة –أولاد مختار الشراقة- الواقعة بقصر بن عزوز غرب أفلو سنة 1242هـ/1826م التي غنم جراءها نحو خمسمائة رأس من الجمال وكذا أربعة آلاف رأس من الجمال وكذا أربعة آلاف رأس من الأغنام[1].

ومن القبائل الممتنعة بإقليم بايليك التيطري التي أثارت الكثير من الانتفاضات ضد السلطة نجد قبائل العذاورة[2]، وقبائل أولاد علان وكذلك فيما بينها بسبب الخلاف حول الحدود، الأمر الذي جعل الباي –بومرزاق- يعتمد على أسلوب المصاهرة بينه وبين البعض من أفراد هذه القبائل قصد كسب تأييدهم لسلطته فقام بتزويج ابنه –أحمد- بإحدى بنات –ابن شهرة- ورغم كل ذلك إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هدفه المنشود إذ أصرت قبائل –العذاورة-في امتناعها عن تأدية الضرائب لولا تضييق الباي عليهم بالحصار والاستعانة ببعض الأعيان منهم –محمد بن القويدر –الذي عمل بدوره في إقناع بعض من أفراد هذه القبائل على دفع ما عليها من مستحقات لصالح السلطة[3].

ومهما سعت السلطة في إيجاد الأساليب التي من خلالها المحافظة على الأمن والاستقرار إلا أنها لم تنجح في ذلك إلا قليلا وذلك من خلال تجدد التوتر بين السلطة وتلك القبائل سرعان ما يدب الضعف في أوصال السلطة وهذا ما وقع مع سلطة بايلك التيطري يوم أن قام الداي بالاستنجاد بباي الغرب –محمد بوكابوس-بسبب ما قامت به قبيلة عريب من تمردات فقدت جراءها الكثير من ثرواتها وأفرادها ولم يسلم حتى شيخها –رابح بن طالب –الذي اغتيل بضواحي سور الغزلان رغم منح السلطة الأمان له،غير أن في زمن الباي –بومرزاق- قد منح لهذه القبيلة الأمان بعد أن تم تثبيتها في منطقة

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص، ص: 199، 200.

[2]- تنقسم هذه القبائل إلى قسمين، الأول: يقيم في العذاورة غرب سور الغزلان وهي مشتركة مع قبائل أخرى في المجال الجغرافي، أمثال: أولاد سيدي لخضر الشراقة، الغرابة، وأولاد جحجوح، أولاد زيان، أولاد سعيد، أولاد دريم، أما القسم الثاني: استقر ببني سليمان وقد امتهنت هذه القبائل حرفتي الزراعة والرعي وتربية المواشي، كما اشتركت مع عديد القبائل الجنوبية في الأسواق الأسبوعية كتلك التي تقع في منطقة الشلالة، ينظر: أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 200، الهامش رقم: 02.

[3]- المرجع نفسه، ص: 201.

معمورة إلى جانب قبيلة –العذاورة- وكان ذلك سنة 1228هـ/1813م وذلك بحق الملكية التي منحت لها[1].

ورغم ماتميزت به العلاقات بين السلطة والقبائل الممتنعة من خلافات وتوتر في العديد من المرات إلا أننا نجد بعض القبائل التي لبت نداء-الداي حسين-سنة 1249هـ/1830م لغاية الجهاد ومنها قبيلة –عذاورة-وغيرها إلا أن هذا التفاهم قد جاء متأخرا، الأمر الذي جعله غير نافع في وقت كانت السلطة قد وصلت إلى أقصى مراتب الضعف والهوان يوم أن كانت القوات الفرنسية على أبواب سيدي فرج[2].

## 4-أنواع الضرائب الخاصة بقبائل الرحل:

لقد تعددت الضرائب وتنوعت تلك التي فرضتها السلطة بالجزائر أواخر العهد العثماني على القبائل خاصة الرحل منها وهذه الضرائب تختلف من منطقة إلى أخرى شملت ما هو مشروع وما تم استحداثه من طرف العثمانيين، وهنا لابد من الإشارة أن رغم كثرة هذه الضرائب وتعددها إلا أن لم تفرض كلها على هذا الصنف من القبائل بل اختصت ببعضها وتختلف من منطقة إلى أخرى إذ أن البعض منها كان يجبي في مناطق دون غيرها .

**4-أ/ الزكاة** : وهي الخاصة برؤوس المواشي من بقر وماعز وغنم وكذا الجمال والتي تدفعها القبائل ومنها البدو الرحل التي كانت تؤديها لأحد البايلكات التي تقيم فيها حسب ما تحدده الشريعة الإسلامية،وكان قياد الأوطان يشرفون على جمع الزكاة حسب ما يحصيه شيوخ هذه القبائل من عدد رؤوس المواشي الخاصة بقبيلة كل شيخ وبدلك تحدد قيمةالزكاة، غير أن عائدات الزكاة كانت تختلف من سنة إلى أخرى في كل بايليك من البايليكات نظرا لتنقلات القبائل البدوية من مكان لآخر حسب ضروريات الحياة اليومية[3].

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 201.

[2]- المرجع نفسه، ص : 202.

[3]- نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ...، المرجع السابق، ص،ص: 180، 181.

**4-ب/الغرامة:** من الضرائب الاستثنائية التي كانت تفرض بشكل جماعي نظرا لما ترتكبه القبيلة أو مجموعة من القبائل من جريمة ومنها ما كانت تقوم به بعض القبائل المتمردة أو المستقلة عن السلطة ومنها القبائل الرحل التي كانت تفرض عليها هذه الضريبة من أجل الحصول على أراضي للرعي، أو من أجل الحصول على مبدأ الأمان في بعض المناطق و الأسواق، وقد تكون إما عينا أو نقدا حسب إمكانية الجماعة التي تؤديها، فهي ضريبة ظرفية وليست إلزامية،كما تفرض هذه الغرامة على خيمة في القبيلة بمقدار معين ويتم جمعها عن طريق قادة الأوطان فكان في بعض المناطق تفرض على كل رأس غنم أو بغل أو حصان ما مقداره واحد إلى ثلاثة (01- 03) بوجو في نواحي إقليم دار السلطان وبايليك الغرب، إذ أنها شملت كل من الخيول والغنم والأبقار مع مضاعفة هذه الضريبة في حال رفض بعض القبائل دفعها[1].

وبما أن هذه الضريبة ذات طابع جماعي في تأديتها فإننا نجدها تشمل ما يعرف بحق العسة التي تلزم بها القبائل البدوية –البدو الرحل- التي كانت تقوم برحلة الصيف والشتاء من الجنوب نحو المناطق الشمالية من أجل غرض الحصول على الحبوب كأعلاف لحيواناتها، أو من أجل مزاولة حرفة الرعي في الأراضي الرعوية، كقبائل أولاد نايل التي كانت تتردد على بعض المناطق من إقليم دار السلطان التي كانت ملزمة بدفع مبالغ نقدية مقابل الإذن لها بالإقامة بها مؤقتا مابين شهري أوت وسبتمبر في حقول بايليك متيجة[2].

**4-ج/الخطية:**هيغير الغرامة وذات فردية أو جماعية نظرا لارتكاب المخالفات بداعي التمرد أو العصيان، أو اقتراف جرائم ضد القياد أو شيوخ القبائل وغيرها، كما تفرض على الجماعات التي تشارك في بعض المشاجرات التي تحدث في الأسواق الأسبوعية كتلك التي تتردد عليها جماعات الرحل، فتفرض على هؤلاء غرامات تكون نقدا، كما تفرض على القبائل التي تطلب الأمان أو تلك التي تمارس العصيان،كما تدخل ضمن هذه الضريبة دية الدم التي تدفع قيمتها لأهل الفقيد وقد قدرت خلال

[1]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص: 85.

[2]- نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ...، المرجع السابق، ص: 184.

أواخر العهد العثماني بحوالي ألف سلطاني (10ألاف فرنك)[1]، يقوم بجمع هذه الضريبة الأعيان والقياد في الأسواق أو عن طريق شيوخ هذه الجماعات[2].

**5-د / الضرائب الخاصة بالسوق(رسوم الأسواق)**:من الضرائبالمستحدثة في العهد العثماني يتولى جمع وقبض هذه الضرائب كل من الخوجات والقياد وبعض أمناء السوق الذين كلفوا بمراقبة الأسواق والسلع الوافدة إليها من مختلف الجهات بما فيها من الأرياف من حبوب وسلع وحيوانات،حيث قدرت ضريبة هذه الأخيرة التي عرفت كذلك بضريبة الزوايل بقيمة 7.20 موزونات على كل من البغال والخيول، بينما على الحمير قدرت ب 10موزونات[3] وكانت مثل هذه الضرائب من بين أهم الأساليب الفعالة للتحكم في القبائل النائية أو البعيدة التي كانت السلطة تهدف إلى إخضاعها،فمن خلال هذه الأسواق تكون مرغمة على دفع الضرائب لسلطة إحدى البايلكات كشرط للتبادل التجاري في هذه الأسواق، خاصة أيام قدوم البدو الرحل إلى التل من أجل موسم الصيف الذي يحتاج إلى التنقل لمثل هذه القبائل ذات نشاط رعوي بامتياز، تقوم بإلزامية دفعها عند تنقلها من إقليم لأخر أي من الجنوب إلى الشمال أو الجهتين الشرق والغرب2[4].

**6-هـ/ضريبة الضيافة (الضيفة)**: وجدت هذه الضريبة في مختلف أقاليم الإيالة،كما عرفت هذه الضريبة بالمعاش أو العلف ببايليك الغرب التي كانت مفروضة على كل القبائل التي تحل بحدودها أو بالقرب منها المحلة في موسم جمع الضرائب، وهي عبارة عن إكرام وتدعيم اقتصادي وعسكري لهذه المحلة، يكون حسب طاقة القبيلة وفي حدود ثروتها وقد شملت هذه الضرائب قبائل الرحل التي كانت تقيم بإحدى أراضي الأقاليم الثلاث أو دار السلطان، فكانت هذه القبائل ملزمة بتقديم وتأدية هذه الإعانات التي كانت تعتبرها كواجب وطني اتجاه السلطة وقد تمثلت في اللحوم سواء من الدواجن أو الغنم، وكذا الكسكسي والشعير كعلف للخيول ومثال ذلك ما قدمته القبائل التي كانت تستوطن أراضي تاجموت

[1]- نصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية –الفترة الحديثة-، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001، ص: 340.

[2]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص: 87.

[3]- نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ...، المرجع السابق، ص: 186.

[4]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص: 92.

يوم كان الباي محمد الكبير قاصدا عين ماضي حيث سارعت هذه القبائل بتقديم العلف للحيوانات وضيافة الرجال[1].

كما وجدت بعض الضرائب الإضافية الأخرى التي مست قبائل البدو الرحل كضريبة الكبش أو الخروف الخاصة بالمناسبات الدينية كالأعياد وغيرها من المواسم حيث كانت القبائل تدفعها إلى القياد والبايات وكبار الموظفين وهي كهدية لهؤلاء ويكون عدد هذه الكباش أو الخرفان الخاصة بكل قبيلة حسب ما لديها من مواشي وعلى العموم كانت قبائل الرحل تدفع هذه الضريبة نقدا بمقدار 02 ريال بوجو أي حوالي (3.60فرنك) على كل أسرة في القبيلة[2].

من مميزات السلطة العثمانية في أيامها الأخيرة بالجزائر، المطالبة بالمزيد في جباية الضرائب لما أصابها من ركود وضعف في مختلف جوانب الحياة: السياسية، الاقتصادية، وكذا جانبي المجتمع والثقافة، فقد أدت هذه الاضطرابات حرفة الزراعة أو مع معية حرفة الرعي إذ نجدها بسبب تلك الجبايات تغادر حرفة الفلاحة مهتمة بالرعي سالكة خصوصياته من بداوة وتنقل تلبية لمتطلبات ا لنشاط الرعوي من كلأ وماء وأمن وغيرها الأمر الذي أفقد السلطة جزءا كبيرا من المداخيل التي تكسبها عن طريق الضرائب ضف إلى ذلك تضرر القطاع الزراعي نتيجة الهجران[3].

**خاتمة الفصل:**

استعرضنا في هذا الفصل (التمهيدي)، مفاهيم مختلفةمنها: القبيلة، البداوة، البدو الرحل، خصائصهم وظروف تحول المجتمع الجزائري الريفي أواخر العهد العثماني، مما جعلنا من خلال رحلتنا هذه نتوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- تعددت مفاهيم البدو بين اللغة والاصطلاح، إذ ذكرت كلمة البداوة في عدة مواطن في القرآن الكريم، وعند أهل اللغة فهي عكس كلمة الحضر، بينما عند أهل الاختصاص: كأهل التاريخ وعلم الإجتماع وغيرهما، مما أوجد لها عدة مفاهيم وتعاريف تنوعت واختلف حسب اختلاف

[1]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص،ص: 95، 96.

[2]- نصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ...، المرجع السابق، ص: 191؛ توفيق دحماني، المرجع السابق، ص: 97.

[3]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص: 197.

أهل الاختصاص فتنوعت أنواع البداوة وأشكالها، كما تنوعت ميزات البدو وخصائصهم كالترحال والتنقل والانتجاع وغيرها.

- عُرف النظام الإداري الخاص بالريف الجزائري أيام العثمانيين بالتنوع من حيث التنظيم لعدد كبير من القبائل التي تنوع نشاطها بين الزراعة والرعي، فمنها من عرفت بالاستقرار والخضوع، ومنها من عرفت بالتنقل والترحال حال قبائل البدو الرحل (المستقلة، المتمردة).
- قبائل الرحل هي تلك القبائل الممتنعة أو المستقلة عن السلطة العثمانية، مما جعلها تستوطن تلك الأماكن البعيدة عن أعين السلطة، فكانت في أغلبها مناطق جبلية، أو صحراوية محصنة بالجبال والكثبان الرملة، وهذا حتى يصعب الوصول إليها، فتنوعت مواطنها واختلفت مضارب خيمها بين التل والصحراء في فصلي الصيف والشتاء، فكثيرا ما كانت تحت أعين مراقبة السلطة عن طريق القياد في الأوطان، وأعيان وشيوخ القبائل المخزنية في الأرياف.
- من بين الأساليب التي حاولت السلطة العثمانية أن تُخضع بها تلك القبائل الممتنعة أو المتمردة (قبائل البدو الرحل)، أسلوب الضرائب تماشيا وطبيعة هذه القبائل البدوية، التي تعتمد على التنقل والترحال، فمحاولة منها للسيطرة عليها حاولت السلطة إحكام سيطرتها على مواطن الرعي، خاصة في فصل الصيف مما جعلها أداة في يدها حتى تخضع هذه القبائل وتجعلها في خدمتها وتدين بالولاء لها، بالإضافة إلى سيطرتها على الأسواق الأسبوعية حتى تتمكن من بسط يدها على هذه القبائل من خلال مختلف تعاملاتها التجارية داخل هذه الأسواق.
- تميز المجتمع الجزائري الريفي أيام العثمانيين بعدة خصائص، خاصة على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الإجتماعي، وكذا الثقافي أهمها: الصراع العنيف بين القبائل فيما بينها خاصة القبائل الممتنعة (البدو الرحل) والقبائل المخزنية (المستقرة)، وكذا بين السلطة وقبائل الرحل من أجل الإخضاع والتبعية من خلال التنوع في الضرائب بدءا من الزكاة، الغرامة، الخطية، رسوم السوق وغيرها، فهذا المجتمع هيمن عليه الطابع الزراعي والرعوي من الجانب الاقتصادي، وعُرف بتقاليده وعاداته الإجتماعية، فمثلا قبائل البدو الرحل لها ميزاتها وخصائصها من حيث الحياة اليومية، من

مأكل، مشرب، ملبس، ولهجة بدوية تُنسب إليهم، كما طغى عليه الطابع الديني المتصوف من الناحية الثقافية.

- عُرف النشاط الرعوي بالريف الجزائري بالوفرة من حيث الأراضي المخصصة له في مختلف أقاليم الإيالة، خصوصا في فصلي الربيع والصيف، حيث وفرت المراعي بالكلأ والمحاصيل الزراعية وقت الحصاد وهذا بالمناطق التلية، بينما في فصلي الخريف والشتاء فقد لعبت المناطق الصحراوية دور في توفير المراعي واتساعها رغم قلة مواطن الرعي فيها.
- تنوعت الماشية وتباينت من حيث تعدادها: فقد شملت الماعز والأغنام ،الخيول، الجمال، البغال، الحمير وغيرها كالدواجن، كلها حيوانات اهتم بها وعمل على تربيتها الفلاح الجزائري، فقام بتربيتها والسهر على عيشها لما لها من أهمية في حياته اليومية وهذا خلال العهد العثماني، فاستفاد من لحومها، وحليبها، وأصوافها، وأشعارها، ووبرها، بالإضافة إلى خدماتها له كحملها للأثقال أيام الترحال والتنقل من مكان لآخر حسب حاجاته، وغيرها من عوائد الأسواق في جانب التجارة كبيع الفائض الناجم عن عملية التكاثر.

# الفصل الأول:

## السكان الرحل إبان الفترة الاستعمارية الفرنسية

## 1830–1900م

**المبحث الأول:** نظرة عامة عن المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي.

**المبحث الثاني:** قبائل البدو الرحل خلال الفترة 1832- 1863.

**المبحث الثالث:** السياسة الاستعمارية وقبائل البدو الرحل خلال 1863م- 1900م.

**خاتمة الفصل**

أثناء دخول الفرنسيين إلى أرض الجزائر، كان الريف الجزائري عبارة عن مجموعة من القبائل ومنها قبائل البدو الرحل المنتشرة على كامل ربوع البلاد، تمتهن حرفة الرعي وتربية المواشي، معتمدين على طابع الترحال والتنقل وفق ما عرف برحلة الصيف والشتاء.

## المبحث الأول: نظرة عامة عن المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي

### 1– المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي:

### 1–أ– ملامح المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي:

إن من بين أهم الملامح التي طبعت المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي هو أنه كان على قدر كبير من ذلك الوصف الذي خصه ابن خلدون بالمجتمعات العربية التي كانت سائدة خلال عصره (ق14م)، فالمجتمع الجزائري نجده قد حافظ على تركيبته التي كان عليها خلال الوجود، فبقي على ذلك الحال حتى مجيء الفرنسيين سنة 1830م .

ولعل الأستاذ أمحمد بوخبزة من بين المهتمين والمتخصصين في علم الاجتماع، الذي حاول أن يعطينا تصورا للمجتمع الجزائري خلال هذه الفترة بالذات، بحيث سماها بوضعية الثبات النسبي التي أرجعها إلى أربع أسباب أساسية وهي[1]:

**أولا:**

طبيعة نظام الملكية الخاص بالأراضي؛ هذا النظام الذي تميز بالملكية الجماعية في تسيير أراضي العرش وهنا كانت عائقا أمام الحرية الفردية في التصرف في الأرض الجماعية واستثمارها فيما يخص الجانب الفلاحي، الأمر الذي جعل تطوير هذا الجانب بيد الجماعة كلها دون انفرادها لشخص واحد، بالإضافة إلى الاحتفاظ بتلك الملكيات العقارية جعل تلك الأسر والقبائل تتماسك فيما بينها ونبذ كل أساليب التفرقة والتفكك.

**ثانيا:**

[1] M'hammed Boukhobza, monde rural : contraintes et mutations, O.P. U ,Alger, Novembre – 92, p :16.19

طبيعة السلطة السائدة في الجزائر والتي كانت تتميز بالحكم القبلي أو نظام القبيلة وهيمنتها، فكثيرا ما كانت هذه الهيمنة تمثلها قبيلة ما على قبيلة أخرى الأمر الذي يزيد من عصبية القبيلة المهيمنة ونفوذها وهذا ما ميز أواخر الوجود العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي.

**ثالثا:**

النشاط الرعوي والصعوبات والعقبات التي كانت تعترض محترفيه، إذ كان من أهمها قلة الأراضي التي تعتبر مواطن للرعي، الأمر الذي أدى بالإنتاج الرعوي إلى عدم تحقيقه للفائض وهو ما كان عائقا حال دون تنشيط الجانب الاقتصادي بشكل مستمر خاصة أن النشاط الرعوي له إمكانيات كبيرة مما يمكن الجانب الاقتصادي من الانتعاش وتنوعه .

**رابعا:**

النظام الجبائي الذي سلكته السلطة العثمانية آنذاك والذي من شأنه لعب دورا سلبيا تميزت بالسلطة السياسية في الجزائر، بالإضافة إلى عدم وجود جانب تنموي في المجالات الأخرى كالتعليم والاقتصاد وآليات النهوض بهذه الجوانب مثل الآبار والمدارس النظامية الخاصة بالتعليم والمرافق الصحية وكذلك العمل على تمثيل الإدارة أحسن تمثيل وغيرها كانت من أبرز الميزات التي تميز بها المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة.

وعليه فإننا من الملاحظات والنتائج متحصل عليها في هذا الجانب هو عدم وجود تكامل وانسجام بين الجانبين السياسي والاجتماعي خلال هذه الفترة، كان دافعه الأول هو طبيعة النظام السياسي الذي فرض هذه الحياة المعيشية بين أفراد المجتمع الجزائري والسلطة الحاكمة أدت هي الأخرى إلى عدم وجود تفاعلية حقيقية بين المجتمع والجانب الاقتصادي في العديد من المرات خلال هذه الفترة، ولكن رغم تلك الإختلالات التي أصابت هذه الجوانب إلا أنها عرفت استقرارا نسبيا خلال أواخر العهد العثماني وبدايات الاحتلال الفرنسي، ولعل الفرنسيين أنفسهم من اعترف بها الاستقرار عندما تحدثوا عن المجتمع وأهم التغيرات التي أصابته خلال العهد الاستعماري إذ يقول أحدهم: "فالجزائريون كانوا أحسن

حال لما آلوا إليه بعد الاحتلال الفرنسي"[1]، ولعل ذلك راجع الى البنية الاجتماعية التي كان عليها المجتمع والتي لعب فيه التعاون والتكافل الاجتماعي دور كبير بالإضافة إلى الطابع البنيوي الاجتماعي التقليدي المتمثل في القبيلة والأسر الكبيرة، كل ذلك كان من شأنه أن يحافظ الجانب الاقتصادي لكل قبيلة من هذه القبائل والأسر فمن أبرز الإحصائيات التي تدل على ذلك الاستقرار نجد ما أورده شارل روبير أجيرون في كتابه تاريخ الجزائر المعاصرة مستدلا بالنشاط الفلاحي وخصوصا بالثروة الحيوانية التي قدرها خلال بدايات الاحتلال ب 08 ملايين رأس من الماشية تنوعت بين الأغنام والماعز وحوالي مليون رأس من البقر وهذا في حدود سنة 1865م، بينما تراجعت هذه النسبة في السنوات التي بعده الى غاية سنة 1900م عندما أصبحت حوالي 03 ملايين رأس ما قيمته نص شاة لكل فرد و 200 ألف رأس من البقر ما قيمته رأس واحد لكل 05 أفراد، وهو الوضع نفسه الذي عرفته الزراعة إذ ميزها التراجع في كل من محصولي القمح والشعير[2].

وهو ما يتبين لنا من خلاله الحالة التي كان عليها المجتمع الجزائري وما أصبح عليها عشية الاحتلال الفرنسي.

**1-ب- إحصائيات حول سكان الجزائر في بدايات الاحتلال :**

من بين أهم الجوانب التي تضاربت حولها الآراء في التاريخ المعاصر الخاص بالجزائر نجد موضوع السكان وتعدادهم وذلك عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر، غير أننا نجد نسبة 05% من بين النسب التي تكاد جل آراء المصادر تتفق عليها حيث تمثل عدد سكان المدن وتقابلها في الطرف الآخر نسبة 95% خاصة بسكان الريف، فالأولى مثلها أصحاب الحرف والصنائع ورجال التجارة الذي كان أغلبهم من اليهود وأهل الأندلس الوافدين إلى دول شمال إفريقيا، هؤلاء الذين في أصلهم بدو توفرت لديهم أسباب العيش والترف خلدون والاستقرار وهذا ما يثبته قول ابن في هذا السياق "فالبدو أصل للمدن

[1]- Histoire contemporaine, P.U.F, paris, 1983, pp :56-57.

[2] Charles Robert Ageron,Op Cit, P:57.

والحضر وسابق عليها لأن أول مطالب الإنسان الضروري، ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا"[1].

ولعل الفاصل والمميز لهؤلاء الحضر على خلافهم من أهل البدو هو الاستقرار نتيجة توفر الأمن والغنى والترف من ملابس وبيوت وغيرها، الأمر الذي يجعل هؤلاء أكثر ملائمة للمدن وبنائها والقصور وتعميرها، بالإضافة إلى ذلك امتهانهم للحرف بمختلف أنواعها مما أوجد لهم سبل العيش والاستقرار عكس أهل البدو وذلك ما ينطبق عليه قول ابن خلدون حينما قال: "منهم من ينتحل التجارة، وتكون مكاسبهم أشهى وأرفه من أهل البدو"[2]، وهنا تتجلى أمامنا ظاهرة التهميش بين ما هو حضري وأولئك البدو هذا الصنف الأخير الذي يمحقه أهل الحضر لنمط عيشه القائم على البداوة والتقليد وهذا على حسب قول شارل روبير أجيرون: "ممقوتين من طرف قبائل الداخل سواء كانوا فلاحين أو بدو رحل"[3].

أما فيما يخص أصحاب حرفة الفلاحة الذين امتهنوا الزراعة وحرفة تربية المواشي وسكنوا مناطق الجبلية ذات المسلك الوعر فإن نسبتهم قليلة جدا، لا تكاد تقارن بنسبة البدو الرحل الذين اختصوا بحرفة الرعي هؤلاء الذين مثلوا أغلبية ساكنة الريف حيث قدرت نسبتهم ب 65% حيث تميزوا بانتشارهم في أغلب مناطق البلاد[4]، كما سلكوا حياة الترحال والتنقل بحثا عن لقمة عيش مواشيهم التي هي مصدر استرزاقهم، تمثلت في الماء والكلأ، مما أوجدوا لأنفسهم نظم سياسية واجتماعية واقتصادية وكذا علاقات مختلفة سواء بينهم وبين تلك القبائل المتحالفة معهم أو بينهم وبين القبائل المعادية لهم أو حتى مع سكان الحضر نظرا لقدومهم في بعض الأحيان للمدينة لاقتناء بعض الأغراض منها أو إلى أسواقها، أين تتكون لديهم بعض العلاقات مع الفلاحين وغيرهم، فكثيرا ما نجد بن خلدون ينعتوا الاثنين (البدو الرحل والفلاحين) بالبدو وذلك من خلال قوله: "وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدا والخبر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاشرهم من ذوي الشان الأكبر، دار الفكر، بيروت، 2003، ص: 127.

[2]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ص، ص: 125، 126.

[3]- Charles Robert Ageron,Op Cit, P:05.

[4]- M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit, p :12.

ولابد إلى البدو لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك، فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم"[1] .

ويذهب بن خلدون إلى الجانب المعيشي لسكان البدو من قوت ومسكن وملبس وغيرها قائلا: "يتخذون البيوت من الشعر والوبر والشجر أو من الطين والحجارة غير منجدة، إنما هو قصد الاستظلال والكن لا ما وراءه"[2]، بحيث بين هنا الغاية من تلك الخيام التي يبنيها ويصنعها هؤلاء من الشعر والصوف هو الاستظلال لا أكثر من ذلك، ثم عن المأكل من القوت فيذكر قائلا: " وأما أقواتهم فيتناولون بها يسيرا بعلاج أو بغير علاج البتة إلا ما مسته النار، فمن كان معاشه منهم في الزراعة والقيام بالفلح كان المقام به أولى من الظعن، وهؤلاء سكان المدر والقرى والجبال، وهم عامة البربر والأعاجم، ومن كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظعن في الأغلب لارتياد المسارح والمياه لحيواناتهم، فالتقلب في الأرض أصلح بهم"[3]، بل يضيف لنا في هذا السياق مبينا خصائص وسيمات هؤلاء البدو الرحل في العهد الذي عاش فيه بن خلدون فيقول: "اعلم أن العرب منهم الأمة الراحلة الناجعة، أهل الخيام لسكانهم، والخيل لركوبهم والأنعام لكسبهم، يقومون عليها، ويقتاتون من ألبانها ويتخذون الدفء والأثاث من أوبارها وأشعارها، ويحملون أثقالهم على ظهورها، يتنازلون حللا متفرقة، ويبتغون الرزق في غالب أحواله من القنص وتخطف الناس من السبل، ويتقلبون دائما في المجالات فرارا من حرارة القيظ تارة وصبارة البرد أخرى، وانتجاعا لمراعي غنمهم، وارتيادا لمصالح إبلهم الكفيلة بمعاشهم وحمل أثقالهم ودفئهم ومنافعهم"[4]، فمن خلال هذا القول يبين لنا صاحبه بعض الخصائص التي ينفرد بها البدو الرحل عن غيرهم من ممتهني حرفة الفلاحة والقائمين على خدمة الأرض[5].

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ص: 125.

[2]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ص: 126.

[3]- المصدر نفسه، ص: 126.

[4]- فوزي مجمج، حياة الترحال بين الاستمرار والزوال: دراسة أنثروبولوجية حول نمط الانتاج الرعوي عند البدو الرحل، منطقة عين عبيد، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.، ص: 59.

[5]- M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , , O. P. U , Alger,1982, 1: 8p.

ويضيف معددا خصائصهم بقوله: "هذه كلها شعائرهم وسماتهم، وأغلبها عليهم اتخاذ الإبل، والقيام على نتاجها، وطلب الانتجاع بها لارتياد مراعيها ومفاحص توليدها، بما كان معاشهم منها"[1]، بل يواصل في هذا السياق مسترسلا حديثه عن البدو الرحل وخصائصهم بحيث يصفهم بالمتوحشين الذين لا حضارة لهم، ولا علاقة لهم بها وهذا ما نلمحه من خلال قوله: "هؤلاء المتوحشون ليس لهم وطن يرتافون منه ولا بلد يجنحون إليه" كما يضيف " العرب أبعد الناس عن الصنائع لأنهم أعرقهم في البدو، وأبعد عن العمران الحضري"[2].

## 1-ج- البدو الرحل في المجتمع الجزائري (مشكلة التأريخ لبدو الرحل):

إن من بين الصعوبات التي تعرق المختصين في تاريخ الجزائر اليوم هو مشكلة التأريخ للفترة المعاصرة خاصة أنها من بين المراحل التاريخية التي تعددت عليها الأحكام وتضاربت حولها الآراء، خصوصا إذا تحدثنا عن الجانب الاجتماعي فإننا نجد موضوع البدو الرحل من بين أبرز المواضيع التي تفتقر للمادة التاريخية بصفة عامة كونها إحدى حلقات المجتمع الجزائري المجهول، هذه الفئة الاجتماعية التي تعاني التهميش والإجحاف التاريخي خاصة أيام الوجود الاستعماري بالجزائر[3]، فكثيرا ما نعتت هذه الفئة من قبل السلطات الفرنسية الاستعمارية الرسمية أنها بمثابة المجتمع الرعوي أو حضارة رعوية التي لا ماضي ولا حضارة لها سوى أنها حضارة رعاة لا قيمة لها[4]، فكانت هذه النعوت بمثابة الذريعة الأساسية التي اتخذتها السلطات الاستعمارية مبدأ للسيطرة على هذه الفئة وخيراتها ومنها الوصول إلى منابع ومصادر رزقها فاستهدف الأراضي التي كانت تمثل مصدر عيش هذه الفئة وأساس بقائها متماسكة معتمدين على مقولة أنها أرض رعاة مهجورة[5].

إن من بين أهم الكتابات التي تحدثت عن هؤلاء البدو الرحل نجد أنها نسبت إليهم كل ما تعلق بالجهل والأمية واللاحضارة كونهم لا ماضي لهم، ولا عراقة ولا أصل، ولعل من بين هذه الكتابات نجد

---

[1]- صالح مصطفى الفوال، علم الاجتماع البدوي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ج1، ص: 293.

[2]- فوزي مجمج، المرجع السابق، ص: 60.

[3]- M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie, Op. Cit, p : 09.

[4]- Dbach chet autres, mutation cultureiie et coopératio au Maghreb,les motivatios de la persnnalité algérienne en ce temps dedécolonisatio, C. N. R. S, paris, p : 10.

[5]- M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit, p :16.

ما كتبه المستعمر حول هذه الفئة التي لا ذنب لها سوى أنها هُمشت من طرف كاتبي التاريخ من أبناء جلدتهم هذا الذنب الذي لا يزال يلاحقهم إلى يومنا هذا من الناحية التاريخية، والتي تعكس ما قاله الفرنسيون حولهم أنهم لا أصل لهم كونهم أمة لا تاريخ لها !

## 2- وضعية قبائل الرحل عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر:

### 2-أ- التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والخصائص الثقافية لقبائل البدو الرحل:

يعتبر الجانبين الاقتصادي والاجتماعي بمثابة الركيزتين الأساسيتين اللتين تقوم عليهما حياة البدو الرحل، باعتبار أن الأول يمثل المجال الإنتاجي لهذه الفئة من المجتمع الجزائري، والجانب الثاني يمثل حياة هؤلاء خاصة أنه يتوقف على طبيعة البنية الاجتماعية وتنظيمها من حيث الزمان والمكان إذ أن أصحابها يتميزون بنمط التنقل والترحال –جغرافيا وزمنيا- الأمر الذي جعل هذين الجانبين يعرفان نوع من التداخل والتشعب فيما بينهما.

### 2-أ-1- الجانب الإجتماعي:

إن من بين الميزات التي تميز بها المجتمع الجزائري طيلة الفترة العثمانية وبدايات فترة الاحتلال الفرنسي أنه مجتمع قبلي بالدرجة الأولى، بحيث كونته مجموعة من القبائل ذات تنظيم إقتصادي وسياسي وثقافي محكم ومستقل عن السلطة الحاكمة في الكثير من المرات، بحيث عمل أفراد هذه القبائل بالتعاون فيما بينهم لغرض تحصيل منابع العيش، والتكافل الاجتماعي والدفاع عن الخطر الذي قد يصيب طرفا منها، وهذا ما عرف بالنعرة والعصبية القبلية، ومن الناس في المجتمع القبلي من له اعتقادا كبيرا مفاده أن أهل القبيلة الواحدة ينحدرون من نسب واحد ويشتركون في أب واحد بحيث يرجعون ذلك في أغلب الأحيان إلى أحد أجدادهم فقد سموا باسمه ومثال ذلك: أولاد سيدي نايل أو بني فوغال وغيرهما من التسميات[1].

[1]- فوزي مجمج، المرجع السابق، ص: 60.

وكثيرا ما يلعب النسب في القبيلة دورا كبيرا يصل إلى حد القداسة حينما يتصل بالشرف فتصبح لديه هيبة كبيرة ومقام عالي يبلغ حد الأسطورة[1]، ويصبح بذلك هذا النسب أحد أهم الركائز التي تجتمع عليها مناقب الحرب لدى أفراد القبيلة وتشتهر بها مكارم أخلاق هؤلاء البدو مما يعظم شأن القبيلة بها فتكبر قيمتها وتزداد قوتها في أعين القبائل الأخرى، فتعمل على ذوبان بعض الأفراد في نسبها بشكل تلقائي وعفوي وقد يصيب حتى بعض القبائل المجاورة لها المتحالفة منها، مما يوحي لنا ذلك أن هذه القبائل البدوية ليست منغلقة على نفسها وإنما هي عرضة للاتساع والكبر أو الصغر متى توفرت الظروف لذلك تحت مبدأ القوة والضعف والنسب بالإضافة إلى تلك المقومات التي تحيط بها من جوانب متعددة أبرزها الجانبين السياسي والاقتصادي[2].

أما إذا أتينا إلى البنية الاجتماعية لوحدة القبيلة فإننا نجدها تتكون من مجموعة من العشائر وكل وحدة من هذه العشائر (عشيرة) تتكون من عدد من الأسر البدوية في غالب الأحيان تشترك هذه الأسر في نسب واحد في الجد الأكبر، ولعل من بين الأمور التي تجعل هؤلاء يقيمون جنبا إلى جنب متجاورين هي اشتراكهم في الحقوق والواجبات التي تشمل مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الدينية مما أوجد للقبيلة نوع من التنظيم الذي يتماشى وتقاليد وأعراف كل منها[3].

وقد كان على رأس كل قبيلة من القبائل البدوية الجزائرية عامة وقبائل البدو الرحل منها خاصة شيخ عرف باسم شيخ القبيلة دوره حساس ومحوري فيها خاصة في الفترة العثمانية واستمر خلال الفترة الاستعمارية مهمته إدارة شؤون القبيلة الواحدة وتسير أمور الرعية داخليا، وتمثيلها خارجيا في شتى المجالات ومختلف المناسبات، والغاية من هذا المنصب هو الإحراز والحفاظ على تنظيم القبيلة وتماسكها، ونظرا لهذا الهدف الأخير عملت السلطة الاستعمارية الفرنسية على القضاء واستبدال هذا النظام بنظام آخر سمي بنظام القياد، يختلف كليا عن سابقه، إذ أن القايد —مفرد قياد– هو شخص لا ينتمي لتلك القبيلة التي يعين عليها كشيخ يدير شؤونها فلا شيء يربطه بها سوى أنه من عنصر الأهالي، ولعل أغلب

[1]- M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit, p :69.

[2]- M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit,p :68.

[3]- صالح مصطفى الفوال، المرجع السابق، ص: 148.

من يعين في هذا المنصب هو من أولئك الأهالي الأغنيان الذين عرفوا بالموالاة لنظام السلطة الاستعمارية الفرنسية، وهذا من بين أهم الأهداف التي كان يتطلع إلى المستعمر هو ضرب نظام القبيلة من الداخل حتى يتسنى له تفكيكها وهدم بنيتها الاجتماعية خاصة أن هذا النظام الجديد قد خول للقياد صلاحيات كبيرة وواسعة على القبائل كان أبرزها حفظ الأمن، تحصيل الضرائب، فض النزاعات وحلها[1].

لعل ما يوضح لنا الوضعية الاجتماعية التي كانت عليها هذه القبائل عشية الدخول الفرنسي للجزائر هو ما دونه حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة حينما أعطى لنا تصور عاما لهؤلاء خاصة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

### 2–أ–2– الجانب الإقتصادي:

لعل من بين الأنشطة الاقتصادية التي تنسب لقبائل البدو الرحل هو النشاط الرعوي ذلك النشاط الذي لا حدود له ولا تنظيم واضح المعالم، فهو خلال النشاط الزراعي الذي ينظمه تقسيم الأرض، إذ أن المساحات الرعوية لا حدود لها فهي أراضي متغيرة وشاسعة تحمل يغلب عليها عدم الثبات وذلك مرده في الأساس إلى عامل المناخ من جهة، وصاحب هذا النشاط من قبائل وأسر من جهة أخرى بحيث تزيد مساحة كل قبيلة من قبائل البدو الرحل على حسب نفوذ شيخها وقوة أفرادها، وكذلك طبيعة علاقة كل قبيلة من هذه القبائل مع نظيراتها أو حتى معها ومع السلطة الحاكمة[2].

وكثيرا ما كانت الأراضي الرعوية في يد قبائل البدو الرحل ذات الشوكة القوية مما جعلها تفرض سلطتها ونفوذها على تلك القبائل الضعيفة التي تمتهن حرفة الرعي، مما يجعلها تدفع إتاوات وضرائب مقابل انتفاعها من بعض الأراضي المخصصة للرعي والتي هي تحت سيطرة القبائل القوية، كما تقابلها هي الأخرى بالحماية من سطو القبائل المخزنية على هذه القبائل الضعيفة في بعض الأحيان، ونظرا لهذه الأساليب التي كانت بين هذه القبائل نجد أن أغلبها قد نشبت بينها العديد من نزاعات والاشتباكات في أوقات الترحال والتنقل إذ أن السبب الرئيسي في ذلك هو سيطرة إحداها على مواطن الرعي، أو أن تلك القبائل الضعيفة قد اشتد عودها وقوي مما مكنها من التمرد في دفع ما عليها من واجبات لإحدى

[1]– فوزي مجمج، المرجع السابق، ص: 61.

[2]– فوزي مجمج، المرجع السابق، ص: 62.

القبائل القوية، وفي هذا الشأن يستوقفنا شيخ قبيلة كسال إحدى القبائل الضعيفة التي تعددت وازداد نسلها مما أدى إلى قوة عزيمتها، ففي احد المناسبات وعلى لسان شيخها المسمى عمارة الذي قرر إنهاء ما على عاتق قبيلته من إتاوات لصالح قبائل الأحرار، حيث أنه قدم إليهم راكبا حصانه فحين وصوله إليهم نزل وسلم ثم قال: "هذه المرة قررت أن أستشير حصاني هذا في الأمر"[1].

ومن خلال هذا القول البالغ الواضح للمعنى، الغاية منه أن هذا الشيخ لا يرغب في دفع ما عليه من ضرائب وذلك نظرا لما أصبحت عليه قبيلته من قوة وعظمة، الأمر الذي تمخض عنه عزوف هذا الشيخ وقبيلته عن دفع ما كان مفروضا عليهم، بل دفعتهم قوتهم تلك إلى بسط يديهم على مساحات شاسعة من الأراضي الرعوية، كما أن لكل قبيلة من هذه القبائل البدوية منسوبها من أعداد المواشي بحيث يختلف التعداد حسب القدرة عليه، وعلى توفير مستلزمات عيشه، كما لكل منها أصناف المواشي وذلك على كل منطقة، فمنها ما يعتمد أهله تربية الشاة والبقر وأحيانا المعز، وهناك من يحترف تربية الخيول والإبل وغيرها، إذ يبقى اختيار المواشي من حيث الصنف مترتب على طبيعة المنطقة من حيث المناخ، فقد عدد بن خلدون هذه الأصناف وسماها معتمدا في نسبها وتسميتها لطبيعة الصنف الذي يربيه أهل القبيلة، فمنهم الشاوية، والأبالة[2].

### 3– البدو الرحل ورحلتي الصيف والشتاء:

**3–أ– رحلة الصيف:** أو ما يعرف بالانتجاع في الشمال[3] من خلال تسميتها يراد منها أنها رحلة خاصة بفصل الصيف ويكون اتجاهها من الجنوب نحو الشمال الغية منها هو البحث عن مواطن تتوفر على الكلأ والماء من أجل توفير غذاء المواشي، كما أن قبائل البدو الرحل برحلتها هذه تبحث عن مناطق أقل حرارة من تلك التي تكون عليها المناطق الجنوبية، بحيث أن المناطق التلية تكون آهلة بالمراعي الوافرة وكذا الجو الملائم لقطعان المواشي، ولعل ما يثبت هذه الرحلة وتنقلات أهلها نحو المناطق التلية هو ما قال به جول كامبون (Jules Cambon) حينما بين لنا

[1]– 71.M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit, p :-

[2]– ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص: 126.

[3]– المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 161، الرقم: 17، قرارات وقوانين، 05 مارس 1960، ينظر: الملحق رقم: 08

الأسباب الحقيقية وراء هذه الرحلة "إن الأغنام في الجزائر تعيش على ما تجده في الحقوق وهي ترتاد الكلأ في مواضعه...وفي أوقات الحر الشديد تقترب من التل أو تدخل فيه، مشيها غير ثابت"[1].

كما نجد أفراد بعض القبائل البدوية من الرحل من يزاول نشاطات أخرى خلال تواجدهم بالمناطق الشمالية، بحيث منهم من يعمل على الاتجار ببعض المواد، ومنهم من يتوجه إلى الحقول للعمل في مجال الحصاد لجمع الحبوب التي غالبا ما تستعمل كعلف للحيوانات، ومنها القمح الذي كان يستغل كغذاء أساسي في حياة هؤلاء الرحل، ضف إلى ذلك المبادلات التجارية التي كانت قائمة على مبدأ المقايضة سلعة بسلعة إذ كان يتوفر هؤلاء البدو على بعض المواد التي من خلالها يستطيعون الحصول على مواد يفتقرون إليها، ومثال ذلك نجد في بعض المواد كالصوف الذي هو من خلال مواشيهم والسمن كذلك عن طريق حليب حيواناتهم وكذا التمر المحمل معهم من واحات الصحراء مما يجعلهم يقايضون هذه المواد ببعض المواد الأخرى أبرزها القمح والشعير (03 مكاييل من التمر تساوي 03 من القمح أو 06 من الشعير)[2].

كما نجد أن لهذه الرحلة دور كبير في عملية أسمدت تلك الأراضي المقصودة خلال هذه الرحلة، بحيث نجد فئة البدو الرحل القادمين من سبدو والمسيلة والأغواط والجلفة، ومنطقة الزيبان وبني ميزاب بغرداية وورقلة، فكانوا كثيرا ما يقصدون تلك المناطق التلية خلال هذه الفترة –الربيع والصيف- من كل سنة وهذا في إطار ما يعرف بنظام العشابة خلال الفترة الاستعمارية غايتهم من ذلك هو الاستفادة من خيرات تلك الأراضي خاصة تلك الحقول المحصودة من قمح وشعير وغيرها، فيعمل هؤلاء على تتبع تلك الأراضي بالإضافة إلى حرص الطرف الآخر أي صاحب الأرض على كرائها لهم بأثمان زهيدة بغية الاستفادة من الأسمدة الطبيعية التي هي فضلات الحيوانات وهو ما نجده في المثل العامي الشائع يقول:

---

[1]- Jules Cambon, le pays du mouton, Des conditions d'existence des sur les hauts-plateaux et dans le sud de l'algérie, Giralt, Alger, 1893, p :07.

[2]- فوزي مجمج، المرجع السابق، ص: 65.

"الأرض التي تدور فيها الشاة تنزل فيها البركة"[1]، أي تعطي محصول جيد ومضاعف في الموسم القادم نتيجة تلك الأسمدة .

**3–ب– رحلة الشتاء:** أو كما تسمى برحلة العزابة فهي تلك الرحلة التي تقوم بها مختلف القبائل البدوية في الجزائر في أواخر شهر سبتمبر، ويكون اتجاهها من الشمال (التل) نحو الجنوب (الصحراء)، إذ أنها تعتبر من بين أكبر الرحلات الجماعية التي يتميز بها البدو الرحل في الجزائر وذلك تحسبا لفصل الشتاء أين تكثر الرطوبة بالمناطق التلية وتزداد نسبة التساقط في أواخر فصل الخريف وبدايات فصل الشتاء، وقد تسمى هذه الرحلة بالحدرة أو العزيب إذ أننا نلمح ذلك من خلال تعليق الفرنسي كامبون حينما يقول: "إن الأغنام في الجزائر ...تمضي الشتاء في الجنوب ...، والانتجاع بالرغم أن له بعض الأضرار إلا أنه يجنبها الأمطار والأوحال ورطوبة التل في الشتاء"[2].

ولكن المتسائل عن هذه الرحلة وأسبابها خاصة أن فئة البدو الرحل ميزتها الأساسية تتبع تلك المناطق الآهلة بالمراعي الخصبة بينما الصحراء عكس ذلك خصوصا في فصلي الصيف والخريف حينما يميزها الجفاف وانعدام التساقط، وعليه فالدافع الأساسي لقيام البدو الرحل بهذه الرحلة هو تتبع مواطن الدفء تحسبا لفصل الشتاء البارد، وكذا الابتعاد عن تلك المناطق ذات الرطوبة العالية شتاء أي المناطق التلية، بالإضافة إلى كثرة الأمراض خاصة المعدية التي تصيب القطعان كالجدري، والرية (الرئة)[3].

ولعل من بين تلك القبائل البدوية التي كانت على دوام مع هذه الرحلة نجد قبيلة أولاد يعقوب زرارة التي كانت تتنقل بين الجنوب والشمال الشرقي –التل الشرقي– ناحية عمالة قسنطينة حيث كانت تقوم بهذه الرحلة في حدود (15) الخامسة عشر من شهر أكتوبر متنقلة بقطعانها إلى ما وراء سهول

---

[1]- Madai Chellig, pouvoirs et societé agro-pastorale dans les hautes plaines steppiques en algérie, p :15,16

[2]- 07. Jules Cambon, Op. Cit, p :

[3]- فوزي مجمج، المرجع السابق، ص، ص: ، 65، 66.

"لبعايج" هذه المناطق المعروفة بكثرة التساقط شتاءً، فغاية أفراد هذه القبيلة هو الابتعاد قدر المستطاع عن تلك المناطق الباردة والماطرة التي قد تصيب قطعانهم بالهلاك إذ لم نقل تصيبهم هم كذلك"[1].

ومن بين خصائص هذه الرحلة الشتوية نحو الجنوب هي الدفع بقطعان تلك القبائل من المناطق الباردة شتاء إلى الأقل بردا أو دافئ في الجنوب من جهة، وتمكين الرحل في هذه الرحلة من استبدال والمقايضة لتلك السلع التي حملوها من المناطق الشمالية نحو المناطق الجنوبية وذلك على سبيل المبادلات التجارية، بحيث نجدهم يقايضون سلعهم المتمثلة في الشعير والقمح والشاي، القهوة، السكر، القماش، بمواد يتوفر عليها السوق الصحراوي كالتمر في غالب الأحيان وبعض المكاييل من الصوف، إذ أن أرباح هذه المبادلات قد تصل حد 50% أو تفوق، بحيث لعب الجمل في هذه المبادلات دور كبير في حمله أثقال هذه التجارة الرابحة بالنسبة لبدو الرحل، هذه الوسيلة التي تعتبر أساسية عند هؤلاء فلا تكاد تفارقهم صيفا شتاءً لما لها من أهمية في حياتهم، ضف إلى ذلك أننا نجد خلال هذه الرحلة ورجوع هؤلاء الرحل نحو الصحراء يصادف موسم جني التمور الأمر الذي يجعلهم يشاركون في هذه العملية وهو ما يحقق لهم أربحا أخرى في رحلتهم اللاحقة –رحلة الصيف– نحو الشمال صيفا[2].

## المبحث الثاني: قبائل البدو الرحل خلال الفترة 1832– 1863.

### 1– التوزيع الجغرافي لقبائل البدو الرحل (المواطن الأصلية):

لقد تعددت واختلفت توجهات واتجاهات مجمل قبائل البدو الرحل في تنقلاتها الصيفية والشتوية، ولعل دليلها والعامل المتحكم في تلك التوجهات هو توفر تلك المناطق المقصودة التي تتوفر على موارد المعيشة الخاصة بقطعان المواشي من الماء والكلأ، وكذا الاستقرار والأمن، فمن بين المواطن التي وجدت بها بعض القبائل البدوية في الجزائر نجدها قد تغيرت تدريجيا من الشرق نحو الناحية الغربية والعكس صحيح، ولعل من بين تلك القبائل نجد بنو عبد الله إحدى بطون قبيلة العمور، بالإضافة إلى العديد من القبائل الأخرى التي كان وجهاتها ومواطنها تتغير من فترة إلى أخرى، نظرا أنها تنتهج أسلوب لا استقرار

[1]- cauneille. A. les chaanba (leur nomadisme), evolution de la tribudurant l'administration française, edition, CNRS , paris, p : 97.

[2]- 49. M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit, p :

وهو الأمر الذي جعل هذه القبائل متعددة ومنتشرة في مختلف ربوع البلاد من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها أيام الدخول الفرنسي للجزائر سنة 1830م.

وقد اختلف في تصنيف قبائل البدو الرحل في الجزائر، فمنهم من يصنفهم على سبيل تنقلاتهم بعيدا أو قريبا، ومنهم من يعتمد في عملية التصنيف على الثروة الحيوانية التي تمتلكها كل جماعة من أغنام وماعز وإبل، بحيث هذه الأصناف تختلف من حيث تحملها لدرجات الحرارة، ومدى صبرها وارتيادها على موارد الماء، أو من حيث أهمية هذه المواشي بحيث هناك من يعتمد على تربية الإبل بالدرجة الأولى، ثم بعدها تأتي الأغنام والماعز في الدرجة الثانية، وفي الأخير تأتي الأبقار، بينما العكس نجد من هؤلاء البدو الرحل من يربوا الأغنام والماعز بالدرجة الأولى بينما الأصناف الأخرى تأتي في الدرجة الثانية[1].

ومن تلك القبائل البدوية التي امتهنت تربية المواشي والاعتماد على نمط الترحال والتنقل، نجد منها هذه الأسماء التي كانت ترتاد بعض الأماكن في مواسم مختلفة ومنها:

**1–أ– قبائل الرحل بالناحية الشرقية والجنوبية الشرقية:**

فإذا بحثنا عن هذه القبائل بالناحية الشرقية فإننا نجد أنهاتعددت وانتشرت في مناطق مختلفة بها تحت أسماء متنوعة غير أن العامل المشترك بين هذه القبائل هو الطابع البدوي الذي يعتمد التنقل والترحال فنجدها قد شملت كل من جيجل، سطيف، المسيلة، والجلفة، وبسكرة وغيرها، من مناطق الهضاب العليا الشرقية من إقليم الحضنة .

**1– قبيلة الحنانشة:** تضم هذه القبيلة ثلاث فروع رئيسية وهي:

**فرع الشَّاوية:** يضم هذا الفرع كل من بربر الأوراس، الحراكتة، بني بربار والنّمامشة.

**فرع هوارة وإخوانهم أداسة:** يضم فرعان من زناتة الذين كانوا بطرابلس الغرب ثم هاجروا منها إلى غرب تونس وشرق الجزائر وصولا منهم إلى المغرب الأقصى مع الفتح الإسلامي.

**فرع عرب بني هلال وبني سليم:** هؤلاء الذين قدموا أيام الهجرة الهلالية على بلاد المغرب الإسلامي في حدود القرن (05) الخامس هجري، (10) العاشر ميلادي.

[1]– محمد السويدي، المرجع السابق، ص: 163.

وقد عرفوا بأحرار الحنانشة، وعرف بها غيرهم نسبة لتحالف معهم أو الإقامة في موطنهم، ونفوذهم الجغرافي يمتد من "تبسة" إلى "سوق أهراس" إلى حدود "عنابة" ومنها حتى "قلعة سنان"، ومنها إلى جنوب "وادي مجردة"، وإلى "جبل قلالة" و"دقمة" و"سلسة الكاف مسخوط الزّعروريّة" و "جبل تليس"، وحسب الاتفاقية المبرة بين الإيالتين سنة 1628م، والتي مفادها ما كان غربي "وادي السّراط" هو ضمن عمالة الجزائر تكون بموجبها هذه القبيلة ضمن إقليم الجزائر، فهي جزائرية الموقع[1].

### 2– قبيلة النَّمامشة:

هي إحدى فروع القبلة البربرية هوارة، وقد سكنوا الإقليم الذي يحمل إسمهم فهو امتداد طبيعي للكتلة الأوراسيّة، فهم يمثلون الشعب البربري الجبلي ذو التسمية الرومانية باسم موسلام (Musulames) أو الموسلان[2].

وذكرهم العدواني بلفظة اللمامشة[3]، بحيث قال بأن: "والدهم جالوت وتفرّق بهم الحال إلى آخرهم من نفزاوة في جبل الملاهي ... حتى كثر رجالهم، وكانوا أربعين قبيلة ولا يزالون يختارون البقاع، نزلوا بموضع "قسنطينة" فكانوا بها أمراء ..."[4]، فهم إحدى القبائل البدوية التي تتميز بالترحال والانتجاع في كامل المنطقة الممتدة ما بين "خنشلة" و"تبسة" وصولا حتى "وادي سوف"، قبيلة موهوبة الجانب أيام العثمانيين، فهي قبيلة ذات فروع ثلاثة كبيرة هم: "أولاد رشاش" و "العلاونة" و"البرارشة" وهي ثلاث تسميات لأبناء جدهم الأكبر "محمّد بن عثمان"[5].

### 3– قبيلة أولاد سيدي عبيد:

---

[1]– أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص: 25؛ ينظر: كوثر العايب، حركة القبائل الجزائريّة التّونسية على المناطق الحدوديّة خلال القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر ميلادي، رسالة دكتوراه، الوادي: جامعة حمة لخضر، 2021م، ص: 20.

[2]– بياركاستيل، حوزة تبسة، دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراشه من فجر التّاريخ إلى بداية القرن العشرين، تح: محمّد العربي عقون، ط1، الجزائر: مطبعة بغيجة حسام، 2010م، ص: 298.

[3]– وجدت عدة تفاسير لهذه التسمية ومنها أنه أيام الوجود العثماني بالجزائر خرج أو تمرد العواسي هذا على القيادات التي فرضتها السلطة العثمانية مما دفع هذه الأخيرة إلى تسيير حملات عديدة عملت على تفريق هؤلاء في الجبال، إلا أن الباشا بقي متوجسا منهم فكان يسأل عنهم بعبارة "تلموشي"، أي هل تجمعوا ؟، ومنها جاءت كلمة اللمشة، وفيه رواية أخرى تقول أن التسمية تعود إلى العثمانيين حينما أطلقوا هذه التسمية على أهل هذه القبلية حينما أتوا بها من الألمان النّمسا الذين كان العرب يطلقون عليهم هذه التسمية "النمامشة" على الجرمان، غير أن بياركستيل يقول كل ذلك مجرد افتراءات ...، ينظر: بياركاستيل، المصدر السابق، ص: 170.

[4]– محمّد بن عمر العدواني، تاريخ العدواني، تق: أبو القاسم سعد الله، ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005م، ص:303.

[5]– بياركاستيل، المصدر السابق، ص: 296.

هي إحدى القبائل البدوية الواقعة على الحدود التونسية الجزائرية، ينسبهم المشرفي عبد القادر[1] إلى جدَهم "عبيد بن حميد بن عامر بن زغبة"، وهناك من يقول عكس ذلك بحيث يرجع نسبهم إلى الشرفاء الأدارسة وهذا حينما يقول أنهم يرجعون للولي الصالح سيدي عبيد بن خضير وهذا أقرب للصحة، حيث نجد امتداد هذه القبيلة على طول الحدود الغربية لبلاد تونس من سهول "مجردة العليا" إلى بلاد "الجريد" و "نفزاوة" وعلى كامل منطقة "تبسة" من الجانب الجزائري، أي على كامل منطقة جنوب "تبسة" حيث الجنوب الشرقي الجزائري[2]، فهذا المجال شاسع يتميز بمناخه الصحراوي ذو مراعي شتوية، وغابات كثيفة وكذا أراضي خصبة ذات اهتمام زراعي، كما تتوفر على الماء تحت مسميات عدة منها العقلة والبحيرة والشبكة وغيرها[3].

فقبيلة أولاد سيدي عبيد تمتد جنوب منطقة "تبسة" تحديدا إلى الوسط والجنوب الغربي لبلاد تونس، وبذلك تضم: "الهضاب العليا" و"السباسب" و"الوحات" و"الشطوط" التي تلتحم بالمجال الصحراوي، وبهذا تضم كل من "منطقة الماء الأبيض" و"تبسة" و"صفاصف الوسرة" و"بئر العاتر" و"قنتيس" هذا من الجانب الجزائري، أما من الناحية التونسية تضم: كل من "توزر" و"نفطة" و"واحات تمغزة" و"ميداس" و"الشبيكة" وكذا "الرديف" و"المتلوي"[4].

4- **قبيلة طرود:** يرجع نسب هذه القبيلة إلى شيخهم "طرد بن دابس" وهم من الأقوام الذين سكنوا وادي سوف بعد عدوان وهم من عرب بني سليم وهناك من يقول أنهم إحدى بطون "هلال بن عامر"، غير أن بن خلدون يرجع "طرودا" أنهم من بني فهم بن عمر" فقد عاشوا في أوّل أمرهم "بني دلاج" ثم اندمجوا مع "أولاد حكيم" أحد فروع "بني عوف" التّابعة "لبني سليم"، بهذا نجد "الطّرود" بعضهم قدم نحو الجنوب

[1]- هو عبد القادر بن عبد الله بن محمد المشرفي الغريسي، كان من علماء المالكية، مهتم بالتاريخ بحيث ألف كتابه بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبان بوهران من الأعراب كبي عامر، وقد توفي سنة 1192هـ/ 1778م؛ ينظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، بيروت: مؤسسة نويهض الثّقافيّة، 1980م، ص: 303.

[2]- عبد القادر المشرفي، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبان بوهران من الأعراب كبي عامر، تق، تح: محمد بن عبد الكريم، (د. ط)، (د.م.ن)، (د.س.ن)، ص: 16.

[3]- الأزهر الماجري، القبيلة الولائية والاستعمار، أولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس 1830- 1900م، مسار التفكيك وآليات المقاومة، تونس: المطبعة المغاربية للطباعة والإشهار، 2013م، ص:20.

[4]-كوثر العايب، المرجع السابق، ص،ص: 19، 20.

الجزائري حيث أنهم بدو رحل، ومنهم من أنتقل ناحية المنطقة الشرقية من بلاد تونس.[1]

## 5- قبائل الرحل بالناحية الجنوبية الشرقية:

### 3-أ- قبائل واد ريغ:

إذا تطرقنا إلى هذه الناحية من حيث أصول ساكنتها، فإننا نجد أنها تتكون من مجموعات ذات أصول بدوية وهذا حسب التصنيف الذي جرى خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، ومنها:

### 3-أ- 1- أولاد السايح وعرب الطيبات[2]:

لقد استوطن أولاد أحمد، وأولاد جامع، وأولاد عبد القادر وهي كلها مجموعات من البدو الرحل منطقة الطيبات الصحراوية الواقعة شرق مدينة تقرت، إذ أنها مجموعات ذات صلة قرابة منذ القدم بحيث ظلت متماسكة ومتلاحمة مع بعضها إلى ما بعد الفترة الاستعمارية، خاصة أنها كانت تتنقل في شكل مجموعات مع بعضها البعض في موسمي الصيف والشتاء من الجنوب إلى الشرق الجزائري والعكس بالنسبة لرحلة العودة إلى موطن الأصل ناحية الطيبات بوادي ريغ، فكانوا دائمي التنقل والترحال طيلة فترات السنة حسب ما تقتضيه الضرورة بحثا عن المراعي المناسبة لمواشيهم وجمالهم[3].

### 3-أ- 2- سعيد أولاد عمر:

هؤلاء موطنهم الأصلي إلى الجنوب من وادي ريغ من منطقة الحجيرة[4]، عرفوا أنهم من بدو الرحل الجمالة أي من ممتهني حرفة رعي وتربية الإبل، بهذه المنطقة، ويرجع أصل هؤلاء إلى سعيد عتبة من منطقة ورقلة نفسها، استوطنوا أولا واحة بلدة عمر إحدى واحات وادي ريغ خمس وعشرين

---

[1]- محمد بن عمر العدواني، المصدر السابق، ص- ص: 86- 92.، ينظر: روباربريشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13م- إلى نهاية القرن 15م، تر: حمادي الساحلي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988م، ص ص: 343- 344، ينظر: كوثر العايب، المرجع السابق، ص: 21.

[2]- هي إحدى المناطق التي تبعد عن مدينة تقرت بحوالي أربعين (40) كلم ناحية الشرق قبل وادي سوف .

[3]- عبد القادر خليفة، الهياكل الاجتماعية والتحولات المجالية في حي النزلة –تقرت-، رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، جامعة منتوري قسنطينة، 2002- 2003، ص: 92

[4]- الواقعة على بعد سبعين (70) كلم من مدينة تقرت.

(25) كلم من جنوب تقرت، هؤلاء كانوا يتنقلون بين الشمال الشرقي والجنوب الشرقي في موسمي الشتاء والصيف لغرض توفير المراعي لإبلهم وفق ما عرف برحلتي الصيف والشتاء غير أنهم استقروا خلال فترة الثورة التحريرية بشكل نهائي في أحياء النزلة بتقرت في شكل تجمعات سكنية[1].

**3–أ– 3– الفتايت:**

اتخذوا تسميتهم من ضريح سيدي فتيتة الموجود اليوم وسط النزلة، وهو الجد الأكبر لهذه الفئة ذات الأصول البدوية التي امتهنت أسلوب الترحال والتنقل منذ القدم أي قبل فترة الاحتلال الفرنسي، وكانوا يستوطنون منطقة الشقة، قرب منطقة الحجيرة، بالقرب من تلك المواطن التي كانت ترتاد عليها قبيلة سعيد أولاد عمر وقد زاد توسعه بهذه المواطن واستوطنوا بها خصوصا مع مطلع القرن العشرين (20م)، وكانت حرفتهم الرعي بالإبل (الجمالة) في أغلب فترات حياتهم خاصة خلال الفترة الاستعمارية[2].

**4–ب– قبيلة أولاد نايل: (النوايل)** تتكون هذه القبيلة من خمسة فروع وهي :

مولاة، الطيبات، أعراب، غرداية أولاد السايح، أولاد سعيد بن عمر[3].

تعتبر هذه القبيلة من بين القبائل البدوية التي امتهنت حرفة الرعي وتربية المواشي، إذ أنها اعتمدت على أسلوب التنقل والترحال لغرض المواشي وحاجتها الدائمة للمراعي الخصبة والوافرة، بحيث نجد أفرادها يرتادون ما بين التل والصحراء لذلك الغرض، استوطنوا الصحراء وأطرافها منذ القدم ناحية وادي ريغ وتقرت، ووادي سوف ومسعد بالجلفة، وغيرها من المناطق المحاذية لها، عرفوا بتربيتهم للمواشي خاصة صنف الأغنام[4].

لقد استوطنوا ناحية عين الصحراء إحدى المناطق المحاذية لمدينة تقرت، وبسبب أسلوبهم الذي يعتمد التنقل والترحال، ظلوا يغيرون مواطنهم من مكان إلى آخر بين الفينة والأخرى، خاصة أن رحلتيهم كانت بين وادي ريغ والسهول الشرقية والهضاب العليا، كذلك الشرقية

[1]– عبد القادر خليفة، المرجع السابق، ص، ص: 92، 93.

[2]– عبد القادر خليفة، المرجع السابق، ص: 93.

[3]– العربي الزبيري، التجارة الداخلية والخارجية للشرق الجزائري، مؤسسة الكتاب، الجزائر، 1984، ص: 110.

[4]– عبد القادر خليفة، المرجع السابق، ص، ص:94.

والوسطى والغربية، غير أنهم منذ سنة 1945م اتخذوا من المنطقة الواقعة بين تقرت ومسعد موطنا لهم في موسم الشتاء، معتمدين على الخيمة الحمراء التي تُعرف بانتمائها لهم، وهي ما تعرف بتسميتها الخيمة الحمراء أو خيمة أولاد نايل، فقد كانوا يفدون إلى الجنوب مع بداية فصل الخريف أين يبدأ موسم جني محصول التمور، ثم يقضون كامل فصل الشتاء بهذه المناطق الصحراوية الملائمة لحياة مواشيهم، ومع حلول فصل الربيع يستعد هؤلاء للرحلة نحو الشمال ناحية الهضاب العليا والمناطق التلية التي غالبا ما تعرف الاخضرار في موسم الربيع أين يتوفر الكلأ، فيقضون بها هذا الفصل منتظرين موسم الحصاد أين تتاح لهم تلك الحقول المحصودة لممارسة حرفة رعي مواشيهم فيها، وهكذا دواليك في كل سنة [1].

## 6- قبائل الطوارق:

وقد لقبوا بالملثمين حيث يعتبر اللثام الذي يضعونه على وجوههم والذي لا يزال منذ أمد بعيد وهم من أصل أمازيغي ويتكلمون الأمازيغية القديمة التي تدعى "تماهاك"، إذ يتميز الطوارق بمميزات وخصائص دون غيرهم، وتنقسم قبيلة الطوارق إلى ثلاثة فروع أساسية وهم:

طوارق التاسيلي ناجار، وطوارق أهجار طوارق أدرار نيفوغاس، ويتوزعون في المناطق الممتدة من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي بينما نجد مجموعات منهم تتمركز في عدة مناطق أخرى من الجزائر، غير أن منطقة الأهجار هي موطن الطوارق الأساسي بحيث تنقسم كل قبيلة إلى مجموعة من الأفخاذ والعشائر والبطون بحيث يعيش الطوارق على نفس نمط قبائل البدو الرحل خاصة أنهم يعتمدون على تربية المواشي وحرفة الرعي وعدد قليل منهم يعيش على حرفة الزراعة في الواحات خاصة[2].

**1-ب- قبائل الرحل بالناحية الغربية والجنوبية الغربية** : انتشرت قبائل هذه النواحي على المناطق السهبية في كل من تيارت وآفلو وسعيدة، والبيض والجلفة والأغواط، فكانت من بين هذه القبائل:

[1]- المرجع نفسه، ص: 94.

[2]- صفاء غريق، الإرساليات التبشيرية النسوية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، مطبعة صخري مجلة تاريخية ثقافية، تص: عاشور يقمعون، الوادي الجزائر، 2013، ص-ص:14- 15.

**1-ب-1- قبيلة المخادمة:** يرجع نسبهم إلى أولاد سعيد عتبة هؤلاء الذين قدموا من افريقية (تونس) في حدود 1050هـ فاستوطنوا الناحية الجنوبية من الجزائر وذلك بواحات ورقلة في فصلي الصيف والخريف، وترجع تسميتهم إلى كلمة خادم وهي إحدى القبائل الموالية لأولاد سيدي الشيخ، بحيث عرفوا بشدة البأس في القتال كما عرفوا بالطابع البدوي الذي يعتمد على التنقل والترحال الدائم من أجل حرفة الرعي،خاصة أننا نجد أغلبيتهم قد استوطنوا سهول السرسو في فصلي الصيف والخريف فحين يعودون إلى المناطق الصحراوية بعد ذلك في فصلي الشتاء والربيع، بينما نجد من هؤلاء من ينتقل إلى واد زرقون وواد سرور ناحية البيض حينما يلتقون بقبائل الإقليم كأولاد أحمد ابن حسان وبني ثور[1].

**1-ب-2- قبيلة الأحرار:** وهم مجموعة من القبائل التي سكنت إقليم تيارت، أو تيهرت حيث انقسمت إلى قسمين وهما:

أ- الأحرار الشراقة: وهم أولاد الزَّواي، الشَّاوية، أولاد عزيز، أولاد بلحصين، وأولاد بوعفيف، الكعابرة وقد قدر عددهم خلال أربعينيات القرن التاسع عشر باثني عشرة ألف (12000ن).

ب- الأحرار الغرابة: قدر عدد هؤلاء كذلك خلال نفس الفترة بأربعة عشر ألف وثمانمائة نسمة (14800ن)، إذ ضم هذا القسم قبائل أولاد زيان الشراقة، والغرابة، وأولاد الدهالسة، والغوادي وأولاد حدو[2].

**1-ب-3- قبيلة أولاد سيدي منصور وأولاد خليف:**

استوطنت هذه القبيلة حدود منطقة تيارت وحتى جبال العمور وإلى غاية أفلو، بحيث ضمت ثمانية دواوير وذلك في حدود سنة 1843، ومنهم أولاد خليف الذين كانوا يقطنون شرق تيارت احدى دوائر عمالة وهران وقد عرفوا بتربيتهم للمواشي، والاعتماد على أسلوب الترحال والتنقل لغرض الرعي

[1]- فاطمة حباش، سي الأعلى بن بوبكر القائد العسكري لثورة سيدي الشيخ (1820-1896)، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2004-2005، ص: 29.

[2]- كمال بن صحراوي، أسلوب السياسة الاستعمارية الدموي في احتلال الغرب الجزائري، (ثورة أولاد سيدي منصور بتيارت 1864م أنموذجا)، مجلة علوم الانسان والمجتمع، ع: 15، جوان 2015، ص: 325.

بمواشيهم، غير أن هؤلاء قد عانوا الكثير من أساليب فرنسا الاستعمارية من تقتيل وتنكيل في حدود سنة 1864، ولعل السبب في ذلك القمع والتهجم هو عصيان هذه القبائل وتمردها على قوانين فرنسا وسياستها الاستيطانية، إذ أن جموع هذه القبائل قد تجمعت حول ثلاث عيون تقع جنوب جبل الناظر ومنها عين الوسخ (دائرة عين الذهب حاليا)، عين الرقاي، وعين القطيفة، الأمر الذي جعل القوات الفرنسية الاستعمارية تستعمل القوة ضدهم من أجل طردهم من تلك المناطق نظير عدم امتثالهم لأوامرها، فاستهدفتهم في جانب الماء لما له من أهمية إستراتيجية، فتمكنت من حسم ذلك القرار الذي جعل أولا خليف ينظمون إلى صفوف الجيش الفرنسي أيام ثورة أولاد سيد الشيخ، غير أن فرقة أولاد سيدي منصور، الفرقة الوحيدة التي بقيت تؤيد الثوار وتقف مساندة لثورة أولاد سيد الشيخ[1].

**1-ج- قبائل الجهة الجنوبية الغربية**

**1-ج-1- قبيلة العمور:**

**1-ج-1-أ- فروعها (الفرق والدواوير):**

من بين أهم القبائل البدوية في المنطقة الصحراوية ينسبهم بن خلدون لغير الهلاليين[2]، بين جل النسابين يرجعوا أصل هؤلاء إلى بني هلال الوافدين إلى المغرب الإسلامي فيما بعد رحلة الهلاليين، وتقع في منطقة جبال القصور، حيث أفاد احد التقارير الفرنسية الاستعمارية الصادر سنة 04 مارس 1912 أن هذه القبيلة تتكون من عدة فروع وهي ثلاثة:

أ- أولا بكر: عدد أفرادها حوالي 1806 فرد، من بين أكبر المجموعات الثلاث مما أوجد لها ثلاث فرق هي: أولاد عبد الله بمجموع 846 فرد، وهي الأخرى ذات دواوير عديدة منها: أولاد لعور، أولاد قدور، أولاد دحمان وغيرهم من الدواوير، أما الفرقة الثانية وهم أولاد قطيب، عدد أفرادها 600 فرد لها عدة دواوير منهم: أولاد خريص، أولاد خليفة، أولاد التومي، أولاد إبراهيم، وغيرهم، بينما الفرقة الثالثة هم المذابيح الذين بلغ عددهم خلال الفترة

[1]- المرجع نفسه، ص-ص: 325- 327.

[2]- ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص:34.

الاستعمارية 360 فرد، تكونت هي الأخرى من مجموعة من الدواوير منها أولاد موسى، أولاد عيسى، أولاد الجيلالي ، أولاد عبيد، والسوالم[1].

ب- أولاد سليم: المجموعة الثانية في القبيلة بلغ عدد أفرادها 1338 فرد تكونت هذه المجموعة من ثلاث فرق:

المرينات عددها 524 فرد، ودواويرهم هي: أولاد سعيد، بوترعة، أولاد عيسى ولد علي، أولاد جلول، أولاد بوذن، أولاد العوافي، وأولاد القدادرة، بينما الفرقة الثانية هم أولاد الشحمي الذي يقدر عدد أفرادهم بـ 450 فرد، تكونت من دواوير منها أولاد أحمد، أولاد التومي، فيما كانت الفرقة الثالثة أولاد بوشارب البالغ عددها أيام المستعمر الفرنسي 260 فرد، ودواويرها الزياتنة، العوابد، الرزازقة، المناصرة[2].

ت- الصوالي: بلغ عدد أفراد هذه المجموعة 1053 فرد توزعوا على ثلاث فرق وهي:

أولاد عليات: البالغ عددهم 420 فرد، من دواويرهم أولاد أعمر، أولاد بوبكر، أولاد موسى، أولاد لعور، بينما الفرقة الثانية هم أولاد سليمان البالغ عددهم 333 فرد، أولاد نبو، أولاد بوزيان، لهيايكة، أولاد الشيخ هؤلاء أهم دواوير هذه الفرقة، أما الفرقة الثالثة فهي أولاد عامر عددهم 300 فرد، أولاد الخشعي، أولاد العيد وغيرهما من الدواوير.

وحسب ما يورده محمد بن عيسى بوحميدة حول تعداد هذه القبيلة باعتبار فرقة المذابيح إحدى بطونها، فانه يذكر أن عدد أفرادها قد بلغ خلال العشرية الأولى من القرن العشرين حوالي 4187فرد وهذا باستناده على احدى التقارير الفرنسية الصادرة خلال هذه الفترة عن الإدارة الاستعمارية[3].

كما تذكر إحدى تقارير شهادات الضابط الفرنسي مونثانبوري (Monthanbery) المحررة بمنطقة عين الصفراء بتاريخ 08 فيفري 1888 في مذكراته؛ أن قبيلة العمور اندمجت مع إحدى القبائل

[1]- مجدوب موساوي، مقتطفات من تاريخ قبيلة العمور ببلاد جبال العمور، الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 12، 2018، ص: 128.

[2]- المرجع نفسه، ص: 129.

[3]- محمد بن عيسى بوحميدة، مفاتيح عرش المذابيح عادات وتقاليد وأنساب، العالمية للطباعة والخدمات، 2011، ص، ص: 12- 42.

البدوية (أولاد جرير)[1]، غير أن هذا القول يؤخذ بتحفظ نظرا لانفراد صاحبه به دون أنجد ذلك قد ذكرته أطراف أخرى.

### 1–ج–1–ب– مواطنها (انتشارها الجغرافي):

إذا تحدثنا عن مواطن قبيلة العمور فإننا نعود إلى بن خلدون الذي ذكر المواطن الأصلية لهذه القبيلة والتي كانت بالناحية الشرقية للجزائر خاصة في جنوبها الشرقي وسرعان ما تبددت تدريجيا بمرور الوقت لتتحول ناحية الجنوب الغربي جراء فعل الاستعمار الفرنسي وأساليبه القمعية المسلطة على القبائل البدوية، بحيث أن بعض فروعها كأولاد عزيز، وأولاد فارس، وأولاد ماضي كانت تقيم بسفح جبل الأوراس المطل على بسكرة، إذ أنها كانت متجاورة مع أولاد رياح الذين كانوا بجوار الزواودة التي كانت ترتاد مراعيها وتجول بوطنهم[2]، ويضيف في هذا السياق أن موطن أولاد شكر كان بجبل راشد ثم تحولوا هم كذلك نحول جبل كسال[3]، ومنهم من بقي من هؤلاء واستوطنه[4]، ومنهم من غادر المنطقة باتجاه الغرب ومنها من استوطن شماله ومنهم من اتخذ جنوبه موطنا له كمنطقة القصور ناحية سلسلة الأطلس الصحراوي، كقصور فجيج، بني ونيف، مقرار التحتاني، الصفيصفة، عسلة، عين الصفراء، تيوت، الشلالة (الظهرانية، القبلية)، ومقرار الفوقاني، وبوسمغون، الأبيض سيد الشيخ، مشرية الصغيرة، سيدي سليمان، بوعلام، المايعة، خلاف، الغسول، بريزينة، سيدي طيفور، وستيتن كل مناطق تقع في الجنوب الغربي من الجزائر كانت تتخذها بطون هذه القبيلة ملجأ لها في فصل الشتاء حينما تغادر المناطق التلية[5].

في حين نجد أن بعض الفرق من قبيلة العمور قد امتد نفوذها وضربت بترحالها حتى حدود فندي وموغل وبوكايس[6]، إذ أنها بموجب تلك التنقلات استولت على بعض واحات النخيل بمنطقة فجيج

---

[1]– قبيلة أولاد جرير أحد القبائل العربية العدنانية، ونسبت بذلك الى الجريري، وقد نسب اليها تميم وهم من بني جرير؛ عيسى قوراري، قبيلة حميان دراسة تاريخية وسوسيو ثقافية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص: 71.

[2]– مجدوب موساوي، المرجع السابق، ص: 129.

[3]– هذا الجبل واقع على بعد عدة كيلومترات شرق مدينة البيض؛ مجدوب موساوي، المرجع السايق، الهامش رقم: 9، ص: 138.

[4]– ابن خلدون، المصدر السابق، ص: ص:35.

[5]– François cominardi, au cœur des monts des ksours, le ksar de chellala dahrania, in tradition et modernité, revue d'architecture et d'urbanisme, n°.2, alger, 1995, p : 45.

[6]– فندي وموغل وبوكايس، جمبعها قصور منطقة بشار؛ مجدوب موساوي، المرجع السابق، الهامش رقم: 32، 33، 34، ص: 140.

ومثال ذلك دواوير أولاد قطيب، أما المرينات فقد وصلوا نواحي بإيش[1] ومغرار، بينما فرق أخرى لم تتوقف إلى هذا الحد بل أصبحت تجوب بقطعانها مجالات مختلفة من الناحية الغربية كعين بن خليل[2] وصول حتى العريشة[3] قرب ثنية الساسي مستغلة وفرت المراعي وغناها بمورد الماء، مما دفعها ذلك إلى مجاورة كل من قبيلة حميان وبني قيل في مواطنها[4].

ومن مميزات هذه المواطن التي كانت ترتادها فروع هذه القبيلة كمنطقة القصور حيث تتميز بتوسطها سلسلة الأطلس الصحراوي، وثرائها بمنابع الماء المتمثل في تلك العيون المتفجرة وسط تلك القصور الأمر الذي جعل منها منطقة ذات استقطاب لعدة قبائل يغلب عليها نمط اللا استقرار خاصة العربية منها كالعمور وأولاد سيد الشيخ[5]، حميان، أولاد جرير، ذوي منيع[6]، إذ أنها كلها امتهنت حرفة حرفة الرعي الذي هو مصدر رزقها معتمدة على حياة الحل والترحال[7].

**1-ج-2- قبيلة حميان:** فهي إحدى القبائل العربية الهلالية، وتسمى كذلك بحميدان[8]، فهي بطن من بطون زغبة من هلال بن عامر من العدنانية، كانت تقيم بإفريقيا الشمالية[9]، إذ اشتهرت هذه القبيلة بالفروسية وشجاعة أفرادها وهذا حسب وصف الجنرال الفرنسي شانزي (Chanzy) لها من خلال قوله: "قبيلة تمتاز بالفروسية والمغامرة والشجاعة، وهي من النوع الصحراوي غير

---

[1]- قصر صغير الحجم يقع في شرق المغرب الأقصى يتوفر على واحات وبساتين للنخيل؛
Daumas .E, Le Sahara Algérien, études géographiques statistiques et historiques, alger, 1845,p p : 252-254.

[2]- احدى البلديات ذات التبعية الإدارية لولاية النعامة، عرف سكانها بامتهانهم حرفة الرعي في الغالب بالإضافةإلى الزراعة، وهم من قبيلة حميان (عكرمة، المغاولية)، مجدوب موساوي، المرجع السابق، الهامش رقم: 36، ص: 140.

[3]- احدى البلديات التابعة اليوم إداريا إلى ولاية تلمسان، يغلب على سكانها حرفة الموال، وهم في غالبيتهم من قبيلة حميان وقبيلة وأولاد أنهار؛ مجدوب موساوي، المرجع السابق، الهامش رقم: 37، ص: 140.

[4]- مجدوب موساوي، المرجع السابق، ص: 129.

[5]- نسبة إلى الولي الصالح عبد القادر بن محمد المشهور بسيدي الشيخ نسبة إلى الطريقة الشيخية، فهي احدى الطرق الصوفية التي لها أتباعها وهم كثر، ولهذا اليوم أولاد سيدي الشيخ يشكلون عدة قبائل كبرى تنتشر في كل من الجزائر والمغرب الأقصى؛ مجدوب موساوي، المرجع السابق، الهامش رقم: 40، ص: 141.

[6]- الخزانة الملكية للوثائق الأرشيفية، العلبة: 006، الملف: 20594، مجموعة شروط اتفاق ،24 شعبان 1265هـ/ 15 سبتمبر 1844م. ينظر؛ الملحق الملحق رقم: 09

[7]- مجدوب موساوي، المرجع السابق، ص: 130.

[8]- وذلك نسبة ابن عقبة بن يزيد ابن زغبة؛ ابن خلدون، المصدر، ج6، ص،ص: 27، 174.

[9]- عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مكتبة المصطفى الالكترونية، ص: 208.

متعصب ومستلب ذو ديانة سهلة، ... وروح القبيلة ليست سيئة نحو السيادة وسهلة القبول للحفاظ على القيادة مع توجيه أكثر للإدارة بالمراحل"[1]، إذ أن الواضح من خلال قول هذا القائد الفرنسي حول قبيلة حميان هو إعطاء انطباع عن أفرادها الذين وصفهم بالشجاعة والفروسية من جهة، وسهولة خضوعهم للسلطة الفرنسية من جهة أخرى، وقد احتوت هذه القبيلة عدة بطون منها شفاعة[2]، وحميان الجنبة[3].

تعتبر قبيلة حميان إحدى القبائل البدوية التي اعتمدت على الترحال والتنقل بحثا عن مواطن الاستقرار نظرا امتهانها حرفة الرعي متى توفرت عناصرها من مراعي ومياه، بحيث ارتادت مناطق مختلفة من أرجاء البلاد حتى وصل بها الحال أحيان إلى تجاوز الحدود الغربية ضمن الأراضي المغربية حتى منطقة عوينات الدياب[4]، تعد من بين القبائل الكبرى بإقليم الهضاب العليا الغربية في جزئه الجنوب الشرقي، مقارنة بقبيلة العمور، وقبيلة أولاد سيد الشيخ[5].

### 1-ج-3- قبيلة الأرباع:

تعد قبيلة الأرباع من بين القبائل العربية الهلالية التي استقرت بناحية الزاب أي في الخط الشمالي من صحراء الجزائر، بحيث تتكون هذه القبيلة من أربعة بطون أو عروش، وهم: العمامرة، أولاد زيد، الحجاج، أولاد صالح، بحيث زحفت هذه القبيلة نحو أراضي الأغواط نتيجة ضغط قبائل أولاد جلال عليهم في منطقة الزاب، وعليه وأثناء تنقلات هذه القبيلة انضمت إليها بعض الفروع الأخرى بنواحي تاجموت نجد أولاد سيدي عطاالله، بينما نواحي مسعد انضم لها الحرازلية، بينما بقي من عروش هذه القبيلة أولاد زيد الذين مكثوا ببلاد الزاب، ولذلك تعتبر قبيلة الأرباع من بين القبائل البدوية التي اعتمدت أسلوب الحل والترحال[6].

---

[1]- Chanzy,les tribus et douars, communes d'algérie, 1900, p :115.

[2]- Daumas .E,Op. Cit, ,p : 255.

[3]- الخزانة الملكية للوثائق الأرشيفية، العلبة: 006، الملف: 20594، مجموعة شروط اتفاق ،24 شعبان 1265هـ/ 15 سبتمبر 1844م.

[4]- Noel, C, Les documents pour servis à l'histoire de hamyan, BSGO, 1915- 1916, p:138.

[5]- Djillali Sari, L'insurrection de 1881-1882, SNED, Alger, 1981, P :28.

[6]- محمد السويدي، المرجع السابق، ص: 167.

وفي حدود سنة 1866م نجد أن هذه القبيلة أصبحت تتشكل من عشرة (10) فروع، أبرزها أولاد سيدي سليمان، أولاد بن شاعة (الحرازلية)، الحجاج، الزكازكة، العمامرة، المخاليف الجرب، العبابدة صفران، أولاد صالح، أولاد زيان، أولاد سيدي عطاالله، ولعل هذا التقسيم الذي زاد عن الفروع الأولى هو السياسة الفرنسية المتخذة ضد القبائل التي كانت تقف إلى جانب المقاومات الشعبية، أو تساندها بتقديم المؤونة والعتاد، وهو ما دفع بها إلى تشتيت قبيلة الأرباع وتقسيمها عملا على إضعاف شوكتها لما ثبت دعمها لثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1866م، مما رأت في ذلك كسرا لامتداد ثورتهم نحو الأغواط[1] .

كما تعتبر قبيلة الأرباع من بين القبائل البدوية التي اعتمد على نمط الترحال والتنقل وبشكل أكثر من حيث قبائل البدو الرحل الجزائرية، كما امتازت بكثرة العدد مقارنة بغيرها من القبائل، بحيث نجد أن عددهم خلال بدايات القرن العشرين قد بلغ نحو 22 ألف نسمة، بحيث أن نسبة 95% من هذه القبائل ذات طابع البدو الرحل التي اعتمدت على تربية الأغنام في نشاطها الاقتصادي هؤلاء الذين عرفوا برحلتي الصيف والشتاء بين الصحراء والمناطق التلية، وما عرف باسم العشابة أي طالبي العشب لمواشيهم، إذ أن من بين خصائص هذه الجماعة البدوية من البدو الرحل هو الانتقال الجماعي ليس للأفراد فقط وإنما الانتقال يلازم حتى البيئة التي تعيش فيها هذه القبيلة مما طبع عليها تابع الانتقال الكمي لا الكيفي، بحيث هذا الانتقال والترحال يكون خاص بالأفراد وخيمهم وأدواتهم التي يستعملونها في حياتهم اليومية، وليس كباقي القبائل البدوية التي ينتقل فيها الأفراد دون بيئتهم مما يحتم عليهم التكيف والتأقلم مع البيئة الجديدة التي يحلون بها من أجل قضاء موسم الصيف بالمناطق التلية[2].

### 1-ج-4- قبيلة الشعانبة:

[1]- المرجع نفسه، ص: 167.

[2]- محمد السويدي، المرجع السابق، ص: 168.

تنحدر هذه القبيلة التي هي من أصل عربي عدناني من قبيلة سليم العربية العدنانية التي أتت إلى شمال إفريقيا مع الهجرات العربية الأولى وذلك خلال أوائل القرن الخامس الهجري، بحيث استقرت هذه القبيلة في منطقة متليلي بالقرب من ولاية غرداية الحالية عاصمة وادي ميزاب[1].

وأثناء المد الاستيطاني الاستعماري الفرنسي نحو المنطقة فانه اضطر أهالي الشعانبة إلى الهجرة نحو المناطق الجنوبية الصحراوية مما أدى بهم الحال إلى تشتت في أوساط قبائلهم ليستقر بهم الحال في النصف الشمالي الغربي من الصحراء الكبرى، بحيث تميزت قبائل الشعانبة بسيطرتها على تجارة القوافل التي كانت تتردد بين المدن الساحلية الجزائرية ومنطقة تمبوكتو والنيجر، غير أن ذلك لم يدم طويلا خاصة خلال سيطرة فرنسا على منطقة مما جعلهم تحت الحكم العسكري، مما جعلهم يتوجهون نحو مهنة تربية المواشي وحرفة الرعي، والبعض منهم إلى مهمة الزراعة والبستنة الخاصة بالنخيل والأشجار الأخرى[2].

## 2- قبائل البدو الرحل والأمير عبد القادر:

ومن القبائل التي كانت لها بعض المواقف مع الأمير عبد القادر نجد منها تلك التي كان موقفها رافضا للأمير وطاعته بل وصل بها الحال إلى أن نازعته في سلطانه ومنها نجد قبائل الدوابر[3] والزمالة[4]الواقعتين بين واد تافنة وواد الزيتون وكان وقتها على رأسهما مصطفى بن إسماعيل[5]، بالإضافةإلى قبيلة فليتةالتي كانت تسير على طريق النهب والسلب وامتهنت أسلوب قطع الطريق[6].

كما وصل الحال بالأمير عبد القادر إلى أن عاقب قبائل بني مدين وقبائل عكرمة هذه الأخيرة التي أظهرت العصيان والتمرد على طاعة الأمير، إذ وصل إلى حد تأديبهم وسلّ سيفه في وجههم واستولى على جميع ممتلكاتهم، كما نجد أن هذه القبائل بالرغم مما فعله الأمير معها من أساليب وخطط في

[1]- اسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص: 175.

[2]- المرجعنفسه، ص: 175.

[3]- ينظر: الفصل التمهيدي.

[4]- ينظر الفصل التمهيدي.

[5]- بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أوار القرن التاسع عشر، تح: يحي بوعزيز، ط1، بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1990، ج2، ص: 119.

[6]- محمد بن الأمير، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، دار اليقظة، بيروت، 1964، ج1، ص: 168.

إخضاعها لسلطانه إلا أنها عرضت ولاءها على الفرنسيين بل خضعت لسلطانهم وذلك في حدود سنة 1833م[1].

كما عبر في هذا الشأن العربي المشرفي أحد أهم المعارضين لسياسة الأمير عبد القادر وأساليبه اتجاه تلك القبائل المتمردة عن الخضوع لسلطانه قائلا: "والدهر يستدعي التقصير وظلم هذا الأمير المتولي بهذا الوقت الشهير، وذلك هو السبب في رجوع الأعراب للنصارى"[2]، بحيث من خلال قوله هذا يبين سبب رجوع هذه القبائل للنصارى وهو بسبب جور الأمير وسياسته التسلطية على هؤلاء خاصة أنه أثقل كاهلهم بالضرائب التي فرضها عليهم[3].

ومن جهة أخرى لقد عمل الأمير عبد القادر في العديد من المرات خاصة خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وفي إطار مخططه الرامي للتصدي لمشاريع المستعمر الفرنسي التوسعية إلى إقامته لمدن على مشارف الصحراء كسبدو جنوب تلمسان وتاقدامت جنوب معسكر بحيث حصنها وجعلها ملجأ للسكان الذين كثيرا ما كانوا يلجأون لها للاحتماء من العدو وبطشه خاصة بعد أن إحتل كل من تلمسان ومعسكر، فقد شكلت هذه المدن همزة وصل في عملية التجارة بين الصحراء وتلك المدن التلية بالإضافة إلى كونها كانت في خدمة الأمير عبد القادر فمن خلالها قد أحكم سيطرته على بعض القبائل المتمردة من قبائل الرحل التي كانت غير خاضعة لسلطانه، بالإضافة إلى خدمة القبائل التي كانت موالية لمشروعه الجهادي[4].

فكانت هذه الحصون بمثابة الحواجز التي تقف في وجه المستعمر الفرنسي وان لم توقفه إلا أنها تعمل على تعطيله لصالح الأمير عبد القادر.

ولعل ما يثبت لنا الدور الحقيقي لتلك الحصون في إخضاع العديد من قبائل البدو الرحل التي كانت غير خاضعة لسلطة الأمير هو ما بينه هذا الأخير- الأمير عبد القادر- للجنرال دوماس من

[1]- ودان بوغفالة، الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان، الجزائر: مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، ص: 183.

[2]- يوسف أخليص، العربي المشرفي، طرس الأخبار بما جرى آخر الأربعين من القرن الثالث عشر للمسلمين مع الكفار وفي عتو الحاج عبد القادر وأهل دائرته الفجار، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب ابن مسيك، المغرب، الدارالبيضاء: جامعة الحسن الثاني، 1999-2000، ص:192.

[3]- المرجع نفسه، ص: 240.

[4]- ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص: 195.

خلال قوله: "كانت تاقدمت ستصبح مدينة كبيرة، ...وإضافة إلى ذلك كانت شوكة وضعتها في أعين القبائل الصحراوية المستقلة، فلم يصبح بإمكانهم الفرار مني أو أن يسببوا لي أي إزعاج، خاصة لما تحكمت في لقمة عيشهم، فهم مضطرون إلى المجيء عندي للحصول على المئونة لأن الصحراء لا تنتج الحبوب، لقد بنيت تاقدمت فوق رؤوسهم، ولما تفطنوا الى ذلك سارعوا الى إعلان خضوعهم وطاعتهم"[1].

فمن خلال هذا القول للأمير عبد القادر ندرك أنه كان يهدف من وراء اتخاذه لتاقدمت عاصمة له خلفا لمعسكر وكذا تحصينها هو؛ أن موقعها كان موقعا استراتيجيا من حيث الجانب الطبيعي والجغرافي فهي صعبة المسلك وقريبة من تخوم الصحراء يصعب على الفرنسيين الوصول إليها إذا ما سيطروا على تلك المناطق القريبة من المدن الساحلية، وذات أهمية من حيث الجانب التجاري كونها حلقة وصل بين المناطق الصحراوية والمدن التلية ليس في عهد الأمير فقط وإنما منذ القدم فكانت مركزا تجاريا للقبائل الصحراوية والمدن التلية، كما كان الحال أيام الرستميين والحماديين بالإضافة على أنها احدى المناطق المحصنة عسكريا وكذا بمثابة أبراج المراقب للقبائل الصحراوية إما لإخضاع المتمرد منها، أو إحكام السيطرة وخضوع تلك التي كانت تدين بالولاء لسلطة الأمير.

وقد كان من ضمن خطط الأمير وسياسته في بناء دولته أنه عمل على التقرب من القبائل خاصة تلك التي امتهنت الرعي والترحال فكان كثيرا ما يكلفها برعي ما كان فائض من الزكاة من حيوانات خاصة الأبقار والأغنام إذ تحتفظ بها إلى أن يتم استعادتها منها وقت الضرورة، كما يودعها نصيب من الخيول المتبقية بعد اكتفاء جيشه منها[2].

ونجد الأمير عبد القادر قد اعتمد في اطار مؤسسات دولته الناشئة على جهاز القضاء والعمل العقابي ضد من يخالف تعاليم دولته من بني جلدته، إذ كان أفراد القبائل من بين هؤلاء الذين سن عليهم العديد من القوانين العقابية على يد خلفائه وآغاواته وقياده، خاصة سياسة العقوبة الجماعية التي سنها ضد القبائل وهدفه من ذلك الأمن من جرائم السرقة وقطاع الطرق في تلك المناطق البعيد عن

[1]- المرجع نفسه، ص: 196.

[2]- صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، الجزائر: الزيتونة للإعلام والنشر، 1989، ص: 104

أعين جيشه، الأمر الذي نجم عنه الأمن عبر مسالك القوافل التجارية خاصة نمط عيش بعض القبائل الذي يعتمد على أسلوب التنقل والترحال المستمر كحال قبائل الرحل التي تعيش في الخيام أي يصعب التحكم فيها ومراقبتها خاصة أنها تجوب مواقع ومناطق في مجال مترامي الأطراف[1].

وإذا تحدثنا عن الأمير عبد القادر وسياسته الموجهة ضد بعض القبائل الصحراوية كتلك التي لا تستجيب لقوانين سلطانه كحال قبائل إقليم الأغواط التي كانت تقف إلى جانب الشيخ محمد الصغير التيجاني أحد المعارضين لسياسة الأمير عبد القادر وخليفته بالأغواط الحاج العربي بن الحاج عيسى، حيث وجّه الأمير نحو هذا المعارض وأتباعه قوة عسكرية قادها بنفسه، قدرت قوته هذه بنحو 6000فارس، و 3000راجل وعدد من المدافع وكان ذلك في حدود سنة 1838م، حينما فرض حصارا على القصر التيجاني دامت مدته حوالي ستة أشهر تمكن في آخر المطاف من فرض شروط على معارضيه الذين توجهوا نحو قبائل الأغواط الغرابة[2].

في حين نجد الجنرال بيجو قام بمهاجمة والتصدي لتلك القبائل التي كانت تقف مؤيدا للأمير عبد القادر، بحيث عمل على قطع الطريق أمامها للاتصال بالأمير والوصول إليه، فقام بحرب إبادة في حق تلك القبائل في حدود ماي 1841م، حينما كان متوجها نحو معسكر عاصمة الأمير الأولى ومسقط رأسه، بل تمادى بيجو في إبادة تلك القبائل التي كانت تستوطن كل من معسكر سعيدة تاقدمت، تيارت وصولا حتى تلمسان، خاصة أنه تمكن من الاستيلاء على عاصمة الأمير المتنقلة الزمالة في 11 نوفمبر 1842م، وقد وقعت بينه وبين قبائل هذه المناطق معارك طاحنة في غياب الأمير وجيش النظامي واستطاعت هذه القبائل أن توقف ذلك الزحف الاستعماري أو تمهله بعض الوقت وتمكنت من تعطيل المشروع الاستعماري[3].

كما تعتبر قبيلة حميان ذات النمط البدوي إحدى القبائل التي ساندت الأمير عبد القادر في مقاومته في النواحي الصحراوية وخصوصا في الإقليم الجنوبي الغربي حينما اشتد الضغط عليه في المناطق

[1]– ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص: 211.

[2]– مصطفى بن التهامي، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تح: يحي بوعزيز، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، ص–ص: 331– ؛ ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص: 213. 335.

[3]– صالح عوض، المرجع السابق، ص– ص: 122– 125.

التلية، فلعبت هذه القبيلة دور كبير وبارز إلى جانب الأمير، مما انعكس ذلك سلبا على أفراد هذه القبيلة حينما تعرضوا لبطش وقمع الاستعمار الفرنسي خاصة في إطار التوسع الاستعماري في المناطق الغربية وخصوصا الهضاب العليا، زد على ذلك سياسة البطش الممارسة على مختلف القبائل الصحراوية الواقع في طريق الآلة العسكرية الفرنسية المتجهة إلى الجنوب، وقد كان من ضمن تلك الأسباب التي أدت بمعاقبة قبيلة حميان هي استقبالها ومساندتها للأمير عبد القادر، بحيث تمثلت تلك العقوبات المسلطة عليها في عدة مرات في سلب المستعمر لخيراتها وممتلكاتها في سنة 1946 وتمثلت في 400 رأس من الغنم، وحوالي 33ألف و500 جمل[1]، لتتواصل سلسلة تلك العقوبات في السنة الموالية وذلك بتاريخ 1947/01/13 في أخذ خيامها وخيلها بالإضافة إلى إلقاء القبض على عدد كبير من رجالها[2].

### 3- الحياة السياسية للبدو الرحل خلال النظام الإمبراطوري الفرنسي

إن من بين الخصائص والميزات التي انفردت بها قبائل البدو الرحل عن غيرها من القبائل الجزائرية الأخرى هي سياسة الاستقلالية التي ميزتها خلال أغلب مراحل الفترة العثمانية، واستمرت معها خلال العهد الأول من الوجود الاستعماري الفرنسي وظلت هذه القبائل متفلتة في أغلب الأوقات من سياسات المستعمر الفرنسي وأساليبه وخططه التسلطية، غير أن ذلك التمنع والتمرد عن الإدارة الفرنسية غالبا ما كانت يقابله عدة خطط وسياسات هدفها إخضاع هذه القبائل لنظام المستعمر وإدارته إما بالتعاون معه أو فرض ضرائب والعقوبات التي في غالبها ما كانت تنتهي بهذه القبائل الاندثار والتفكك.

### 3-أ- التنظيم السياسي لقبائل البدو الرحل وسياسة المستعمر الفرنسي:

إن من بين الصعوبات التي وجدتها الإدارة الفرنسية في الجزائر هي عدم تمكنها في بادئ الأمر وصعوبة إخضاع قبائل البدو الرحل نظرا لما كانت عليه هذه القبائل سواء العربية منها أو البربرية في سابق عهدها تتمتع به من استقلالية أيام العثمانيين، إذ كانت كثيرا ما كانت تسند لشخص شيخ القبيلة مهمة تسيير شؤون القبيلة الواحدة منها وإدارتها، أي أنها كانت من الناحية السياسية تسيير وفق نظام المشيخة،

[1]- أندري برلمان، أنوري نوشي، أيف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح، منصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص: 267.

[2]- عيسى قوراري، معركة جبل عيسى بقبيلة حميان والقمع الاستعماري، جامعة معسكر: الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد خاص، ديسمبر 2012، ص: 353.

حيث أن أساس هذا النظام مبني على النسب الواحد للجد الأكبر، وكذا على العصبية القبلية، هذه الأسس مكنت لهذه القبائل من حفظ تماسكها والاحتفاظ بوحدتها مثلها التكافل والتضامن في أفضل أحواله بين أفراد القبيلة الواحدة[1].

وأمام هذا الأمر فإننا نجد مهمة مشيخة القبيلة كانت تسند داخل هذه القبائل لأشخاص يتمتعوا بمجموعة من الصفات والخصال أهمها:

- الأكثر ثراء في القبيلة.
- من أسرة ذات نسب معروف ونفوذ وصيت وشهرة.
- أصحاب شجاعة وذوي أخلاق حسنة وكذا علم واسع.

وعليه هذه الصفات التي اعتمدت عليها أغلب القبائل البدوي غالبا ما كانت تضع على رأس كل قبيلة منها شخصية تكون على قدر كبير من المسؤولية وبمثابة الراعي والأب الروحي لها، بالإضافة إلى جعله مرجعية أخلاقية لأفراد هذه القبيلة ومثال حي للأخلاق، باعتباره القدوة والأساس في القبيلة التي يدير شؤونها الداخلية والخارجية بنوع من الحكمة والعقلانية، ومن جهة أخرى فإن شخصية شيخ القبيلة مهما كانت تتمتع به من حرية في التسيير فإنه كان لا يفوته في الأمور الحاسمة التي تتعلق بمصير القبيلة أن يرجع إلى التشاور مع أهل وكبار القبيلة، من الأعيان ورجال القبيلة المكونين لمجلس القبيلة، كالخطر الخارجي وحل بعض الخلافات التي تكون بين أفراد القبيلة أو بينها وبين القبائل الأخرى، وكذا في أمور القبيلة الاقتصادية مثل التدبير وتوزيع مواطن الرعي وموارد الماء بين أفراد القبيلة وغيرها[2].

ولعل من بين الشخصيات التي تولت مشيخة القبيلة مثلا في قبيلة العمور أيام الاستعمار الفرنسي نجد أبو فلجة ولد مبارك تولى مشيخة القبيلة في فرقة أولاد عبد الله من عرش أولاد بوبكر، حيث عرفت هذه الشخصية بمكانتها العالية والمرموقة بين أفراد قبيلته، كما مثل القبيلة في عدة مناسبات فكان الناطق الرسمي لهذه الفرقة إذ نجده قد تولى مكاتبة السلطان المغربي مولاي حسن في العديد من بينها سنة

[1]- عيسى قوراري، المرجع السابق، ص: 38.

[2]- أحمد مزيان، المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن 19م (1845-1912)، ج1، ط1، الرباط: دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، 1428هـ- 2007م، ص: 86.

1888م، وكذا مراسلة ومكاتبة عماله في العديد من المناسبات، وبالإضافة إلى لقب القبيلة نجد لقب المقدم[1]، إذ أن هذا اللقب أطلق في الغالب على ممثل الطريقة الصوفية في القبيلة أو في احدى فرقها، بالإضافة إلى ألقاب أخرى وجدت ضمن أعضاء القبيلة ومجلسها كلقب الفقير والطالب وغيرها وهي كلها ألقاب أقل منزلة من لقب المقدم، وبهذا نجد أفراد القبيلة في الغالب ما يشكلون فيما بينهم اتحادية قبلية في غالب الأحيان ما تتفرع عنها جميع العروش. ومنهالا نجد لكل دوار من هذه الدواوير شيخ يسيره هو الآخر فيكون بذلك لكل دوار شيخ خاص به مع أنها تختلف في العدد من دوار لآخر[2]، بحيث عرف كل شيخ منهم بمنزلته لدى أفراد عشيرته أو دواره فغالبا ما نجده من عائلة ذات جاه ونسب كبير ومشهور، وعلى قدر من الثروة والتملك[3].

أما من الناحية القضائية وأحكام ذلك فإننا ما نلمه في هذا الجانب هو تجذر العرف والتقاليد في غالب الأحيان مما جعلها تطغى على مكانة الشريعة، وهي ميزة لدى مختلف القبائل البدوية الصحراوية بالخصوص، حيث يسود الحكم العرفي أو الشفوي يكون متفق عليه منذ القدم كالقتل أو السرقة فهي كله جرائم سائد منذ العهد القديم والعرف سائد فيها له حكمه، فلا يمكن تجاوزه في أي حال من الأحوال، فمثال ذلك ما نجده لدى قبائل منطقة القصور التي تتخذ في قضية القتل عرف طرد القاتل إلى دوار أو فرقة أخرى يبقى فيها إلى أن يتم دفع الدية لأهل المقتول والتي كانت تقدر أيام المستعمر الفرنسي بنحو 300 أو 400 فرنك فرنسي، أو في قضية السرقة كذلك يتخذ طرف القضية حلا فيما بينهما الشرط الأساسي فيه هي إرجاع المسروق لأهله ولو كان ذلك عن طريق القوة إذا تطلب الأمر استعمال ذلك[4].

### 3–ب– السياسة الاستعمارية وتحركات قبائل البدو الرحل:

ولعل من بين السياسات التي كثيرا ما لاحق بها المستعمر الفرنسي قبائل البدو الرحل هي:

---

[1]– والمراد بهذا اللقب هو أن يكون مدير لشؤون القبيلة والعمل على إدارتها، والقيام بالأعمال التي تخدم أفراد القبيلة، كالوقوف على أمور الزواج واستئذان محارم الزوجات، بالإضافة إلى علمه بأمور الدين ، والحفاظ على الصلوات الخمس، عارفا بالضروري من الفقه الإسلامي وناهيا عن المنكر وآمرا بالمعروف وغيرها من الأعمال الخيرية الأخرى؛ مجدوب موساوي، المرجع السابق، الهامش رقم: 52، ص: 141.

[2]– أحمد مزيان، المرجع السابق، ص، ص: 76، 78، 257.

[3]– مجدوب موساوي، المرجع السابق، ص: 132.

[4]– أحمد مزيان، المرجع السابق، ص: 257؛ مجدوب موساوي، المرجع السابق، ص: 132.

– سياسة القمع والمتابعة المستمرة لأفراد هذه القبائل، وكذا حركتهم عن طريق مراكز المراقبة التي عمل على تثبيتها في مراكز ذات حساسية كبيرة، ومثال ذلك إذ تحدثنا عن أساليب المستعمر الفرنسي اتجاه قبيلة حميان مثلا فإنه نصب هذه الأبراج والمراكز الخاصة بالمراقبة في كل من منطقة عين ابن خليل والعريشة وكذا المناطق الحدودية المغربية الجزائرية، وكان هدف المستعمر من ذلك هو تتبع حركة أفراد هذه القبيلة وبشكل مستمر حتى لا يتسن لها تشكيل خطر عليه، وحتى لا يتتبع أثر تعاملها مع المقاومات الشعبية التي كان وراءها في غالب الأحيان رجال الطرق الصوفية والزعامات القبيلة.

– كذلك من بين أهم الأساليب التي اتخذها المستعمر حيال قبائل البدو الرحل، هي سياسة التعامل بما عرف برخصة التنقل التي فُرضت على هذه القبائل ومنها قبيلة حميان كذلك وقبيلة أولاد سيد الشيخ التي كانت كثيرا ما تقف السلطات الفرنسية في طريقها حين تنقلاتها الموسمية بين جهات البلاد، وهي السياسة الهادفة والممكنة للإدارة الفرنسية إلى الحدِ من تحركاتها خاصة أن هذه القبائل تعتمد في مجمل حياتها على أسلوب التنقل والترحال طيلة أيام السنة، باعتبارها قبائل بدو رحل، غايتها البحث عن مواطن الرزق المتمثلة في إيجاد المراعي ومنابع الماء[1].

وأمام هذا الوضع الذي كانت عليه قبائل البدو الرحل فإننا نجد الإدارة الفرنسية في بدايات تواجدها في الجزائر عملت على اتخاذ واستعمال مختلف الأساليب الممنهجة والخبرات والسياسات المختلفة لإحكام السيطرة على هذه الفئة من المجتمع الجزائري، تمخض عنها إحداث عدة تصدعات وانقسامات داخل هذه الوحدة الاجتماعية، خاصة البنية الاجتماعية لهذه القبائل والطابع الاجتماعي الخاص بها، مقابل ما كانت عليه طبيعة المستعمر الفرنسي والاختلاف الجذري للجانبين من حيث الحضارة وما يترتب عنها من أوجه الحياة المختلفة[2]، فمن أهم السياسات التي جنحت لها الإدارة الاستعمارية في إخضاع هذه القبائل في بادئ الأمر نذكر منها:

[1]– عيسى قوراري، المرجع السابق، ص: 353.

[2]– 49. M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit, p :

- العمل على ترتيب الأمور الإدارية والتي من خلالها يتيسر للمستعمر مراقبة تحركات تلك القبائل وتتبع مسارها، وذلك بالاعتماد على الدراية الكاملة والواسعة بناءا على المعطيات الميدانية والعمل بها على أرض الواقع.
- مراعاة التباين الواضح والجلي الذي كان بين نمط الحياة الغربية المتمثل في المستعمر الفرنسي، ونمط الحضارة العربية الذي تمثله قبائل البدو الرحل، وهو ما دفع الإدارة الاستعمارية إلى الاهتمام بهذه الفئة الاجتماعية واتخاذ مختلف الأساليب والمعطيات لاستغلال تلك الغيابات الناتجة عن سياسة اللا استقرار الممارسة من طرف تلك القبائل والعمل على استغلالها لصالحها، خاصة في السيطرة على تلك الأراضي التي كانت تترك في بعض الأحيان من طرف هذه القبائل والتي اعتبرها المحتل في أيامه الأولى على أنها أراضي شاغرة لا صاحب ولا أهل لها خاصة عندما كانت تغادر بعض قبائل البدو الرحل لبعض من هذه الأراضي لعدة مواسم متتالية خاصة موسم الشتاء[1].

وخير مثال عن هذه السياسة التي اتخذها المستعمر بمثابة السلاح الفتاك في وجه هذه القبائل ليس للحد من تنقلاتها فحسب وإنما حتى لانتزاع تلك المساحات الشاسعة من الأراضي الرعوية وكذا الزراعية وتحويلها إلى ملكية المعمر، وفي هذا الصدد تستوقفنا شهادة إحدى الفرنسيين الذي كان مقيما بمنطقة الشلف آنذاك وبالتحديد في سنة 1850 وهو الفرنسي كسافيي ياكونو ناقلا الصورة التي كانت عليها منطقة الأصنام حينها حيث يقول: "هؤلاء العرب الذين ينتشرون بخيمهم على مرتفعات السهول المحاذية للنهر (يعني نهر الشلف) يسوقون إليها قطعانهم طوال ساعات النهار وبصراخهم وراء أغنامهم وبعجيج ماشيتهم وكذا نباح كلابهم يرسمون مشهدا في غاية التباين مع ذلك السكون الذي نجده من غير هذا الفصل"[2]، إذ أن من خلال هذا القول النابع من شهادة الفرنسيين أنفسهم ندرك أن المناطق التلية كانت عامرة بخيم هذه القبائل البدوية في أوقات الصيف والربيع بينما يغادرونها في باقي الأوقات الأخرى نظر لبرودة المنطقة شتاءً متوجهين إلى الجنوب بطبيعة الحال.

[1]- فوزي مجمج، المرجع السابق، ص: 66.

[2]- 16.M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit, p :

كما نضيف في هذا الصدد ذلك شهادة لأحد الأجانب من غير الفرنسيين وهو الرحالة الألماني صاحب الرحلة وهو هاينريش فون ماستان والذي كانت رحلته في حدود الأربعينيات القرن العشرين، حيث مر بالجزائر في حدود سنة 1848م مما جعله يصف لنا بعض المشاهد التي رآها وشاهدها ومنها ما ذكره في كتابه: ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، فقد تكلم عن سهول متيجة وما تزخر به الطبيعة في هذه المنطقة التي جهلت هذا الرحالة يتحدث عنها من خلال قوله: "لمتيجة فتنتها الخاصة وهي في الواقع جرداء نسبيا خالية من الأشجار تقريبا لا تنبت فيها سوى الأدغال القصيرة ولا تحتوي إلا على قطع متناثرة، حولت إلى حقول للحنطة"[1].

أما من الناحية المغايرة ومن الوجهة الاستعمارية التي في أغلبها نجدها انتهازية والأكثر أنها تعسفية واستغلالية للاستيلاء على تلك الأراضي التي غادرتها هذه القبائل، فإننا نستشهد بقول الفرنسي ديمونتاز أحد رجالات الاستعمار وأبرز المتحمسين له منذ أيام المستعمر الفرنسي الأولى خاصة أنه من أصحاب النزعة الراديكالية، إذ نلمح ذلك من خلال ما تفوه به في حق بعض الأراضي التي شهد لها أيامه أنها كانت من أخصب الأراضي وأجودها إنها سهول الجزائر أو أحواز دار السلطان أيام الوجود العثماني، بحيث يقول عنها وتحدثا: " إن سهول الجزائر كانت مهجورا تماما"[2]، بحيث من خلال قوله هذا يريد أن يبرهن بالكذب أن تلك الأراضي التي تم الاستيلاء عليها وقت شغورها إنما هي أراضي لا أهل لها وإنما وجدت شاغرة لا يرتادها أحد وهو بذلك يعطي للسلطة الاستعمارية حق تملكها ودليلا قاطعا على مصادرتها النهائية دون إرجاعها مستقبلا لأصحابها.

لقد كانت تلك السياسة أو فكرة الفراغ والشغور من بين أهم الأساليب التي تغنت بها الإدارة الاستعمارية، وعانت منها بالخصوص القبائل البدوية التلية، إذ أننا نجد السلطات الاستعمارية مارست من خلال هذه السياسة انتزاع الأراضي من أصحابها الأمر الذي فتح لها باب السيطرة والمحاصرة لأفراد قبائل البدو الرحل في كل مكان، وحجتهم في ذلك هو اعتمادهم على ما ذكره بن خلدون في حق

[1]– هاينريش فون ماستان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، تر: أبو العيد دودو، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج1، ص: 132.

[2]– 16. M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit, p :

هؤلاء البدو حينما قال: " العرب إذا تغلبوا على أوطان أسرع إليها الخراب"[1]، أي أنهم أناس لا نظام لهم يعيشون حياة التوحش، ولعل هذا ما دفع برجال فرنسا المستعمرين إلى الاعتماد على هذه الأحكام الخلدونية في حق هؤلاء، ومنها أيضا قول العلامة: "أمة وحشية، ...، وعدم الانقياد للسياسة وهذه الطبيعة منافية للعمران ومناقضة له، فغاية الأحوال العادية كلها عندهم الرحلة والتغلب وذلك مناقض للسكون الذي به العمران ومناف له"[2]، فمن خلال قوله هذا يثبت لنا أن العرب غير قابلين للحضارة أو التحضر وإنما أناس غلبت عليه البداوة والترحال.

ولم يتوقف طموح الفرنسيين الأوائل عند هذا الحد بل حاولوا إحياء أمجاد أجدادهم من الرومان القدامى، وذلك حينما استندوا في ذلك على أقوال المؤرخ بن خلدون في العديد من المرات واتخذوها ذريعة الاستيلاء والسيطرة على هذه الفئة الاجتماعية التي كثيرا ما عانت أمام مخططات المستعمر وأساليبه الهدامة الموجهة ضد المجتمع الجزائري، وفي هذا الإطار نجد قول ابن خلدون القائل: "والخشب أيضا إنما حاجتهم إليه ليعمدوا به خيامهم ويتخذوا الأوتاد منه لبيوتهم فيخربون السقف عليه لذلك، فصارت طبيعة وجودهم منافية للبناء الذي هو أصل العمران"[3]، وفي هذا السياق وجدوا الغاية والوسيلة الضرورية والمهمة التي من خلالها يستطيعون تبرير جرائمهم ضد هؤلاء البدو الرحل[4].

لقد كانت في تلك الأحكام التي أصدرها بن خلدون في حق العرب بصفة عامة والنظام القبلي بصفة خاصة أثرها السلبي حينما استغلها المستعمر واهتم بها، وحولها إلى دليل قوي جعل نفسه سيدا على هؤلاء، وكذا انتزاع الأراضي التلية منهم والأجود منها بالتحديد[5]، إذ أن انتزاع هذه الأراضي من يد هؤلاء كان من أبرز نتائجها هو انحصار نشاط هذه القبائل البدوية نحو الجنوبي والقضاء على أهم ركيزة أساسية في حياة البدو الرحل، والتي تتمثل في اندثار وانتزاع ما يعرف بحلقة الترحال الرطب أي تنقل نحو الأراضي التلية الرطبة صيفا تفاديا لحر الجنوب –الصحراء– في هذا الموسم، بالإضافة إلى فقدان العديد

[1]- ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص: 151.

[2]- المصدر نفسه، ص: 151.

[3]- المصدر نفسه، ص: 151.

[4]- فوزي مجمج، المرجع السايق، ص: 67.

[5]- 97. M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit, p :

من الأراضي المجاورة لتلك الأراضي التلية أدت هي الأخرى إلى انحصار النوعين الآخرين من الترحال الجاف وكذا الترحال القاحل، داخل البلاد، أي في منطقة الهضاب العليا الغربية والشرقية وهذا في ما يخص الترحال الجاف، والأراضي الصحراوية وهي الخاصة بالنوع الثالث وهو الترحال القاحل[1].

وعليه فإن بفقدان هذه القبائل للنوع الأول وانحصار النوعين الآخرين تكون حياة قبائل البدو الرحل قد فقدت أهم حلقة، وأصبح مصيرها قاب قوسين أو أدنى من الانسداد والمحدودية، وذلك بفقدان خاصية الترحال والتنقل وفق ما عرفت به هذه القبائل برحلتي الشتاء والصيف التي كانت سائدة أيام العثمانيين.

وفي الأربعينيات من القرن التاسع عشر وبالتحديد سنة 1846م، نجد النقيب الفرنسي شارل ريشارد حينما صرح بالوضع الذي لابد أن تكون عليه تلك القبائل قائلا: "كي نستطيع أن ننزع من هؤلاء المزعجين كل الدعائم يجب علينا أن نجمع أفراد هذا الشعب المتشتتين وأن ننظم القبائل في زمالات، إننا نعتقد أن فكرة حبس هؤلاء العرب على هذا الشكل ستحمل لهذا البلد الأمان ...، المهم أن نجعل منه قابلا للسيطرة"[2]، فمن خلال هذا التصريح الراديكالي من طرف أحد أبرز الفرنسيين الذين كانوا يهدفون إلى القضاء على أبرز فئة اجتماعية في المجتمع الجزائري ألا وهي فئة قبائل البدو الرحل تحت سياسة الملكية الفردية وتفكيك القبيلة، ولعل هذه التصريحات جاءت بعد عدة خطوات قامت بها الإدارة الفرنسية من بينها إجبار تلك القبائل في بدايات فترة الاحتلال على مغادر تلك الأراضي الواقعة في الشمال وتوجيههم نحو الأراضي التلية ذات التلال والتضاريس الوعرة أو إلى سفوح الجبال، إذ أن المستعمر قد رأى أن الاهتمام بهذه الأراضي لا جدوى منه، خاصة عدم صلاحيتها للنشاط الزراعي[3].

وإذا ما تحدثنا عن قبائل الجنوب الغربي وواقعها في ظل التشريعات الفرنسية فإننا نلاحظ أن الإدارة الاستعمارية قد حاولت مرارا فرض سيطرتها على هذه القبائل من خلال تتبع حركات القبائل بالمنطقة، كما وقع ذلك مع قبائل أولاد سيد الشيخ وقبائل الترافي، وقبائل أكرمة والدراقة، وأولاد عبد الكريم هذه

---

[1]- Ibid, p : 99.

[2]- Ibid , p : 107.

[3]- فوزي مجمج، المرجع السابق، ص: 68.

القبائل الواقعة مجملها في الناحية الجنوبية الغربية ، بحيث نجد في حدود سنة 1845م شهر أفريل ما قامت به السلطات الفرنسية بنواحي القصور الوهرانية حينما حاولت اخضاع قبائل المنطقة فقامت على نهب جميع ما ادخره أهالي القصر من قمحوشعير وتمور خاصة نواحي بريزينة والغاسول[1].

كما نجد أن العديد من القبائل التي كانت ترتاد المناطق الغربية خاصة نواحي معسكر وتلمسان وسعيدة أنها عانت كثيرا من تلك الضغوطات والتشريعات الفرنسية، وهو ما نلمحه خلال نشاط الأمير عبد القادر بالجنوب الغربي الجزائري الأمر الذي زاد من عزم المستعمر وتكثيفه لعملياته العسكرية بالمنطقة، كما جرى ذلك بمنطقة ستيتن بولاية البيض في شهر ماي 1846م وملاحقة قبائل المنطقة من أجل فكر ارتباطها بمقاومة الأمير عبد القادر، بل وصل الحال بالمستعمر إلى تتبع تحركاتها إلى منطقة عسلة بالنعامة، في حدود شهر جانفي 1847م عن طريق فرق عسكرية تألفت من 2800 جندي فرنسي أتت من تلمسان تحت قيادة الجنرال كافينياك (CAVAIGNAC) بل امتدت حركة هذه الفرق ونشاطها إلى منطقة تيوت في شهر أفريل من نفس السنة حينما فر جميع سكان المنطقة من أمام جنود المستعمر غير أن الحملة العسكرية لم تحقق هدف السيطرة على المنطقة بسبب عدم المثول والطاعة من قِبل قبائل المنطقة تجاه المستعمر[2].

وكذلك من بين الأساليب الاستعمارية التي سُنت في حق تلك القبائل المهاجرة أو المرتحلة بين الحين والآخر هو التضييق على زعمائها فيقعوا بين خيارين لا ثالث لهما: إما الالتحاق بالمستعمر وخدمته، أو الهجرة والتمرد إذ أن هذا الأخير أدى بتلك القبائل إلى فقدان أراضيها حينما اتخذت الإدارة الفرنسية وحددت فترة المصادرة بالغياب عن تلك الأراضي أكثر من ثلاث (03) أشهر بدون استئذان من أصحابها[3]، وهذا ما ساعد في مد مشروع الاستيطان الفرنسي في عديد المناطق خصوصا ناحية سيدي بلعباس ومشرية وعين الصفراء وغيرها، نتيجة الهجرة الجماعية لعديد القبائل التي كانت تعتمد في حياتها اليومية على قطعان المواشي ورعيها.

[1]- حمزة بن قيطون، المشروع الاستيطاني الفرنسي باقليم عين الصفراء العسكري (1882-1914)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2014-2015، ص ص: 40- 41.

[2]- المرجع نفسه، ص: 42.

[3]- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، (1830- 1962)، تر: نخبة من الأساتذة، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص: 52.

ومن بين الأهداف التي كانت تصب إليها الإدارة الاستعمارية من خلال سياسة الضغط والحد من تحركات قبائل البدو الرحل هي أهداف ذات مدى متوسط، بحيث نجد أنه بعد حوالي نصف قرن من سن تلك القوانين اتجاه فئة البدو الرحل نجد أن نظام القبيلة ونمط الخيمة قد زال تماما في تلك المناطق التلية وذات السهول بل غاب بزواله ذلك المنظر الجميل الذي كانت عليه ساكنة الريف وخصوص البدو الرحل ليحل محلها ما يعرف بالقرابة (مفردها قربي)[1].

وفي هذا الصدد نجد الإدارة الفرنسية قد عملت على سن مجموعة من القوانين موجهة ضد زعماء القبائل الجزائرية وبالأخص قبائل البدو الرحل من خلال فرض سياسة الموالاة لسلطتها أو معاداتها هذا الأسلوب الأخير ينتج عنه بطبيعة الحال مصادرة الأراضي التي كانت تستغلها بعض القبائل في الجانب الرعوي في موسم الصيف، واتخذت كذريعة لمصادرة تلك الأراضي هو حالة الشغور التي حددتها بمهلة ثلاثة (03) أشهر أي خلال ما يعرف برحلة الشتاء لدى هذه القبائل البدوية التي تغادر تلك الأراضي في فصل الشتاء[2].

وهنا نستنتج أن الإدارة الفرنسية وسياسة الترهيب والقمع التي وجهتها صوب زعماء قبائل البدو الرحل كانت الغاية منها خلق فئة من هؤلاء تمتهن الموالاة لسلطتها وتكون بمثابة الأعوان لها لضبط تحركات القبائل البدوية الأخرى في موسمي الصيف والشتاء وهو ما سينجر عنه بروز نواة البرجوازية العقارية الجزائرية التي سيطر عليها كبار الفلاحين من ذوي أصحاب الموالاة لسلطة المستعمر.

لقد حاول المستعمر الفرنسي رغم الصعوبات التي واجهها في مد مشروعه الاستيطاني نحو الجنوب، من فرض سيطرته على منطقة الجنوب بصفة عامة والجنوب الغربي بصفة خاصة، بحيث قام بتعيين العديد من القادة الجدد لجماعة القصور والقبائل الرحل بحيث وظفهم لصالحه سلطته، وطبقا للقرار المؤرخ في 06 جانفي 1851م تم إلحاق قصور الجنوب الوهراني وكذلك قبائل البدو الرحل منها حميان والعمور بالدائرة العسكرية لسبدو وفي السنة الموالية -1852م- تم إنشاء مركز جرفيل والذي

[1]- فوزي مجمج، المرجع السابق، ص: 68.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص: 52.

كانت الغاية من إنشائه والهدف الأساسي هو جعله مركز مراقبة لتحركات القبائل المجاورة له خصوصا قبائل البدو الرحل[1].

وهكذا تمكنت السلطة الاستعمارية من التوسع واحتلال المناطق الصحراوية من خلال توغل الجيش الفرنسي من هذه المناطق للوصول إلى أقصى الجنوب الجزائري.

**المبحث الثالث: علاقة قانوني سيناتوس كون سلت وفارني بقبائل الرحل 1863م– 1873م:**

وبالإضافة إلى تلك الأساليب التي انتهجتها الإدارة الفرنسية، فإنها اتخذت جملة من القوانين التي مست الجانب العقاري، ومنها القانون المعروف بقانون الملكية أو سيناتوس كون سالت ( Sénatus Consult) سنة 1963م، وقانون وارني warnier سنة 1873م، بالإضافة إلى بعض القوانين التي ألحقتها بهذين القانونين الأساسيين في سياستها الاستعمارية التي كانت تهدف من خلالها إلى الاستيلاء على العقار الجزائري، فمن بين هذه القوانين نجد ذلك الذي كان سنة 1887م، وقانون سنة 1897م.

**1– السياسة الفرنسية وقبائل البدو الرحل من خلال قرارات قانون سيناتوس كونسلت:**

لقد سارعت السلطة الاستعمارية في فرض عدة أساليب قمعية وجهتها مباشرة إلى المجتمع الجزائري ومنه فئة البدو الرحل حينما عملت على إلغاء تلك الرحلة التي كانت تقوم بها قبائل البدو بين أطراف البلاد في مواسم السنة لغرض النشاط الرعوي وتتبع مواطن العشب والكلأ.

**1–أ– قانون سيناتوس كونسلت وقراراته:**

**1–أ–1– تعريفه:**

هو القرار المعروف بقانون مجلس الشيوخ أو القرار المشيخي والمعروف باسم سيناتوس كونسلت (Sénatus Consult) الذي صدر في تاريخ 22 أفريل 1863م إثر مناقشات طويلة بين أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي، فمن خلال هذا النقاش اتخذت القضية الجزائرية حيزا هاما وكبيرا من قبل هؤلاء النواب، ففي ظاهر هذا القانون نرى أنه يهدف إلى طريقة تمليك الأراضي للقبائل التي تستغلها وتخدمها بالإضافة إلى توزيع هذه القبائل إلى بلديات ودواوير ومنه العمل إلى خلق وإنشاء ما يعرف بالملكية الفردية في تلك الأقاليم المستحدثة، بحيث قام الجنرال آلار (Allard) في شهر مارس من سنة

[1]–بشيربلاحوآخرون، تاريخالجزائرالمعاصر (1830– 1889)، الجزائر: دار المعرفة، 2010، ج1، ص: 150.

1863م أي قبل إصدار هذا القانون بالتحضير له، إذ تمثلت تحضيراته تلك إعداد ضوابط ومعايير لتحرير هذا التقرير الخاص بالقانون[1].

وقد حاولت الحكومة الفرنسية وكتبرير منها لتداعيات هذا القانون وهدفا منها إلى تمريره وتطبيقه على المجتمع الجزائري –القبائل– ادعت أنه بمثابة الإصلاح الأكثر عدالة للعنصر الأهلي الفائدة منه تكمن أنه يحقق الراحة للأهلي ويدفع بالجزائر إلى الازدهار والتطور، إذ بينت السلطة الاستعمارية وكشف حقوق هذا القانون من خلال بعض النقاط أهمها[2]:

- تتبع وتحديد الأراضي الخاصة بالقبائل.
- تقسيم الأراضي على مجموعة دواوير كل قبيلة من القبائل الجزائرية ومنها تهدف إلى تجزئتها وتفتيتها.
- العمل على إنشاء الملكية الفردية داخل بنية كل دوار، مع ضرورة إقامة تلك الملكية متى سنحت الفرصة لذلك.

وبعد أشهر من الإعلان عن هذا القانون نجد أنه في الجزائر وتحديدا بتاريخ 03 جويلية 1863 الجنرال بيليسي (Pelissier)يقوم بالعمل على تعيين عدة لجان منها لجان إدارية فرعية الهدف منها ومهمتها تطبيق حيثيات هذا القانون في كل من الأراضي سواء ذات الحكم المدني أو العسكري ويكون ذلك بإشراف ومتابعة لهذه اللجان من طرف الحاكم العام[3].

### 1–أ–2– قراراته:

تمثلت قرارات هذا القانون في مجموعة من المواد أو النصوص وعددها 07 سبعة مواد وهي :

**المادة 01:** إن الأرض المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة في الجزائر بصفة مستمرة منذ زمن طويل إنما هي ملك رسمي للقبائل.

---

[1]– statistique et documents relatif ausénatus- consulte sur la propriété arabe, paris, imprimeriale 1863, p :122.

[2]– aimé poivre , comment s'exécute le sénatus- consulte sur propriété en Algérie, alger, imprimerie f payssant, 1868, p : 01.

[3]– aimé poivre ,Op Cit, p : 02.

**المادة 02:** العمل على القيام بتطبيق بعض القرارات في أقرب الآجال وهي:

- تحديد مناطق القبائل وتوزيعها على مختلف الدواوير، فكل قبيلة بالتل والبلاد الأخرى الخاصة للزراعة، مع الاحتفاظ برصيد من الأراضي تكون ملكا للبلديات.
- تأسيس الملكية على أفراد تلك الدواوير، حيث يتم الاعتراف بهذا الإجراء وبفائدته، وستصدر مراسيم إمبراطورية تحدد الوضعيات والآجال التي تتأسس عليها الملكية الفردية لكل دوار.

**المادة 03:** سيتم تنظيم إداري عمومي: أشكال تحديد القبائل وأشكال وشروط توزيعها بين الدواوير، وتبعية الأملاك التابعة للدواوير والأشكال والشروط التي تتأسس عليها الملكية الفردية.

**المادة 04:** يستمر تحصيل الريوع والمستحقات والرسوم المستحقة للدولة على القائمين على مناطق القبائل، كما كانت عليه في السابق، وستصدر أوامر من خلال مراسيم إمبراطورية مختلفة في شكل تنظيمات إدارية عمومية.

**المادة 05:** تحتفظ الدولة بحقوقها على ملكية ممتلكات البايلك وحقوقها على الممتلكات "الملك"، كما تحتفظ بحقوقها في المجال العمومي (Domaine) كما حددته المادة الثانية من قانون 16 جوان 1851 بما في ذلك مجال الدولة؛ خصوصا في ما يتعلق بالأخشاب والغابات طبقا للبند الرابع من المادة الرابعة من القانون المذكور أعلاه.

**المادة 06:** تلغى الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة عشر من قانون 16 جوان 1851 بشأن تأسيس الملكية بالجزائر، في حين لا يمكن أن تسري الملكية الفردية إلا ابتداء من اليوم الذي تتأسس فيه قانونا من خلال استخراج عقود الملكية.

**المادة 07:** لا تلغى أحكام قانون 16 جوان 1851 خصوصا التي تتعلق باقتراح الملكية بسبب المنفعة العامة وأعمال الدولة[1].

[1]- Rodolphe dareste de la Chavannes : de la propriété en algerérie. Loi du 16 juin 1851, sénatus-consulte du 22 avril 1863, 2e édition 1864, pp : 240- 244.

فمن خلال مختلف هذه المواد التي جاء بها قانون سيناتوس كونسلت فإننا نلمح أنه جاء من أجل تحقيق هدفين أساسين **هما:** الانتقال بالمجتمع الجزائري من مجتمع لا رأسمالي إلى محاولة خلق قوابل اجتماعية واقتصادية تجعل منه في المستقبل مجتمع رأسمالي، حتى يسهل عليها عملية البيع والشراء الخاصة بالأراضي أو العقار الجزائري والذي بدوره يعطي اندفاع جديد ويساهم في خلق مستوطنات وقرى استيطانية جديدة وتوسيع أخرى، وهو ما يؤدي إلى تفتيت وإزالة تركيبة القبيلة التي طالما حافظة على الملكيات الجماعية من عمليات البيع والشراء في المراحل الأولى من الاستعمار الفرنسي[1].

كذلك المتتبع لحيثيات ومضمون مواد هذا القانون يجد أنه يستهدف وبشكل مباشر القبيلة باعتبارها التركيبة الاجتماعية التي غالبا ما وقفت عائقا أمام المخطط الاستعماري ومشروعه الاستيطاني، كما وضعت شروطا تعجيزية وموجهة بالدرجة الأولى لقبائل البدو الرحل التي كانت تعيش على نمط التنقل والترحال بين مختلف مناطق البلاد وفق رحلتي الشتاء والصيف، هذا الشرط الذي جاء ضمن محتوى المادة الأولى التي أكدت على منح الأرض المشاعة لتلك القبائل التي أثبتت حضورها المستمر ومنذ فترة طويلة، فلا تستفيد قبائل البدو دائمة التنقل من هذه الأرض وهنا إشارة لقبائل البدو الرحل التي عرفت بلا استقرار في المنطقة الواحدة.

ولعل من بين ما جاء به قانون سنة 1863 م هو الاستهداف المباشر لتلك القبائل التي لم تلزم نفس الأرض كما هو الحال بالنسبة لقبائل البدو الرحل حينما دعا هذا القانون إلى تحديد ملكية كل قبيلة من الأرض وتعينها، خاصة في المناطق التلية، وألح على ضرورة كون هذه الأراضي زراعية لا أراضي بور أو رعوية، كما خصص هذا القانون أجزاء كبيرة من هذه الأراضي وجعلها ملك للبلديات وهو إشارة واضحة للحد من تنقلات قبائل البدو الرحل، خصوصا نحو الشمال في ما يعرف بالترحال الرطب صيفا نحو المناطق التلية وهذا ما نجد مضمونه في محتوى المادة الثانية.

ومن خلال ما جاءت به المادة الرابعة من هذا القانون فإن تلك الرسومات والضرائب التي كانت مفروضة على كل قبيلة ستبقى سارية المفعول بعد هذا القانون، بحيث تصبح أكثر تنظيم وضبط إذ أن

[1]– الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830– 1960، تر: جوزف عبد الله، بيروت: دار الحداثة، ط1، 1983، ص: 78.

قبائل البدو الرحل هي الأخرى التي تكون معنية بهذه الضرائب خصوصا وأن السلطات الاستعمارية أصبحت تتتبع تحركاتهم وتنقلاتهم على طول السنة، وعليه ستدفع هذه القبائل مستحقاتها على شكل ضرائب عينية متمثلة في كل من المواشي من أغنام ومعز وأبقار، بالإضافة إلى الخيول والبغال وغيرها، هذه الثروة التي كانت تستغلها السلطة الاستعمارية في تسيير مشروعها الاستيطاني.

وبالإضافة لكل تلك التعديل والقرارات التي جاء بها قانون سيناتوس كونسلت فإننا نجده لم ينس في محتواه الغطاء الغابي نظرا لأهمية الغابة بالنسبة المشروع الاستعماري سواء من حيث مادة الخشب، أو من حيث المساحات الرعوية لذلك نجد في محتوى المادة الخامسة ضرورة مراعاة أهمية الغابة خصوصا فيما يتعلق بالأخشاب والرعي داخل الغابة، ومنها فانه كذلك استهداف لقبائل البدو الرحل ونمط عيشهم بل تدخل في حياتهم خصوصا المساحات الغابية وما تمثله من أهمية لهم في مجال الرعي بالنسبة لقطعانهم.

### 1-ب- بدايات تطبيق قانون سيناتوس كونسلت:

يعتبر قانون سيناتوس كونسلت بمثابة الحجر الأساس الذي جاء ليؤسس الملكية الفردية ويقضي في المقابل على الملكية الجماعية المتمثلة في الملكية الخاصة بالقبائل، بحيث راح ضحيته ما يفوق ثمانمائة (800) ألف هكتار من أراضي القبائل أو ما يعرف بأراضي العرش التي تم تحويلها على يد السلطات الاستعمارية إلى ملكيات خاصة، هادفة من وراء ذلك إلى تفكيك الملكيات الجماعية أي وحدة القبيلة وتشتيتها وضرب روابط النسب الواحد وقرابة الدم والقضاء على تلك الوحدة التي طالما اختصت بها القبيلة وحافظت عن طريقها على تماسكها وتقوية شوكته من خلال التضامن والتكافل الاجتماعي في العديد من المناسبات لاسيما خلال الخطر الخارجي مثل مقاومة الاستعمار الفرنسي[1].

ولعل من بين تلك الملكيات الجماعية التي راحت ضحية هذا القانون نجد ملكيات قبيلة أولاد دراج التي كانت تستوطن جهات المسيلة وذلك في حدود سنة 1868م، بحيث طبق عليها هذا القانون

[1]- محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، وهران: دار ابن النديم للنشر، 2009، ص- ص: 193- 194.

في نفس السنة واستمر إلى غاية السنة الموالية 1869م[1]، غير أن اللجنة التي تولت مهمة تطبيق القانون اعترضتها مجموعة من العوائق والصعوبات في إنشاء ما يعرف بالدواوير كان من أبرزها:

- عدم وضوح الحدود التي كانت بين كل قبيلة وقبيلة أخرى أو دوار.
- معارضة أو رفض بعض الدواوير والقبائل البدوية ذات الطابع الرعوي تحديد أراضيهم نظرا لنمط الترحال والتنقل التي تتميز به هذه الجماعات، وهو ما يتعارض ومضمون هذا القانون الذي من خلال تحديده للملكيات يكون قد وضع حدود رسمية تفرض على هؤلاء نمط الاستقرار وعدم التنقل فلا يسمح له بتخطي تلك الحدود بأي حال من الأحوال.
- كذلك عدم دراية تلك اللجان التي أشرفت على تطبيق هذا القانون بخصوصيات المجتمع الجزائري، خاصة طابع التماسك والتلاحم التي تجسده التحالفات القبلية بين مختلف القبائل خصوصا تلك التي تتنقل وترتحل من مكان لآخر، وكذا الملكية المشتركة لتلك القبائل للأرض الواحدة[2].
- ومن حيث الجانب الاحصائي لتلك الأراضي التي طبق عليها القانون المشيخي بعمالة الشرق –قسنطينة– نجد ما يزيد عن 30391هكتار تم منحها إلى مراكز الاستيطان من أجل تقسيمها على المعمرين أو إنشاء قرى ومراكز استيطانية جديدة، بالإضافة إلى عزل ما نسبته 70% من إجمالي الأراضي أي ما قدر بـ 224936 هكتار وأصبحت تعرف بأراضي العزل في هذا الاقليم[3].

## 2- التشريعات الفرنسية ومصير نشاط العشابة في ظل الحكم الإمبراطوري 1852-1870:

[1]- Abdelkrim Badjadja, Cartographie agraire de l'est algérien a la fin du xix siècle, etude de géographie histoire a partir des archives du senatus consulte, diplôme d'études approfondine, Octobre 1974, Université De Constement De Géographie, p :35.

[2]- 145. Rodolphe dareste de la Chavannes , Op. Cit, p :

[3]- djilali sari, l'évietion des paysans des terres azels dans le constantinois, majallet el tarikh, 1er semestre , center national d'études historiques, Alger, 1980, p : 48.

لعل من بين السياسات التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية أمام تنقلات قبائل البدو الرحل خلال فترة الحكم الإمبراطوري الفرنسي، هو القضاء التدريجي على نمط الترحال الذي يعتبر السمة الأبرز في حياة هؤلاء الرحل وذلك منذ مجيء بيجو إلى الجزائر سنة 1842م ومجموعة القوانين التي انتهجها للحد من نفوذ القبائل ومساندتها للمقاومات الشعبية، بحيث كانت قبائل البدو الرحل أحد هذه القبائل، إذ أننا نجد عشية تطبيق قانون سيناتوس كونسلت عدد هذه القبائل قد تناقص إذا ما قارناه بالفترات السابقة وذلك إلى غاية حدود سنة 1900م تقريبا تم القضاء النهائي على ما يعرف بالترحال الرطب، أي على تلك الحركة التي كان يقوم بها البدو باتجاه المناطق التلية الواقعة في الشمال[1].

إن تلك الأراضي المعزولة والمصادرة من أهلها لم يكن مصيرها المنح للمعمرين أو إنشاء مراكز استيطانية عليها، وإنما اتخذت منحى آخر بحيث منحت للشركات الكبرى ضمن ما عرف بمشروع نابليون الثالث الهادف إلى تشجيع الاستيطان للفائدة الشركات الكبرى، والتي كانت بدايتها من عام 1853م، وكان المثال الحي عن تلك السياسة قد جسدته الشركة السويسرية ( société genevoise) التي منحت لها مساحة 20 ألف هكتار من بينها 8885 هكتار من ملكية قبيلة عامر الظهرة بنواحي سطيف، كما منحت مساحة أرض قدرت بـ 89500هكتار لإحدى الشركات العامة، وبذلك استولت بعض الشركات الرأسمالية على عدد كبير من المساحات بمقتضى قانون سيناتوس كونسلت، هذا القانون الذي جاء من أجل تنظيم الاستيطان وتطويره، بإعطائه نفس جديد عن طريق تلك الملكيات التي تم عزلها عن أصحابها وتجريدهم منها ومنحها في المقابل للمعمرين أو لصالح الاستيطان بتوجيه من سياسة نابليون الثالث التي مثلها تيار المملكة العربية التي كان يقودها إسماعيل عربان[2] .

ومن بين السياسات الفرنسية التي عملت بها للقضاء على تنقلات هؤلاء نجد سياسة الجباية أو الضرائب التي كانت تفرضها السلطة الاستعمارية على قبائل البدو الرحل أساسا والقبائل الجزائرية عموما، حيث وضعت لهذا الغرض بنية إدارية تكونت من مجموعة من الوجهاء الجزائريين الذين تم اختيارهم

[1]- M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit, pp : 111 , 113.

[2]- Djilali Sari, Op. Cit, P : 54.

وتعينهم للقيام بهذه المهمة –جباية الضرائب– مقابل امتيازات مادية تمنح لهم مقابل عملهم قدرت بنحو 10% من تلك الموارد التي تجمع، فقد حمل هؤلاء ألقاب متنوعة منها الآغا، الباشاغا، قائد (القايد)، الشيخ، مما انجر عن هذه الوظيفة تكوين فئة أهلية عرفت بالغنى بموجب إشرافها على جمع الضرائب وكذا قربها من الإدارة الاستعمارية[1].

وإذا تحدثنا عن تعداد القبائل الجزائرية عشية تطبيق قانون سيناتوس كونسلت وكذا الدواوير فإننا نورد ذلك في الجدول التالي:

**الجدول رقم 01**: عدد السكان والقبائل والدواوير في الجزائر (1868- 1870)[2]

| | |
|---|---|
| **عدد السكان الاجمالي (نسمة)** | 1037066 |
| **عدد القبائل (قبيلة)** | 372 |
| **عدد الدواوير (دوار)** | 667 |
| **أراضي العرش (الهكتار)** | 1523013 |

فمن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن عدد القبائل التي كانت لا تزال تحافظ على وحدتها في حدود سنة 1870م، قد قدر بـ 372 قبيلة توزعت على مساحة 1523013 هكتار من أراضي العرش، ومن بينها قبائل البدو الرحل التي سوف تصطدم بحيثيات هذا القانون في السنوات اللاحقة وخصوصا خلال بداية الحكم المدني في الجزائر.

وكان من أبرز نتائج قانون سيناتوس كونسلت خلال تطبيقه على مختلف فئات المجتمع الجزائري وخصوصا على قبائل البدو الرحل والفلاحين الذين زاوجوا بين الزراعة وحرفة الرعي، نجد هذه الفقرة التي تحكي لنا معاناة بعض هؤلاء جراء قرارات هذا القانون وذلك أواخر عهد النظام الامبراطوري الفرنسي من خلال قول أحد هؤلاء المربين: "... تعرضنا للقمع بشتى السبل، كنا نملك الأراضي فاشتروها منا بالقوة، وكنا مضطرين لأن ننتظر أربع أو خمس سنوات كي نقبض ثمنها، ...، شيئا فشيئا اضطررنا لبيع

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص: 71.

[2]– المرجع نفسه، ص: 60.

القليل مما نملكه من الماشية وعدنا لا نستطيع استثمار الأرض لأن قطعاننا قلت، ولكوننا محرومين من عائدات أراضينا وجب علينا أن نبيع قسما أكبر من المواشي كل سنة إلى أن فقدناها"[1].

كان من أبرز نتائج القضاء على نظام العشابة هو التناقص التدريجي في تعداد الثروة الحيوانية التي نجدها في الجنوب قد تراجعت بنحو 80% بسبب سياسة فرنسا الهادفة إلى القضاء على نظام العشابة الموجه ضد مربوا المواشي عموما والبدو الرحل خصوصا، كما سلكت الإدارة الاستعمارية خلال ستينيات القرن التاسع عشر سياسة المصادرة لرؤوس المواشي وذلك تحديدا قبل اندلاع ثورة 1871م[2].

وأمام قرارات قانون سيناتوس كونسلت وما أحدثته من تغيرات وتحولات في وسط المجتمع الجزائري، فإننا نلاحظ أن القبائل الجزائرية عامة والبدو الرحل خاصة فقدت قدرتها الدفاعية، كما فقدت النسب الواحد الذي كان يجمعها كقيمة متوارثة في القبيلة الواحدة، مما أثر ذلك على القبيلة وعلى وجودها لأن النسب كان يمثل الشرعية والركيزة الأساسية التي تعتمد عليها القبيلة، بحيث أصابها التفتت والتجزؤ، فأصيبت الأرستقراطية التقليدية إصابة بالغة، مما أوجد ذلك ما يعرف بالملكية الفردية وأصبح الفرد الأهلي بدون إحساس يجذبه ويشده بتلك الروابط القوية والثابتة للجماعة، وضاعت أواصل الترابط والتلاحم والتضامن التي كانت تجمع أفراد القبيلة الواحدة، التي كان في غالب الأحيان تمثلها المصلحة المشتركة والعادات المشتركة الموصولة بالماضي الذي يحتفظ للجماعة الواحدة بالكثير من الذكريات.

## 3– مواجهتهم للتغيرات السياسية خلال مرحلة الحكم المدني في الجزائر (1870–1900)

لقد عانت قبائل البدو الرحل من تلك السياسة القمعية التي مورست ضدها، مما دفع بأفرادها إلى تغير وجهتهم، من إلى الشمال إلى الجنوب وهو الذي سيؤثر سلبا على المراعي من جهة، ويخِل بعملية بناء الغطاء النباتي من جهة أخرى في منطقة الهضاب العليا نتيجة القضاء على الترحال الرطب نحو المناطق التلية، وهو ما انعكس بالسلب على حركة العشابة خصوصا عندما أصبحت هذه القبائل تستغل المراعي بشكل فاحش ومستمر.

### 3–أ– قانون فارني وانعكاساته على حياة البدو الرحل.

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص: 83.

[2]– أحميدة عميراويوآخرون، السياسةالفرنسيةفيالصحراءالجزائرية1844– 1916، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013م، ص: 138.

**3–أ–1–تعريفه:** هو أحد القوانين التي نسبت إلى الدكتور فارني[1] أحد الغلاة المستوطنين، هذا القانون صدر في 26 يوليو 1873م، هدفه الأساسي هو إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي، وإلغاء جميع التشريعات العقارية السابقة، وتقسيم الأراضي التابعة للقبائل والعائلات الكبيرة على الأفراد، وهو نص صريح من شأنه أن يسهل انتقال وانتفاع المعمرين من الأراضي التي كانت ملك القبائل والأهلي في وقت سابق[2].

### 3–أ–2– قراراته وانعكاساتها على حياة البدو الرحل

ولم يتوقف الحال عند هذا الحد بل إلى أبعد من ذلك خصوصا عندما وجد بعض البدو أنفسهم أمام ضرورة ممارسة الزراعة إلى جانب النشاط الرعوي هادفين من وراء ذلك إلى إيجاد بديل لتلك التنقلات عن طريق إنتاج الحبوب من قمح وشعير واستغلاله كأعلاف ومورد غذاء لهم ولقطعانهم، أو العمل بواسطته في ميدان التجارة بين منطقة الهضاب العليا ومنطقة القصور، الأمر الذي أثر كذلك على البدو الرحل كوسطاء في العمل التجاري بين الشمال والجنوب –المناطق التلية والصحراوية– مما مكن هؤلاء من التخلي عن حياة البداوة بشكل تدريجي والانتقال من تلك الحياة التي دامت لعدة قرون تورثها هؤلاء أبا عن جد وفي طريقها دفعت بهم إلى التخلي عن قطعان الماشية الموفورة، وتحول هؤلاء إلى البحث عن بديل لها أقل ما هو عمل مأجور تحت اسم الخماسة أو الاكتفاء بعدد قليل من تلك المواشي نظرا لما أصبح عليه هؤلاء من حياة مزرية فرضتها عليهم سياسة المستعمر الفرنسي التي تهدف بالدرجة الأولى الاستيطان المباشر والكلي لأراضي الجزائر[3].

### 3–ب– البدو الرحل أواخر القرن التاسع عشر

[1]– فارني: نسبة لدكتور فرنسي، أحد النواب الذين كانوا يمثلون الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، ونتيجة مقترحه الخاص بالقانون الصادر في 26 جوان 1873م، تم التصويت على هذا القانون وتحويل الملكية العقارية الجماعية في الجزائر إلى ملكية فردية خاصة؛ سعيد علمي، الاستعمار والعمران، السياسة الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج1، تر: نسرين لولي، محمد رضا بوخالفة، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص:224.

[2]– سعيد علمي، المرجع السابق، ص:224.

[3]– فوزي مجمج، المرجع السابق، ص: 69.

وحسب ما يذكره لنا محمد بوخبزة عن أحد الرحل حينما بلغ بقبائل البدو الرحلالحال إلى تلك الحالة المزرية والبائسة يورد لنا قوله فيما يلي: "لقد أصبحت خيمنا الواسعة أكواخ يائسة وأصبحت قطعاننا التي تملأ الأفق قليلا من الرؤوس، فأين تذهب أيها الراحل ولماذا تبقى إذا لم ترتحل؟"[1]، فمن خلال هذا القول الذي استقاه لنا نلمح مدى الحسرة والندم التي أصبح عليها هؤلاء الرحل نتيجة تلك الحياة المجهول التي أصبحوا يعيشونها، حياة كلها جهل للمستقبل الذي ينتظر هؤلاء فرضته عليهم طبيعة الواقع المعاش والذي خطته سياسة المستعمر الفرنسي الضاربة للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري من خلال القضاء على النظام القبلي وإحلال النظام الفردي مكانه، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي للمجتمع الجزائري وخاصة على نشاط فئة البدو الرحل والمتمثلة في النشاط الرعوي التقليدي الذي كان سائدا وقتها وقائم على نمط الترحال والتنقل[2].

ولعل من بين التغيرات التي طرأت على طبيعة البنية الاجتماعية لقبائل البدو الرحل خلال هذه الفترة نذكر ذلك في مجموعة من النقاط لأبرزها:

1- بروز الملكية الفردية مكان الملكية الجماعية التي كانت سائدة عند جميع قبائل البدو الرحل، والتي كانت تحفظ حقوق الجميع في القبيلة الواحدة.

2- غياب العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الجماعي التي كانت مبنية على القرابة والموالاة والتبعية، وإحلال العلاقات المنية على اقتصاد السوق.

3- ظهور علاقة الرحل بالسوق على أنها علاقة مألوفة ومتكررة عكس ما كانت عليه من علاقة موسمية نتيجة رحلتي الصيف والشتاء التي كانت تقوم بها تلك القبائل في موسمي الصيف والشتاء، بحيث أصبحت علاقتهم ببعض الأسواق علاقة متكررة نتيجة الحد من تحركاتهم من طرف السلطة الاستعمارية.

4- غياب أو انعدام وظيفة شيخ القبيلة وأعيانه داخل التجمع القبلي نتيجة ظهور الملكية الفردية مكان الجماعية، وأصبحت علاقة أفراد القبيلة الواحدة تتميز بالفردية أي كل

[1]- M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit, pp :22.21 ,

[2]- Ibid, p : 236 .

شخص وعلاقته بالمحيط الخارجي، بحيث أصبحت هذه العلاقة تتوقف على المرتحل في حد ذاته دون الرجوع إلى مشورة شيخ القبيلة[1].

5- مما مكن المستعمر الفرنسي من وضع حد نهائي لهذه التحركات بشكل تام خلال سنة 1920م، بل تواصلت جهود هؤلاء الفرنسيين في القضاء على ما يعرف بنشاط العشابة، وهو النشاط الذي عرفت به تلك القبائل التي اهتمت بواطن الرعي الخاص بقطعان المواشي، وذلك من خلال العمل على القضاء على الترحال وقصد المناطق الجافة وهو ما عرف بالترحال الجاف، أي إلى تلك المناطق القريبة من الأراضي التلية أو التي عرفت أنها شحيحة من حيث العشب وموارد الماء، مما جعل القبائل البدوية في مواجهة سياسة جديدة تعتبر أكثر قمعا وتسلطا من سابقتها، خاصة حينما دفعتهم السلطة الاستعمارية لتلك المناطق الأكثر فقرا من أراضي الهضاب العليا، مما أوجدهم يواجهون صعوبات جديدة أهمها؛ الأمن من جهة، وندرة الماء وقلة المراعي إن لم نقل انعدامها من جهة أخرى[2].

ونظرا لتوالي تشريع القوانين من لدن السلطة الفرنسية الموجهة ضد زعماء القبائل والعشائر منها تلك القوانين التي مست العقار الجزائري والملكية الجماعية، منذ سنة 1863 إلى غاية 1899م، أدت إلى تناقص كبير في عدد القبائل الجزائرية خصوصا تلك التي امتهنت حرفة الرعي واعتمدت على خاصية الترحال والتنقل، حيث بلغ عدد القبائل في نهاية هذه الفترة نحو 118 قبيلة، أما الدواوير فبلغ عددها 167 دوار وهذا سنة 1899م[3].

[1]- فوزي مجمج، المرجع السابق، ص: 70.

[2]-المرجع نفسه، ص: 69.

[3]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص: 60.

**خاتمة الفصل:**

إن موضوع البدو الرحل وحياتهم الاجتماعية من بين المواضيع المهمة التي تستدعي منا الكتابة الجادة والهادفة والتي من خلالها يمكن لنا أن نميط اللثام على عديد الحقائق الخاصة بهذه الفئة الاجتماعية التي تعتبر:

- أحد أهم الفئات الاجتماعية في الريف الجزائري مثلتها مجموعة كبيرة من القبائل البدوية منتشرة في كامل أرض الجزائر خاصة قبل وأثناء فترة الاستعمار الفرنسي بالجزائر، هؤلاء الذي تعلقوا بحرفة الرعي أيما تعلق وحاولوا الحفاظ عليها أبا عن جد لولا تلك السياسات القمعية الهادفة إلى قضاء على نمط حياة هؤلاء وتحركاتهم، ليس لشيء وإنما حتى يتمكن المستعمر من فرض نفسه عليهم والتحكم في المجتمع الجزائري.
- لقد مارس هؤلاء البدو الرحل حياة البداوة على بساطتها وعاشوا على نمط الترحال والتنقل خلال فترة بدايات الاستعمار الفرنسي.
- عملت الإدارة الفرنسيةعلىالحد من تحركات تهؤلاء عن طريق سياسة المتابعة بالعقوبات التي كانت أبرزها ضريبة المرور، وسياسة الأرض المحروقة.
- هدفت الإدارة الاستعمارية من خلال تلك الأساليب القمعية إتجاه هؤلاء لغرض سلب الأراضي الرعوية تحت ذريعة أنها أراضي بدون أهل، وجب تمليكها للمعمرين ما دامت شاغرة.
- لقد طرأت عدة تغيرات على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري وخاصة على فئة البدو الرحل.
- سياسة الفرنسة كان لها دور كبير في القضاء الأرستقراطية التقليدية أو النظام القبلي الذي كان سائدا من قبل.
- أغلب التغيرات قد شهدها المجتمع الجزائري وبصورة واضحة خلال مرحلة الحكم المدني في الجزائر أي منذ سنة 1870م، وهذا من خلال عديد التشريعات، كان من أبرزها قانون سيناتوس كونسلت 1863م وبعده قانون فاري 1873م اللذين هدفا منذ البداية على

تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وكانا اللبنة الأولى للقضاء على معلم القبيلة، وإحلال الملكية الفردية مكان الملكية الجماعية.

## الفصل الثاني

## الكولون وقبائل الرحل 1830– 1962.

**المبحث الأول**: المشروع الاستيطاني الفرنسي وتأثيره على حركة البدو الرحل.

**المبحث الثاني**: تنقلاتهم في ظل القوانين الفرنسية الاستعمارية ما بين 1870–1904.

**المبحث الثالث**: علاقة البدو الرحل بالكولون في ظل التشريعات الفرنسية خلال ق20م.

**المبحث الرابع**: البدو الرحل والكولون والصراع حول الأراضي الغابية.

**خاتمة الفصل**:

## المبحث الأول: المشروع الاستيطاني الفرنسي وتأثيره على حركة البدو الرحل

يعتبر المشروع الاستعماري مشروعا استيطانيا خالصا، إذ أنه من بين أهم المشاريع التي عملت الإدارة الاستعمارية على إنجاحها منذ البداية، لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية، تعود بالإيجاب على المجتمع الفرنسي خصوصا والأوروبي عموما، ولتحقيق هذا المشروع فقد اعتمدت السلطة الاستعمارية على عدة أساليب وتشريعات هادفة من ورائها على زعزعة المجتمع الجزائري، وضرب توازنه الاجتماعي للاستيلاء كلية على أرضه ومن هذه السياسات:

### 1– التشريعات الفرنسية العقارية وعلاقتها بقبائل الرحل في عهد بيجو.

إن من بين أساليب فرنسا التي سلكتها اتجاه تلك القبائل الجزائرية المساندة للمقاومات الشعبية خاصة نجد؛ سياسة المصادرة التي انتهجتها باتجاه أراضي القبائل ومنها قبائل البدو الرحل، وكذا عملية الحراسة[1] التي من خلالها يتم حصر هذه الأراضي وفق القانون الشهير الذي تم إصداره سنة 1839م[2] والقاضي بمصادرة أراضي هذه القبائل ومنها تلك التي ساندت مقاومة الأمير عبد القادر يوم كان يواجه السلطات الاستعمارية الفرنسية، وكذلك تلك التي وقفت إلى جانب مقاومة بومعزة في نواحي الونشريس بالظهرة، وكذلك ثورة بوبغلة في منطقة القبائل، فكانت هذه السياسة من بين أبرز السياسات وأنجعها باعتبارها الطريقة الوحيدة للحد من تلك المساهمات التي قامت بها هذه القبائل لصالح المقاومات الشعبية، فكان منها كذلك تدمير المحاصيل ومصادرة الأراضي وذلك بعد انتهاك بنود معاهدة التافنة التي كانت سنة 1837م[3].

وفي هذا السياق الخاص بمصادرة الأراضي الخاصة بالقبائل نجد العسكري بيجو هذا الذي رفع شعار تطوير الجزائريين عن طريق السيف والمحراث، هذا القائد العسكري الفرنسي الذي أولى أهمية كبيرة للعقار الجزائري سالكا سياسة الاحتلال الواسع للعقار الجزائري عن طريق سياسة المخيمات الفلاحية

[1]– ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830– 1962، دار هومة ، د ب، ص: 124.

[2]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1889، الجزائر: دار المعرفة، ج1، ص: 158.

[3]– Djillali Sari,Op Cit, p :15.

التي حاول تسييرها عن طريق أولئك العسكريين من جنوده، ومستندا على خدمة المكاتب العربية[1] التي تم إنشائها بقرار وزاري مؤرخ بتاريخ 1844/02/01م، في عهد هذا الحاكم العام الذي عدل وغير في إدارة الشؤون العربية والمكاتب العربية، عاملا برأي السيطرة على المساحات الواسعة من أراضي القبائل عن طريق الآلة العسكرية، وهو إخضاع الأهالي بالقوة الحربية، محاولا تقسيم عمله هذا إلى ثلاث مراحل زمنية كان على النحو التالي:

**المرحلة الأولى**: كانت ما بين 1841- 1843 خلالها تم الإعداد لتطبيق سياسة فلاحية واسعة ومنظمة بعد أن يتمكن الجيش من القضاء على المقاومة الشعبية، وبالمناسبة تم إصدار قرار 18 أفريل 1841 الرامي إلى توزيع الأراضي على المعمرين بشكل مجاني، أي دون مقابل ولعل الغرض من هذا القرار هو تشجيع هؤلاء المعمرين على استغلال الأراضي والعمل على الاستيطان بها.

**المرحلة الثانية:** كانت ما بين 1844- 1845 وهي مرحلة خصصت لاستقبال الهجرة الأوروبية والتي قدرها بيجو بنحو أربعة آلاف (4000) عائلة سنويا موجهة ناحية عمالة قسنطينة لوحدها.

**المرحلة الثالثة:** كانت ما بين 1846- 1847 وقد تم تسطير خطة لبناء مدن وقرى استيطانية لغرض الفلاحة تستهدف أراضي الفلاحين الجزائريين أو أراضي القبائل، بحيث تم تنفيذ قرار سنة 1846م الذي من خلاله تم انتزاع ما قيمته 168000هكتار من مجموع 2000 عائلة جزائرية وبذلك كان بيجو دائما يهدف إلى سياسة السيطرة على العقار الجزائري عن طريق السلاح دون إعطاء أي حق لأصحاب هذه الأراضي[2].

وحتى يُمكِن بيجو لسياسته من النجاح أخذ يعمل على تشجيع العمليات الاستيطانية التي كانت تستهدف هذه الأراضي معبرا على تلك الظروف الصعبة التي تتم فيها هذه العملية بحيث صرح في

[1]- المكاتب العربية: تم إنشائها وفق قرار وزاري بتاريخ 1844/02/01 في عهد الجنرال بيجو، مهمتها تطبيق ومراقبة نظام الشرطة في الطريق والأسواق، والتحقيق في شكاوى الأهلي، جمع المعلومات عن مختلف فئات المجتمع الجزائري، وإقرار الأمن والاستقرار العام، وتحضير وتنظيم المراسلات للقائد الأعلى والتي تخص الأهالي، كما تعمل على مراقبة الزوايا والجماعات الدينية؛ ينظر: فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري، (1844- 1870) تيارت، سعيدة، جريفيل، البيض نماذجا، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران، 2014، ص: 54.

[2]- أحميدة عميراوي، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في المنطقة سكيكدة 1838- 1858، الجزائر: دار الهدى، 2004، ص: 20.

خطاب أمام مجلس النواب عن ذلك قائلا: "في إفريقيا لا يوجد سوى قطاع واحد هو الزراعة، مع ذلك فإنه مع الصعب النيل من هذا العنصر فيها أكثر من أي مكان آخر لأنه لا توجد لا قرية ولا مزارع، ومع ذلك فإنه يزرع ويحصد وتوجد المواشي أيضا ..." فمن خلال هذا الخطاب بين بيجو ما يلزم الإدارة الاستعمارية عمله وانتهاجه من سياسة حتى تحكم سيطرتها على تلك الأراضي وفرض عملية الاستيطان فيها[1] .

ولعل المتتبع لفكرة وسياسة مصادرة أراضي العرش أو ملكية القبيلة قد تم البدء فيها في عهد بيجو بمقتضى مرسوم 31 أكتوبر 1845م الذي نص على مصادرة ونقل ملكية أراضي تلك القبائل التي عبرت عن رفضها لفرنسا وساندت المقاومات الشعبية أو ثَبت أنها قد شاركت في بعض الثورات ضد المستعمر الفرنسي، فقد طبق عليها بيجو نظريته الشهيرة "المدفع يفتح الطريق للمحراث" مستعملا لأجل ذلك طرق ووسائل عديدة[2]، إذ أننا نجد من بين تلك القبائل التي ثارت ضد الجنرال بيجو وسياسته قبائل بني شقران التي كانت تقيم شمال معسكر ومنها أولاد سعيد، أولاد قادة، أولاد سيدي أعمر بن ميمون وغيرها[3] .

وعليه نجد أن هذه السياسة من خلالها فرنسا هدفت إلى تحقيق هدفين أساسين هما:

-إحكام السيطرة على تحركات تلك القبائل الثائرة منها من جهة، وتحركات قبائل البدو الرحل من جهة أخرى وبالتالي ضمن بقاء أكبر عدد منها ثابت حتى تمكن للكولون الأمن من انتفاضة هذه القبائل فتمكن لهم العيش في هدوء وسلام وبالتالي حاولت بعث النشاط الزراعي من جديد تكون فيه السيطرة للمعمرين بالدرجة الأولى.

– القضاء النهائي على الانتفاضات والثورات الشعبية التي كانت موجهة ضد التواجد الاستعماري الفرنسي، وبالتالي سهولة تطبيق مشروع الاستيطان الذي كثيرا ما عملت هذه المقاومات على عرقلته

[1]– بن موسى حمادي، جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850–1900م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003–2004، ص: 48.

[2]– محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني للجزائر "مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي"، الجزائر: دار تالة، 2005، ص– ص: 59– 60.

[3]– عدة بن داهة، معسكر عبر التاريخ، ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2005، ص:82.

خصوصا في الوسط والجنوب الجزائري، كما كان الحال بالنسبة لثورة أولاد سيد الشيخ، والشيخ بوعمامة، الأمر الذي من خلاله يتم تطبيق كذلك قانون الملكية الفردية وبناء المراكز الاستيطانية، تحت ما يعرف بمجانية منح الأراضي للمعمرين[1].

وقد تمت السيطرة على مساحات شاسعة من تلك الملكيات الجماعية وفق سياسة الحراسة والمصادرة التي كانت في عهد الجنرال بيجو وبالتحديد بداية من سنة 1945م، فتمت مصادرة أراضي تلك القبائل الثائرة أو التي هاجرت خوفا على نفسها وممتلكاتها، أو ممتلكات تلك القبائل التي كانت على نمط التنقل والترحال في موسمي الصيف والشتاء كقبائل البدو الرحل خاصة أنها كانت تغيب عن مواطنها طيلة موسم الحر وبدايات فصل الخريف أي ما مدته ثلاث إلى أربعة أشهر كاملة، وهو ما اتخذته فرنسا الاستعمارية ذريعة لمصادرة هذه الأراضي بداعي الغياب والشغور، هذه العملية التي طالت مختلف الأراضي سواء كانت في الجهة الغربية أو الشرقية من البلاد[2]، فمثلا تمت السيطرة على ما قيمته 20 ألف هكتار بعمالة قسنطينة أي حوالي 200 حيازة استعمارية، ونجد كذلك بمنطقة عنابة منذ سنة 1837 إلى غاية سنة 1845م ملكيتين مساحتهما أكثر من ألف هكتار[3].

لقد كان لتلك المقاومات الشعبية دور كبير في الحد من تلك الأساليب الفرنسية التي عملت من خلالها إلى مد مشروعها الاستيطاني خاصة في عهد بيجو، إذ نجد مقاومة الأمير عبد القادر التي كانت مابين 1832- 1847م قد عطلت المشروع الاستعماري الاستيطاني بشكل كبير وكبير جدا فكانت بمثابة العائق أمامه طيلة هذه المدة (15 سنة) خاصة بالمنطقة الغربية – عمالة وهران- خاصة في جزئها الريفي الذي أبدى مقاومته الشديدة للاستيطان الفرنسي مقارنة بالجزء الحضري[4]، بحيث نجد أن فرنسا من خلال مشروعها الاستيطاني قد تمكنت من إنشاء ما قيمته 132 مركز استيطاني ال مدة عشر

[1]- حنيفي هلايلي، منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842- 1954، المصادر، مجلة سداسية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث عن الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع: 08، ص: 165.

[2]- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص: 124.

[3]- Djillali Sari,Op Cit, pp :16, 17.

[4]- طاهر خلف الله، المرجع السابق، ص: 103.

سنوات أي ما بين 1840 إلى غاية سنة 1850م، قسمت على العمالات الثلاث فكان بعمالة وهران 45 مركزا جديدا، وعمالة الجزائر 62 مركز بينما عمالة قسنطينة 24 مركز[1].

## 2– التشريعات الفرنسية في عهد الإمبراطورية 1850– 1870

لقد تواصل سَن القوانين والتشريعات التي كانت موجهة ضد الملكيات الجماعية، وذلك خلال عهد الإمبراطورية، خصوصا تشجيع سياسة الاستيطان التي كانت نتيجة لزيارة نابليون الثالث إلى الجزائر.

فبعد عشرين سنة من الوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر خلالها شهدت البلاد مجموعة من التشريعات التي كانت بالدرجة الأولى قد مست الجانب العقاري، فخلال نهاية الأربعينيات وبداية خمسينيات القرن التاسع عشر انتشرت العديد من المراكز الاستيطانية بمناطق مختلف من البلاد ومنها عنابة وسهل متيجة (وادي علاق)، وهران، عين تموشنت، والشلف، فامتدت العملية الاستيطانية حتى بلغت المناطق الجبلية كثنية الحد، ومنطقة عمي موسى في حدود سنة 1858م، وكل من هذين المركزين الأخيرين كان يقوم بمهمة مراقبة المناطق القريبة منه، كمناطق وادي رهيو وسرسو، وكذا مركز زمورة الذي تم إنشاءه في حدود سنة 1863م، والذي كان قد أنشأ على أنقاض مساحة خمس قبائل صُدرت قطع أراضيهم[2].

### 2–أ– قانون 26 أفريل 1851م:

لقد امتد المشروع الاستيطاني شيئا فشيئا إلى أن بلغ المناطق الجبلية، حيث غالبية تمركز ساكنة الريف، مما مكن السلطات الاستعمارية من إصدار قانون جديد خاص بالملكية العقارية والذي تم الإعلان عنه بتاريخ 26 أفريل 1851م، يحمل هذا القرار في محتواه أحقية تمليك الأوروبيين الوافدين إلى الجزائر مساحات من أراضي الجزائريين التي سلبت منهم، ويشترط في هذه العملية أن تمنح قطعة أرض تتراوح مساحتها ما بين 20 إلى 150 هكتار ويشارك في المقابل الأوروبي بمبلغ مالي لغرض استصلاح هذه المساحة الممنوحة له، كما تضيف السلطة الاستعمارية في قانونها هذا أن هذه المساحة لا تكون

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962، ج1، ط خ ، د ب، 2008، ص: 49.

[2]–: Djillali Sari,Op Cit, pp 21, 22.

ملكا له إلا بعد مضي ثلاث سنوات يثبت من خلالها المستوطن استقراره بها، وقد بقي هذا القانون معمول به إلى غاية سنة 1861م، مما مكن المستعمر من إعطاء نفس أكثر لعملية الاستيطان في المناطق الريفية التي كانت تتميز بالركود في أوقات مضت محاولة النهوض بالاقتصاد الفرنسي على أكتاف العقار الجزائري وإنتاج ما تحتاجه فرنسا، وهو ما يبين لنا الفرق الشاسع بين السوق الفرنسية وحاجيات السوق الجزائرية، وكذا الحالة التي بقيت تميز الفلاحة في الجزائر والتي ظلت تمثل وتهتم بتوفير الاستهلاك الذاتي فقط دون تطوير الإنتاج وتنوعه[1].

كما نجد في عهد الإمبراطورية الفرنسية اهتمام من طرف حكومتها بتشجيع الاستيطان الرأسمالي، هذا المشروع الذي حاولت توسيعه عن طريق الشركات الرأسمالية ذات الهدف الذي يعتمد على إنشاء قرى استيطانية لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين الشرط الوحيد الذي يتوجب على حكومة الإمبراطورية توفيره لها هو الأراضي والعقارات الواسعة التي تمنح لهذه الشركات[2]، التي من بينها نجد:

شركة جنيفواز السويسرية التي تأسست سنة 1853م وحصلت على مساحة قدرت بحوالي 281 هكتار في مدة عشر سنوات، هذه الشركة التي حاولت خلق 200 هكتار تم توزيعها على نحو 956 مستوطنا أوروبيا[3].

الشركة هبرة ومكتا la habra et de macta ، صاحبها رجل باريسي، وصلت شركته إلى تغطية أغلب الأراضي الريفية، ورغم ما حققته هذه الشركة من استثمار إلا أنها كانت وبالا على الفلاحين الجزائريين حينما سيطرت على أغلب أراضيهم التي تنوعت بين تلك الأراضي الصالحة للزراعة وتلك التي كانت عبارة عن مناطق رعوية وكذا منها ما هو عبارة عن ممرات والتي توزعت على منطقة مكتة بسيق بين أرزيو ومستغانم، فقد عملت هذه الشركة على استصلاح الأراضي، والسقي لكن هذه العملية لم تكن ناجحة وتسيير ببطء مما أدى إلى إفلاسها وتصفيتها في سنة 1911م[4].

---

[1]– رحيم محياوي، دراسة مستقبلية الاستيطان وتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، عنابة : منشورات جامعة باجي مختار، 2006، ص: 29.

[2]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1954، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص: 16.

[3]–: Djillali Sari,Op Cit, p :31.

[4]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص: 16.

شركة جمعية الغابات: هذه التي تحصلت على نحو 160 ألف هكتار من الأراضي الغابية التي كانت بالدرجة الأولى بمثابة أراضي للنشاط الرعوي، بحيث أعطي حق الاستثمار والتملك لهذه الشركة لمدة 90 عام، لكنها باعت جزء من هذه الامتيازات لحوالي 30 مستوطنا أوروبيا أي ما قدر بنحو 600 ألف هكتار، ولم يتوقف الحال بالنسبة للأراضي الغابية عند هذا الحد بل امتد إلى أن شمل مساحات أخرى غابية أو قريبة منها، بحيث تمكنت السلطات الاستعمارية من حجز حوالي 200 ألف هكتار، بينما المستوطنون الأوروبيون استطاعوا امتلاك ما يفوق النصف مليون هكتار من هذه المساحات في إطار سياسة تمليك الأوروبيين أراضي الجزائريين باسم هذا القانون[1].

لقد تمكنت السلطة الاستعمارية القائمة على مبدأ مصادرة الأراضي وانتزاعها من أصحابها – الأهالي الجزائريين– ومنحها للمعمرين الأوروبيين من الاستحواذ على مساحات كبيرة من أراضي العرش والتي قدرت بنحو 61000هكتار كان أغلبها من أحسن الأراضي إما من الناحية الزراعية أو الرعوية أي هذه الأراضي التي كانت من امتلاك 16 قبيلة ما قيمته 22% من ممتلكاتها كلها كانت في صالح العملية الاستيطانية وعناصرها المستوطنين الأوروبيين كان من نتائجها خلال فترة الحكم الإمبراطوري إنشاء العديد من القرى الاستيطانية والمراكز الريفية والتي قدر عددها بما يقارب 79 مركز ما بين سنتي 1850- 1870م[2].

ورغم ما جاء به هذا القانون من تعهد للأهالي الجزائريين والمعمرين على حد السواء، إلا أنه كان في باطنه يسعى إلى ضرب استقرار المجتمع الجزائري وزعزعة نظامه العقاري خاصة سياسة استراحة الأرض التي كانت في خدمة النشاط الرعوي بشكل يلاءم متطلبات هذا النشاط بشكل كافي، بحيث شكل هذا القانون أداة ضرب واختناقا بالنسبة للقبائل خاصة تلك التي كانت تمتهن حرفة الرعي مثلا قبائل البدو الرحل وهو بطبيعة الحال الهدف الأساسي الذي كانت السلطات الاستعمارية تود الوصول إلى تحقيق من خلال قول أحد قادتها السياسيين وهو ليتبودوا مستشار الدولة هذا الذي كتب في أحد تقاريره حول

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص: 17.

[2]- Mahfoud Kaadache, L'algerie Des Algeriens De La Préhistoire A 1945, Edif, Alger, 2000, P : 643.

هذه العملية قائلا: "لا يمكن حصر هؤلاء الناس فجأة ضمن خطوط هندسية متراصة في حين أنهم يحتاجون الصحراء شتاء وسهول التل في الربيع والصيف والجبال والغابات في فترات الجفاف"[1]، وهذا ما يصف لنا صعوبة تطبيق هذا القانون على قبائل البدو الرحل من جهة، ومن جهة ثانية عن مدى بشاعة هذا القانون وسياسة فرنسا التعسفية في فرض قوانينها التشريعية على المجتمع الجزائري دون مراعاة خصوصيات هذا المجتمع ومميزاته.

وخلاصة القول عن هذه الفترة – الحكم الإمبراطوري- هو أن المستعمر الفرنسي قد سلك مختلف الوسائل والأساليب من خلالها حاول الاستحواذ أكثر على ممتلكات الجزائريين ومصادرتها بمختلف الحجج، وهو ما نجده قد تأكد على يد المكاتب العربية حينما قامت على أسلوب الجباية التي فرضت على أراضي العرش وخير دليل على ذلك منطقة مستغانم بداية من سنة 1855م، هذه الضريبة التي لم تفرق بين ما هو خاص بالنشاط الزراعي وما هو خاص بالنشاط الرعوي فكانت قد قدرت ب 50 فرنك لكل هكتار صالح للزراعة، 025 فرنك عن كل هكتار صالح الرعي وهذا الأخير نجده قد طبق على المساحات الرعوية التي كانت ناحية السهل الغربي من منطقة الشلف، بحيث نجد عكرمة الشراقة هؤلاء الذين كانوا يدفعون ما قيمته 1894 فرنك، بينما عكرمة الغرابة يدفعون 3000 فرنك، بهذاأرغم العديد من الجزائريين المزارعين وأصحاب النشاط الرعوي على دفعت تلك الضرائب التي كانت في غالبها ثقيلة على كاهلهم[2].

## 2–ب– قانون 16 جوان 1851م:

ومن بين القوانين التي جاءت موجهة على الخصوص لفئة البدو الرحل قانون 16 جوان 1851م، إذ نص القانون على إلزامية مصادرة الأراضي الرعوية والزراعية التي تخلى أصحابها عنها وهذا في إطار مصادرة كل المساحات التي تكون في حالة شغور في بعض الفترات، مما فتح أمام الكولون فرصة الاستحواذ على الأراضي والاستيلاء عليها، في حين نص القانون على ضرورة انتزاع الأراضي التي تخلى

[1]– عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830– 1960، تر: جوزيف عبد الله، ط1، لبنان: دار الحداثة، 1983، ص: 63.

[2]–: Djillali Sari,Op Cit, pp 26, 27.

الكولون عن خدمتها وتركوها بورا على أساس ارتفاع سعرها ثم العودة مرة أخرى وبيعها للفلاحين الجزائريين (البدو الرحل) أو كرائها لهم، وهو ما من شأنه الاستفادة ضعف ثمنها[1].

وعليه فإن هذا القانون جاء ليضفي طابع الشرعية على من تملكوا الأراضي في حال غياب أصحابها عنها أي الكولون الذين استولوا على أراضي الجزائريين الذين كانوا يغيبون عنها في بعض المرات.

## 2–ج– القرار المشيخي – قانون سيناتوس كونسالت– 22أفريل 1863م:

ولعل من بين تلك القوانين التي تم سنها خلال عهد الحكم الإمبراطوري نجد قانون سيناتوس كونسالت هذا القرار الذي يعتبر بمثابة المنعرج الحاسم والحساس في مسار تاريخ العقار في الجزائر وملكيته، وذلك من خلال مخلفاته وآثاره السلبية على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري فيما بعد سنة 1863م، فكان قانون قد مهد للملكية الفردية واستبدالها بالملكية الجماعية، فجاء من أجل القضاء على الملكية الجماعية وعلى نظام القبيلة هذه الأخيرة التي حاول تقسيمها إلى ملكيات فردية تمثلت في الدواوير ليس لأجل شيء سوى للقضاء على الملكية الجماعية حتى يسهل الاستيلاء على تلك الملكيات الفردية في حال عجز أصحابها في خدمته وتقديم ما عليهم من ضرائب لصالح السلطة الاستعمارية، بحيث نجد مساحات هائلة تم تحويلها بمقتضى سياسة هذا القانون قد قدرت خلال سنة 1866م بحوالي 06 ملايين هكتار منها 92 ألف هكتار أراضي بور كانت تستغلها جموع القبائل ومنها قبائل البدو الرحل لغرض الرعي، والأخرى من تلك المساحة هي أراضي ذات طابع زراعي استحوذ عليها الكولون وحولوا أصحابها إلى خمَاسين نتيجة الضرائب الكبيرة التي لحق بهؤلاء الملاك الجزائريين مما جعلهم يضطرون لبيعها للأوروبيين أفضل من الاستدانة من اليهود بفوائد بلغت أغلبها أو زادت عن 20% شهريا و240% سنويا من أجل أن يشتري صاحب هذه الأرض البذور لزراعتها وإلا تؤخذ عنه عنوة تحت ذريعة عدم القدرة على خدمتها[2].

والمتتبع لهذا القانون وبنوده يدرك أنه جاء تحت عنوان: "قانون سلطاني في شأن أحوال أهل الوطن الجزائري وانتسابهم للدولة الفرنساوية" ، بحيث جاء مضمونه يرمي إلى الاعتراف بحق الملكية لجميع تلك

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، ج2، المرجع السابق، ص: 27.

[2]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص: 159.

القبائل لكن استناد إلى وثائق تثبت هذه الملكية، وهو أمر مستحيل لأن أغلب هذه القبائل لم تكن تحوز على هذه الوثائق، كما نجد أنه يشرع ويرمي إلى إنشاء مراكز تجميع لأفراد تلك القبائل وفق تقسيم ملكية القبيلة عليهم وهي الأراضي المشاعة، فيكون من ضمنها مساحات خاصة بالنشاط الرعوي للقبيلة والتي قدرت مساحتها بنحو 2840531 هكتار، فعرفت بمراعي القبيلة، كما خصصت مساحات للفلاحة لغرض الزراعة قدرت بنحو 2859505 هكتار وعرفت بأراضي الجماعة يتم تقسيم هذه الأخير بين الأفراد باسم هذا القانون أي إلى ملكيات فردية يلزم صاحبها بإثبات ملكيته لها بوثيقة داخل قبيلته حتى يتسن له التحكم في خدمتها أو التصرف فيها أي يكون بين خيارين إما[1]:

- قبول الملكية الفردية وإثباتها بالوثائق .
- التخلي عن هذه القطع من الأراضي التي كانت باسم القبيلة وبالتالي تحويلها إلى يد المعمرين.

فمن خلال هذا القرار المشيخي تمكنت فرنسا من توسيع مشروعها الاستيطاني متجاوزة حدود الملكية الجماعية وما كانت تشكله من عقبات أمامها نظرا لفاعلية هذا القانون وهدفه الرئيسي وهو تحويل الملكية الجماعية إلى ملكية فردية هذه الأخيرة التي طالب مناصروها أمام مجلس الشيوخ الفرنسي السعي قدم في تعميمها وبالتالي القضاء على نظام القبيلة ومليتها الجماعية وهذا من خلال قولهم: "إن الملكية الفردية الحرة هي السبيل الأفضل نحو استعمار خصب"[2].

لقد كان لهذا القانون الدور الكبير في القضاء على نظام القبيلة وحددتها كجماعة واحد متحدة فيما بينها تحت نظام جماعي متماسك ومنظم خاضع لشيخ هذه القبيلة، تعمل على الاستغلال الجماعي لتلك الأرض التي كانت تمتلكها، مما أسهم هذا القانون في القضاء على وحدتها، وإنشاء الملكية الفردية التي من أبرز سماتها الضعف والإذلال ثم الخنوع والانقياد[3] .

ومن خلال وقوفنا على تصريح للجنرال الفرنسي آلار (ALLAR)حينما تحدث عن السبب الرئيسي لإصدار القرار المشيخي حيث جاء في تصريحه ما يلي: "لن تغفل الحكومة عن حقيقة أن

[1]– ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات لواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط2، الجزائر: عالم المعرفة، 2009، ص: 33.

[2]– محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830– 1871، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة، 2011، ص: 136.

[3]– الطاهر بن خلف الله، المرجع السابق، ص: 150.

سياستها يجب أن تنشد على العموم للتخفيف من تأثير الزعماء وتفتيت القبيلة"[1]، وبذلك تكون عملية تفتيت القبيلة وتشتيتها أمر مقصود بموجب هذا القانون الذي أسس لباقي التشريعات التي جاءت بعده، خصوصا عمليات الحجز والمصادرة التي عملت الإدارة الاستعمارية على ممارستها بناءا على هذا القانون على تلك القبائل الثائرة أو تلك التي أبدت ولاءها لرجال المقاومة ومثال ذلك نجد قبيلة الحشم التي قادت انتفاضة المقراني في سنة 1871م، إذ تعرضت لعملية التفقير والتهجير حينما مورست ضدها بحيث تم تهجيرها جماعيا من موطنها الأصلي بمجانة إلى منطقة الحضنة وذلك بداية من سنة 1876م، وهذا ما نجده قد أثر في سكان الحضنة بالمسيلة من حيث انعكاس هذه الهجرة عليهم، بحيث أدخل الطرفين في صراعات فيما بينها وهو ما هدفت إليه الإدارة الاستعمارية من وراء سن هذا القانون[2] .

كذلك المتتبع لعملية السيطرة التي باشرتها الإدارة الفرنسية من خلال هذا القانون يدرك مدى تعامل الأهالي الجزائريين مع ما كانت تحاول السلطة الإستعمارية الوصول إليه، فرغم أن البعض منهم كان معارضا لهذا القانون وما جاء به فإن البعض من الأهالي تسابق لبيع الأراضي للكولون الأوروبيين مخافة أن تسقط مليتها من يده دون أن يحصل على أدى تعويض مقابل ذلك، ولعل مثال عن ذلك فلاحو قرية السحاري الشراقة (بلدية جبل الناضور المختلطة، دائرة تيارت عمالة مستغانم)، وكذا قبيلة أولاد زيان الغرابة، والشراقة، وأولاد زودية، وأولاد حدو، وأولاد بلحسن، وأولاد سيدي خالد، وأولاد عزيز، وأولاد خروبي، وأولاد عفيف وأولاد بورنان، والشاوية، بحيث قدر مجموع القطع التي تم بيعها بأزيد من (23118) ثلاثة وعشرون ألف ومائة وثمان عشرة هكتار، إذ أن قبيلة الشاوية لوحدها باعت ما يقدر (224) مائتان وأربع وعشرين هكتار ، غير أن البعض لم يعرض أراضيه للبيع مثل قبيلة قنادزة، والكعابرة، والمرابطين الغرابة إدراكا منهم لمدى خطورة هذا القرار وانعكاسه على مستقبل الجزائري[3].

## 2–د– قانون وارنيي 26 جويلية 1873م La Loi Warnier

[1]– صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830– 1930، رسالة دكتوراه ل م د، جامعة باتنة: قسم التاريخ وعلم الآثار، 2013–2014، ص: 276.

[2]– كمال بيرم، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884– 1945، رسالة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط، جامعة منتوري قسنطينة، 2005– 2006، ص: 70.

[3]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962م، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، 2013، ج2، ص: 67.

إذا تحدثنا السياسة الفرنسية خلال العهد المدني بالجزائر فإننا نلاحظ أن السلطة الاستعمارية لم تتوقف عن سن العديد من القوانين التي كانت دائما ما تحاول فرنسية العقار الجزائري أكثر والقضاء المتواصل على خصائص المجتمع الجزائري وتماسك بنيته الاجتماعية والاقتصادية، بحيث نجدها تقوم بإصدار قوانين أخرى كلها موجهة نحو العقار وخدمة للمشروع الاستيطاني الاستعماري ومنها.

قانون وارنيي[1] 26 جويلية 1873م (La Loi Warnier)فهو من بين القوانين والتشريعات التي استهدف الملكية الجماعية والذي جاء بعد عشر سنوات من صدور قانون سيناتوس كونسلت في أفريل 1863م، فقانون وارنيي نسبة لصاحب فكرته وهو النائب البرلماني وارنيي هذا الذي رأى في قانونه هذا أنه مكمل لما سبقه من تشريعات خصوصا القرار المشيخي، فقد هدف في مضمونه إلى إقرار الملكية الفردية، والتي من خلالها يتسنى للجزائريين الحق في بيع أراضيهم، فهو يخص منهم أولئك الذين حصلوا على سندات ملكية من قبل السلطات الفرنسية، مما يجعلهم هذا القانون أحرار في تصرفاتهم حيال ملكياتهم العقارية[2]، غير أن الهدف الأساسي من وراء هذه التشريعات الاستعمارية هو تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

– التمكين للملكية الفردية والقضاء النهائي للملكية الجماعية بين الجزائريين للتأسيس لقاعدة ملكية أفضل من تلك التي كان عليها المجتمع الجزائري في السابق.

– التوزيع العادل للمساحات العقارية الخاصة بالأراضي بين السكان سواء الأهالي الجزائريين والأوروبيين المعمرين القادمين إلى الجزائر على حد سواء، وهو ما من شأنه تحقيق العدالة بين الطرفين مما يُمكن للعنصر الجديد الدخيل حق في الملكية العقارية مثل ما هو ممكن للأهالي الجزائريين[3].

---

[1]– وارنيي أو فارنيي هذه الشخصية التي ارتبط اسمها وظهر نتيجة صدور قانون جويلية 1873م والذي نسب إليه، إذ يعتبر ممثل الجزائر في الجمعية العامة، فهو نائب يمثل فئة الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، فهو صاحب فكرة التصويت على هذا القانون الذي يتضمن في محتواه تحويل الملكية الجماعية إلى ملكية فردية أو خاصة؛

Charles Robert Ageron, les algériens muslmans et la France 1871- 1919, tome premeiere, presses universitaires de frence, paris, 1968, p : 78.

[2]– عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830– 1873)، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830– 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20– 21 نوفمبر 2005.

[3]–Charles Robert Ageron,op, cit, p : 78.

وإذا ما تحدثنا على هذا القانون ومدى تأثيره على حياة البدو الرحل وتنقلاتهم، فإننا نورد ذلك من خلال انعكاسات هذا القانون وأهداف صاحبه – وارنيي- التي تعتبر أهداف ذات نظرة بعيدة بحيث؛ أن هذا القانون جاء لإيجاد مخرج رؤوس الأموال الفرنسية المتراكمة، وإيجاد منابع للمواد الأولية تموين حاجة المصانع الفرنسية، مما جعل هذا القانون له تأثير على فئة البدو الرحل من حيث نبات الحلفاء هذا النبات الذي وجد في المساحات الرعوية التي كانت ترتكز عليها حرفة تربية المواشي لدى هؤلاء الأمر الذي جعل مواطن هؤلاء مهدد بالمصادرة والاستيلاء من قبل الإدارة الفرنسية خاصة أن مادة الحلفاء كانت تنتشر على طول تلك المناطق الرعوية التي كانت في أغلبها أراضي لا مالك لها، مما جعل مرجعيتها للدولة لا محال وهو ما جعلها تستغل مساحات الحلفاء لما أصبحت توفره هذه النبتة من مواد أولية لكل من : صناعة الورق بأنواعه المختلفة، النسيج الخاص بالأقمشة، وهذه الصناعات بدوره فتحت باب الاستثمار أمام الشركات وأعطت للحكومة الفرنسية عديد العروض كان من بينها طرح فكرة إقامة خطوط السكة الحديدية للاستثمار واستغلال مادة الحلفاء[1].

## المبحث الثاني: تنقلاتهم في ظل القوانين الفرنسية الاستعمارية ما بين 1870– 1904

لقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية على سن مجموعة من التشريعات التي من خلالها حاول التعامل مع مجموعات البدو الرحل، التي ظلت مرتبطة ومتمسكة بالنمط المعيشي الخاص بها، هذا النمط الذي يعتمد في أساسه على التنقل والترحال نظرا لطبيعة الحياة الخاصة بهذه الفئة، بحيث من خلال هذه

[1]– صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830– 1930، قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، (دس)، ص، ص: 114، 115.

القوانينح تحكمت في تحديد وجهات تنقل هؤلاء، واستطاعت أن تحد من تنقلات البعض من تلك القبائل نهائيا خصوصا عندما تم القضاء نظام العشابة الذي ارتبط أساس بهذه الفئة ونشاطها الرعوي.

## 1– التشريعات الفرنسية وفئة البدو الرحل (قوانين:1874–1885– 1887):

لقد اعتنت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالمساحات الغابية أيما اعتناء وأعطتها اهتماما كبيرا وذلك نظرا لما أصبحت تقدمه الغابة من موارد جمة للمستعمر الفرنسي، ومنها المادة الأولية كالأخشاب، وكذا الأراضي الرعوية التي كثيرا ما كان أولئك الذين امتهنوا حرفة تربية المواشي، ولعل من بين هؤلاء نجد قبائل البدو الرحل التي اعتمدت على المساحات الغابية في عملية الرعي الموسمية خصوصا في فصل الخريف والربيع، وأمام تزايد أعداد الوافدين على هذه المساحات قامت السلطات الاستعمارية بسن جملة من التشريعات التي تتعلق بعملية الرعي والرعاة من حيث كيفية استغلال هذه المساحات وتحديد أوقات استغلالها.

### 1–أ– القانون الغابي الصادر 1874

لعل من بين أولى القوانين التي مست المساحات الغابية والتي من خلالها اعتبرت السلطات الاستعمارية هذه المساحات ملكا لها، نجد قانون 1874م هذا القانون الذي أصدرته السلطة الاستعمارية بغرض معاقبة كل من يمس بالمساحات الغابية أو يستغلها بشكل غير قانوني (عشوائي)، بحيث يكون مبدأ العقوبة وفق المسؤولية الجماعية إذا ما تسبب أحدهم بإحداث حرائق في إحدى الغابات[1].

### 1–ب– قانون 1885

لقد تم بتاريخ 06 ديسمبر 1885م إصدار إحدى القوانين التي مست المساحات الغابية، وكان من دواعي إصداره تلك الحرائق التي نشبت في حدود سنة 1881 وكذا بعض الشكاوى من أصحاب المساحات المجاورة، وأصحاب الشركات الاستثمارية التي عملت على استغلال موارد الغابة خصوصا الحلفاء، والأخشاب، بحيث عملت السلطات الاستعمارية من خلال هذا القانون زيادة الضغط والتشديد على أصحاب المواشي وخصوصا قبائل البدو الرحل الذين عرفوا بنشاطهم الرعوي، بحيث

[1]–بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقية ...، المرجع السابق، ص، ص: 148.

زادت تجاوزات المستعمر في انتزاع الأراضي الرعوية من أصحابها، وتسليمها للكولون من أجل استغلالها في عملية الزراعة، فلم يتوقف الأمر إلى هذا الحد وإنما امتد مضمون هذا القانون ليشمل تطبيق العقوبة على من تسبب في إتلاف بعض الأشجار تحت دواعي ممارسة النشاط الرعوي عليها أو بالقرب منها، الأمر الذي أدى بالبعض إلى الرحيل من تلك الأراضي لقريب من المساحات الغابية أو من وسط تلك المساحات في حد ذاتها[1].

## 1–ج– قانون 22 أفريل 1887م

لقد جاء هذا القانون الصادر في أفريل 1887م من أجل مصلحة الكولون وبشكل مباشر وصريح، من خلال محاولة المشرع الفرنسي مراجعة المواد التي جاء بها قانون وارنيي سنة 1873م، بحيث تهدف تلك المراجعة التي تسهيل الطريق أمام رجل الكولون للحصول على أراضي العرش الجزائرية وذلك في حال ما أراد أصحابها بيعها أو تحويل ملكيتها، وقد جاء هذا القانون مناقضا لسابقه من حيث أول منع وحضر عملية نقل الملكية، فألح الثاني على السماح والإباحة لهؤلاء الجزائريين، ومنه فقد نص هذا القانون على مجموعة من التعديلات[2] وهي:

- العمل على التقيد بالإجراءات التطبيقية التي من شأنها تحديد أراضي كل قبيلة ودوار خصوصا في عملية التنازل والبيع، بحيث لابد أن يتم الاستناد على ما جاء في المادة 04 من قانون أفريل 1887م.
- وحسب ما جاءت به المادة رقم 19 من قانون وارنيي فإن كل من حصل على حق الملكية وهو حق عيني وجب عليه تسجيل تلك الملكية وفق التسجيل الخاص بالسندات في مدة لا تتجاوز 45 يوم، كما يضيف هذا القانون لأصحاب حق الملكية، خصوصا في شكليات التطهير والتقنين لتلك الملكيات، وهذا كإضافة لما جاء في هذا الجانب في الفصل الثالث من قانون 1873، وهذا من حيث وضع حدود أو معالم واضحة من خلالها تتضح أرض الممتلك وذلك لجيرانه حتى يتم احترام تلك الحدود.

[1]– بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقية ...، المرجع السابق، ص، ص: 148، 149.

[2]– بن داهة عدة، الاستيطان والصراع ...، ج1، المرجع السابق، ص: 376.

- التمكين للرجل الأوروبي الكولونيالي من حق التملك داخل أراضي العرش قبل ترسيم وتحديد الملكيات الفردية، كما جاءت أربع مواد من هذا القانون تعالج هذه القضية وهم المواد ما بين 07 إلى 10 من محتوى قانون 22 أفريل 1887م[1].

ولعل العلاقة التي نلمحها بين هذا القانون وفئة البدو الرحل تكمن في حيثيات التشريع ومدى تمكينه للكولون من السيطرة على الأراضي الجزائرية بشقيها البور والزراعية، وذلك سهلت عملية الانتقال للملكية من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية، بما فيها أراضي الرعي التي كانت يستغلها كل أفراد القبيلة، بحيث أصبح الفرد أكثر حرية في المطالبة بملكيته في هذه الأراضي خصوصا عندما أضحت بوادر الملكية الفردية واضحة في المجتمع الجزائري بسبب القوانين الفرنسية المتتالية بداية من القرار المشيخي وإلى حدود هذا القانون.

## 2– البدو الرحل والتشريعات الفرنسية خلال (1897– 1904)

### 2–أ– 16 فيفري 1897

لقد كان بين التشريعات الفرنسية التي جاءت مصححة لقانون فارني أو مضيفة لما جاء فيه من مواد، أو بحلول سهلة لأجل التمكين لهذا القانون من التطبيق بين الجزائريين والفرنسيين، نجد قانون فيفري 1897 الذي كان تابعا لسلسلة القوانين التي جاءت من قبل خصوصا التي كانت أواخر القرن 19م، وكانت الغاية من إصدار هذا القانون التمكين للقانون وارنيي من التطبيق نظرا لاستحالة وإخفاق قانون 1887 من تحقيق ذلك نظرا لما كان يلزم الإدارة الفرنسية من معدات مادية لأجل تطبيقه على الجزائريين، فقد نص هذا القانون على مجموعة من النقاط كان أبرزها ما يلي:

- عملية طلب الحصول على سندات الملكية تكون من قبل الجميع دون استثناء سواء جزائريين أو أوروبيين عكس ما كان معمول به من قبل حسب ما جاء به قانون سنة 1873م في فصليه الثاني والثالث.
- من خلال مواد هذا القانون نجده قد جاء من أجل ضمان صلاحية الإدارة القضائية الفرنسية وذلك من خلال مادته 13، بحيث أقر على الاعتراف بتلك الممتلكات التي تم تصنيفها من

[1]– بن داهة عدة، الاستيطان والصراع ...، ج1، المرجع السابق، ص: 376.

قبل الإدارة الفرنسية على أنها ملكية عرش، وهو ما يبيح عملية تجزئتها وتفكيكها إلى ملكيات فردية وذلك وفق القرار الذي يصدره الحاكم العام، وقد تم إصداره في الجريدة الرسمية للجزائر وهكذا أسس هذا القانون القاعدة القضائية للملكية العقارية وجعلها من صلاحيات القضاء الفرنسي مما عمل هذا الأخير بدوره على التمييز بين الملكية الخاصة بأراضي العرض، وأراضي الملك، فأعطى بذلك حياة جديدة لهذا الجانب من العقار الجزائري عكس ما غفل عنه قانوني 1873، و1887، وبذلك أصبحت أراضي الجزائريين أكثر حصرا وفي قبضة الإدارة الفرنسية[1].

لقد جاء قانون 1897 كبديل لسابقه قبل عشر (10) سنوات سنة 1887م، بحيث أقر أحقية الإدارة الاستعمارية ومكنها من التحكم في ملكيات الجزائريين، فأصبح الجزائري ملزم حينما يود بيع ملكيته من قطعة أرض أن يرجع إلى القضاء الفرنسي فيطالب بإثبات ملكيته الفردية ضمن ملكية العرش أو الملك من أجل ثلاث احتمالات لا غير وهي: إما بيع قطعة أرضه إلى أحد الأوروبيين، أو إلى أحد إخوانه الجزائريين، أو أن تُعط له أحقية التملك وفق سندات الملكية التي كانت تمنح للملاك وذلك استنادا على ما حدده قانون سيناتوس كونسلت عام 1863م.

### 2–ب– قانون 13 سبتمبر 1904

لقد استمرت الإدارة الفرنسية في إصدار التشريعات وذلك في بداية القرن العشرين، بحيث راحت تصدر مجموعة من القوانين التي تتعلق بالعقار الجزائري فكان منها قانون 1904م هذا القانون الذي استهدف أراضي الجزائريين هادفة من وراء هذه التشريعات إلى فرنسية العقار الجزائري وجعله مقننا وفق القانون المعمول به في فرنسا، فقد صدر هذا القانون في 13 من شهر سبتمبر عام 1904م فهو قانون خدم المصلحة الكولنيالية بنسبة كبيرة جدا، وهذا من خلال التمكين للأوروبيين من حيازة الأراضي والظفر بها وفق ما سنه المشرع الفرنسي من قوانين، فجاءت مواد هذا القانون كلها في صالح الكولون

[1]– بن داهة عدة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و1897/02/16، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830– 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدي بلعباس يومي 20– 21 ماي 2006، ص، ص: 229، 230.

فتضمنت الطرق الشرعية لانتقال الأراضي التي كانت قد خصصت للمشروع الاستيطاني، وكذا الشروط والمعايير التي من شأنها أن تتوفر في المستفيد حتى يتسن له الاستفادة من قطعة أرض، بالإضافة إلى ذلك أقصي الفلاح الجزائري وفق هذا القانون من أحقية الملكية والاستفادة من الأراضي بنوعيها وبأي شكل من الإشكال التي توصله إلى ذلك[1].

وبهذا القانون يكون الفلاح الجزائري قد أصبح مضطرا أكثر إلى بيع قطعة أرضه، وحرم أثر من حقوقه التقليدية، في حيازة مساحة عقارية لأجل الانتفاع به في وسط الملكية الجماعية التي كانت تتمتع بها القبيلة في شكلها الطبيعي، كما مس هذا القانون الجانب البدو الرحل كفئة اجتماعية كثيرا ما كانت تستغل مساحات زراعية لغرض الرعي في بعد موسم الحصاد، وهو ما حياتها أكثر معاناة وأقل تحركا من حيث التنقلات فكانت تنحصر شيئا فشيئا إلى أن كادت تنعدم حياة التنقل والترحال مع بداية القرن العشرين.

### 3– إنشاء مراكز المراقبة والحصون :

### 3–أ– تشييد الحصون:

لقد اهتمت الإدارة الاستعمارية منذ بداية ثمانينيات القرن التاسع عش على انجاز العديد من المشاريع، وذلك بمساعدة من مجلس النواب الفرنسي وهذا من أجل مد المشروع الاستيطاني أكثر في باقي مناطق الجزائر خصوصا نحو الجنوب، وتثبيت أقدام الاستعمار الفرنسي[2]، خصوصا بعد الحاق منطقة ميزاب بنفوذ السلطة الاستعمارية سنة 1882م، بالإضافة إلى ربط خط السكة الحديدية بعين الصفراء كما عملت على شق الطرق وإقامة الجسور وربط المناطق الجنوبية الواسعة الشاسعة وكذا تلك التي تعيش نوع من الاستقلالية والغير خاضعة[3].

في حدود شهر مارس 1885م قام الجنرال "دليباك" من إقامة وبناء مركز ذا تحصينات كبيرة وهو الحصن الذي كان بجنان بورزق وذلك من أجل غرض حماية المواصلات بين عين الصفراء ومنطقة فقيق

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، ج1، المرجع السابق، ص: 396.

[2]– ابراهيم مياسي، المقاومة الشعبية، (د ط)، الجزائر: دار مدني، 2009، ص: 101.

[3]– حمزة بن قيطون، المرجع السابق، ص: 49.

وحراسة الواحات المغربية القريبة من هذا الخط، خاصة عندما وضعت السلطة الاستعمارية خط عين الصفراء ضمن اهتماماتها لتحقيق أهدافه حيث اهتمت بخطه الخاص بالسكة الحديدية الذي أنهته في حدود عام 1887م الرابط بين الحصن وعين الصفراء، ولم تكتف بهذا فقط بل توسعت أكثر حينما أنشأت سنة 1891م المركز العسكري الدائم في منطقة المنيعة وذلك تحسبا لاحتلال كل من عين صالح وواحات توات[1]، بحيث وصفها الحاكم العام جول كامبون (JULE GAMBON) أنها ملجأ للثوار ورجال الجهاد أمثال الشيخ بوعمامة الذي لجأ اليها في العديد من المرات باحثا عن الدعم والمساندة في مرحلة مقاومته للوجود الاستعماري وحث ساكنة المنطقة وتأليبها ضد العدو[2].

وفي خطوة موجهة ضد قبائل البدو الرحل بشكل مباشر نجد أن الإدارة الاستعمارية شرعت في حدود سنة 1893م، على تشديد الرقابة على تلك القبائل البدوية التي تمتهن حرفة الرعي الذي يحتم عليها التنقل والترحال المستمر، وهو ما جعلها تحت نظر الإدارة الاستعمارية من خلال تلك الحصون التي شيدتها لهذا الغرض مثل حصن المنيعة الواقع في قلب الصحراء ومنها حصن ميربال (MIRIBEL) هذا الحصن في منطقة حاسي الشابية الذي يبعد عن المنيعة بنحو مئة وخمسة وثلاثون (135) كلم جنوبا على الطريق الرابط بين كل من عين صالح ومنيعة عبر تادمايت، وكذلك حصن ماكماهون (FORT MAC-MAHON)في حاسي العمارالذي يبعد عن المنيعة في ناحية الغرب منها بحوالي مئة وخمسة وستين (165) كلم في وادي ميقيدان على طريق تينقورارين[3].

**3–ب– السكة الحديدية كمشروع للنقل الصحراوي:**

لقد كان من ضمن الأساليب والوسائل التي اعتمد عليها المستعمر الفرنسي في بسط سيطرته على أقاليم الجنوب الجزائري هو اهتمامه بجانب النقل والمواصلات كعنصر فعال وأساسي في مشروعه الاستعماري الاستيطاني، ولعل هدفه من ذلك هو:

[1]– توات يراد بها ذلك الإقليمالجغرافي الشاسع الواقعجنوبغربالصحراءالجزائرية،وهويشتملعلىعددهائلمنالواحاتوالقصور فهذا الإقليم يزيدعنالثلاثمئةواحة؛عميراوياًحميدةوآخرون، السياسةالفرنسيةفيالصحراءالجزائرية1844– 1916، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013م، ص: 07.

[2]– ابراهيم مياسي، المقاومة الشعبية..، المرجع السابق، ص: 101.

[3]– ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830– 1962)، الجزائر: وزارة الثقافة، غرناطة للنشر ، 2013، ص–ص: 166– 167.

- ربط المستعمرات الموجودة والمنتشر في مختلف أقاليم البلاد الشمال، الجنوب، الوسط والغرب.
- تسهيل انتقال وتنقل القوات العسكرية وتذليل ظروف استقرارها في المراكز العسكرية المختلفة التي أنشئوها والتي سيتم إنشاءها مستقبلا في منطقة الواحات، والمناطق الاستراتيجية الأخرى[1].
- العمل على تنشيط الاقتصاد الفرنسي وازدهاره خاصة عند استغلال الموارد الطبيعية التي يحتوي عليها باطن الصحراء الجزائرية كإقليم قورارة، وتوات الغنيين بالمعادن كالفحم الحجري، وكذا هضبة تاهيت الغنية بمركبات الكبريت بالإضافة إلى وجود الرصاص والزنك والأنتيمون[2] والنحاس والحديد[3].
- الحد من نشاط بعض القبائل الرحل البدوية التي كانت في بعض الأحيان تشغل التجارة مشكلة قوافل تجارية رابطة ما بين المغرب الأقصى والجزائر ومالي وصولا حتى طرابلس الليبية وتونس محملة بأنواع الزينة من عطور وبخور وكذا المنسوجات الصحراوية وريش النعام وبعض المعادن الثمينة كالذهب والفضة والنحاس، الأمر الذي جعلها محل منافس للسلطات الاستعمارية بالجنوب الصحراوي مما زاد من مخاوف هذه الأخيرة من وصول تلك القبائل إلى مصادر هذه الثروة واستغلالها أو احتكارها وتوجيهها إلى الشعوب الأوروبية الأخرى[4].

لقد لقي مشروع مد خط السكة الحديدية نحو الجنوب استحسان الكثير من القادة الفرنسيين السياسيين والعسكريين خاصة منذ منتصف الستينيات القرن التاسع عشر، وذلك لما له من نتائج ايجابية على مواصلة مد المشروع الاستيطاني الاستعماري بالمنطقة، وكذا تنشيط التجارة في الجنوب وجعلها تحت قبضة الإدارة الاستعمارية وهو ما يد تبعية سكان هذه المناطق للسلطة الاستعمارية، ولعل من بين تلك

[1]– يحي بوعزيز، اهتمامات الفرنسيين بجنوب الجزائر والصحراء، وزارة الإعلام والثقافة: مجلة ثقافية، ع: 57، 1980، ص: 45.

[2]– هو من المعدن وغالبا ما يستخدم في أدوات الزينة، فهو المعروف عند العامة من الناس بالكحل الخاص بالعينين، ينظر: أحميدة أعمراوي وأخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844– 1916م ...، المرجع السابق، ص: 78.

[3]– المرجع نفسه، ص–ص: 78– 79.

[4]– أحميدة أعمراوي وأخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844– 1916م...، المرجع السابق، ص: 79.

الجهود التي كانت على أرض الواقع مشروع كاباني (cabanis)[1] سنة 1953م، هذا الأخير الذي اقترح خط للسكة الحديدية يربط ما بين الجزائر العاصمة وبوسعادة وورقلة، ليسلك اتجاهين أحدهما إلى تونس وطرابلس والثانية إلى منطقة الأهقار[2] .

## 4– الأراضي الرعوية مسألة صراع بين الكولون وقبائل البدو الرحل

كثيرا ما دار الصراع والجدل بين الكولون والفلاحين الجزائريين عامة وفئة البدو الرحل التي امتهنت حرفة الرعي خاصة حول ملكية الأراضي سواء الزراعية أو الرعوية، وعليه إذا تحدثنا عن ذلك الصراع الذي كان بين الطرفين (الكولون والبدو الرحل) نجد أن سببه راجع إلى عدة جوانب أبرزها :

- الكراهية والغضب الناتج بين الجزائريين والأوروبيين منذ الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر منذ 1830م.
- قلة الرقابة التي كانت من قبل الأهالي الجزائريين اتجاه قطعان مواشيهم (البدو الرحل وحرفة الرعي).
- نقص الاهتمام بالمجال الرعوي والزراعي من قبل الفلاحين الجزائريين (عدم استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية المواشي).
- أسلوب التنقل والترحال وتقاليد البدو الرحل خاصة في المجال الرعوي ومنافسة الكولون لهم في نفس المجال (رحلتي الصيف والشتاء من الجنوب إلى الشمال والعكس)[3].

فهذه النقاط كلها عوامل وأسباب دفعت بالطرفين إلى التذمر والتوتر والصراع فيما بينهم، والذي أصبح يكنه كل طرف إلى الطرف الآخر، إذ عمل الكولون على منافسة الأهالي الجزائريين على الأراضي الفلاحية بصفة عامة والأراضي الرعوية خصوصا، ومنها المساحات الغابية والقريبة منها في الكثير من المناطق التلية.

### 4–أ–البدو الرحل ومنشور 20 ماي 1856م:

[1]– أحد المهندسين البارزين والطموحين لإنشاء مشاريع للسكة الحديدية، وقد كان متأثر إلى حد بعيد بتلك المشاريع الخاصة بالسكة الحديدية التي رؤاها بالولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من المشاريع في إفريقيا، أنظر: حمزة بن قيطون، المرجع السابق، ص: 98.

[2]– جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، 1994، ص 143.

[3]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، ج2، المرجع السابق، ص: 321.

إن من بين البراهين الواضحة والدامغة التي تبين مدى الصراع والتوتر الذي كان موجود بين الكولون والفلاحين الجزائريين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو المنشور الصادر عن الولاية العامة للجزائر والذي كان بتاريخ 20 ماي 1856م، إذ وُجِهَ هذا المنشور إلى جنرالات الأقسام وعمال المقاطعات الثلاثة، فقد شرح للعموم أسباب ذلك الصراع الذي يحدث بين الجزائريين والكولون ومدى اتساع فجوته، مما تمخض عنه عدم امتثال الكولون للقوانين السياسية الفرنسية عندما أصبحوا يُحكمون أنفسهم بأنفسهم، وهذا منافي للما جاء به المشرع الفرنسي، بإضافة إلى ذلك فقد وردت في المنشور مجموعة من التبريرات والذرائع التي ارتكز عليها الجانب الفرنسي في تبرير تلك المعاملة التي يتلقاها الأهالي الجزائريين من طرف الكولون، ضف إليها ورود مجموعة من التوصيات مفادها جواز قمع الفلاحين الجزائريين الذين اتهموا بتخريب أملاك وممتلكات الكولون[1].

وقد أعطيت تعليمات لفرق الشرطة العسكرية، والدرك الاستعماري حول مضاعفة نشاطهم ووقف التجاوزات والمخالفات وفق ما ينص عليه القانون، في حين كُلف رجال المكاتب العربية بالتوجه وبكل ما أوتوا من قوة وصرامة بالتدخل لدى زعماء القبائل مفادها نقل نصائح وتحذيرات الإدارة الاستعمارية لرعايا زعماء القبائل من أجل الكف عن الرعي في أراضي المعمرين حتى ولو كانت خالية وغير مزروعة، وفي المقابل يلتزم الكولون بوضع حد لاعتداءاتهم على الجزائريين واغتصاب أراضيهم[2].

وهذا يوضح أن الصراع الدائر بين الطرفين الكولون والفلاحين الجزائريين مرهون بالدرجة الأولى على مدى كف والتزام الكولون بالتوقف عن اغتصاب المزيد من الأراضي الفلاحية من الجزائريين.

### 4–ب– قانون 15 مارس 1858م للمؤاخاة بين الكولون والأهالي الجزائريين

لقد أصدرت الحكومة العامة منشورا بتاريخ 15 مارس 1858م تفاديا لوقوع صراع محتدم بين فئة الكولون والفلاحين الجزائريين احتوى على عدة تعابير وعبارات في مجملها تحدثت عن أعمال العنف، الجرائم التي تحدث في الأرياف منذ 05 جويلية 1830م، وهو ما يعطي لنا تصور عن ذلك الصراع القائم بين المجتمعين الريفي الجزائري والكولنيالي الاستيطاني، وهو الأمر الذي أثار حفيظة الإدارة

[1]– المرجع نفسه، ص،ص: 322، 223.

[2]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، ج2، المرجع السابق، ص: 323.

الاستعمارية الفرنسية التي رأت في ذلك العائق الذي يقف في وجه مشروعها الاستيطاني التوسعي، وكذا أمام آلتها الاستعمارية التسلطية التي تفرض قوانين تعجيزية من خلالها تحاول فرض نفسها والقضاء على مظاهر العنف، وهنا كان لزام العودة إلى مسببات ذلك الصراع القائم بين الطرفين والذي رده الحاكم العام "راندون"[1] أن سببه يعود إلى ذلك التهاون ناجم عن عدم حراسة الفلاحين الجزائريين لقطعان مواشيهم، وفي المقابل المبالغة الكبيرة من طرف الكولون في اغتصاب أراضي الجزائريين الرعوية والزراعية[2].

وقد أقر الحاكم العام راندون وبعد التذكير بالمنشورين الصادرين سابقا بتاريخ كل من 20 ماي 1856، و 23 ديسمبر 1857م على منع تلك القبائل وفصائل القبائل المجاورة للمراكز الاستيطانية الأوروبية من ترك قطعان المواشي ترعى لوحدها دون توكيل أحد لحراستها، مما وجب عليها تعيين شخص يفوق سنه ثماني عشرة سنة لحراستها مع تحديد عدد 50 رأس للبقر والإبل، مائتين رأس من الأغنام، وهذا بالنسبة للرعاة المأجورين حتى تقع على عاتقهم عقوبة المخالفات المرتكبة، غير أن العكس حيال الرعاة الغير أجراء بحيث تقع العقوبة على عاتق ملاك المواشي، بالإضافة إلى وضع القطعان ليلا في زرائب، والفلاح الذي لا يمتثل لهذه الضوابط خصوصا إذا ما أحدثت مواشيه ضررا بإحدى مزارع الكولون، مما يوجب عليه العقوبة المتمثلة في تسديد غرامة مالية إداريا، وتعويض صاحب المزرعة على خسائره[3].

وقد ورد البند السادس (06) من هذا المنشور يحث السلطات المحلية ورؤساء البلديات والمحافظين المدنيين على ضرورة أخذ الاحتياطات الأمنية المناسبة لغرض صون وحفظ ممتلكات الكولون الأوربيين القاطنين بالمراكز الاستيطانية، وإجبار الملاك الجزائريين أصحاب المواشي على ضرورة تعيين راعي بمثابة الحارس لقطعانهم يكون معين من طرف مصالح البلدية بالإضافة إلى تحديد أجره، كما جاء البند السابع (07) من هذا المنشور متعلق بالبند السابق بحيث أعطي حق الرعي في أراضي البلدية لأولئك الملتزمون

[1]– راندون: رجل عسكري وسياسي فرنسي، تولى عدة مهام من بينها العسكرية والسياسية، كما قام بعدة حملات عسكرية لقمع المقاومة في الشرق الجزائري وبلاد القبائل ثم بالأغواط عام 1852م، وتوقرت سنة 1854م إلى أن وصل إلى تولي حكم الجزائر كحاكم عام في 11 ديسمبر 1857م، وفي عهده اتسعت رقعة الاحتلال الفرنسي في الجزائر نحو الجنوب (الصحراء)، أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، ج2، المرجع السابق، ص: 471.

[2]– المرجع نفسه، ص: 324.

[3]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، ج2، المرجع السابق، ص،ص: 324، 325.

بدفع المبلغ المالي كأجر للحارس (الراعي) المعين من قبل اللجنة البلدية ضمن عملية الرعي المشترك للقطعان، في حين نص البند التاسع (09) من هذا المنشور على تجنيد كل من الدرك الاستعماري وحراس الحقول وقوات الأمن العمومي كاحتياط في حال وقوع أي خلاف أو صراع بين الطرفين، خاصة إذا ما وقعت تجاوزات فيما يخص عملية الرعي الجائر، والذي يترتب عنه أخذ إجراءات عقابية بما فيها حجز قطعان المواشي للمدة زمنية تسمح بالتعرف على أصحابه وهذا يكون ضمن تقارير ترفعها هذه الجهات وتبليغها للإدارة الاستعمارية[1].

ونجد المنشور قد أبلغ الفلاحين الجزائريين أنه ليس لأحد الحق في تحديد التعويضات الخاصة بالممتلكات المنتهكة من قبلهم إلا الإدارة الاستعمارية التي لها الحق لوحدها، وتحديد الغرامة مقابل تحديد وتقييم الضرر الناتج عن عملية الانتهاك مع شرط عدم الاعتراض على العقوبة أو مناقشتها مع أصحاب الأراضي المنتهكة[2].

وهو ما يوضح لنا أن الإدارة الفرنسية في هذا الجانب قد استعملت الكيل بمكيالين حيال عملية الرعي، وانتهاك القانون المعمول فيه بين ما هو جزائري وما هو أوروبي (الكولون)، إذ نجدها تستعمل أقصى العقوبات وقسوة القانون المخول لها في تعاملها مع الفلاحين الجزائريين حيال ما بدر منهم من هفوات أو تجاوزات في حق الكولون، إذ لا حق لهم مقابل انتهاكهم، واغتصابهم لأراضي الجزائريين بالقوة والتعنت، فيحين نجدها تستعمل أسلوب اللين والمرونة القانونية مع الكولون، وتغافلها، وتحاشيها عن تلك التجاوزات الصادرة من قبل هؤلاء، وتعديهم الفاضح على أراضي الجزائريين حيال انتهاك حيواناتهم لممتلكات الجزائريين.

## المبحث الثالث: علاقة البدو الرحل بالكولون في ظل التشريعات الفرنسية خلال ق 20م.

### 1– نمط حياة البدو الرحل مع مطلع القرن العشرين.

#### 1–أ – غياب الخيمة وظهور الكوخ:

[1]– المرجع نفسه، ص، ص: 325، 326.

[2]– المرجع نفسه،ص: 326.

إن من بين الأسباب التي أدت إلى تغيير البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري عموما ولساكنة الريف خصوصا مع مطلع القرن العشرين هو؛ حزمة القوانين والتشريعات الفرنسية التي أقرتها خلال النصف الثاني من القرن 19م، الأمر الذي نجده قد كان له تأثير جد كبير في تحطيم البنية الاجتماعية التقليدية لهذه الفئة، بحيث بلغ ذلك التأثير الجانب الثقافي لهذه الفئة ولم يبق يقتصر على الجانب الاجتماعي فقط، نظرا لما له من قوة تأثير، فمست بذلك المسكن بالخصوص الذي كان يختصر نمط عيش فئة البدو الرحل خصوصا والذي تمثل في الخيمة بمختلف أشكالها وأنواعها، التي نجدها مع مطلع القرن العشرين تشهد نوع من الغياب عن مواطن البدو الرحل، وظهر مكان الخيام ما يعرف بالسكن في الأكواخ (القربي)، وهو ما يوصلنا إلى استنتاج أن هؤلاء عرفوا بداية حياة التمدن في حدود بداية هذا القرن (20م)، لكن لابد من الإشارة هنا إلى حتمية هذا الاستقرار الذي فرض عليهم بالقوة بحيث جسد فعليا المرحلة الانتقالية من حياة الخيام إلى حياة الأكواخ التي كانت تنذر بتلاشي الحياة الجماعية التقليدية التي كانت تديرها القبيلة[1] .

ولعل من بين الأمثلة التي نستند عليها في هذه العملية الانتقالية التي شهدتها هذه الفئة –البدو الرحل– وهي من السكن في الخيمة إلى الكوخ مع مطلع القرن ال 20م نجد؛ منطقة الحضنة في سنة 1911م، غير أن بدايات هذه العملية قد كانت في حدود سنة 1885م، بحيث من أرقام هذه العملية نجد 9192 مسكن من الطوب أو كوخ إن صح القول مقابل 5797 خيمة، عكس ما كان عليه النمط المعيشي خلال القرن ال 19م الذي كان يعتمد بالدرجة الأولى على مسكن الخيمة عند هذه الفئة التي تلاءمت وخصوصية الخيمة في هذه المنطقة، بحيث مثلت المسكن والشرف والقيمة التي يكتسبها ساكنوا الخيام خصوصا القيمة الاجتماعية والثقافية[2].

والمتتبع لهذا التحول الذي شهدته حياة البدو الرحل مع بداية القرن العشرين يمكن إرجاعه إلى مجموعة من النقاط أهمها:

[1]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص: 293.

[2]– كمال بيرم، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية "فترة الاحتلال 1840– 1954"، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة: قسم التاريخ، 2010– 2011، ص، ص: 113، 293.

- قانون سيناتوس كونسلت سنة 1863م وطريقة تطبيقه، التي كانت من نتائجها تخلي أعداد كبيرة من هذه الفئة عن حرفة الرعي باعتبارها الحرفة الوحيدة والسبيل الوحيد في الحياة، الأمر الذي جعل هؤلاء غير مجبرين على ممارسة حياة التنقل والترحال نظير البحث عن منابع الحياة الطبيعية، خصوصا ونمط عيشهم الذي يعتمد على السكن في الخيمة، بالإضافة إلى هذا نجد أن هذا القانون جاء من أجل القضاء على وحدة الجماعة وهي القبيلة التي عمد إلى تفكيكها وإنشاء ما يعرف بالملكية الفردية[1].
- قانون 16 فيفري 1897م هذا القانون الذي كان مضمونه موجه ضد فئة الفلاحين وما تعرف بملكية أراضي العرش، وهو ما عمد إلى تجسيد الملكية الفردية على أرض الواقع بفرضه لحياة الاستقرار من خلال بناء كل صاحب ملكية فردية لكوخ يكون بديل للخيمة، التي ترمز في غالب الأحيان إلى حياة اللا استقرار، هو ما انجر عنه حالة الفقر التي أصبح يعاني منها الجزائريون في مطلع القرن العشرين مما حتم عليه حياة الاستقرار بعيدا عن أعباء حياة التنقل والترحال وما يصاحبها من متاعب، خصوصا وتشريعات المستعمر الفرنسي الخاصة بالعقار، فكل هذه الأسباب أدت إلى ظهور بوادر التحول داخل المجتمع الجزائري ككل وفئة البدو الرحل خصوصا التي بدأت تظهر فيها العائلات الصغيرة واندثار للعائلات الكبيرة[2].

### 1–ب– ظهور ملامح الفقر لدى فئة البدو الرحل

لقد عانى المجتمع الجزائري كثيرا من حالة البؤس والفقر التي نتجت عن سياسة المستعمر الفرنسي جراء تلك التشريعات الكثيرة والمتعاقبة التي كانت في مجملها تستهدف الفرد الجزائري في ممتلكاته وحياته، بحيث نجد أغلب هؤلاء الجزائريين تم إفقارهم وهذا بشهادة الفرنسيين أنفسهم الذين تفننوا في وصف تلك المشاهد اليومية التي كانوا يرونها وبشكل يومي، فحسب ما يذكره لنا الأستاذ عدة بن داهة في كتابه الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض حول ما ذكره الأسقف الفرنسي لافيجيري[3] فيما كان يعاني منه

[1]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، ص: 91.

[2]– بن عيسى محمد المهدي، المجتمع والتنمية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 01، ديسمبر 2010، جامعة ورقلة، ص: 04، 05.

[3]– هو رئيس أساقفة الجزائري الذي عاش ما بين (1825– 1892)، صاحب مؤسسة الآباء البيض وكذا معهد الأخوات البيضات، كما تم تعيينه من طرف البابا ليون (LEON) كاردينال، توفي بالجزائر العاصمة في 1892، أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، ج2، المرجع، ص: 500.

الجزائري من حالة البؤس والتشرد التي وصل إليها ومنها قوله: " منذ عدة أشهر والعرب لا يجدون ما يقتاتون به إلا الأعشاب في الحقول أو أوراق الأشجار التي يرعون فيها مثل الحيوان، والآن مع شدة الخريف ضعفت أجسامهم فماتوا جوعا، ...والأفظع في كل ذلك موت الكثير عبر الحقول وتناثرهم كل صباح دون حركة حياة"[1]، وكان هذا في أواخر القرن التاسع عشر (19م) وبداية القرن العشرين (20م).

وفيما يتعلق بالمتسبب في تردي أوضاع المجتمع الجزائري فيمكن مرده إلى التشريعات الفرنسية المتعلقة بجانب الأرض، هذه القوانين التي كان لها دور كبير في خلخلة التوازن الاقتصادي والاجتماعي خاصة فيما يخص تفتيت الملكية الجماعية (أراضي العرش)، وتحويل ذلك إلى الملكية الفردية الأمر الذي من شأنه تسبب في إحداث نتائج وخيمة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي من خلالها تم إفقار المجتمع الجزائري، ومنه فئة البدو الرحل هذه الأخيرة التي عانت هي الأخرى من هذه السياسة ولعل ذلك ما يمكن حصره في النقاط التالية:

-نتائج عمليات المصادرة التي مست العقار الجزائري خصوصا أراضي القبائل والتي فرضتها السياسة الاستعمارية، ومنها تجريد القبائل من ملكياتها بما فيها تلك التي دعمت المقاومات الشعبية، هذه الأراضي بنوعيها الزراعية والرعوية، ولعل مثال ذلك: بالغرب الجزائري نجد ملكية قبيلة بني عامر التي كان لها دور في دعم مقاومة الأمير عبد القادر مما أدى بالإدارة الاستعمارية إلى مصادرة ثلث أراضيها، بينما نجد بالشرق الجزائري العديد من الملكيات التي تمت مصادرتها وهو ما بلغ مقدار 40 إلى 85% من مجموع المساحة التي كانت تحت قبائل الشرق الجزائري[2].

- الحرمان من حق الانتفاع بالغابة على الجزائريين خاصة قانون 17 جويلية 1874، وقانون 09 ديسمبر 1885م، كان له دور كبير في التضييق على أصحاب المواشي ومنهم فئة البدو الرحل التي ارتكز نشاطها على هذه الحرفة، وهو ما أدى بهؤلاء على اللجوء إلى المناطق المجاورة للمساحات الغابية

[1]- أندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح، منصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص: 341.

[2]- عمار بوطبة، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح (1919- 1956)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة: قسم التاريخ وعلم الآثار، 2009- 2010، ص: 204.

لغرض سد حاجة مواشيهم اليومية وهو ما تسبب في فرض عدة عقوبات عليهم من طرف الإدارة الاستعمارية، كان آخرها مصادرة أملاكهم ودفعهم بعيدا عن تلك المناطق التي استقروا بها[1].

وبالإضافة إلى كل هذه النقاط نجد الفلاح الجزائري قد عانى كثيرا من تلك التشريعات الفرنسية الأمر الذي أدى به إلى التخلي في العديد من المرات عن ملكيته أو تجريده منها إذ كانت من أخصب الأراضي الزراعية أو من أوفر المناطق الرعوية كلأ وملائمة للنشاط الرعوي، بهذا يكون الفرد الجزائري أمام حتمية الامتثال والخضوع للأداة القانونية الاستعمارية التي كانت تهدف من خلالها الإدارة الاستعمارية إلى السيطرة وتجريد الجزائريين من ملكياتهم، فلم يعد يمتلك حتى بضعة أمتار من شأنه أن يبني فيها مسكنا لأهله، أو يضمن لهم وسائل العيش الكريم، بذلك يمكن القول أن هذه التشريعات الاستعمارية هي المسؤول الأساسي والوحيد أمام فقر وتشرد الجزائريين والمساس بكرامة عيشهم.

### 1–ج– المستوى المعيشي لفئة الرعاة (راعي المواشي):

من حيث التعداد منذ سنة 1830م إلى غاية مطلع القرن العشرين لم ترد تقارير توضح تعداد فئة البدو الرحل بشكل دقيق، إلا سنة 1911م حينما ورد تصنيف باسم الرعاة الرحل، أعطى تعداد 116965 راعي مترحل وهو رب عائلة[2]، كما نجد Mercier حينما ذكر في هذا الصدد قائلا: " إن المالك الأهلي كما أنه لا يزرع الأرض ويتخذ خماسا، فإنه لا يرع الغنم بل يتخذ راعيا للعناية بقطعانه"[3]، وهذا دليل على وجود فئة الرعاة الذين امتهنوا حرفة رعي المواشي سواء تلك التي هي ملك لهم، أو لغيرهم من الملاك الأهالي أو الكولون الأوربيين.

وفيما يخص المستوى المعيشي لهذه الفئة (الرعاة) فيحدد وفق العقد الذي يتم بين الراعي وصاحب القطيع من المواشي، فالرعاة الذين عملوا لدى الكولون فإن أُجرتهم كانت تقدم لهم نقدا غير أن هذه الأجور كانت زهيدة يتم الاتفاق عليها مبدئيا في بداية الشهر أو الموسم، بينما أولئك الذين عملوا لدى الملاك من الأهالي فيختلف عقد الاتفاق على نظيره عند الكولون، حيث أننا نجد الراعي الذي كان يقوم

[1]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص، ص: 284، 285.

[2]– شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص: 353.

[3]– Ernest Mercier, Op, Cit, P : 147.

بعملية رعي المواشي عند القبائل الرعوية كان يأخذ على هذه العملية في كل شهرين شاة واحدة ورعيه لشهرين آخرين معزة، وفي العام الواحدة يأخذ الراعي مقابل ذلك ثلاث (03) نعاج ومثلهم معزات، بينما نجد الراعي عند بعض القبائل الأخرى غير الرعوية مقابل عملية رعيه لمائة (100) شاة نعجة واحدة، وفي مواطن أخرى تقدم للراعي مؤن سميت بالعولة وهي عبارة كمية من القمح والشعير، وهذا كان نادرا ما يتم الاتفاق عليه إلا عند الملاك الأغنياء، ضف إلى ذلك فإنه كان من بين معاناة الراعي في عملية الرعي خلال حياته اليومية، هو في خالة ضياع شاة من القطيع فإنه يتم احتسابها في الأجر وتم انتزاعها من العقد المتفق عليه[1]، وهو ما يعكس مدى التعاسة والبؤس المسلط على هذه الفئة من المجتمع الجزائري، فقد امتهن هذه الحرفة ضعفاء الأهلي من أولئك الذين صعب عليه ممارسة حرفة الزراعة والإجارة والخماسة وغيرها من الأعمال التي أهون من هذه الحرفة.

## 2– واقع البدو الرحل ما بين الحربين وعلاقتهم بالكولون

لقد عانت فئة البدو الرحل كباقي فئات المجتمع الجزائري من تعنت الإدارة الاستعمارية وقوانينها المجحفة في حق هؤلاء، رغم أن المجتمعات الإفريقية والآسيوية قد عرفت نوعا ما موجة تحررية نظرا لتداعيات الحرب العالمية الأولى ومشاركة هؤلاء فيها، فكثيرا ما لعبت الإدارة الإستعمارية دور المتعاطف مع الكولون والعملاء من بني جلدة الجزائريين ضد إخوانهم من الأهالي، وذلك في الكثير من المرات خصوصا في جانب العقار خصوصا في جانب الأراضي التي كانت مخصصة للرعي، فمثلا نجد الإدارة قد صادرت العديد من الأراضي الغابية والتي تمثل المراعي الجيدة لمواشي فئة البدو، وضمتها لممتلكاتها الخاصة رغم أن هذه المساحات الغابية هي ملك لهؤلاء منذ زمن العثمانيين، ومثال ذلك مثل الأراضي المسماة بلاد الجنة الواقعة في قبيلة أولاد سليمان ببلدية سفيزف وكان ذلك على مراحل عدة بداية من تاريخ 11 مارس 1880م والى غاية مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى[2]، وهنا يتضح لنا مدى تمسك الجزائري بأرضه وورث أجداده رغم كيد المستعمر الفرنسي وتسلطه عليه.

[1]– جمال الدين سعيدان، الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيما بين (1830– 1919م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة متنوري، قسنطينة، 2012م، ص: 186.

[2]– عدة بن داهة، الاستيطانوالصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص: 87.

وفي نفس المرحلة أي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن اللاحق تمت مصادرة مساحة غابية في نسمط (نسموط) إحدى المناطق التابعة اليوم لولاية معسكر فاقت مساحته 1763هكتار، الأمر الذي أدى بأهلي هذه المنطقة من البدو الرعاة إلى رفع مذكرة احتجاجية ضد قرار المصادرة، مذكرين الإدارة بأن القرار المشيخي قد اعترف لهم بأحقية إستغلال هذه المساحات الغابية، غير أن الإدارة الاستعمارية لم تعوضهم عن ذلك إلا ثمانية وعشرون فلاحا من ضمن الاثنين والثلاثين الذين رفعوا المذكرة[1].

وبهذا نجد الإدارة الاستعمارية قد سلكت طريقا آخر مع مطلع القرن العشرين تمثل في مصادرة أراضي الأهالي وفق قرار التعويض المجحف والغير مرغوب فيه من طرف الرجل الأهلي، والذي رأى فيه نظرة الاستخفاف بشخصه واستهتارا بحقه واحتقارا وظلما وحرمانا له من حقوقه في ملكية أرضه وأرض أجداده.

وكثيرا ما نجد الأهالي الجزائريين ما يعتمدون في تذييل مذكراتهم الإحتجاجية بقائمة إسمية تحمل أسماء الموقعين على المذكرة حتى تضفي عليه نوع من الشرعية والجدية في الإحتجاج حتى يتم الإستجابة لأصحابها

## 3– مصير فئة البدو الرحل ما بين 1939– 1962م

لقد ظلت الحكومات الفرنسية المتعاقبة مواصلة لترسانة مشاريعها الاستعمارية الاستيطانية وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م واندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 1954م مستهدفة فئة البدو الرحل.

### 3–أ– البدو الرحل ما بين الحرب العالمية الثانية واندلاع الثورة التحريرية:

عندما نتحدث عموما على واقع المجتمع الجزائري ككل في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى فإننا نلمح تلك التحولات والتغيرات التي طرأت على تركيبته بحيث؛ انتقل من حالته الاجتماعية القبلية إلى الفردية، إذ أن حتى فئة البدو الرحل لم تسلم من تلك التحديات والتغيرات التي أحدثتها الإدارة الفرنسية بتشريعاتها المتتالية كحال توالي حكوماتها المتعاقبة، وعليه فإننا من أبرز المعطيات التي ندلي بها في هذا الجانب ما يلي:

[1]– المرجع نفسه، ص– ص: 92– 94.

لقد قامت السلطات الفرنسية عن طريق إدارة المكاتب العربية في إيجاد سبيل لهؤلاء الرحل بل فرضت عليهم عملية التجميع في مراكز سكنية هُندست بناءا على معايير كان أبرزها:

– أن تكون ضمن المناطق السهبية الواسعة أو القريبة منها .

– عدم مراعاة الظروف الطبيعة ولا الوضع الثقافي والتعليمي في عملية التجميع لدى فئات المجتمع خاصة فئة البدو الرحل.

– عملية التجميع تكون شاملة لعدة دواوير وقبائل وهذا تسهيلا لعملية المراقبة خاصة لتحركات البدو الرحل وخاصية الترحال لديهم.

**الأهداف:**

- حتى يسهل عليها السيطرة على أفراد هذه الفئة.
- التقليل من تحركات البدو الرحل وتنقلاتهم المختلفة أو انعدامها.
- محاولة تمدين هؤلاء البدو من خلال عملية التجميع.
- القضاء على منافستهم للكولون في عملية تربية المواشي وتسويقها.
- فتح الباب أمام الإدارة الإستعمارية والكولون للاستفادة أكثر من المساحات الشاغرة من الأراضي الزراعية والرعوية (المساحات الغابية)أي توسيع عملية الاستيطان والاستحواذ على الأراضي.

وخلال المرحلة التي تلت فترة الحرب العالمية الثانية، أي خلال أربعينيات القرن العشرين تم هندست مراكز التجميع واختيارها وفق شرطين اثنين أولهما:

–ضرورة وجود مركز عسكري قريب من مركز التجميع.

–وجود نقطة مياه (بئر) لغرض التزويد بمادة الماء.

فهذين الشرطين غايتها تحديد العدد دون تحديد المواقع، وهوّ أفضل بالنسبة لعملية التجميع ويهدف إلى تأمين التجمعات من قبل الفرق العسكرية مقيمة في المراكز الاستيطانية، ففي مطلع الأربعينيات من القرن العشرين نجد أن بلدة عين الصفراء بها 13 ثلاثة عشر مركزا به 1233 خيمة ضمت 8428 شخص، بينما بلدة البيض فكان بها 08 مراكز ضمت 3364 خيمة بها

21269شخص، بالإضافة إلى ذلك نجد منطقة مشرية بها 10 مراكز تتكون من 4222 خيمة، ضمت 25297 شخص[1].

وهو ما يوضح لنا أن عملية التجميع التي تعرض لها الأهالي الجزائريين في الأرياف كانت أسلوب ممنهج من قبل السلطات العسكرية الإستعمارية من أجل الحد من حركة البدو الرحل بالخصوص، والتقليل من تحركاتهم من الجنوب نحو الشمال صيفا، ومن الشمال نحو الجنوب شتاء حيث البرود أقل والمساحات الشاسعة أكثر.

ولعل من بين التجمعات المهمة التي تم إنشائها في هذه الفترة وقبيل الثورة نجد ما يلي:

الجدول يوضح مجموعة من التجمعات المهمة التي تم إنشائها خلال أربعينيات القرن العشرين[2]:

| اسم مركز التجميع | عدد الخيم | عدد الأشخاص (نسمة) |
|---|---|---|
| **الحرشاية (مشرية)** | 849 | 5.397 |
| **بوقطب (البيض)** | 828 | 6.200 |
| **عبد المولى (مشرية)** | 767 | 4.700 |
| **عين الورق (البيض)** | 746 | 4.264 |
| **النعامة (مشرية)** | 734 | 3.934 |
| **الكاف لحمر (البيض)** | 691 | 3.529 |
| **بوعلام (البيض)** | 496 | 3.036 |
| **عسلة (عين الصفراء)** | 359 | 3.228 |
| **غاسول (البيض)** | 296 | 2.473 |
| **تاسرزيرة (مشرية)** | 231 | 1.446 |
| **رقاصة (البيض)** | 220 | 1.320 |

[1]– المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 161، الرقم: 11،قرارات وقوانين، 05 مارس 1960، ينظر: الملحق رقم: 08.

[2]– المصدر نفسه.

| | | |
|---|---|---|
| **البيوض (مشرية)** | 1.171 | 7.364 |

فمن خلال ما ورد في الجدول يتبين لنا أن الإدارة الفرنسية عملت على تصميم هذه المراكز وهندستها بشكل محكم، متخذة معايير خاصة في إنشائها كما ذكرنا سالفا، ومنها القرب من المراكز الاستيطانية، وكذا منابع الماء كالعيون والآبار، ضف إلى ذلك إنشائها في مناطق سهبية واسعة تماشيا لعدد الخيم في كل مركز، فمن بين هذه المناطق من تجاوز عدد المراكز بها ثلاثة عشر (13) مركزا كمنطقة عين الصفراء، كل منها به عدد من الخيم وكل خيمة بها عدد من الأفراد (أشخاص)، فعلى سبيل المثال في الجدول اكتفينا بذكر (03) ثلاث مناطق وهي: البيض، مشرية، عين الصفراء.

هناك عدة مراكز لم يتجاوز عدد العائلات بها المائتين (200) عائلة، وهذا ما نجده في كل من منطقة البيض وعين الصفراء، فالأولى نجد هناك مركزين تكونا من 87 خيمة ضمت في مجملها 447 شخص، أما الثانية بها إثنا عشرة (12) مركز ضم 874 خيمة بها 5200 شخص، بينما نجد في منطقة مشرية أربع (04) مراكز، ضمت في مجملها 470 خيمة، بها 24 567 شخص، غير أن من بين هذه المراكز من سجلت نقص من حيث التأطير الأمني، أي التعداد العسكري الغير كافي لتأمين هذه المراكز وحراستها وهو ما نجده في مركز مختار (مكتار) بمنطقة البيض، الذي سجل نقص في عدد الحراس اللازم توفره لتأمين عملية الحراسة نظرا لبعد المركز، بينما نجد في بلدة فرندة أنه وجد بها مركز تجميع للبدو الرحل وهو مركز الرصفة، ومركز أفلو، هذين المركزين لم يوجد بهما من يؤمن الحراسة لهما إلا المتطوعين فقط من الأهالي، فهم من يقومون بهذه المهمة[1].

في عام 1949م عملت الإدارة الفرنسية عن طريق المراكز الاستيطانية والمكاتب العسكرية السرية لاصاص (Des SAS) على مراقبة التجمعات التي أنشأتها من قبل، وتأمين المراقبة الفعالة لها من خلال فرق الخيالة أو مجموعة الفرسان التي تم تنظيمها على شكل جيش إضافي، أو قومية شكلت من أبناء الأهالي الموالين للإدارة الاستعمارية، ولعل الهدف من وراء هذه المكاتب والفرق ضمان الأمن والهدوء وتأمين الكولون من كل خطر آت من قبل الفلاحين الجزائريين على وجه الخصوص، وهو الأمر

[1]– المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 161، الرقم: 12، قرارات وقوانين، 05 مارس 1960.

الذي من خلاله عملت السلطات الاستعمارية على فتح الباب أمام أصحاب قطعان المواشي من أجل الرعي في المناطق الرعوية كجبال باربيلي (Barbelé) بضواحي عين الصفراء من الجهة الشرقية، مما فتح عديد المناطق الرعوية لقطعان المواشي، وقد عملت الإدارة الاستعمارية خلال هذه الفترة على تضييق الخناق على فئة البدو الرحل من خلال سياسة التجميع من جهة، ووضع الأسلاك الشائكة في طريق قوافل البدو حتى تحد من حركتهم من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك قطعت أمام الكثير منهم الطريق للاستفادة من المساحات الغابية بغرض الرعي[1]، وهو ما دفع بالكثير من هؤلاء إلى النزوح نحو المراكز الاستيطانية، أو المدن والتخلي عن حرفة الرعي وأسلوب التنقل والترحال الخاص بالبدو الرحل وسمتهم البارزة.

### 3–ب– البدو الرحل خلال فترة الثورة التحريرية 1954– 1962م:

لقد أصبحت حياة البدو الرحل خلال فترة الثورة التحريرية أسوء بكثير مما سبقها من الفترات وذلك نظرا تلك الظروف التي أصبحت تعيشها هذه الفئة من المجتمع الجزائري والتي تزامنت واندلاع الثورة التحريرية حينما أُلزم كل من هو جزائري أن يذوب وينصهر في هذه الموجة المتصاعدة الموجهة ضد العدو الفرنسي بحيث:

- لقد تم التضييق على هؤلاء البدو أكثر مما كانوا فيه من خلال تلك الأعمال التعسفية التي باشرتها السلطات الاستعمارية ردا على أعمال الثورة التحريرية، فقد تم تجميع البدو في تجمعات سكنية بغية التسهيل من عملية المراقبة والسيطرة عليهم، مثال على ذلك ما تم العمل به في منطقة مشرية حينما تم التخطيط لتجميع قرابة الألفين (2000) شخص من هؤلاء وفق مخطط عمل قامت به المكاتب العربية المخول لها ذلك، وقد تم العمل بذلك المخطط حينما تم تجميع 74 خيمة بكاملها في هذا التجمع السكني المسمى ب: تويفزة(touifza) في حدود ديسمبر 1959م، فهو مجمع سكني قريب من مشرية أغلب

[1]– المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 161، الرقم: 28،قرارات وقوانين، 05 مارس 1960.

أفراده من قبيلة حميان، وكان من ضمن ما تم العمل به هي وضع نقاط مراقبة تمثلت في قوات الدفاع الذاتي لهؤلاء حتى تنعدم حركتهم المعهودة[1].

- ومن بين المعايير التي وضعت لإنشاء التجمعات السكنية الخاصة بقبائل البدو الرحل نجد أن الإدارة الإستعمارية قد أخذت بعين الاعتبار تلك المناطق الجاذبة لهؤلاء مثل منطقة الجنوب الشرقي للبلاد كمنطقة عين عبيد بقسنطينة، وأولاد دراج والسوامع، ومنطقة الحضنة ككل ومنها المسيلة وكذا المدية والجلفة، وكذا الجنوب الغربي مثل الأغواط والنعامة ومشرية وصولا حتى منطقة بشار مرورا بعين الصفراء، ففي مجملها مناطق سهبية ذات طابع رعوي وبالتالي هي جاذبة للبدو الرحل نظرا لتوفرها على مواطن الرعي ذات الأولوية والضرورة عند البدوي وهذا لحاجته بها ولمواشيه، كما أننا نجد الإدارة الفرنسية بواسطة مراقبيها من رجال المكاتب العربية قد أدركت أهمية هذه المناطق لدى سكان البدو الرحل حينما اتخذوا منها ملاجئ لهم نظرا لبعدها عن أعين الفرنسيين[2].
- وقد عملت الإدارة الفرنسية في مناطق الجنوب على التخطيط لسكنات (تجمعات) لهؤلاء البدو في القريب العاجل دون مراعاة لتلك الظروف التي كانت تعاني منها هذه الفئة (الجفاف، نقص الثقافة العامة والمستوى التعليمي)، وهذا للإسراع في عملية التجميع وبالتالي الإسراع في عملية الاستحواذ والسيطرة[3].
- ولعل من بين ما همت به الإدارة الفرنسية في هذه الفترة، خصوصا في الثلاث سنوات الأخيرة من زمن الثورة التحريرية 1959– 1962 هو العمل على أنشاء العديد من المراكز السكنية التي من خلالها تعمل على القضاء على عملية الترحال والتنقل الجماعي الذي كانت لا تزل بعض الأسر الجزائرية تمارسه من حين لآخر، نظرا للظروف الطبيعية الغير ملائمة في بعض المرات، فأنشأت ثلاث تجمعات بالجنوب الغربي هي: رُزينة، تَرزيزة، الفافيل ( Rezaina,

[1]– المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 161، الرقم: 27، قرارات وقوانين، 05 مارس 1960، ينظر: الملحق رقم: 08.

[2]– المصدر نفسه.

[3]– المصدر نفسه.

Taerziza,Al faville)، ارتكزت في إنشائها أساسا على منابع المياه التي هي عبارة عن عيون جلها في طريقه إلى النفاذ بل البعض منها فقدت نوعيتها نظرا لأقدمية سيقان السقي بها[1].

**المبحث الرابع: البدو الرحل والكولون والصراع حول الأراضي الغابية**

لقد لعبت المساحات الغابية دور كبير في عملية الرعي بالنسبة لأصحاب المواشي (البدو الرحل خاصة)، إذ مثلت الغابة المصدر الأساسي في حياة فئة البدو الرحل، خاصة إذا كانت تُدر لهم بالخشب والثمار، بالإضافة إلى كونها المنبع الأساسي في عملية الرعي وتوفير المراعي لهؤلاء.

**1– الكولون والمنع التدريجي لفئة البدو الرحل من المساحات الغابية :**

شهدت الجزائر منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر عديد الحرائق التي مست المساحات الغابية من طرف جماعات مجهولة عملت على تعطيل نشاط الكولون والحد من توسعهم الاستيطاني[2].

لقد سجلت سنة 1863م مساحة 42.100هكتارمن المساحات الغابية التي تم حرقها، حيث كان في القطاع القسنطيني لوحده مساحة 22.000 هكتار، وبعد سنتين (1865م) أتت النيران على مساحة غابية بلغت 163.954 هكتار، مما دفع الكولون إلى رفع شكاوى مفادها فرض عقوبات جماعية على تلك القبائل المجاورة لهذه المساحات التي التهمتها النيران بدافع أنها هي التي تسببت في فعل الحرق أو الجماعات التابعين لتلك القبائل، الأمر الذي دفع بالإدارة الاستعمارية إلى إصدار مرسوم حكومي كان بتاريخ 07 أوت 1867م، يرمي إلى منح تلك المساحات الغابية المحروقة كامتياز للكولون، بالإضافة إلى ذلك منحت ثلثي الأراضي الغابية لهذه الفئة مقابل مبالغ مالية منخفضة تراوح سعر الهكتار ما بين 225 إلى 233 فرنك تسدّد على مراحل[3].

[1]– المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 161، الرقم: 27، قرارات وقوانين، 05 مارس 1960، ينظر: الملحق رقم: 08.

[2]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص: 328.

[3]– : Charles Robert Ageron,Op Cit, P 109.

وقد جاء على لسان الإدارة الإستعمارية في المادتين الأولى والثانية من المرسوم (أوت 1867م) أن يتم اقتطاع عشر المساحة الغابية لصالح الأهالي بغرض الاستفادة منها في مجال الرعي، غير أن هذه المساحة لا تسمح لأصحاب المواشي بالرعي فيها كونها مساحة ضيقة لا تفي بالغرض، وهو الأمر الذي دفع بالفلاحين إلى التعبير عن غضبهم واستيائهم في وجه اللجان التي كلفت بتطبيق بنود القرار المشيخي عام 1863م، لتتوالى الحرائق بعدها خلال سبعينات القرن التاسع عشر كتلك التي كانت بالشرق الجزائري مما زادت في الصراع الذي كان بين الطرفين الأهالي الجزائريين والكولون الأوروبيين، وهو ما دفع الكولون إلى ضغط أكثر على الحكومة الفرنسية من أجل تطبيق إجراءات عقابية على تلك القرى التي يُعتقد أنها هي من تسببت في إشعال هذه الغابات بالنيران، الأمر الذي دفع بالإدارة الإستعمارية وعلى رأسها دي يقيدون (De Gueydon)[1] الذي قرر اللجوء إلى عقوبة التغريم الجماعي وتعزيز إجراءات القمع ومنها استدعاء المتهمين في ارتكاب جرائم الحرق أمام المحاكم الردعية وحث الجهات الأمنية على مراقبة تحركات الجزائريين خاصة حركة البدو الرحل وتنقلاتهم[2].

لم تتوقف عمليات الحرق التي كانت قد استهدفت الأراضي الغابية، حيث أكلت النيران مساحة 75.313 هكتار عام 1873م، وهو ما دفع بالإدارة الاستعمارية إلى توجيه أصابع الإتهام إلى الأهالي الجزائريين كونهم قريبين من هذه المساحات الغابية خصوصا أبناء القرى المجاورة، وأمام هذه الوضعية كتبت الصحف الإستعمارية ومنها جريدة المبشر حولها وصفت المتسببين في هذه الحرائق بالمتوحشين، غير أننا إذ حاولنا أن نشير إلى نقطة بسيطة مفادها؛ يا ترى لو سُمح للفلاحين الجزائريين بارتياد هذه المساحات الغابية والاستفادة منها في مجال الرعي هل كان لها أن تفقد ما فقدته جراء الحرائق؟ فمع هذا

[1]- دي يقيدون (De Gueydon):هو من أصل إيطالي تدرج في العديد من المناصب الحكومية والعسكرية إلى أن عُين حاكما عام للجزائر في 20 مارس 1871م السنة التي واجه فيها ثورة الشيخ المقراني، ونفس السنة التي ألغى فيها المكاتب العربية بتاريخ 14 سبتمبر، حيث في عهده عمل على إنشاء عشرون (20) مركز استيطاني استجابة لقانون 21 جوان 1871م الرامي إلى منح مئة ألف هكتار من الأراضي الفلاحية لمهاجري الألزاس واللورين، وهو ما من شأنه أن دفع برئيس الجمهورية ماك ماهون إلى إصدار قرار مفاده منح وتمليك المستوطنين الأراضي شرط خدمتها والإقامة فيها مدة تسع سنوات؛ ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص: 469.

[2]- : 10.1 Charles Robert Ageron,Op Cit, P

فقد دفعت تلك الإجراءات التعسفية القمعية بالإدارة الإستعمارية إلى الحكم بالإعدام على شخصين اتهما بحرق الغابة وحُكم على الثالث منهم بالسجن المؤبد مع الأعمال الشاقة[1].

وعليه يمكن أن نستنتج أن تلك الأعمال المتعلقة بالحرق والتخريب التي مست الأراضي الغابية هي في حقيقة الأمر رد فعل مباشر من قبل الأهالي الجزائريين عن تلك التصرفات الجائرة الصادرة من السلطة الإستعمارية في حقهم، وهي صورة توضح حقيقية ذلك الصراع الواقع بين الفلاحين الجزائريين والكولون حول ملكية الأرض، مما يعطي لنا نتيجة مفادها أن الإدارة الاستعمارية قد انتهجت سياسة القمع والمصادرة كسلاح في وجه القبائل مما يضطر هذه الأخيرة إلى المسالمة وطلب العفو وهو ما كانت تتطلع إليه السلطة الإستعمارية حتى يتسنى لها تمرير مشروعها الاستيطاني.

وجاءت ثورة المقراني سنة 1871م والتي حضيت بمساندة ودعم كبيرين من قبل الفلاحين الجزائريين، حيث بلغ فيها عدد المشاركين نحو خمسمائة (500) ألف نسمة[2] وهو ما يوحي على أن هؤلاء كانوا على درجة كبيرة من الوعي الإجتماعي رغم معارضة الفلاحين الكبار الإقطاعيين الذين كانوا متحالفين مع السلطة الإستعمارية، وهو الأمر الذي أدى في الأخير بهؤلاء الإقطاعيين إلى وصف الفلاحين الجزائريين الصغار بالمتمردين، بحيث نتج عن ذلك إصدار قانون موجه ضد هؤلاء الفلاحين كان بتاريخ 17 جويلية 1874م مفاده منع هؤلاء خاصة أصحاب مهنة الرعي من مزاولة نشاطهم في المساحات الغابية التي تعرضت في وقت سابق للحرق مدة عشر (10) سنوات كاملة، بالإضافة إلى منع إشعال النار داخل أو بالقرب منها على مسافة مائتي (200) متر وهذا ما بين الأول من شهر جويلية والى غاية الفاتح من شهر نوفمبر من كل سنة، وهو كما نعلم أن في هذه الفترة يكون أصحاب المواشي في أمس الحاجة إلى مساحات رعوية نظرا إلى انتهاء فصل الصيف وكامل موسم الخريف حيث لا حقول ولا أراضي بور تكون مناسبة لرعي المواشي، كما أضافت الإدارة الإستعمارية إلى هؤلاء أنهم ملزمون

[1] -- : Charles Robert Ageron,Op Cit, P 109.

[2] – مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص: 130.

بإخماد النيران التي تكون داخل الغابة وهي على مقربة منهم وهو ما يوضح مدى سيطرتها وهيمنتها على هؤلاء ومحاولتها طمس ومساس بكرامتهم هذه القرارات والتشريعات[1].

وفي هذا الصدد وحديثنا عن الوعي الذي كان عليه الفلاحين الجزائريين نورد ما نقله لنا الأستاذ مصطفى الأشراف حينما تحدث عن ذلك الوعي الإجتماعي الذي كان في الأوساط الريفية، بحيث شُكلت عدة لجِان شعبية في أوساط الجماهير الريفية منتخبة من قبل الدواوير وهي بمثابة اللجان الحرة شُكلت سرا وقد تألفت من عشرة (10) إلى اثني عشرة (12) عضو سميت بالشرطية وهي تشبه المجالس البلدية لها سلطة مطلقة معترف بها من قبل القبائل والدواوير التي انتخبتها، غايتها ومهمتها أنشأت خصيصا لمراقبة تصرفات القياد، وفرض العقوبات، ومصادرة أملاك العصاة والمنشقين عن الجماعة ورأيها، وكذا شراء الخيول وإعادة النظر في الأحكام الصادرة عن قاضي اللجان التأديبية، كما أُطلق عليها رابطة الفلاحين أو الكادحين وغيرها من التسميات، ويضيف الأستاذ في هذا المجال على أن هذه اللجان تمثل خطر كبير على المشروع الإستعماري الاستيطاني[2].

وقد ذكر الكاتب مصطفى الأشرف نقلا لما قاله المؤرخ لويس رين عن تلك اللجان الشعبية أنها كانت تشكل مصدر قلق للحكومة الفرنسية، مما جعلها في بعض الأحيان تدفع بألئك الفلاحين المتعاونين مع الإدارة الإستعمارية إلى الرجوع عن ذلك، وهو ما جعلهم يحرضون النّاس ضدها حتى يحضون بمكانة داخل قبيلتهم[3].

وهو ما من شأنه أن يبين لنا مدى حرص الفلاحين الجزائريين وتعلقهم بأراضيهم الفلاحية، وهو صورة أخرى واضحة عن ذلك الصراع القائم بين الكولون الأوروبيين والفلاحين الجزائريين الذي كان مصدره الأرض في كل مرة، الأول منهم (الكولون) يحاولون تملكها والثاني (الجزائريون) متمسكون بملكيتها.

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص،ص: 331، 332.

[2]– مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص: 65.

[3]–المرجع نفسه، ص: 130.

وإذا تحدثنا على الحرائق التي مست المساحات الغابية خلال الفترة الممتدة ما بين 1860-1881م فإنها قد بلغت أزيد من ثلاثمائة (300) ألف هكتار كان أكثرها بدافع الثورات الشعبية وهو ما يوضح لنا هذا الجدول حسب كل سنة[1].

| السنوات | عدد الهكتارات |
|---|---|
| 1876 | 55.000 |
| 1877 | 40.000 |
| 1878 | 8.156 |
| 1879 | 17.762 |
| 1880 | 20.880 |
| 1881 | 169.057 |

وعليه فإن المساحات الغابية التي تعرضت للحرائق ما بين سنتي 1876م وسنة 1879م، قد عرفت تراجعا محسوس مقارنة بما سبقها من سنوات وما تلاهما، وهذا راجع إلى سياسة المستعمر الفرنسي التي عُرفت بالقمعية والهمجية حيال الفلاح الجزائري منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، الأمر الذي نجده قد انعكس سلبا في السنتين المواليتين 1880م، وسنة 1881م نتيجة الضغط الممارس من قبل الإدارة الإستعمارية، ضف إلى ذلك أن السنة الثانية قد سجلت أكثر من مجمل عدد الهكتارات التي تم حرقها خلال الخمس سنوات السابق وهو ما يوضح أن ذلك جاء نتيجة الضغط الذي تعرض له الأهالي الجزائريين منذ ثورة المقراني 1871م.

ولقد قدرت قيمة الخسائر التي انجرت عن فعل الحرق بالنسبة للمساحات الغابية بـ 9.042.000 فرنك فرنسي، في حين نجد أن قيمة الغرامات المفروضة على كاهل الأهالي الجزائريين قدرت بـ نحو 510.000 فرنك، فهي أرقام مرتفعة جدا مقارنة بوضع الفلاح الجزائري وحالته الإجتماعية المزرية، ضف إلى ذلك أنه بعد إثنا عشرة سنة أي سنة 1893م، قدرت مساحة الغابات

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص: 336.

المحروقة خلال السنوات التي سبقتها بداية من سنة 1876م بـ 725.520 هكتار، ما يعادل ثلث المساحة الغابية في الجزائر كاملة آنذاك، إذ بلغت قيمة الخسائر المالية 33.131.156 فرنك، وفي السنة الموالية أي سنة 1894م قدر عدد الحرائق بـ 308 حريق قدرت خسائره المالية بـ 2.266.043 فرنك، ونظرا لهذه الأرقام المسجلة في هذا المجال يرجعها الأستاذ عدة بن داهة إلى أن هذه الحرائق بلغت ذروتها في ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر بينما بدايتها كانت منذ صدور القانون الغابي في 16 جوان 1851م، بالإضافة إلى ذلك أنه كانت كلما اندلعت ثورة شعبية إلا وأعقبتها عمليات حرق للغابات، الأمر الذي من خلاله يجعلنا نشك أن عمل هذه الحرائق كان بفعل الفلاحين الجزائريين الناقمين من الإدارة الإستعمارية وفعل الكولون، خاصة المساحات الغابية وما عرفته من احتكار من قبل اليد العاملة الإسبانية مقابل الاستغناء عن اليد العاملة الجزائرية وهو ما أدى إلى إفقار الجزائري نتيجة هذا الحرمان[1].

ولعل أسلوب حرق الغابات الذب انتهجه الأهالي الجزائريين خاصة الفلاحين، هو بمثابة السلاح الذي لا بديل له في وجه المستعمر الفرنسي لأن ذلك ساهم في إنهاك ميزانية المستعمر الإقتصادية العائدة من مخلفات تصدير مادة الفلين وقتها، ضف إلى ذلك أن هذه الحرائق نجدها قد سجلت أرقام مرتفعة في الجهة الغربية أي المساحات الغابية الوهرانية أيام السبعينيات من القرن التاسع عشر، مما أدى ذلك بالسلطة الإستعمارية إلى التضييق أكثر على الأهالي بهذه الجهة، خصوصا عندما أعطى الحاكم العام شانزي في 06 أكتوبر 1876م أمر بالقبض على من سماهم بالمجرمين في أسرع وقت من أجل تطبيق العقوبات عليهم، خصوصا عندما خرجت بعض التحقيقات بنتائج مفادها أن بعض الحرائق كان ورائها الأهالي الجزائريين، افتعلوها انتقام من الكولون الأوروبيين نتيجة عملهم على قطف مادة الحلفاء وتصديرها نحو أوروبا[2].

وفي منطقة الغرب الجزائري خصوصا في الهضاب العليا نجد أن الفلاحين الجزائريين قد اندفعوا على عجل للالتحاق بثورة الشيخ بوعمامة في أفريل 1881م، وهذا ما نجد أن من أسبابه:

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص، ص: 336،337.

[2]– Charles Robert Ageron,Op Cit, P : 411.

–الاستيطان الواسع في الهضاب العليا نتيجة السيطرة الواسعة على الأراضي خاصة تلك التي تتميز بطابعها الرعوي كنبات الحلفاء، الشِّيحْ.

–الهجرة الأوروبية نحو الجزائر أي تقوية العنصر الأوروبي لتعزيز نجاح المشروع الاستيطاني.

–تصدير خيرات المنطقة من مادة الفلين الحلفاء المواشي من ميناء وهران نحو الموانئ الأوروبية والعالمية[1].

ففي الهضاب العليا الغربية وتزامنا مع ثورة الشيخ بوعمامة ونتيجة تلك الظروف التي كانت عليها المنطقة من ضغط وقمع مسلط على الأهالي الجزائريين، أقدم الثوار من قبائل حميان، والعمور وأولاد سيد الشيخ، والشعانبة على حرق العديد من الأراضي التي تنتج مادة الحلفاء، إذ أن عمليات الحرق هذه جاءت استجابة لنداء مقاومة الشيخ بوعمامة في الجنوب الوهراني وغيرها[2].

## 2– الكولون ورد فعل الإدارة الإستعمارية من عمليات حرق الغابات

كثيرا ما تعرضت ممتلكات الكولون من مزارع، ومنشآت لعمليات التخريب من قبل الثائرين الجزائريين أو من بعض المجهولين الذين حاولوا تخريب كل ما من شأنه يمتُّ بالصلة لعنصر الكولون، أو له علاقة بالمستعمر الفرنسي، وهو ما جعل الإدارة الإستعمارية تواجه تلك الاضطرابات باحتواء المتضررين من عمال في حصول الكولون أو حتى الفلاحين الكولون في حد ذاتهم، خاصة أنها وضعت تحت تصرف هؤلاء الكولون مجندين من الجيش الفرنسي يتم استغلالهم في موسم جني المحصول (موسم الحصّاد)، وهذا مقابل أجر يومي يحصل عليه هؤلاء المجنّدين من قِبل الكولون قُدر بـ: 1.5 فرنك للحصّادين منهم، و10 فرنك لناقلي السنابل من مكان الحصّاد إلى مكان الدرس وهذا نظرا لما جاء في إرسالية لأحد المناشير الصادرة عن عامل عمالة وهران حينما كشف عن ما قرره قائد القسم العسكري لوهران الجنرال جول ما حيار(JOLES MAHIA) بتاريخ 17 أفريل 1872م، بالإضافة إلى ذلك يجب على هؤلاء الكولون ضمان الغذاء والإيواء لهؤلاء[3].

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص: 339.

[2]– : Charles Robert Ageron,Op Cit, P 511.

[3]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص: 339.

وكما أسلفنا الذكر أنه خلال بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر ونظرا لزيادة عدد الحرائق وحِدَّتِهَا من حيث الخسائر المادية، فإن الإدارة الإستعمارية عملت على الزيادة في الضغط وترهيب الأهالي إذ تم إبعادهم بأكثر من ثلاثين (30) كم عن المساحات الغابية في حدودها الأربعة، كما تم إنشاء عدة مراكز للمراقبة والحراسة قدر بـ 2.462 مركز يعمل فيه 6.516 شخص مما ساهم ذلك بشكل كبير في تراجع عدد الحرائق إن لم نقل انعدامها تقريبا[1].

وقد لعبت الصحف الإستعمارية دور كبير في تنوير الرأي الإستعماري ولفت انتباهه في العديد من المرات خاصة لما كان يحدث لمزارع الكولون وممتلكاتهم من قبل الجزائريين الناقمين منهم، حيث ذكرت جريد الكولون الصغير (Le Petit Colon) على لسان رئيس تحريرها شارل ماريشال حينما كتب مقال في هذا الصدد من خلاله ينبه ويلفت عناية الإدارة الإستعمارية لما تتعرض له مزارع الكولون من تخريب وحرق من قبل الأهلي الجزائريين، وقبلها نشر مقال بتاريخ 22 فيفري 1881م من خلاله نبه وحذر الإدارة الإستعمارية من خطر ثورة الشيخ بوعمامة وأحداث تونس وما تشكله من خطر على الوجود الفرنسي بالجزائر، وهو الأمر الذي دفع به إلى طرح وجهة نظره في هذا المجال حينما اقترح عليها ضرورة إنشاء جيش احتياطي نواته الأساسية من الأهالي الجزائريين أنفسهم، أي أولئك المتعاونين مع الإدارة الإستعمارية، مهمته دعم حُراس الغابات والدفاع عن القرى الاستيطانية الحقول البعيدة عن المراكز العسكرية[2].

وفي هذا الصدد نجد أن أغلب فئات المجتمع الكولونيالي الإستعماري خاصة المسئولين الفرنسيين كالقادة العسكريين ورؤساء البلديات وقادة الوحدات العسكرية، قد تحالفون مع الكولون على حماية ممتلكاتهم وهذا من خلال عديد التصريحات الصريحة التي توحي وتبين ذلك التحالف والمساندة التي لقيها الكولون من قبل هيئات ومؤسسات المستعمر الفرنسي حينما عبرت عن تحالفها ومساندة المستوطنين والوقوف إلى جانبهم ضد الخطر الذي بات يهدد مصالحهم خاصة عمليات الحرق المتكرر وقيمة الخسائر الكبيرة التي سجلت في هذا الجانب، كما تم جعل كل من رجال الدرك، قناصة الغابات، العمال

[1]- : Charles Robert Ageron,Op Cit, P 120.

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، ج2، المرجع السابق، ص: 342.

الإداريين المتسلحين، جنود الاحتياط، رجال الجمارك، جميعهم في خدمة الكولون، بالإضافة إلى المتطوعين من أبناء البلديات والمخازنية مما تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 21 سنة، يكون هؤلاء أثناء فترة الخدمة تحت تصرف أحد الضباط أو المتقاعدين الاحتياطيين مسلحين بالأسلحة ووسائل الدفاع ومرتدين الزي العسكري وهذا ضمانا للدفاع عن ممتلكات الكولون[1].

وكثيرا ما حققت وجلبت عائدات العقوبات المسلطة على الفلاحين الجزائريين من فعل الحرائق للخزينة الإستعمارية أرباح وأموال تم صرفها لفائدة أراضي زراعية قدمت للكولون أو مبالغ مالية تم وضعها في ميزانية الجزائر خلال ثمانينات القرن التاسع عشر، وهذا لم يزد الفلاحين الجزائريين إلا عزيمة وصمود وحقدا على المستعمر الفرنسي وأتباعه من الخونة والكولون من خلال تنظيمهم لعديد الثورات والانتفاضات في أنحاء مختلفة من البلاد هدفا منهم في زيادة مظاهر اللا أمن في البلاد وترهيب الكولون وتحذير الإدارة الإستعمارية بالخطر القادم من الأهالي الجزائريين نتيجة سياسة التعنت التي تسلكها في التعامل معهم، وأمام هذه الاضطرابات الناجمة عن تلك الضغوطات ألح الحكام العامون الذين تولوا حكم الجزائر مع مطلع القرن العشرين ومنهم على سبيل المثال الجنرال جونار في سنة 1908م حينما أعطى تعليماته إلى حكام المقاطعات بضرورة توفير الأمن والحماية لضيعات الكولون والمراكز الاستيطانية خاصة تلك التي توجد بها أقلية أوروبية، وتجنيد مجندين زواف[2] مهمتهم حماية طرق المواصلات ومراكز الاستيطان، وفرق عسكرية كفرقة "القوم"[3] تعطى لها امتيازات عدة شرط توفير الحماية الكافية للكولون

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص: 343.

[2]– الزواف: وهم مجندين من قبيلة زواوة القبيلة التي كانت تمد الأتراك العثمانيون بالمجندين لضرب القبائل الغير خاضعة، وفي 1830/08/23م عرض هؤلاء الزواف خدماتهم على جيش الإحتلال الفرنسي وهذا بشهادة تصريح وزير الحربية الفرنسي دي بورمون حينما ذكر أن عددهم يقدر بـ 500 زواوي (Zouaves)، وبتاريخ 01/ 10/ 1830م أصدر الجنرال كلوزيل أمر ينص على إنشاء وحدة عسكرية مكونة من فيلقين اثنين من الأهالي الزواف يركبون الخيول أطلق عليهم إسم القناصة الأهالي، ثم بعدها أدمجوا ضمن قناصة إفريقيا؛ ينظر الهامش رقم: 01، عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص: 344.

[3]– القُومْ أو القومية (GOUMS): هم من الأهلي الجزائريين وقد سموا بالخيالة أي نظرا لامتطائهم الخيول وركوبها وكانوا يدعون للجندية في جيش الاحتلال الفرنسي وفق شروط أساسها شرط السن ما بين 16 إلى 40 سنة، وشرط امتلاك الفرس الأصيل، ومنها الخيل العربية الأصيلة، ضف إلى ذلك القسم على المصحف الشريف أي القرآن الكريم بوفاء لفرنسا وتكون هذه الجندية وفق عقد قدر بثلاث سنوات قابل التجديد، ومقابل هذا يحصل هؤلاء على امتيازات أبرزها قطع أراضي زراعية تكون مساحتها ما بين 15 إلى 18 هكتار؛ ينظر: الهامش رقم 02، عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص: 345.

وممتلكاتهم، حيث تمثلت تلك الامتيازات في إعفائهم من الضرائب بشكل تدريجي بداية من ضريبة العشور والزكاة[1].

وخلال مطلع القرن العشرين تواصلت عمليات التخريب والحرق من قبل الأهالي الجزائريين ضد ممتلكات الكولون ومصالح المستعمر الفرنسي، فمثلا بمنطقة ثنية الحد وبالضبط في دوار بني مهرس خرّب الفلاحون الجزائريون ستة وعشرون (26) ضيعة أوروبية، بينما نجد أغلب هذه العمليات التخريبية مردها إلى الحقد المتجدد والدائم للفلاحين الجزائريين على المستعمر الفرنسي والكولون الذين استولوا على أراضي الجزائريين وسلبوها منهم غصبا عنهم، إذ أننا نجد في بلدية بلزمة تحديدا في مركز مروانة أحرق الجزائريون المتمردون عن السلطة الإستعمارية مزارع الكولون ونهبوا محاصيلهم الزراعية، كما تم أخذ مساحات زراعية خصبة قدرت بـ: 5.500 هكتار لصالح هؤلاء الفلاحين وكان ذلك سنة 1903م، بينما في سنة 1916م وفي بلاد الأوراس التي أصّر أهلها على رفض الاستجابة لدعوات الإدارة الاستعمارية المتمثلة في مثول أبنائهم أمام اللجان العسكرية المكلفة بمراجعة قوائم المدعوين للخدمة العسكرية، فكان الامتناع جماعيا في كل من بريكة، نقاوس، باتنة[2].

ولعل اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م كان فرصة في يد الفلاحين الجزائريين الذين تم اغتصاب أراضيهم وتجريدهم منها، حيث عملوا على القيام بعدة انتفاضات رفقة أبنائهم الفارين من الخدمة العسكرية الإجبارية، وخير دليل ما قام به فلاحوا الشرق الجزائري عام 1916م حينما هاجموا على برج مكماهون فأحرقوه، وقتلوا رئيس دائرة باتنة وتعرضوا للقوافل العسكرية التي أتت من أجال نجدة الكولون المتضررين من هذه العمليات، ضف إلى ذلك إحراقهم لعديد المزارع، والحطب بالدائرة، غير أن القوات العسكرية الفرنسية عملت على ضرب تلك الانتفاضات من خلال عمليات القمع فاستولت بها على 7.929 رأس من الغنم، و14.511 ماعز، و266 رأس من البقر كما تم إلقاء القبض على 3.000 شخص منهم 804 أشخاص محكوم عليهم بالسجن مدة 715 سنة و 03 أشهر و09

[1]- المرجع نفسه، ص: 345.

[2]- 1156Charles Robert Ageron,Op Cit, P :

أيام، وغرامة مالية تقدر بـ 706.696 فرنك تعويضا للخسائر التي ارتكبوها جراء عمليات الحرق كتعويض للكولون مقابل ما أتلف من ممتلكات[1].

وأمام ما قام به الفلاحون الجزائريون من عمليات حرق وإتلاف لممتلكات المعمرين، جعل الإدارة الاستعمارية تعمل على تعزيز الإجراءات الأمنية وتقريب المراكز الاستيطانية من الكولون حتى يتم اللجوء إليها في حال الخوف والهلع وطلب النجدة، وهذا منجده قد حدث في كل من ضيعات غلال نواحي عين ولمان بسطيف، وكذلك تامطمة نواحي سوق أهراس، إلا أن الفلاحين الجزائريين تمكنوا في منطقة سكيكدة بالشرق الجزائري من إلحاق الأذى بالكولون سنة 1918م، فقتلوا منهم عشرين (20) شخص، ورجلين (02) من رجال الدرك الإستعماري، وكذا رجال من أعوان حماية الغابات، كما لم ينجوا من هذه العمليات المتعاونين مع الإدارة الإستعمارية من أبناء الجزائريين، ومنهم الباشاغا سي ندير الذي تم اغتياله مع ابنه بمنطقة بوسعادة نتيجة لما استولى عليه من أراضي فلاحية، بلغت مساحتها 4.600 هكتار[2].

وعليه من خلال هذه الأمثلة التي أوردنها سالفا وحديثنا عن الخطر الذي أضحى يشكل الفلاحون الجزائريون على مصالح الكولون، فإن أساسه نابع عن تلك الضغينة والحقد الذي بات في نفوس الأهالي الجزائريين الذين سُلبت أراضيهم بفعل القوة والتسلط والقمع المسلط من قبل الإدارة الإستعمارية عن طريق الآلة العسكرية، فلم تكن غايتهم المرجوة من هذه العمليات سوى استعادة تملكهم لأراضيهم المسلوبة.

ولم تمر انتفاضة الشيخ بوعمامة بسلام حينما أصدرت السلطة الإستعمارية في 15 أفريل 1908م تعليمات بخصوص حماية ممتلكات الكولون وضيعاتهم، وهو الأمر الذي أدى ببعض المراكز الاستيطانية إلى طلب السلاح والذخيرة تحسبا لأي خطر، فكان من بين هذه المراكز التي طلب ذلك: عين يوسف، الحصباية، مزاوغو، رمشي، سيدي لخضر، عمي موسى، العالف، عين كرمن، جديوية، عين الحديد، السوقر، عين الذهب، دحموني، عين الحمام وغيرها من المراكز الأخرى التي ظلت على هذا الحال تعمل

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص، ص:350، 351.

[2]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص،ص: 351، 352.

على حماية الكولون حتى غاية سنة 1922م، أي بعد الحرب العالمية الأولى بسنوات، إذ أن الغرب الجزائري لوحده نجد فيه خمس وخمسون (55) مركزا منها سبعة عشرة في قسم معسكر لوحده كمركز هاشم، سفيزف، وادي الأبطال، فرندة، سيدي حسني، عين الحديد، السوقر، عين الذهب، سيدي بوبكر، أفلو، تنيرة، تغاليمات، يوب، واد تاغية[1].

وعليه فإن كل تلك العمليات والانتفاضات التي قام بها الجزائريون في مختلف أنحاء البلاد كان هدفها ثورة من أجل استعادة الأراضي الفلاحية والمساحات الغابية التي انتزعها منهم الكولون حينما تم ترحيلهم نحو المناطق الجبلية والصحراوية، أو الدفع بهم نحو خط الفقر من خلال تحويلهم إلى عمال أجراء بثمن بخس في أراضي كانت سابقا ملكا لهم.

**خاتمة الفصل:**

من خلال هذه الدراسة التي أوردناها في هذا الفصل يمكننا نستخلص جملة من الاستنتاجات والنتائج من بين أهمها:

- هدفت الإدارة الفرنسية من خلال تلك التشريعات في بداية عهدها بالجزائر إلى إحكام السيطرة على تحركات تلك القبائل الثائرة من جهة، وتحركات قبائل البدو الرحل من جهة أخرى وبالتالي ضمان بقاء أكبر عدد منها ثابت حتى تؤمن حياة الكولون واستحواذهم على أكبر عدد من هكتارات الأراضي، وتكثيف القوانين والتشريعات وبالتالي سهولة تطبيق مشروع الاستيطان الذي كثيرا ما عملت المقاومات الشعبية على عرقلته خصوصا في الوسط والجنوب الجزائري.
- عديد التشريعات الفرنسية جاءت من أجل السيطرة على الأراضي الفلاحية، أو تلك المساحات الخاصة بالرعي، مما دفع بالفلاحين الجزائريين نحو الأراضي الجبلية والغير صالحة للفلاحة وليست ملائمة لحرفة الرعي.
- التأكيد على الأراضي الغابية وضرورة الاهتمام بها، مما جعل الفلاح الجزائري ممنوع من الاستفادة من خدماتها وفق مجموعة من التشريعات كان أهمها قانون 16 جوان 1851م،

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص،ص: 364، 365.

وفي المقابل تسهيل الطريق أمام الكولون للوصول إليها واستفادة من خيراتها سواء من ناحية المجال الرعوي أو الخدمات الأخرى كالخشب والثمار وغيرها.

- إنشاء ما يعرف بالمكاتب العربية، وفرق القومية، والزواف وغيرها، تحت دافع تأمين وتنظيم الريف الجزائري والاستفادة من خدماته المتمثلة في الثروة الحيوانية والنباتية، وكذا مداخيله المالية الناتجة عن تلك الضرائب التي يقدمها ساكنوه نتيجة العقوبات المسلطة عليهم خصوصا الجماعية منها.
- تَغير ملامح الريف الجزائري نتيجة التشريعات الفرنسية المتعاقبة بتعاقب الحكومات خاصة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومنها قانوني سيناتوس كونسلت في 22 أفريل 1863م، وقانون فاربي سنة 1873م، مما طرأ على حياة البدو الرحل عدة تحولات وتغيرات منها الحالة الاجتماعية مثل استبدال مسكن الخيمة بالكوخ أو القربي، أي في طريقهم من الريف إلى المدينة (التحضر، التمدن)، وتراجع عدد البدو الرحل خلال مطلع القرن العشرين نتيجة تخلي العديد منهم عن حرفة الرعي وتوجههم نحو الفلاحة أو عمال أجراء على شكل خماسة.
- مدى حرص الفلاحين الجزائريين وتعلقهم بأراضيهم، مما يعطي صورة واضحة لصراع قائم بينهم وبين الكولون الأوروبيين الذين كانت غايتهم تملك الأرض والسيطرة عليها، مقابل تجريد أهلها من كل ما يملكونه والدفع بهم نحو أراضي أخرى إما لأصحابها من إخوانهم الجزائريين، أو أراضي دون أهلها تكون في غالب الأحيان في مناطق جبلية أو صحراوية قاحلة، وعليه أساس ذلك الصراع ومصدره هو الأرض وملكيتها.
- كذلك ظاهرة حرق المساحات الغابية التي تعرضت لها عديد الغابات في شرق وغرب البلاد خصوصا بعد صدور قانون 16 جوان 1851م، إلى غاية مطلع القرن العشرين، يوحي من جهة أخرى إلى مدى الحقد والضغينة التي بات يكنها الأهالي الجزائريون لأعدائهم من الكولون المتسلطون بقوة المستعمر وتشريعاته، وهذا راجع إلى سياسة المستعمر الفرنسي التي عُرفت بالقمعية والهمجية حيال الفلاح الجزائري منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، الأمر

الذي نجده قد انعكس سلبا في السنتين المواليتين 1880م، وسنة 1881م نتيجة الضغط الممارس من قبل الإدارة الإستعمارية، ضف إلى ذلك أن السنة الثانية قد سجلت أكثر من مجمل عدد الهكتارات التي تم حرقها خلال الخمس سنوات السابق وهو ما يوضح أن ذلك جاء نتيجة الضغط الذي تعرض له الأهالي الجزائريين منذ ثورة المقراني 1871م.

# الفصل الثالث: حرفة الرعي في المجتمع الجزائري خلالالفترة1900-1962م.

**المبحث الأول**: قبائل البدو الرحل والنشاط الرعوي أواخر القرن 19م.

**المبحث الثاني**: حرفة الرعي مع بداية القرن العشرين.

**المبحث الثالث**: واقع حرفة الرعي ما بين الحرب العالمية الأولى والاستقلال 1919-1962.

**خاتمة الفصل:**

## المبحث الأول: قبائل البدو الرحل والنشاط الرعوي خلال القرن 19م

تعتبر حرفة الرعي في المجتمع الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي من بين أهم الحِّرفِ التي مارسها ساكنة الريف الجزائري، خصوصا فئة البدو الرحل فكانت الوسيلة والأداة التي من خلالها يجلب صاحبها قوت عياله، ويحافظ على استمرارية حياته، وعليه إذا أردنا الحديث عن حرفة الرعي لابد أن نعرج على الثروة الحيوانية التي تعتبر العنصر الأساسي في عملية الرعي.

### 1- الثروة الحيوانية عند البدو الرحل وتعدادها في بدايات الاحتلال الفرنسي:

إذا ما تحدثنا عن الثروة الحيوانية وإنتاجها لدى فئة البدو الرحل، باعتبارها الحرفة الأساسية والضرورية لدى هؤلاء، فإننا نجد العديد من التقارير والإحصائيات التي تدل على ذلك، خاصة مع بداية فترة الاحتلال، أي خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، وهذا ما يتبين لنا من خلال الجدول التالي[1]:

**الجدول يمثل أصناف بعض الحيوانات وتعدادها في بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر:**

| الصنف / العمالات | قسنطينة | الجزائر | وهران | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|
| الأغنام | | | | الأوربي | 400ألف |
| | | | | الجزائري | 7100000 |
| الماعز | | | | / | / |
| الأبقار | | | مليون رأس | الأوربي | 150 ألف |
| | | | | الجزائري | 850 ألف |
| الإبل | | | | ج / أ | / |
| الخيول | | | | ج / أ | 200ألف |
| الحمير | | | | أوروبي | 36 ألف |
| البغال | | | | جزائري | 214 ألف |

[1]- Octave Teissier, Algérie, librairie de l. hachette et ce, Paris, 1864- 1865, P : 66.

فمن خلال ما جاء في الجدول وعلى أساس ما ذكره الكاتب أوكتاف تيسيير ( **Octave Teissier**)، هو أن صنف المواشي من الأغنام كانت نسبتها عالية مقارنة بباقي الأصناف الأخرى، هذه الثروة التي نجدها قد تركزت في المناطق التلية الجزائرية، وهذا بنسبة 5/2 من مجموع هذه الثروة، أما ما تبقى من هذه الثروة أي نسبة 5/3 نجده قد تركز في المنطقة الجنوبية الصحراوية، وهذا حسب طبيعة النشاط الذي كان أهله يعتمدون على أسلوب التنقل والترحال وفق ما يعرف برحلة الصيف والشتاء، فالصحراء معروفة بحرها الشديد وبرودته كذلك شتاءا، وهو ما يحتم على محترفي هذه الحرفة الترحال في موسم الصيف والشتاء من الصحراء نحو التل أو العكس[1].

ويذكر لنا هنري ماجر في كتابه أطلس الجزائر وتونس أن حيوان الماعز قد اهتم بتربيته الأهالي الجزائريين دون غيرهم من الأوروبيين، بحيث نجده قد انتشر في مختلف ربوع البلاد آنذاك، خصوصا في المناطق الجبلية والمحاذية لها، فكانت تستغل لحومه وكذا جلوده، أما الحليب فكان يصدر إلى عديد الجهات منها حتى إلى المغرب الأقصى حينها كانت تصنف ألبان الماعز الجزائري من أفضل الأنواع[2].

وفيما يخص صنف الأبقار فقد عرفت الجزائر يومها وفرة في هذا النوع كونها كانت تستغل في الحراثة أيام الخريف، بالإضافة إلى توفرها على مادة الحليب حيث بلغ عددها مليون رأس كانت للأهالي الجزائريين تعداد 850 ألف أس منها، أي 150 ألف ملك للكولون الأوروبي وهذا بإقليم عمالة قسنطينة هذه الأبقار التي كانت باسم أبقار قالمة ذات اللون الأصفر إلى الرمادي الفاتح، أما فيما يخص ناحية عمالة وهران نجد هذا النوع بالإضافة إلى علوه عن المتر وأربعين سم لكن أقل تجانسا وفائدة، أما ناحية عمالة الجزائر فإننا نجد النوع المسمى ببقر بني سليمان المعروف عنه أنه متكامل بشكل جيد[3].

وهناك أصناف أخرى منها الخيول والبغال وكذا الحمير، فالأولى قدر تعدادها بنحو مائتين ألف رأس من الفرس منها مائة وستون (160) ألف للأهلي و أربعين (40) ألف للأوروبين من نوع الفرس البربري هذا النوع المعروف أنه من الأنواع الممتازة ذات القوة والشموخ، أما فيما يخص البغال والحمير فقد

---

[1]- Octave Teissier, Op , Cit, P :66.

[2]- Magre Henri, Atlas D'algérie Et Tunie, Ernest Flammarion, Editeur, Paris, 1901 , P : 12.

[3]- Ibid, P :12.

بلغ تعدادها مائتين وخمسين (250) ألف رأس، كان منها مائة (100)ألف من الحمير ومائة وأربعة عشر (114) ألف من البغال كانت للأهالي، أما الأوربيين فكان لهم تعداد واحد وثلاثون (31) ألف رأس من البغال وخمسة (05) ألاف من الحمير، فحين كانت تعداد الإبل مائتا (200) ألف رأس ذات النوع الجيد الذي يتحمل مشقة السفر والعطش، فكانت ذات وظائف متعددة أساس الترحال والتنقل بالخيم والمؤن من أماكن مختلف إلى أخرى ذات مسافات بعيدة خاصة أننا نجدها عند الأهالي ساكني المناطق الصحراوية[1].

إذا تطرقنا إلى النشاط الرعوي خلال العهد الاستعماري، فإننا نجده يتجلى بوضوح منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر،حيث نجده قد تنوع وتباين من ناحية التعداد في رؤوس المواشي،فتراوحت ملكيته بينالأهالي الجزائريين والمعمرين (الكولون)، الذين تمسكوا بهذه الحرفة محاولين من خلالها التنافس فيما بينهما، خصوصا وأن هذه الحرفة كانت بمثابة الوسيلة والأداة التي توفر لهم قوت يومهم ومتطلبات الحياة، وأمام توفر المتطلبات الحديثة لعملية الرعي وتربية المواشي للكولون دون غيرهم، كان لهم من الوفرة والتنوع من حيث الكم والنوع ما لم يكن لنظرائهم الجزائريين في هذه الحرفة، خصوصا أمام تواطأ الإدارة الاستعمارية بتشريعاتها مع هؤلاء.

مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر تزايد سن القوانين الفرنسية اتجاه العقار الجزائر الذي أصبح عرضة للاستيطان أكثر من أي وقت مضى، وهو الأمر الذي من شأنه جعل الإدارة الإستعمارية تعمل جاهدة في إيجاد طرق وسبل كفيلة بهذا الغرض، خاصة أمام تزايد شغف ورغبة الكولون الوافدين من أوروبا، وهو ما حتم على السلطة الإستعمارية تكليف قادة المكاتب العربية بهذا الأمر.

## 2- النشاط الرعوي أواخر القرن التاسع عشر (1870- 1900)

[1]-: Magre Henri,Op Cit, P :12.

إن النشاط الرعوي في سبعينيات القرن التاسع عشر قد عرف العديد من العقبات والضغوطات من قِبَلْ الإدارة الاستعمارية الفرنسية على ممتهني هذه الحرفة، خاصة عقب ثورة الأوراس التي شهدتها الجهة الشرقية، مما تمخض عنها العديد من العقوبات التي سُلطت على الفلاحين، بالإضافة إلى الآفات الطبيعية ومنها الجفاف والأوبئة والتي كانت تحدث بشكل دوري الأمر الذي أثر على قطعان المواشي بشكل مباشر مما أفقد أهلها خاصية الاحتفاظ بها وزيادة أعدادها ومثال ذلك نجد قد تجلى بشكل واضح عند:

**2-أ- أولاد داود:** بسبب ثورة الأوراس لم يبقى لهؤلاء سوى النصف مما كانوا يمتلكونه من المواشي قبل الثورة، بحيث فقدوا وسلبت منهم أغلب رؤوس مواشيهم جراء مساهمتهم ومساندتهم لهذه الثورة، زد على ذلك عمليات السلب والنهب التي مارسها أفراد الجيش الاستعماري أثناء تتبعهم لأولئك الثائرين ومن وقف معهم، كل ذلك ساهم بشكل كبير في تلاشي ونقص أعداد الماشية التي كانت تمتلكها هذه القبيلة[1] .

**2-ب- ناحية خنشلة وبسكرة:** لقد مارست الإدارة الفرنسية على قبائل هذه الناحية سياسة القمع والسلب ونهب الثروات والممتلكات التي كان من بينها؛ رؤوس المواشي التي تَملكها أهل المنطقة، بحيث استولت على 2236 رأسا من البقر والأغنام وكذا الخيل التي كان من بينها ما امتلكته قبيلة أولاد داود بن سليمان، كما امتدت عمليات المستعمر إلى أن بلغت ناحية بسكرة بمنطقة الزيبان أين نهب أفراد الجيش الفرنسي وكذا القياد الذين كانوا في خدمة المشروع الاستيطاني حينما كانوا بمثابة العصا في يد الإدارة الفرنسية ضد إخوانهم ومن بينهم القايد سي محمد بن الحاج بن قانة فتهبوا حوالي 5500رأس من الغنم والماعز، وحوالي 100 بقرة وعجل وما قدر عدده بـ 40 بغل كلها تعود من حيث الملكية لقبيلة أولاد داود بن سليمان[2].

أما عن واقع النشاط الرعوي والثروة الحيوانية بعد ثورة الأوراس أي بعد سنة 1871م، فإننا نجد أعداد رؤوس المواشي قد تناقصت بشكل كبير خصوصا خلال فترة السبعينيات (1871- 1881)،

[1]- عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس 1879، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1980، ص: 52.

[2]- عميراويأحميدةوآخرون، المرجع السابق، ص: 138.

بحيث من خلال الجدول التالي يتبن لنا هذا التناقص في عدة أصناف من أهمها الغنم والماعز والحمير والجياد والبغال هذا حسب ما يورده لنا عبد الحميد زوزو في كتابه ثورة الأوراس بحيث اخترنا سنتي 1875م وسنة 1881 للوقوف على ذلك التباين في الأصناف المذكورة[1] :

**الجدول: يبين أعدادا لمجموعة من الأصناف الحيوانية خلال سنتي 1871- 1881:**

| الصنف(رأسا) / السنة | الغنم | البقر | الماعز | الخيل | الحمير | البغال |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1875 | 13250 | 198 | 32080 | 82 | 230 | 1163 |
| 1881 | 606 | 606 | 3678 | 11 | 98 | 283 |

فمن خلال هذا الجدول يتبين لنا أن كل أصناف الحيوانات خاصة منها؛ المواشي التي اختص الفلاح الجزائري بتربيتها قد تناقصت أعدادها بشكل كبير، ولعل من أسباب هذا التناقص سياسة الإدارة الفرنسية المتمثلة في أسلوب السلب والنهب والمصادرة التي اتخذتها اتجاه الجزائريين المشاركين في ثورة المقراني، بالإضافة إلى جملة الغرامات والضرائب التي فُرضت على قبائل الجنوب مثل تلك التي كانت مفروضة على سكان الشمال[2].

وفي نفس الصدد الخاص بأسباب تناقص أعداد المواشي خلال هذه الفترة نجد ما ذكره الأستاذ عبد الحميد زوزو في إحدى هوامش كتابه ثورة الأوراس يذكر أن أعداد كبيرة من المبيعات والممتلكات المصادرة من قبيلة بوسليمان قد تمت مصادرتها وبيعها في سوق بسكرة من طرف صاحب المكتب العربي ومثال ذلك نجده في صنف البغال التي كانت قيمتها قد قدرت بنحو 394585 فرنك وهذا عقب الثورة مباشرة، أما بتاريخ 1875/07/07م، فأننا نجد مجموعة من المبيعات التي بلغت قيمتها حوالي 6150فرنك، أما خلال شهر أوت من نفس السنة نجد أن مجموعة من المبيعات التي كانت قد أُخذت من أصحابها بفعل المصادرة قد قدرت بـ 267230 رأس من أصناف الغنم والبقر والماعز وكذا الحمير،

[1]- عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس ...، المرجع السابق، ص: 49.

[2]- عميراوي أحميدة وآخرون، المرجع السابق، ص، ص: 140، 141.

أي ما قيمته 1277715 فرنك لم تسجل بأملاك الدولة، هذا علاوة على المبالغ الكبيرة التي سجلت من طرف القياد ومساعديهم[1].

غير أننا نلاحظ عكس ذلك من حيث الزيادة في أعداد رؤوس المواشي خصوصا ما بين 1887م وسنة 1900م، لكن بقيت محافظة على هذه الثروة من الزوال ولو قليلا، وهذا ما يوضح لنا الجدول التالي[2]:

**الجدول يبين أعداد رؤوس المواشي خلال سنتي 1887 و 1900:**

| السنوات | 1887 | 1900 |
|---|---|---|
| العدد (بالرأس) | 10538000 | 6351306 |

بحيث نلاحظ من خلال ما ورد من معلومات في الجدول أن تعداد رؤوس المواشي غد انخفض في ظرف ثلاثة عشر (13)سنة بنحو اثنان وأربعين (42000) ألف رأس وهو عدد كبير مقارنة بالفترات السابقة.

### 3-ج- النشاط الرعوي وقبائل الجنوب الجزائري

كثيرا ما نجد قبائل الجنوب الجزائري قبائل بدو رحل والتي تعتمد على نمط الترحال والتنقل طيلة مواسم السنة وفق رحلتي الشتاء والصيف وهي خاصية انفردت بها قبائل البدو الرحل ولعل من بينها مثلا قبيلة حميان التي كانت كثيرا ما تثير مظاهر الخصوم والصراع، التي تحدث بينها وبين القبائل الأخرى حول مواطن الرعي التي كانت تسيطر عليها هذه القبيلة قبل الأخرى، أو بين قبيلة حميان والسكان المستقرين أو الشبه الرحل، ومثال ذلك ما نجده خلال فترة السبعينيات القرن 19م حينما حدثت العديد من المناوشات التي وصلت حد الصراع والخصوم بين أفراد قبيلة حميان وأولئك السكان الذين استقروا ناحية واحات ورقلة وهذا في موسم الخريف وبداية فصل الشتاء، حينما اعتمد أفراد قبيلة حميان على أسلوب الهجوم أحيانا على واحات التمور وقت جنيها مما جعلها تستحوذ وتستولي على كم هائل منها، ونظرا

[1]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، الهامش رقم: 01، ص: 49؛ عميراوي أحميدة وآخرون، المرجع السابق، ص: 139.

[2]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص: 321.

لقوة بأس هذه القبيلة ومدى الخطورة التي كانت تلحقها بهؤلاء السكان، اضطروا إلى مهادنة المستعمر الفرنسي بغيت توفير الأمن لهم وتخليصهم من أفراد القبيلة وخطرهم[1].

لقد كان لتلك القبائل البدوية التي سلك نمط الترحال والتنقل الفضل الكبير في تعطيل عجلة المشروع الاستيطاني وتوسعه نحو الجنوب الجزائري.

### 3- المكاتب العربية ودورها في توجيه النشاط الرعوي (1850- 1870):

وإذا تحدثنا عن اهتمام الإدارة الاستعمارية بحرفة تربية المواشي في الجزائر فإننا نجد أن هذا الاهتمام كان من عمل المكاتب العربية التي كانت منتشرة في أغلب مناطق البلاد، بحيث كان لها دور في الجانب الاقتصادي، إذ أنها كانت تقوم بدور كبير في هذا الصدد وملفت للانتباه خاصة في بعض الجوانب التي كانت تعاني منها حرفة الرعي وتربية المواشي مثلا في فترات انتشار الأوبئة والجفاف، مما جعلها تقف على حيثيات هذه الآفات الطبيعية، بالتصدي لها عن طريق التلقيح المبكر أو محاولة التخلص من هذه الأمراض عن طريق العلاج، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد مربي المواشي من الزيادة في إنتاج وتربية العديد من رؤوس المواشي (الخراف)[2].

**الجدول يمثل تعداد بعض أصناف الحيوانات ما بين سنتي 1852 و1855م[3]:**

| السنة / النوع (رأس) | 1852 | 1853 | 1854 | 1855 |
|---|---|---|---|---|
| الأحصنة | 57551 | 76178 | 76077 | 84399 |
| البغال | 58203 | 73150 | 76880 | 74703 |
| الابل | 50696 | 63222 | 73160 | 81434 |
| الأبقار | 309669 | 367657 | 416741 | 42715 |
| الأغنام | 1817848 | 2378960 | 2166446 | 2534469 |
| الماعز | 709046 | 869501 | 1377141 | 1064138 |

[1]- عميراوي أحميدة وآخرون، المرجع السابق، ص، ص: 144، 145.

[2]- عبد الرحمان رزاقي،المرجع السابق، ص: 67.

[3]- المرجع نفسه ، ص:67.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **المجموع** | 3003013 | 3828668 | 4186418 | 4265858 |

من خلال ما ورد في الجدول يتبين لنا أنه بفعل المجهودات المبذول من طرف قادة المكاتب العربية والتي كانت موجهة إلى مربي المواشي قد أعطت نتيجة ايجابية بحيث نلاحظ زيادة في أعداد رؤوس المواشي بمختلف أصنافها خاصة الأغنام والماعز، وهو ما يبين لنا أن هذه الحرفة عرفت انتعاش من حيث العدد مع ما عملته الإدارة الفرنسية اتجاه هؤلاء المربين وكذا ممتهني حرفة التربية والرعي معا.

فمن خلال تلك الجهود التي لعبتها الإدارة الاستعمارية في هذا الجانب كانت تهدف إلى تسخير عائدات تلك الثروات الحيوانية في المشروع الاستيطاني الاستعماري الذي كان يصب في خدمة الكولون في كل الأحوال.

ومن بين الاهتمامات والتشريعات التي دعى إليها رؤساء المكاتب العربية نجد ما يلي:

- العمل على تدعيم الأهالي الجزائريين من فلاحين وكذا مربين للمواشي خصوصا البدو الرحل من خلال توفير الأعلاف والإسطبلات حماية للثروة الحيوانية من مخلفات الجفاف والبرد شتاءً.
- ضرورة إخبار وتبليغ السلطات العليا (عن طريق المكاتب العربية) عن مخلفات ظاهرتي الجوع والأوبئة نظرا لما تشكلانه من خطر على هذه الثروة.
- العمل من طرف ضباط المكاتب العربية على إرسال تقارير دورية مستمرة للسلطات العليا حول عمليات المراقبة التي يقومون بها وذلك فيما يخص حركة جميع القبائل خاصة البدو الرحل منها في مختلف النواحي، وهذا كعمل السلطة الاستعمارية لرصد وإحصاء أعداد هذه الثروة.
- فرض ضريبة سنوية على مربي المواشي وفق ما كان سائدا في سنوات الخمسينيات من القرن التاسع عشر (19م)، وهذا كان وفق إحصاء أعداد رؤوس المواشي التي كانت تحوزها كل قبيلة من القبائل الجزائرية، خاصة البدو الرحل الذين شكلوا السواد الأعظم لملاك هذه الثروة[1].

فمن بين التقارير التي كانت قد أعدتها المكاتب العربية المنتشرة في عمالة قسنطينة في ناحية الشرق الجزائري، نجد أحد التقارير الصادر عن أحد ضباط المكاتب العربية خلال سنة 1864م، والذي من

[1]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص: 68.

خلاله يكتب لنا تقرير عن الثروة الحيوانية التي كانت خلال هذه السنة، بحيث ضم هذا التقرير مجموعة من الأصناف الحيوانية والتي كانت في خدمة الأهلي الجزائري يستغلها في حياته اليومية وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي:

**الجدول: يوضح لنا تعداد مجموعة من أصناف الحيوانات خلال سنة 1864م:**

| سنة 1864 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **النوع** | **الخيول** | **البغال** | **الحمير** | **البقر** | **الغنم** | **الماعز** |
| **العدد(بالرأس)** | 151414 | 140576 | 44394 | 370374 | 2827184 | 1382700 |

فمن خلال هذا الجدول يتبين للمطلع على هذه الأرقام أن الثروة الحيوانية التي تعلقت بالأصناف الحيوانية المذكورة والأساسية التي كان يعتمد عليها البدوي ومربي المواشي، قد كانت على قدر كبير من الثروة أي بأعداد كبيرة خاصة إذا ما قارنا تلك الأعداد بالوسائل التقليدية والبسيطة التي كان يعتمد عليها الجزائري في حرفة تربية المواشي وكذا النشاط الرعوي بالخصوص إذ كانت وسيلته الأساسية هي التنقل والترحال بحثا عن مواطن الرعي.

ولعل من بين الملاحظات الأساسية والملفتة للانتباه هي التزايد في رؤوس المواشي خلال فترة الستينيات وحتى بداية السبعينيات من التاسع عشر وهذا ما بين سنتي 1864- 1872 خاصة في صنف الأغنام (إنتاج الخراف)، وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي[1]:

**الجدول يبين تعداد رؤوس الأغنام خلال السنوات الثلاث:**

| **السنوات** | **1864** | **1868** | **1872** |
|---|---|---|---|
| **عدد رؤوس الأغنام (بالرأس)** | 2827184 | 4064373 | 5772227 |

ومن بين الملاحظات التي لابد من أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد خاصة في النشاط الرعوي وما تعلق به من تربية للمواشي خلال أواخر القرن التاسع عشر هو أن حرفة الرعي وتربية المواشي كانت

[1]- المرجعنفسه، ص: 68.

تتماشى وطبيعة المنطقة التي يتم رعي المواشي فيها، بحيث أننا نجد أعداد المواشي قد تزايدت كلما اتجهنا صوب الجنوب خصوصا في المناطق السهبية، تحديدا في الهضاب العليا، حيث المساحات الشاسعة التي تمثل المراعي الخصبة لجميعّ أصناف المواشي، وكذا أراضي البور الواسعة التي تضاهي الأراضي الزراعية من حيث المساحة، فتنتشر فيها تربية صنفي من المواشي بالخصوص ما تعلق بكل من الأغنام والماعز بصفة عامة، بينما أعداد صنف الماعز نجدها في تزايد كلما اتجهنا نحو المناطق التلية الجبلية منها أين تعتمد في رعيها على أشجار الغابات وحشائشها، وهذا عكس صنف الأغنام الذي ينقص في هذه المناطق عكس ما سبق ذكره عن الأراضي السهبية[1].

وفيما يخص المناطق السهبية ودورها في عملية الرعي وتربية المواشي نعتمد على ما ذكره الأستاذ عدي الهواري في كتابه سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي، وهذا فيما يخص صنف الأبقار الذي ذكر أن تربيتها في هذه المناطق تكون قليلة وقليلة جدا إذا ما قارناها بالمناطق التلية والشمالية بصفة عامة وهذا يقتصر على نمط عيش هذه الحيوانات التي تعتمد في غذائها على الحشائش الغزيرة والوفيرة وكذا عدم تحملها لبرودة تلك المناطق إذا ما قرنت بغيرها من المناطق الرطبة والدافئة[2].

وبالإضافة إلى ما قيل في هذا الجانب من علاقة النشاطين الزراعي والرعوي فيما بينهما، فإنه من أجدر التنويه لملاحظة مهمة والمتمثلة فيما يلي:

إن الثروة الحيوانية تتماشى والنشاط الزراعي بحيث، كلما كانت هناك قلة في الإنتاج الزراعي خاصة مخلفات الجفاف كلما كان هناك انعكاس سلبي على الثروة الحيوانية بالضرورة، والعكس صحيح كلما كان هناك إنتاج وفير من حيث موسم الحصاد كان هناك تزايد في رؤوس المواشي، وهذا يوصلنا إلى نتيجة معينة مفادها أن زراعة الحبوب لها دور في النشاط الرعوي إذ تعتبر المنشط له من حيث المادة الأساسية في غذاء الحيوانات وهذا ما توضحه أعداد قطعان المواشي التي كانت تحوز عليها قبائل نواحي

[1]- عبد الرحمان زراقي، المرجع السابق، ص: 68.

[2]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي (1830- 1960)، تر: جوزيف عبد الله، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1983، ص: 90.

الأوراس وباتنة التي كانت توضح هذه العلاقة بين النشاطين سواء بالسلب أو بالإيجاب وهذا خلال سنوات الأربعينيات القرن التاسع عشر[1].

لقد كان لقادة المكاتب العربية وأعوانهم في الجزائر دور كبير في إخضاع العديد من القبائل المتمردة والمستقلة عن السلطة الفرنسية الاستعمارية ، وذلك عن طريق فرض الضرائب بطرق وأساليب ممنهجة، عمل على جمعها أفراد جزائريين من وجهاء تم اختيارهم بعناية لهذا الغرض، مقابل إعفاءهم من الضرائب وكذا حصولهم على مقابل مادي نتيجة تأدية مهامهم تكون من تلك الضرائب المجمعة بنسبة 10%، فقد حمل هؤلاء الأعوان ألقاب عديدة لكل منها مهمته المنوطة له، منها لقب الباشاغا، أغا، قائد (قايد)، شيخ، وهو ما جعل هذه الفئة تتمتع بنوع من الغنى بموجب تلك الامتيازات المخولة لها، وكان ذلك بداية من سنة 1873م[2].

## 4- النشاط الزراعي ودوره في النشاط الرعوي:

كثيرا ما نجد النشاطين الزراعي والرعوي يتماشيان جنبا إلى جنب وذلك لاعتماد كل منهما على الآخر كمكمل له، بحيث إذا تحدثنا عن الدور الذي تلعبه الزراعة في النشاط الرعوي بالنسبة للمواشي، فإننا نجد أن هذين النشاطين كثيرا ما كان يجمع بينهما الفلاح الجزائري خلال أواخر القرن التاسع عشر وقبله وذلك في آن واحد حيث يعمل على زراعة نصف مساحة أرضه أو ما استطاع على زراعته منها والجزء المتبقي يتركه على أساس الراحة للعام المقبل وهو ما من شأنه أن يوفر في نفس الوقت مرعى لماشيته ، أو لماشية غيره من أولئك البدو الرحل الذين يأتون في موسم الربيع أو بداية الصيف وفق نظام العشابة المعروف، الذي كانوا يقومون به وفق رحلة الصيف إلى المناطق التلية، فإذا تحدثنا عن دور الزراعة في عملية الرعي فإننا نورد زراعة الشعير والقمح هذين المنتجين اللذين يوفران لقطعان الماشية الأعلاف

[1]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص: 69.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص: 71.

من جهة، ومادة التبن من جهة ثانية، كما يوفران المراعي بعد عملية الحصاد صيفا من جهة ثالثة، بحيث حسب الإنتاج المسجل سنة 1870 من خلال الجدول التالي[1]:

**الجدول يمثل إنتاج كل من مادة القمح والشعير خلال سنة 1870م:**

| السنة: 1870 | |
|---|---|
| **السلعة** | **الوزن (بالقنطار)** |
| **القمح** | **2633128** |
| **الشعير** | **3326683** |

فمن خلال ما ورد في الجدول، نستنتج أنه قد كان لزراعة الحبوب خصوصا القمح والشعير منها دور كبير في النشاط الرعوي وتربية المواشي، إذ أنها شكلت المادة الأولية والأساسية في هذه العملية.

لقد عرفت الثروة الحيوانية تراجعا محسوسا من حيث العدد إذ أننا نجدها قد انخفضت وتراجعت بنسبة 80% وهذا بالمنطقة الجنوبية نظرا لاعتماد الإدارة الفرنسية على نظام العشابة لما رأت فيه من الوسيلة الأبرز للسيطرة على هؤلاء وتحركاتهم، بحيث منعوا من ممارسة هذا النشاط وفق ما يعرف لديهم برحلتي الصيف والشتاء.

كما لعبت الزراعة دور كبير في تطوير الجانب الرعوي والزيادة في الإنتاج خاصة بالنسبة للمواشي، غير أن ذلك لم يدم طويلا بسبب القوانين الفرنسية وكثرة التشريعات الخاصة بالعقار، والتي انعكست سلبا على حرفة تربية المواشي وهذا خصوصا أواخر القرن التاسع عشر (19م)، إذ تميزت هذه الحرفة بتدهور مستمر خصوصا ما بين 1887م و 1900م، وهذا رغم الجهود المبذولة من قبل الإدارة الاستعمارية للنهوض بهذه الحرفة وجعل الجزائر كبلد رائد في إنتاج وتصدير الثروة الحيوانية خصوصا صنف الأغنام[2].

## المبحث الثاني: حرفة الرعي مع بداية القرن العشرين

[1]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص: 96.

[2]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص: 68.

إذا تحدثنا عن حرفة الرعي في بداية القرن العشرين فإننا نشير إلى أنها لم تقتصر على أولئك البدو الرحل الذين طالما كانوا ينعتون بالرعاة[1] نسبة لهذه المهنة، وإنما امتدت جوانبها لتشمل الفلاحين المستقرين، وكذا البدو الرحل والشبه الرحل، وذلك لعدة أسباب يرجع أغلبها إلى السياسة الفرنسية المنتهجة ضد الأهالي الجزائريين في العديد من المرات خاصة ضد فئة الفلاحين سواء المستقرين أو الرحل.

## 1- حرفة تربية المواشي في مطلع القرن العشرين:

لعل من بين الجوانب الاقتصادية التي اهتم بها الأهالي الجزائريين في مطلع القرن العشرين هو حرفة تربية المواشي، هذه الحرفة التي لها ارتباط وثيق مع مهنة الرعي، حيث نجد أغلب الجزائريين خلال هذه الفترة قد ربطوا ما بين النشاط الزراعي والنشاط الرعوي في ما يعرف بمهنة الفلاحة، فقد تعددت الأصناف الحيوانية التي دأب الجزائريون على تربيتها إذ أن التنوع المناخي من جهة لأخرى قد لعب دور كبير في تربية بعض الأصناف كون غيرها، وذلك راجع إلى طبيعة المنطقة من حيث المناخ بالدرجة الأولى.

### 1-أ- ناحية الشمال والوسط:

إذا تحدثنا عن النشاط الرعوي في المنطقة الوسطى والشمالية وبشكل خاص في الهضاب العليا والمناطق السهبية، فإننا نتطرق لمجموعة من النماذج خلال هذه الفترة، ومنها بمنطقة عمالة قسنطينة (الشرق الجزائري)، بحيث أنه كان للنشاط الرعوي في المنطقة مميزاته خلال بدايات القرن العشرين وكذا تربية المواشي بصفة عامة، ولعل من بين هذه المميزات والخصائص هو التباين من حيث التعداد في رؤوس الماشية قبل نهاية الحرب العالمية الأولى، أي 1919م، إذ أن الأصناف الثلاث من المواشي الأغنام، الماعز، الأبقار قد شهدت تناقصا من جانب التعداد وهذا في بداية القرن العشرين، حيث كان تعدادها على النحو التالي[2]:

---

[1]- كثيرا ما اقتصر اسم الراعي (الرعاة) على أولئك الذين سلكوا أسلوب التنقل والترحال تحت اسم الرعاة الرحل، حيث بلغ تعدادهم في إحصاء سنة 1911م 116965 راعي مواشي متنقل (الراعي المترحل)، إذ أن التقارير الفرنسية تفيد أنه لا توجد قطعان مواشي سواء لملاك أهالي أو من الكولون بدون راعي يعتني بها، وهذا وفق شروط واتفاق بينه وبين أصحاب المواشي؛ شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 353.

[2]- عبد المنعم الهامل، المرجع السابق، ص: 70.

**الجدول يبين تعداد الأصناف الثلاث من المواشي قبل سنة 1919م بعمالة قسنطينة:**

| صنف الحيوان | الأغنام | الماعز | الأبقار |
|---|---|---|---|
| **التعداد (بالرأس)** | 3035930 | / | **420959** |

ولعل التناقص الذي عرفته الثروة الحيوانية عموما والمواشي بالخصوص مرده الأساسي هو التشريعات الفرنسية وما ترتب عنها من تأثيرات سلبية على هذه الثروة، بالإضافة إلى التغيرات والتطورات العسكرية التي شهدتها أوروبا في مطلع القرن العشرين عموما وفرنسا خصوصا ومدى حاجة تلك القوة العسكرية من تموين وتمويل خاصة خلال فترة الحرب العالمية الأولى، كان قد ارتكز بشكل أساسي ومباشر على مخلفات تجارة المواشي والعوائد الاقتصادية الأخرى بما فيها المنتجات الفلاحية خاصة الحبوب، وعلى كل فإنها أثرت بشكل أو بآخر على الثروة الحيوانية وأرغمتها على الانكماش والتناقص ولو بخلق عدة سبل وطرق تخليصها من ذلك المصير.

أما من بين الملاحظات التي لابد من أن نشير إليها هو أن أعداد المواشي قد عرفت ارتفاعا في نفس الفترة لدى الكولون عكس الجزائري، بحيث كان ارتفاعا بشكل كبيرا وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 1904- 1914 أي مدة عشر (10) سنوات تقريبا، اذا أننا لما نورد مقارنة بين قيمة المواشي التي كانت بحوزة الأهالي الجزائريين من مربين وفلاحين، ونظرائهم من الكولون المهتمين بالمواشي وتربيتها فان هذه القيمة لدى الأهالي قدرت بـ: 376 مليون فرنك ، أما بالنسبة للكولون فقد قدرت بنحو 63.5 مليون فرنك وهنا لابد أن نراعي الفارق من حيث العدد بين الكولون والأهالي الجزائريين بطبيعة الحال، بحيث أن هذا الارتفاع كان ناتج عن التزايد في أسعار المواشي بصفة عامة، وزيادة الاهتمام من قبل السلطات الفرنسية التي أصبحت تنظر إلى هذه الثروة بمثابة المورد الأساسي والرئيسي في تمويل مشاريعها الاستعمارية[1].

وإذا عدنا إلى هذا التزايد في عدد رؤوس المواشي عند الكولون فإننا نجده قد بدأ منذ سنة 1910م، وهذا نستنتجه من خلال التدني في أسعار الصوف، وهذا نظرا للاهتمام الذي حظيت به

[1]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص: 70.

المواشي من قبل الكولون الفرنسي خاصة توفير كل ما تحتاجه عملية تربية المواشي من متطلبات مادية وبشرية من غذاء ومسكن وماء وكذا اليد العاملة المؤهلة لذلك[1].

وبصفة عامة إذا تحدثنا عن أهم الأسباب التي آلت بحرفة الرعي وتربية المواشي إلى ما آلت إليه خلال بدايات القرن العشرين، فإننا نلخصها في مجموعة من النقاط أهمها:

- التغيرات والتطورات التي طرأت على فئة البدو الرحل من حيث نمط المعيشة، وكذا مربي المواشي وما اعترضهم من مشاكل في عملية التربية.
- مجموعة التشريعات التي مست الأراضي الغابية وما أحدثته من آثار على مرتادي هذه المناطق لغرض النشاط الرعوي (سد منافذ الغابات في وجههم).
- القوانين التعسفية التي فرضتها الإدارة الفرنسية على قبائل البدو الرحل خاصة في تحركاتهم في موسمي الصيف والشتاء، الأمر الذي ترتب عنه تضرر لهذه الفئة باعتبارها المعنية والمستهدفة من جراء تلك القوانين إذ أنها كانت المعني الأول بحرفة تربية المواشي وحرفة الرعي التي كانت تقوم بها في رحلتي الصيف والشتاء في كل من المناطق الصحراوية والتلية[2].

### 1-ب- الناحية الجنوبية:

لقد تعددتّ أصناف الحيوانات التي دأب أهل الجنوب على تربيتها خلال الفترة الاستعمارية، كنواحي منطقة واد ريغ التي عُرفت بتنوعها الحيواني، إذ أننا نجد من بين تلك المواشي التي اختص أهل هذه المنطقة على تربيتها والتنقل معها نجد كل من الأغنام والماعز وكذا الخيول والحمير والبغال، إذ أنها في مجملها أصناف من المواشي، التي في غالب الأحيان اعتاد أصحابها التنقل والترحال من أجلها من الجنوب نحو الشمال في مواسم الحر وغيرها بحثا عن متطلبات العيش[3].

وحسب ما يذكره لنا أندري نوشي حول الثروة الحيوانية التي كانت تعيش في مراعي الواحات الصحراوية خصوصا في واد ريغ قد عرفت نوع من التراجع خلال هذه الفترة والسبب في ذلك هو

[1]- عبد المنعم الهامل، المرجع السابق، ص: 70.

[2]- شارل روبير أجيرون، ج2، المرجع السابق، ص- ص: 325- 328.

[3]- زهية شوشي، مجتمع القصور (دراسة في الخصائص الاجتماعية والعمرانية والثقافية لقصور مدينة تقرت)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، (2005- 2006)، جامعة منتوري، قسنطينة، ص: 62.

الاستعمار اللاعقلاني للمياه الجوفية من قبل المستوطنين الأوربيين في هذا الإقليم مما أدى إلى النقص في منسوب المياه وهو ما انعكس سلبا في نقص المساحات الغابية والنخيل مما جعل أهل هذه المناطق عاجزين على حفر الأبار الجديدة أو إحياء بساتينهم مما جعل من هذه الأخيرة أراضي بور لا تصلح للفلاحة بل عاجزة حتى على تحقيق المراعي لمواشي هذا الإقليم فقط[1].

إن تلك العوامل والأسباب أدت في الجنوب الجزائري خلال هذه الفترة إلى التراجع في تعداد الثروة الحيوانية بنسبة 80% بسبب ما سمي بنظام العشابة، هذا القانون الذي فرضته الإدارة الفرنسية على مربي المواشي خاصة فئة البدو الرحل منهم[2].

كما يعتبر عامل الجفاف الذي كثيرا ما أصاب المناطق الصحراوية في عديد السنوات وكذا عامل الأوبئة الدورية التي كانت منتشرة بشكل كبير أهم الأسباب التي كانت تقف عائقا أمام مربي المواشي فتعصف بمهنتهي مهنة الرعي بين الحين والآخر، وهو ما أدى إلى تلاشي الثروة الحيوانية بشكل تدريجي، ومثال ذلك نلمحه في :

## 2- الأسواق الأسبوعية ودورها في عملية تبادل المواشي وبيعها:

لكل منطقة من تلك المناطق التي كانت تتوفر على مواطن الرعي وقطعان المواشي خصوصا في المناطق التلية كانت لها أسواق أسبوعية تنظم طيلة أيام الأسبوع من خلالها يتم عرض المواشي وكذا لحومها لعملية البيع، إذ نجد أن قبائل البدو الرحل قد لعبت دور كبير في إنعاش هذه الأسواق بأعداد رؤوس المواشي وتنوعها طيلة مكوثها في تلك المناطق التي غالبا ما كانت تأتي إليها في فصل الربيع إلى أوائل فصل الخريف ، بحيث يتمثل هذا الانتعاش خصوصا في أسعار اللحوم الحمراء التي تعرف الانخفاض عكس فصل الشتاء، وعليه تعتبر فئة البدو الرحل بتجارتها هذه من أهم الجوانب التي تدر بالأموال على مختلف البلديات التي كانت تقصدها خلال ارتيادها على الأسواق الأسبوعية[3].

[1]- أندري نوشي، المصدر السابق، ص: 403.

[2]- عميراوي أحميدة وآخرون، المرجع السابق، ص: 138.

[3]- عبد المنعم الهامل، المرجع السابق، ص: 45.

كما تلعب الأسواق الأسبوعية دور كبير في استقطاب فئة البدو الرحل بالدرجة الأولى، وهذا نظرا لحاجة هؤلاء لهذه الأسواق في عملية البيع والشراء المواشي فيها، إذ أنها كانت تنظم هذه الأسواق وفق أيام الأسبوع،فكل مدينة أو منطقة لها يوم من أيام الأسبوع تنظم فيه سوقها الأسبوعي، فيقبل عليها البدو من كل جهة، فمثلا إذا تطرقنا للمنطقة الشرقية خلال الفترة الاستعمارية أي بعمالة قسنطينة نجد منطقة عين عبيد التي كان بها أهم سوق أسبوعي ينظم لعملية بيع وشراء المواشي كل يوم الخميس من كل أسبوع ، وكذلك سوق الخروب الذي ينظم لنفس الغرض يوم الجمعة إذ أن هذين السوقين كانت كل من قبائل أولاد عيسى وأولاد دراج وأولاد سايح من أهم قاصديهم نظرا لأهميتهما[1].

لعل من بين أهم الأسواق التي كانت تتردد عليها قبائل البدو الرحل في الجنوب الشرقي، ذات الأهمية الكبيرة نجد أسواق تقرت التي كانت محطة لكل قبائل الزاب، وقبائل جبال العمور وهي همزة وصل بين هذه القبائل وغيرهم من القبائل الجزائرية الأخرى، وحتى تلك القبائل التي كانت على الحدود التونسية الجزائرية[2].

وفيما يفيدنا به شارل روبير أجيرون فيما يخص الاقتصاد الجزائري في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر (ما بين 1851-1857) هو انتعاش السوق الجزائرية، وتحقيق الفلاح لأرباح كثيرة مقارنة بالسنوات السالفة، بحيث يرجع ذلك الانتعاش إلى ارتفاع أسعار الحبوب من شعير وقمح، وهو ما من شأنه أن يساهم في توسيع المساحة الزراعية للفلاح الجزائري وينعكس عليه ايجابيا في زيادة المنتوج الفلاحي الذي له دور كبير في تحديد أسعار المواشي وتحكمه فيها، وهو ما نتج عنه بالفعل تحقيق أسعار مربحة في تجارة المواشي وأصوافها[3].

وقد عرفت أسواق الغرب الجزائري ناحية وهران إقبال كبير من تجار المواشي ليس من داخل الإقليم فحسب بل تعدى ذلك إلى أن وصل المنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب، إذ شهدا الطرفان علاقة متينة —الغرب الجزائري والشرق المغربي (الريف المغربي)- زاد من شدة هذه العلاقة الضغط الاسباني حينما

[1]- فوزي مجمج، المرجع السابق، ص: 16.

[2]- زهية شوشي، المرجع السابق، ص: 81.

[3]- شارل روبير أجيرون، المصدر السابق، ص: 29؛ عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص: 67.

حاول ضم العديد من أراضي الريف المغربي لمنطقة مليلية سنة 1893م، بحيث نجد هذه العلاقة قد تجسدت في ارتياد التجار المغاربة وعديد القبائل المغرب الحدودية على أسواق كل من تلمسان ومغنية وذلك في عديد المرات، من خلال تلك التبادلات التجارية التي كان من أبرزها بيع المنتوجات الفلاحية من شعير وقمح وغيرهما، وكذا تجارة الحيوانات من أبرزها الأبقار والبغال[1].

## 3- قبائل البدو الرحل وحرفة الرعي مع مطلع القرن العشرين

لقد ساهمت العديد من الأسباب في تراجع النشاط الرعوي والإنتاج الحيواني وعدم الزيادة في تعداد رؤوسه، فكان منها:

### 3-أ- البدو الرحل وهاجس التناقص العددي:

عامل الهجرة التي سلكتها عديد القبائل الجزائرية، كتلك التي غادرت التراب الجزائري لعدة أسباب كان أهمها الضرائب الكبيرة والثقيلة التي فرضت على مربي المواشي وملاكها مما حتم عليهم الغياب عن أعين المستعمر ومساعديه حتى يتسن لهم الاستقرار وذلك ما نجده قد حدث عند قبيلة أولاد سيدي عبيد الذين تمردوا وهاجروا إلى تونس بعد أن سُلبت أراضيهم والتي كانت تقدر بـ: 123000هكتار قبل مطلع القرن العشرين، إذ أصبحت مع بدايته وتحديا سنة 1904 تقدر بنحو 50 ألف هكتار[2].

وحسب ما يذكره لنا أندري نوشي حول سكان المنطقة الصحراوية في بعض الواحات التي أشار إلى تناقص عدد ساكنيها ومستوطنيها خصوصا من البدو الرحل الذين اعتادوا على التمركز فيها شتاءً وهذا في رحلتهم نحو المناطق الصحراوية، يذكر لنا ذلك قائلا: " ... فانخفض عدد سكان توات وغورارة وساورة واندثر منهم نحو أربعة (04) آلاف ساكنا في سنة 1906م، بينما ازداد عددهم في التناقص إلى أن بلغ حوالي 3700 نسمة 1921م[3].

### 3-ب- البدو الرحل والموارد المائية:

[1]- العربي الورياشي، الكشف والبيان عن سيرة بطل الريف الأول سيدي محمد أمزيان وأخبار مقاومته هو وإخوانه الريفيين لأبي حمارة ثم للإسبان، ط1، المطبعة المهدية، تطوان، 1976، ص: 26.

[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر العام من 1830- 1989، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ج1، ص: 40.

[3]- عميراوي أحميدة وآخرون، المرجع السابق، ص: 148.

تعتبر منابع المياه بمثابة القاعدة الأساسية التي يتجمع حولها البدو الرحل، بحيث يلعب مورد الماء دور كبير في استقطاب هؤلاء لتلك المناطق المجاورة لها، بحيث يستغلونها أيما استغلال نظرا لتوفرها على منابع الماء الضروري في حياتهم وحياة مواشيهم خصوصا في فصل الصيف، حينما يتم الاعتماد على الأبار المنتشر عبر تلك المناطق التي يقصدونها وكذا المنابع الطبيعية[1].

ولم يتوقف مجهود هؤلاء إلى هذا الحد فقط ، إنما امتد في جلبهم للمياه اللازمة من تلك التجمعات السكانية المجاورة سواء كانت قريبة أو بعيدة نظرا لتوفرها على هذه المادة الحيوية الضرورية لحياتهم وحياة قطعانهم، بحيث تم جلبها في العديد من المرات من بلديات مجاورة إلى مواطن خيامهم، فكثرا ما كانت هذه المادة وقلة مواطن الحصول عليها نتيجة افتقارها أو بُعد المسافة محا قلق وحيرة لدى ساكنة البدو أيام الوجود الاستعماري خاصة مع مطاع القرن العشرين حينما أحكمت السلطات الاستعمارية قبضتها على كثير من أراضي الجزائريين، وتحكمها في مختلف تحركات فئة البدو الرحل من وإلى ناحية المناطق التلية[2].

## المبحث الثالث: واقع حرفة الرعي ما بين الحرب العالمية الأولى والاستقلال 1919- 1962.

إذا تحدثنا عن واقع النشاط الرعوي خلال الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الثورة الجزائرية التحريرية فإننا نورد مجموعة من النتائج والميزات التي تميز بها هذا النشاط عن غيره من النشاطات الأخرى، بحيث تحكمت فيه جملة من الظروف والمعطيات التي جعلت منه نشاط قائما بذاته يعرف تراجعا عما كان عليه من قبل وذلك لعدة أسباب وعوامل كان من أهمها الظروف التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة خاصة أيام الثورة التحريرية، والتي بدورها أدت إلى انتشار الخوف واللا أمن لدى عنصر الكولون، بالإضافة إلى عزوف العديد من ممتهني هذه الحرفة من الأهلي الجزائريين وانشغالهم بالنشاط الزراعي أو العمل كخماسين في حقول ومزارع المعمرين الفرنسيين وكل ذلك كان له تأثير مباشر على تعداد رؤوس المواشي التي يعنيها النشاط الرعوي.

[1]- فوزي مجمج، المرجع السابق، ص: 47.

[2]- المرجع نفسه، ص: 48.

## 1- تربية وتعداد رؤوس المواشي خلال فترة ما بين الحربين (1919- 1939)

لقد طرأت مجموعة من النتائج عقب الحرب العالمية الأولى على حرفة تربية المواشي وأهلها، فكان من بينها:

حسب ما يذكره لنا أجيرون في هذا الصدد فإن العديد من ممتهني هذه الحرفة خاصة البدو الرحل قد تخلوا عن هذه المهمة، واستسلموا لعملية النزوح إلى المدينة وأطرافها حتى صار أولئك من بين ساكنة الحضر، وهذا قد ظهرا بشكل ملفت للانتباه خلال الفترة الممتدة 1919- 1921، الغرض من وراء هذه العملية هي البحث عن فرص عمل لأن الظروف بالريف الجزائري لم تعد مهيأة لهذا الغرض[1].

كما نجد أن قانون 04 آب 1926 الذي سرع في عملية فرنسة الأراضي الجزائرية خلال فترة ما بين الحربين هذه الأراضي التي كانت ملكيتها للقبائل بالخصوص، الأمر الذي نجد من خلاله الحاكم العام قد تحكم في إخضاع أراضي هذه القبائل وفق قانوني 1924 و 1926 إلى الفرنسة، فتحكم في ممتلكات كل قبيلة أو دوار معين من خلال إنشاء المراكز الاستيطانية على سبيل حصر ما تبقى من ممتلكات للقبائل والعمل على تجزئتها وتفتيتها إلى وحدات فردية وفق ما جاء به قانون سيناتوس كونسلت عام 1863[2].

وأمام هذه الظروف والنتائج التي عرفتها هذه الفترة فإننا نلمح انخفاضا في رؤوس المواشي عند العديد من تلك القبائل التي كانت لا تزال تعتمد على التنقل والترحال لغرض البحث عن مصادر قوت مواشيها، فانخفضت أعداد الخراف وهذا على طول الفترة الممتدة ما بين 1911 إلى غاية 1926فكان من بين أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك الانخفاض هو سياسة المصادرة التي تعرضت لها هذه القبائل خصوصا في مواطن الرعي في موسم الصيف والربيع أو خلال عمليات التنقل في رحلتي الشتاء والصيف

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر (1830- 1962)، تر: مجموعة من الأساتذة، (د ط) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د ت)، ص: 160.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص: 273.

التي كانت تقوم بها قبائل البدو الرحل في هذه الفترة، فمن خلال أرقام الجدول الآتي يتبين لنا ذلك الانخفاض[1]:

**الجدول يمثل عدد رؤوس خِراف الماشية من الأغنام ما بين 1911- 1926**

| الإختيارات / السنوات | العدد الإجمالي (رأس) | العدد المُصادر (رأس) |
|---|---|---|
| **1911** | 8751 | 992 |
| **1916** | 8256 | 543 |
| **1921** | 5942 | 1026 |
| **1926** | 6168 | 870 |

وفيما يخص النشاط الرعوي وعلاقته بقبائل البدو الرحل، فإننا نورد في هذا السياق ما جاء في إحدى محاضرات الأمير خالد أمام جمع من المهاجرين بفرنسا وذلك عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، بحيث من خلال هذه المحاضرة التي كانت في سنة 1924م، فقد تحدث عن أحوال البدو الرحل في المناطق الصحراوية قائلا: "إن البدوي الراحل قد دُمر وحُول إلى متسول أو إلى سارق لِيسد رمقه، فالوباء لم يغادر هذه المناطق منذ سنة 1920م"[2].

ولعل من بين الأسباب التي دفعت بالثروة الحيوانية إلى التراجع من حيث العدد والإنتاج هي الهجرة التي سلكتها العديد من بطون القبائل الجزائرية التي كانت ترتكز وتعتمد في تحصيل قوت يومها على النشاط الحيواني، من تربية وتجارة وغيرها، هذه الهجرة كانت على شكلين لكن الأكثر تأثيرا هي الهجرة خارج التراب الجزائري وذلك لعدة أسباب كان أهمها: تلك التي تمت مصادرة أملاكها وفُرضت عليها ضرائب ثقيلة وعقوبات كبيرة، مما ألزمها الحال إلى الهجرة أفضل مما تبقى في مواطنها تعاني من أساليب فرنسا الاستعمارية، وكذلك منها من هاجرت نظرا للظروف الطبيعية القاسية التي شهدتها البلاد خلال

[1]- المرجع نفسه، ص: 488.

[2]- عميراوي أحميدة وآخرون، المرجع السابق، ص: 150.

هذه الفترة، وكذا المجاعات المتكررة، فكانت هذه الهجرة على صنفي منها ما هو بشكل جماعي وما هو على شكل فرادى، والوجهة كانت نحو بلدان الجوار من أهمها؛ تونس وهناك من اتجه نحو بلاد المغرب الأقصى وحتى ليبيا، والى الجنوب نحو البلدان الإفريقية، كمالي والنيجر، ولعل من بين تلك القبائل التي شهدت هذه العملية نجد كل من: فرقة للحاحة، ومرداس، والنمامشة، سيدي يحي بن طالب، الربابع، الهمامة، الزغالمة، وكذا العديد من الفرق التي كانت تابعة لمختلف القبائل الصحراوية بالأخص، ومنهم بنو جيل، أولاد جريد، أولاد سيد الشيخ الغرابة[1].

ومن خلال هذه الهجرة نخلص إلى نتيجة مفادها أن هذه الهجرة التي سلكتها العديد من الأسر الكبيرة والقبائل قد ساهمت في عملية التوسع الاستيطاني الذي كان دائما يهدف المستعمر الفرنسي إلى تطويره وتوسيعه بشتى الطرق، والوسائل، خصوصا نحو المناطق الصحراوية التي استعصت عليه في العديد من المرات السابقة، وهو ما مكنه من السيطرة واستغلال الثروات الطبيعية التي كانت تجود بهم الصحراء الجزائرية، بالإضافة إلى الثروات البشرية والاقتصادية كان من أهمها الثروة الحيوانية التي تمت مصادرتها من مختلف قبائل المنطقة .

وإن المتتبع لطبيعة سكان المناطق الصحراوية من حيث النمط المعيشي، فإنه يرى أن أغلب ساكنة هذه المناطق كانوا على طبيعة البدو الرحل الغير مستقرين، إذ يختلفون كل الاختلاف عن ساكنة المناطق الساحلية والتلية، وهذا حسب ما أوردته الإحصاءات الفرنسية حول هؤلاء وهذا ما يتضح لنا من خلال الجدول التلي الذي يبين لنا تعداد السكان في هذه المناطق بين ما هو مستقر وبين بدو رحل وكذا عدد الأعراش والقبائل التي قد استوطنت الإقليم الصحراوي خلال فترة ما بين الحربين كما يذكر لنا عدد السكان المستقرين والبدو الرحل كذلك بالمناطق الصحراوية[2]:

**الجدول يمثل إحصاء تعداد المواشي لسنة 1930م:**

| أسماء النواحي | قبائل وأعراش | سكان مستقرون | سكانرحل | مجموع السكان |
|---|---|---|---|---|
| **ورقلة** | 03 | 14200 | 12000 | 26200 |

[1]- المرجع نفسه، ص: 150.

[2]- عميراوي أحميدة وآخرون، المرجع السابق، ص، ص: 150، 151.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **تماسين** | 02 | 12600 | 12600 | 22550 |
| **وادي ريغ** | 02 | 31080 | 2850 | 33930 |
| **وادي سوف** | 05 | 31170 | 1200 | 32370 |
| **الزيبان** | 18 | 30340 | 55300 | 85640 |
| **الوطاية** | 02 | 800 | 11850 | 12650 |
| **الحضنة** | 11 | 11500 | 34650 | 46150 |
| **المجموع** | 43 | 129040 | 130450 | 259490 |

من بين أهم الجوانب التي اهتمت بها جريدة النجاح هو؛ الجانب الاقتصادي الذي أولته اهتماما كبيرا من حيث كتاباتها التي كانت تنشر عبر صفحاتها، إذ تمثل هذا الاهتمام في حرفة تربية المواشي التي كتبت عنها الجريدة العديد من التقارير ونشرتها، فمن بينها نجد ما تم نشرته سنة 1930م، بحيث كانت تقريرها يتحدث عن الثروة الحيوانية خصوصا المواشي وملاكها من كلا الجانبين الكولون والأهالي الجزائريين وهذا في الجزائر على حد سواء، وقد ضم هذا التقرير مجموعة من الأصناف الحيوانية المهمة منها في حياة الفرد الجزائري حينها، فكان على رأس الترتيب صنفي الأغنام والماعز ثم البقر والابل وكذا الخيول والبغال والحمير، والخنازير[1]، وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي:

**الجدول يوضح تعداد رؤوس مجموعة من أصناف الحيوانات لسنة 1930.**

| **تعداد رؤوس المواشي سنة 1930** | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **صنف الحيوان** | **الغنم** | **الماعز** | **البقر** | **الابل** | **الخيول** | **البغال** | **الحمير** | **الخنازير** |
| **التعداد لدى الأهالي (ألف رأس)** | 8200 | 875 | 875 | 365 | 200 | 150 | 130 | / |
| **التعداد لدى الكولون (ألف رأس)** | 800 | 115 | 175 | / | 70 | 60 | 60 | 120 |
| **التعداد الإجمالي (ألف رأس)** | 9000 | 3780 | 1050 | 200 | 220 | 190 | 340 | 120 |

[1]- قسم التحرير، إحصاء مواشي الجزائر، النجاح، ع: 1029، يوم: 1930/09/17، ص: 02.

فمن خلال ما جاء من أرقام لتعداد المواشي نلاحظ أن هذا التعداد كان متباينا بين ما هو ملك للكولون وما هو ملك للأهالي الجزائريين، بحيث كانت التعداد الأكبر من هذه المواشي قد احتفظ به الأهلي الجزائريين رغم بساطة الوسائل المستعملة لغرض تربية المواشي، مقابل ما عرفه الكولون من حداثة من حيث الوسائل في هذه العملية ارتكزت أساسا في الأعلاف وأنواع اللقاح، وغيره من وسائل تم استعمالها في عملية التربية والنشاط الرعوي.

وإذا سلطنا الضوء على منطقة الأوراس بالشرق الجزائري، فإنه من خلال الإحصاء الخاص بالمواشيلسنة 1925م، فإننا نجد أن فلاحوا هذه المنطقة قد اهتموا بتربية صنفين من المواشي هما الغنم والماعز على وجه الخصوص، بحيث قدر تعداد رؤوس الأغنام في هذه السنة بـ: 71359 رأس، أما تعداد الماعز فقد قدر بـ: 85291 رأس، أما تعداد رؤوس صنف البغال فإنه قد ارتفع عكس ما كان عليه في السنوات القرن العشرين الأولى[1].

وهذا يأخذنا إلى استنتاج أن هذا الصنف كونه كان وسيلة للتنقل وحمل الأثقال وخدمة الأرض وغيرها من متطلبات الفلاح خلال بدايات القرن العشرين (20م).

وإذا تحدثنا عن عمالة قسنطينة خلال هذه الفترة، أي ما بين الحربين فإننا نرى أن من بين المميزات التي تميز بها النشاط الرعوي هو التراجع من حيث الثروة الحيوانية بصفة عامة، وتعداد رؤوس الأغنام والأبقار بصفة خاصة وهذا نلاحظه كمقارنة بين التعداد خلال السنتين 1914 و 1939 وهذا من خلال ما ورد من أرقام في الجدول التالي[2]:

**الجدول يوضح لنا تعداد رؤوس المواشي في سنتي 1914- 1939**

| السنة / الصنف (بالرأس) | 1914 | 1939 |
|---|---|---|

[1]- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية الفرنسية، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837- 1939)، تر: مسعود حاج مسعود، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص:240.

[2]- عبد المنعم الهامل، المرجع السابق، ص: 70.

| | | |
|---|---|---|
| **الأبقار** | 391457 | 308365 |
| **الأغنام** | 2804228 | 1816431 |

وعليه فإنه من خلال الجدول يتبين لنا أن تعداد الصنفين قد تناقص وبشكل كبير بحيث نجد صنف البقر قد تناقص بحوالي ثمانية (08) آلاف رأس، بينما الأغنام فقد عرفت التناقص بحوالي عشرة (10) آلاف رأس، غير أنه باستثناء سنة 1936 التي بلغت فيها رؤوس الأغنام المليوني رأس[1].

## 2- الثروة الحيوانية وتعداد رؤوس المواشي خلال (1939- 1962)

لقد تعددت أصناف الحيوانات وأعدادها وتميزت بالعديد من الميزات خلال هذه الفترة كان من أبرزها الانخفاض في رؤوس المواشي بالنسبة لصنف الأغنام، وعمليات المصادرة التي مست هذه الثروة الحيوانية بشكل مباشر خاصة من قبل المستعمر الفرنسي من خلال شتى سياساته وأساليبه التي كان يهدف من ورائها إلى الاستحواذ على ممتلكات الجزائريين لخدمة مشروعه الاستيطاني خلال فترة نشاط تيارات الحركة الوطنية والثورة التحريرية أي ما بين 1939- 1962.

### 2-أ- الثروة الحيوانية (تعداد رؤوس المواشي) خلال (1939- 1945).

إذا تحدثنا الثروة الحيوانية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، فنقول على أنها قد استمرت في التراجع والتناقص من حيث التعداد وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى حاجة الحرب التي كانت ترتكز وبشكل كبير على عوائد الحيوانات خاصة صنفي الأغنام والأبقار.

فمن خلال الجدول التالي تتبين لنا عدة معطيات :

**الجدول يمثل عدد رؤوس أصناف الماشية ما بين 1939- 1943[2].**

| الصنف / السنة | 1939 | 1943 |
|---|---|---|
| **الأغنام** | 60 مليون رأس | 55مليون رأس |

[1]- Johan Hendrik Meulman, Op. Cit, pp :91- 92.

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، المرجع السابق، ج2، ص: 385.

| | | |
|---|---|---|
| **الماعز** | / | 03 ملايين رأس |
| **الأبقار** | 900 ألف رأس | / |
| **الخيول+ البغال** | 270 ألف رأس | 265 ألف رأس |
| **الإبل** | 200 ألف رأس | 200 ألف رأس |

بحيث نجد أن رؤوس الأغنام قد عرفت تراجعا كبيرا حيث أنها خلال أربع سنوات، ما بين 1939 و1943 قد فقدت حوالي خمسة (05) ملايين رأس، وذلك أن تعداد رؤوس الأغنام قدر في السنة الأولى من الحرب بـ: 60 مليون رأس تقريبا بينما انخفض هذا العدد خلال سنة 1943 إلى خمسة وخمسين مليون رأس، بينما صنف الماعز فقد بلغ تعداد رؤوسه 03 ملايين رأس، وصنف الأبقار قدر بـ: 900 ألف رأس، أما عن صنفي البغال والخيول فهي الأخرى التي لم تنجو من تسلط الحرب ومتطلباتها لتعرف كذلك تراجعا خطيرا من حيث التعداد، فقد بلغ تعداد الصنفين معا 270 ألف رأس، بينما كان تعدادها قبل الحرب قد قدر بـ: خمسة (05) آلاف رأس، بينما صنف الإبل فقد حافظ على تعداده الذي قدر سنة 1943 بحوالي مائتي (200) رأس، وذلك راجع إلى عدم حاجة الحرب لهذا الصنف من المواشي[1].

وبما أن الثروة الحيوانية وإنتاج الحبوب يعتبران الثروة الأساسية للفلاح الجزائري، نجد الثروة الحيوانية عرفت تراجع في إنتاجها بحيث بلغ المعدل الذي قدر ب: 35 بقرة و156 ماشية لكل مائة ساكن وهذا ما بين 1934- 1941م، لنجدها قد أصبحت ب: 23 بقرة و134 ماشية لكل مائة ساكن وهذا ما بين 1948- 1953م[2].

### 2-أ-1- عملية التقييم والتحديد من أجلالتزويد العام

وإذا ما تتبعنا التقارير الفرنسية التي كانت ترد من قبل القادة العسكريين أو رؤساء المكاتب العربية من ناحية الجنوب (المناطق الصحراوية)، كالأغواط، الجلفة، ورقلة وغيرها، خلال فترة الحرب العالمية

[1]- عبد المنعم الهامل، المرجع السابق، ص: 71.

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، المرجع السابق، ج2، ص: 385.

الثانية، تحديدا سنة 1942م، نجدها تتعلق بتقرير من مديرية ناحية قطر الجنوب (القطر العسكري غرداية)، تحت رقم 5726، بحيث يذكر هذا التقرير موضوع تربية الأغنام وبيعها في هذه الناحية، خصوصا ما تعلق الأمر بحالة الماشية بعد عملية الانتجاع التي كانت بمنطقة الجنوب في موسمي الخريف والشتاء، بحيث ألح التقرير على ضرورة المراقبة الجيدة لقطعان الماشية في عملية البيع والشراء، فالهدف من مثل هذه التقارير هو العمل على الاختيار الجيد للسلالات في عملية الشراء حتى يتم إنتاج نوعية جيدة من الخِرافْ العام المقبل[1].

وفي إطار ما جاء به هذا التقرير بتاريخ 08 جويلية 1942م، المرسل من قبل العقيد بيروت أحد القادة العسكريين المكلف بمقاطعة قطر غرداية، فقد تحدث عن مجمل ما جاءت به حملة التحديد والتقييم لأسواق الأغنام الخاصة بملحقة الجلفة ما بين سنتي 1941- 1942م، وقد جاءت على النحو التالي[2]:

| التحديد والتقييم الخاص بملحقة الجلفة | السنة | التعداد (بالرأس) |
|---|---|---|
| ماشية الملحق الأول لشهر جانفي | 1941 | 315071 |
| الاستهلاك السنوي للمحق | 1941 | 30000 |
| تسليم المؤونة العامة | 1941 | 12000 |
| تجارة حرة | 1941 | / |
| القسط من التزويد العام | 1941 | 2530 |
| القسط من التزويد الجزئي | 1941 | 3630 |
| القسط في الأراضي | 1941 | 30000 |

فمن خلال هذه المعطيات التي جاءت في التقرير نستنتج أن عملية التحديد والتقييم قد اشتملت على عدة جوانب أبرزها التزويد بنوعيه العام والجزئي، وكذا الاستهلاك الخاص بالسنة المعنية بالتقييم وكذا

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 330، الرقم:5726، تحقيق (تربية/ بيع) الأغنام ، 08 جويلية 1942.

[2]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 330، الرقم:5726، تحقيق (تربية/ بيع) الأغنام ، 08 جويلية 1942.

التجارة الحرة، وهو ما يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك فائض في الإنتاج أو مخزون سنوي لرؤوس الأغنام الناتجة عن عملية التربية في هذه المقاطعة.

وقد جاء في نفس التقرير تقييم وتحديد لرؤوس الأغنام الخاصة بملحقة الأغواط، فكانت على النحو التالي[1]:

| التحديد والتقييم الخاص بملحقة الأغواط | السنة | التعداد (بالرأس) |
|---|---|---|
| **ماشية الملحق الأول لشهر جانفي** | 1941 | 120000 |
| **الاستهلاك س للمحققةوالحامية (المنطقة العسكرية)** | 1941 | 12000 |
| **المسلمة إلى بوردو (مهدية)** | 1941 | 8000 |
| **المسلمة إلى ملحق غرداية** | 1941 | 28800 |
| **المسلمة للتزويد العام** | 1941 | 12748 |

ومثل ما خص التقرير بالتقييم والتحديد ملحقة الجلفة، فإنه كذلك ذكر الأرقام الخاصة بملحقة الأغواط، فقد تضمن تعداد الماشية الخاص بالملحقة، ثم ذكر الجوانب المتعلقة بالتقييم ومنها رؤوس الماشية المسلمة لكل من ملحقة غرداية، وكذا بوردو بتيارت في حين جزء من هذا التعداد يستهلك بالملحقة والحامية العسكرية المقيمة بها، وقد كان من ضمن الذين يتوسطون في عملية البيع والشراء الخاصة بالمواشي، نجد مثلا الجزء المسلم لبوردو قد توسط في عملية الشراء شخصية بن أحمد بن شتوفي أحد المشترين الرسميين، الذي كان مكلف بهذه المهمة من طرف تاجر الخيول بالملحقة[2].

[1] – المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 330، الرقم:5726، تحقيق (تربية/ بيع) الأغنام ، 08 جويلية 1942.

[2] – المصدر نفسه.

وحسب ما جاء به تقرير آخر بتاريخ 16 جويلية 1942م، حمل رقم 5897 وارد من قِبلْ القائد العسكري لقطر غرداية، تضمن وصف الخطة (المخطط) المعمول بها في ملحقات (الأغواط، الجلفة وما جاورهما) من أجل التزويد العام، إذ أن هذه الخطة قد تم الاعتماد فيها بالدرجة الأولى على استشارة البدو الرحل حول إمكانية بيع الخراف في زمن العشابة حينما يكون هؤلاء في رحلتهم نحو المناطق التلية، فتتم عملية البيع والشراء في أسواق المنطقة كسوق الأربعاء وغيره، فجاء الخطة على النحو التالي:

أ- **في منطقة سرسو:**

-في مهدية (burdeau): تتم عملية البيع والشراء (الاقتناء) بتاريخ 18 أوت.

-في تسمسيلت (vialar) : تتم العملية بتاريخ 19 أوت.

بحيث تمكن اللجنة المكلف بعملية الإقتناء في المنطقة من حشد وشراء ما يقدر ب: عشرة (10) ألاف رأس من الغنم كانت مقسمة بين كل من قبيلة الأرباع ب: أربعة (04) آلاف، وقبيلة أولاد نايل ب: ستة (06) آلاف.

**ب- في الملحقات:**

-في ملحقة الأغواط: (حاسي الدلاعة) تتم عملية الشراء بتاريخ 25، 26 أوت.

-في ملحقة الجلفة: زنينة (عين الحمارة)، الشارف تتم العملية 27 أوت[1].

وعليه فقد أسفرت نتائج العملية الخاصة بالتزويد العام في هذين الملحقتين إلى النتائج التالية:

| ملحقة الأغواط والجلفة | الأغنام الحاضرة (بالرأس) | الأغنام المكتسبة (بالرأس) |
|---|---|---|
| **مْخليف لزرق** | 953 | 487 |
| **قبيلة الأرباع** | 1090 | 491 |
| **منطقة عين الحمارة** | 643 | 600 |
| **المجموع** | 2686 | 1578 |

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 330، الرقم: 5897، تزويد عام، شراء خرفان، 16 جويلية 1942.

فمثلا نجد تعداد الخرفان التي تم جمعها في هذه العملية في منطقة حاسي الدلاعة لوحدها قد بلغ 1300 خروف، إذ يقترح القائد العسكري المشرف على هذه العملية على اللجنة المكلفة بشراء الأغنام من أجل التزويد العام، عدم إجراء أي شراء ما دامت الظروف الطبيعية غير مناسبة لذلك، حيث يدخل في هذه الظروف حالة المراعي والمساحات الغابية المهيأة لغرض الرعي بالنسبة لهذه الرؤوس التي تم جمعها، وفي المقابل وافق اللجنة بدورها على هذا الاقتراح مشترطة في قبولها على إمكانية تعويض الخرفان المولودة بفوائد في بداية الربيع[1].

وفي نفس التقرير تمت الإشارة إلى ما تم جمعه في منطقة تيليرمت (Tilremrt)، فقد قدر تعداد الخرفان فحالة جيدة 300 خروف من أصل 380 خروف، كما أعطت اللجنة تعليمة فيما يخص كيفية وطريقة الإنتاج الخاصة بصنف الأغنام، حيث ألحت على ضرورة عدم الاحتفاظ بالخرفان الصغيرة التي لا يتعد عمرها ما بين 18 شهر إلى 24 شهرا، وكان هدفها من ذلك هو ربح الوقت في عملية الإنتاج في النهاية[2]، لأن هذه الخراف الصغيرة تحتاج أكثر من عامين في غالب الأحيان حتى تكون مهيأة للحمل والولادة وهو ما من شأنه أن يحتاج إلى أكثر من عامين، وهذا ما نجده قد أعطى نتيجة في كل من منطقتي سرسو والأغواط.

وعليه فإن هذه العلمية تتم بالتنسيق مع القادة العسكريين المكلفين على رأس كل ملحقة، وبين أفراد البدو الرحل الذين يترددون على الأسواق لعرض سلعهم أو مواشيهم في هذه الفترة قبيل عملية التنقل نحو المناطق الصحراوية أو القريبة منها، كما أن العملية كانت تتميز بالصرامة والانضباط والتنسيق وهذا ما نجده قد ذكر في العديد من التقارير التي كانت تتعلق بمثل هذه العمليات.

### 2-أ-2- مراقبة صحة الثروة الحيوانية:

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 330، الرقم:1489، شراء الأغنام لحساب التزويد العام ، 27 أوت 1942.

[2]- المصدر نفسه.

كما أعطت الإدارة الفرنسية أهمية كبيرة في مراقبة صحة الحيوانات خاصة في هذه الفترة، وهذا حينما ألحت على الأطباء البياطرة تولي مسؤولية مراقبة صحة الحيوانات يوم ذبحيها وهذا بمعاينتها في المسالخ استنادا لما جاءت به عدة قوانين بداية بمرسوم 23 أوت 1898م، ثم مرسوم 23 أكتوبر 1934م، يليه قانون 20 فيفري 1936م، وصولا إلى مرسوم 20 جوان 1942م الذي بدوريه يله على إنشاء خدمات التفتيش في صحة اللحوم، حيث جاء في هذا المرسوم عدة بنود[1] :

البند الأول: أولوية المراقبة تكون لناحية الجنوب يكلف بها كل من البياطرة والأطباء العسكريين وهذا حسب قانون 29 جوان 1942م.

البند الثاني: عملية التفتيش تكون على مستوى المسالخ والمذابح الخاصة بذبح الحيوانات وحسب ما يحتاجه سوق المستهلك، أي حسب حاجة الإنسان للحوم.

البند الثالث: إلزامية هذه العملية يكون مكلف بها كل من الأطباء العسكريين، البياطرة، الأطباء المكلفين بخدمات الصحة، كلهم ملزمون بعملية تفتيش صحة اللحوم، ويعين هؤلاء من قبل رئيس البلدية وبموافقة من الحاكم العام.

البند الرابع: إجبارية رؤساء البلديات ربط مسالخ هذه الأخيرة بالبياطرة وفق الأيام المخصصة لعملية الذبح في كل بلدية، وفي حالة غياب هؤلاء البياطرة يناوبهم في هذه العملية أعوان الصحة أو مساعدين للمراقبة.

البند الخامس: قرار 29 جوان مخصص للمراقبة الصحية الخاصة باللحوم الموجهة للاستهلاك فقط سواء الخاص أو العائلي.

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 330، الرقم:11148، مراقبة صحة اللحوم في اقليم الجنوب، 24/ 07/ 1942.

البند السادس: المعنيون بهذا القرار وتنفيذه هم: السكرتير العام، مدير الجمارك، القائد العسكري لإقليم الجنوب، وهذا بناء لما جاء في القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة[1].

فمن خلال هذه البنود الستة التي جاء بها هذا المرسوم يتبين لنا ما أولته الإدارة الفرنسية لعملية المراقبة الصحية للحيوانات المعرضة للذبح من أجل الاستهلاك، ومدى حرصها على تأمين العملية من خلال تكليف البياطرة بها، وكذا الأطباء المكلفين بالصحة والأطباء العسكريين عبر مسالخ ومذابح البلديات.

## 2-ب- الثروة الحيوانية (تعداد رؤوس المواشي) خلال (1945- 1954)

إن من بين الميزات التي تميزت بها الفترة التي سبقت اندلاع الثورة، هو عاملين إثنين خلال الفترة بين 1950- 1951 هما:

- قلة أراضي البور ذات خصوصية توفير المراعي للمواشي، وكان ذلك نظرا لتقلص المساحات المخصصة للنشاط الزراعي جراء المشاريع الاستيطانية التي كانت عادة ما تستغل الأراضي لإنشاء المراكز الاستيطانية وغيرها، بحيث لم تتجاوز المساحة المزروعة خلال هذه الفترة 62% من الأراضي الجزائرية.
- هجرة الفلاحين وتخليهم عن مهمة تربية المواشي نظرا لمشقتها من حيث التكليف خاصة عملية التدجين والتعليف، مما جعلهم يتهربون نحو النشاط الزراعي، مستغلين أعلاف الحيوانات من الحبوب لهذا الغرض، نظرا لقلة أراضي البور التي كانت تعوض هذه الأعلاف في عملية الرعي وتغذية المواشي[2].

## 3- النشاط الرعوي أثناء الثورة التحريرية.

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 330، الرقم: د ر، قرارات وقوانين، 12 أوت1942.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص: 443.

حسب ما يذكره الكاتب التونسي "حافظ ستهم" عن بعض ملامح الريف الجزائري خلال فترة الثورةالتحريرية الجزائرية هو حدوث تغيرات جذرية وعميقة أدت أولا إلى تقهقر الماشية بتخلي المعمرين (الصغار) عن تربيتها وهذا أحد أخطر الآثار الناتجة عن الحرب العالمية الثانية وما بعدها بحيث:

-الأوروبيون وما سببته لهم الثورة جعلتهم يتخلون عن تربية الأبقار والأغنام، واكتفوا بالاحتفاظ بمهنة الزراعة التي اعتبروها أكثر أمانا، بالإضافة إلى تخليهم عن تربية الخنازير.

## 3-أ- الثروة الحيوانية خلال فترة الثورة التحريرية 1954-1962

### 3-أ-1- سياسة الترهيب والترغيب الفرنسية

ولعل من بين الأساليب التي انتهجها أفراد الجيش الاستعماري الفرنسي خلال فترة الثورة حيال ممتهني حرفة تربية المواشي ورعيها، فإننا نجدهم قد استعملوا ضدهم أسلوب الترهيب ونشر الرعب بين هؤلاء الرعاة والمربين، مما أدى بهم إلى الهجرة وهي الوسيلة الوحيدة التي في غالب الأحيان ما كان يلجأ إليها الجزائريين في مثل هذه المحن، وكانت غاية المستعمر من هذه السياسة هي قطع الطريق والصلة بين هؤلاء والمجاهدين الذين نجدهم قد اعتمدوا عليهم في التموين بالسلاح والغذاء وغيرها، إذ أن المستعمر قد اعتمد في هذا الصدد على ما يعرف بالمناطق المحرمة مابين 1955 و 1956 وهذا ما كان يهدد حرفة الرعي التي انعكست سلبا على أعداد قطعان المواشي بالدرجة الأولى[1].

كذلكمن بين سياسات المستعمر الاستيطاني بالجهة الجنوبية للجزائر أيام الثورة التحريرية وسيلة الماء الذي يعتبر أساس الحياة لدى الإنسان والحيوان، الأمر نفسه كان مع الجزائريين خاصة ساكنة الصحراء الجزائرية، بحيث عملت الإدارة الاستعمارية من خلاله كسب الجزائريين وقطع الطريق أمام عناصر جبهة التحرير وجيش التحرير يومها من اتفاف الشعب الجزائري والتحاقه بالثورة، بحيث أقدمت على حفر الآبار في أول ماي 1956م، بأمر من علي فرحات قائد توقرت وبمساعدة من الجنرال

[1]- الحافظ ستهم، التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال، تر: مروان القنواتي، (د ط)، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، (د ت)، ص: 11.

ديغول، وتحت المهندس جوس (Jus) إذ تم استخراج الماء من عمق 60م الأمر الذي ولد فرحة عمت ساكنة المنطقة، فبوجود الماء رأت فرنسا في ذلك بداية تواجد قوتها في الصحراء وسيطرتها على سكانها، فاتخذت من ورقلة سوقا تجاريا للأوروبيين والعرب والأفارقة واليهود والميزابيون ومنطلقا لمشاريعها في الصحراء الجزائرية خلال فترة الثورة التحريرية[1].

ولم يكتف المستعمر الفرنسي في عمليات الحشد التي عمل على القيام بها، إذ مست هذه العملية الفلاحين الجزائريين عامة، وسكان البدو الرحل خاصة، ها أولئك الذين تواجدوا في أغلب الأحيان أيام الثورة في المناطق الجبلية التي لجئوا إليها في أوقات خوفهم من آلة المستعمر العسكرية خاصة بالمناطق الشرقية والغربية التي شهدت عمليات الترحيل والحشد بالخصوص[2].

لقد أدى عامل هجران الجزائريين لمهنة تربية المواشي خاصة أيام الثورة إلى تحولهم إلى أيدي عاملة استخدمت في الفلاحة لدى الكولون الأوروبيين مما انعكس سلبا في تناقص عدد المربين بنسبة 50% وهذا خلال سنة 1961م من مجموع الذين كانوا يزاولون مهنة تربية المواشي[3] .

وخلال أواخر فترة الثورة وبالتحديد سنة 1962م، فإن عدد القطعان من المواشي التي وجدت يومها قد تناقص إلى أن بلغت نصف ما كانت عليه، بل منها ما وصل إلى ثلث وربع وحتى خمس ما كانت عليه من قبل، ولعل من بين الأمثلة عن هذه المناطق نورد منطقة تيارت التي شهدت تناقصا في عدد رؤوس المواشي خلال هذه الفترة، هذه الأرقام التي تثير الرعب في هذا الجانب بحيث نجد في مركز الولاية وجنوبها أغلب هذه المواشي كان من صنف الغنم أي أغلبها، فكانت مهنة تربية المواشي ورعيها كان من ضمن أهم الحرف التي امتهنها أهل المنطقة وغالبيتهم، بحيث نجد أن أعداد رؤوس الأغنام كان يطاردها شبح الانقراض إذ شهد منحناها تراجع من نسبة 80% إلى غاية 20% وهذا في حدود سنة 1962م، وهذا ما نجده يدق ناقوس الخطر عشية الاستقلال لدى السلطة الأولى في البلاد الأمر الذي

[1]- يحي بوعزيز، نماذج من مقاومة سكان الواحات، مجلة الأصالة، الع: 41، جانفي 1977م، ص:15.

[2]- الحافظ ستهم، المرجع السابق، ص: 11.

[3]- المرجع نفسه، ص: 10.

جعل رجالها يدعون إلى الاهتمام بهذه الثروة الحيوانية والمحافظة عليها لإعادة تشكيل القطعان من جديد والعمل على الزيادة في أعدادها خاصة أن الجزائر كانت تعتبر من بين البلاد الأساسية في تربية الثروة الحيوانية خاصة المواشي[1].

وفي هذا السياق واستنادا على بعض الأرقام التي ذكرها الرئيس أحمد بن بلة في خطابه سنة 1963م، وهذا على سبيل المقارنة بين سنتي 1954م أي بداية الثورة التي قدرت فيها الثروة الحيوانية (قطعان المواشي) بعشرة (10) ملايين رأس من الماشية، بينما قدر عددها سنة 1962 أي سنة الاستقلال بثلاث 03 ملايين، بالإضافة إلى ما أوردته مجلة وزارة الفلاحة في عددها الصادر سنة 1964م حول عدد قطعان المواشي في الجزائر خلال فترة الثورة بحيث عبرت عن مدى انهيار هذه الحرفة مما أدى إلى تراجع أرقامها، وهذا ما يوضح لنا مدى انهيار حرفة الرعي خلال فترة الثورة التحريرية[2].

وفيما يخص فئة البدو الرحل فإنهم كانوا يمثلون نسبة 05% خلال أوائل ستينيات القرن العشرين، وهذا من مجموع ساكنة الريف الجزائري عكس ما كان أوائل سنوات الاحتلال حينما قدرت نسبتهم بـ: 65%، حيث دخلت في انخفاض هذه النسبة العديد من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت تطبق من لدن الإدارة الفرنسية على هذه الفئة من المجتمع الجزائري، كما كان للظروف المناخية الأثر البالغ في هذا التراجع والتي نجدها قد لعبت دور كبير في عملية التصحر التي أصابت عديد المناطق التي كان يقصدها هؤلاء في موسمي الصيف والشتاء على التوالي مما انعكس ذلك على النشاط الرعوي الذي تعتبر ظاهرة الجفاف من أهم الظواهر الخطيرة التي تعيقه، خاصة وأن التصحر يصيف المساحات المخصصة للرعي حيث يقضي على الغطاء النباتي ومنه نبات الحلفاء والشيح وغيرهما مما تعتمد عليه المواشي في عملية الرعي[3].

---

[1]- الحافظ ستهم، المرجع السابق، ص: 08.

[2]- المرجع نفسه، ص: 09.

[3]- M'hamed boukhobza, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , Op. Cit, p :12 ; nadia chellig, povoirs et socité agro-pastorale dans les houtes plane ssteppiques en algérie, p :13.

وبالفعل لقد عانى هؤلاء -السكان الرحل- الأمرين من حيث الترحال والتنقل وذلك بين البحث والتأمين لحياة مواشيهم خاصة الهروب من بطش المستعمر الفرنسي وقهره لهم.

### 3-أ-2- البدو الرحل وسياسة التجميع الفرنسية:

حسب التقارير الفرنسية التي أرسلت ما بين أكتوبر 1959م، فيفري، مارس 1960م، فإن من بين السياسات الفرنسية التي اتخذتها حيال فئة البدو الرحل سياسة التجميع في مراكز معينة تم تحديدها بشكل جيد، الهدف منها هو تسهيل عملية المراقبة لهؤلاء الأفراد، وكذا الحد من تحركاتهم المتكرر والعشوائية الغير منظمة في عديد المرات والمناطق، إذ أن الإدارة الفرنسية عملت على تشكيل مجتمعات بدوية الهدف منها محاولة تمدينها حتى يسهل تسير هذه المجتمعات وفق قوانين معينة، وعليه كمثال حول هذه العملية نجد مركز تويفزة وهو القريب من بلدة مشرية أين تم تجميع قبيلة (عرش) حميان والذي احتوى على تجميع 74 خيمة منظمة[1].

لقد عملت الجهة المعنية بعملية التجميع على هندسة أماكن التجميع واختيارها وفق شروط معينة، غير أنها أهملت الظروف الطبيعية لهذه الأماكن، والحالة النفسية والثقافية لهذه الفئة، إذ أن كل هذه الجوانب تؤثر بشكل كبير على حياة المجتمع البدوي، فغالبا ما تم اختيار المناطق السهبية أو القريبة منها كمراكز تجميع لفئة البدو الرحل، فنجد مثلا مركز ترزيزة الذي هُندس كمكان لتجميع هؤلاء والذي تقرر أن يجمع 2000 شخص في حدود شهر أكتوبر 1959م إلى غاية فيفري 1960م[2].

كذلك من بين أهداف الإدارة الفرنسية التي تحاول أن تجنيها من عملية التجميع هي خلق اليد العاملة التي تستفيد منها في مناطق الشمال كما كان معمول به في منطقة سَبْدُو بتلمسان سنة 1949م، مثلا استخدامهم كيد عاملة في الهندسة العسكرية (وضع الأسلاك الشائكة)، فمثلا نجد عين

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 161، الرقم: 27، قرارات وقوانين، 05 مارس 1960.

[2]- المصدر نفسه.

الصفراء من بين المناطق التي وجدت بها مراكز التجميع الخاصة بالمجتمع البدوي، حيث افتتحت محل لبيع السّلات المنتجة من مادة الحلفاء من قِبَلْ فئة البدو الرحل[1].

وقد عملت السلطات العسكرية على فتح مناطق رعي في العديد من جبال باربيلي (barbelé)الواقعة شرق عين الصفراء، وهذا أسفر عنه توفير مساحات واسعة لرعي قطعان الماشية،بالإضافة إلى ذلك تم وضع عدد من الفرسان رغم قلة عددهم لتأمين المراقبة الفعالة لتجميع البدو الرحل، كما كان هناك مكاتب عسكرية سرية (LA SAS)تم تجهيزها سرا[2].

كما أثرت حركة تجميع فئة البدو في الأرياف الجزائرية وفي نقاط معينة أو تلك القريبة من القرى القديمة بشكل بليغ على الفلاحين أصحاب الزراعة والرعي بحيث نجد عدد الفلاحين الجزائريين قد بلغ ما بين سنتي 1957- 1960م 2.160.000 فلاح جزائري، أي حوالي ربع سكان الجزائر مبعدين من هذه الحرفة بسبب إبعادهم عن أراضيهم بالدرجة الأولى وهو الأمر الذي من شأنه دفع بهؤلاء إلى النزوح نحو المدن، أو أولئك الذين زُج بهم في المحتشدات حيث بلغ عددهم 2.350.000 شخص، وعليه نورد هذا الجدول الذي من خلاله يتبين لنا عدد الأفراد الذين تواجدوا في مراكز التجميع الإجبارية[3].

| الشهر والسنة | العدد ( نسمة) | الجهة المعنية |
|---|---|---|
| **سبتمبر 1958** | 535000 | القيادة العامة لجيش الاحتلال |
| **أكتوبر 1958** | 740000 | إدارة العمالات |
| **أفريل 1959** | حوالي مليون | ديلوفي (Selon Delouvier) |
| **ديسمبر 1960** | 1600000 | لا سيمان ألجري (Lasemaine Algérie) |
| **ماي 1961** | 2075256 | موران (Selon Morin) |

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 161، الرقم: 27، قرارات وقوانين، 05 مارس 1960.

[2]- المصدر نفسه.

[3]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، المرجع السابق، ج2، ص، 393.

فمن خلال ما ورد في هذا جدول نستنتج أن عدد الأفراد الذين تم تجميعهم قد تزايد من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى سياسة القمع التي استعملتها الإدارة الاستعمارية، ففي ظرف أربع (04) سنوات تزايد العدد وتضاعف تقريبا إلى أربع أضعاف، وهو ما يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن عدد مراكز التجميع كان في تزايد بحيث بلغ 3.425 مركزا وهذا تماشيا مع تزايد الأفراد.

وفي سنة 1958م وفي رد من جبهة التحرير الوطني على تلك السياسة القمعية التي مورست ضد الشعب الجزائري ومنه فئة البدو الرحل، فإنها خلصت إلى سياسة الضغط على الفلاحين الجزائريين حتى تشدهم في أراضيهم وإقناعهم بضرورة البقاء في الريف كخطة لإفشال السياسة الاستعمارية الرامية إلى إفراغ الريف الجزائري من أهاليه، بالإضافة إلى ذلك ألحت علىضرورة بقائهم في الريف باعتبار ذلك رد طبيعي ضد سياسة التجميع التي باشرتها الإدارة الاستعمارية ضد سكان البدو والدواوير[1].

ومن بين العمليات التي استهدفت قطعان الماشية وكانت سببا في تراجع أعدادها، نشير إلى تلك التي كانت بالجنوب وبالتحديد في بير غوينة بتاريخ 08 فيفري 1957م وهو المكان الذي يبعد عن الأغواط بـ 34 كم من جهة الجنوب الغربي، حيث تمكن المجاهدون مع معية مجموعة من فلاحي المنطقة من ذبح قطيع من الأغنام تابع للشركة الفلاحية للاحتياط (S.A.P) واستحوذوا على (200) مائتي رأس من الماشية، وفي نفس اليوم مساءا تمكنت مجموعة أخرى من المجاهدين تتكون من 300 إلى 400 رجل من وضع يدها على قطيع من المواشي قدر عدده ب 668 رأس تابع للشركة الفلاحية للاحتياط، كان يتولى حراسته المدعو سليماني محمد مع ثلاثة من الرعاة الجزائريين، في حين نجد مجموعة من المجاهدين قد ساقت 450 رأس من الأغنام توجهت به من وادي مسعد إلى تاجرونة بالأغواط ومنها إلى بلدية أفلو الواقعة جنوب غربي الأغواط[2].

وبالشرق الجزائري وفي هجوم شنه الثوار الجزائريين على ضيعة أحد الكولون بدوار أولاد سيدي أونيس تمكنوا من قتل 79 رأس من الماشية، مما أسفر ذلك على رد فعل الإدارة الاستعمارية من خلال

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، المرجع السابق، ج2، ص: 403.

[2]- المرجع نفسه، ص-ص: 433- 435.

قرار المتصرف الإداري لعين مليلة حينما قام بحرق أكواخ سكان الدوار وحجز 158 رأس من ماشيتهم، أي ضعف ما قاموا به لولا تدخل صاحب الضيعة من الكولون الذي ألح على عدم معاقبة أهالي الدوار لأنهم مسالمين وليس من عملهم التخريب مما جعل عملية المصادرة تمس 58 رأس من الماشية فقط، بالإضافة إلى تغريمهم ب 400 ألاف فرنك، وفي دوار أولاد سالم وجراء ما قام به الثوار من عمليات تخريبية قرر المتصرف الإداري تغريم الدوار ب 05 ملايين فرنك أو مصادرة 1200 رأس من الماشية إذا ما عجزوا عن تسديد المبلغ المالي[1].

فمن خلال هذه الأمثلة نستنتج أن الثورة قد ألحقت بالكولون أضرار جسيمة كان أبرزها في مواردهم ومصادر ثروتهم، والعمل على الحد من نشاطهم الاقتصادي، كما أنّ ما قام به المجاهدون مع مساعديهم من الفلاحين من عمليات تخريبية ضد مصالح المستعمر الفرنسي والكولون قد كان له الأثر البليغ على تعداد رؤوس الماشية ومخزونها العام، خصوصا لدى فئة الكولون، ضف إلى ذلك حرق العديد من ضيعاتهم الفلاحية وكذا المساحات الغابية ومناطق الرعي قد ساهم بشكل كبير في تناقص الثروة الحيوانية طيلة سنوات الثورة التحريرية.

لقد عملت الإدارة الاستعمارية كل ما في وسعها لإخماد فتيل الثورة وهذا بالقضاء على معاونيها، بما في ذلك الفلاحين وأبنائهم وهذا عن طريق الإجراءات العسكرية والمشاريع الإصلاحية، إذ أن الفلاح الجزائري من خلال هذه الأساليب كرهت إليه الإدارة والكولون وأصبح يكن العداء أكثر لفرنسا ومعاونيها، وهو ما من شأنه أن حبب إليه الجهاد والدخول في الثورة، غير أنها تفطنت إلى سياسة أخرى في المقابل وهي سياسة الإصلاح الزراعي وتهيئة الريف الجزائري، فتوالت المشاريع الإصلاحية بدءا من فرانسوا متيران إلى غاية الجنرال ديغول فجاء بالمخطط الخماسي 01 جانفي 1959- 01 جانفي 1964م، كما نجده قبل ذلك أعلن عن مشروع قسنطينة (Plan De Constantine) في 03أكتوبر 1958م أو كما عرف بمشروع إحياء الريف الذي من خلاله حاولت أن تشتري ذلك التسامح والصداقة للفلاح الجزائري من خلال إصلاحاتها الاقتصادية الزراعية، ومنها أن رصدت لمشكلة

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، المرجع السابق، ص: 443.

تربية المواشي ما قيمته 50 ألف هكتار من الأشجار الغابية، ومبالغ مالية قدرت 3.680 مليون فرنك لمشكل المياه وتحسين مستوى الفلاح ومنها بناء خزانين للمياه في كل من عنابة ووهران، بالإضافة إلى إنشاء 800 إلى 900 حوض مائي في مناطق تربية المواشي[1].

### 3-ب- إحصائيات حول رؤوس المواشي خلال فترة الثورة.

لعل من بين أهم المميزات التي تميزت بها فترة الثورة التحريرية في مجال تربية المواشي ونشاطها الرعوي هو التراجع الملحوظ في هذا الصدد عكس ما كان من قبل وهذا راجع إلى عدة أسباب نحاول الإشارة إليها من خلال إعطاء لمحة حول النشاط الاقتصادي للمجتمع الجزائري عشية الثورة التحريرية الجزائرية[2]:

- عدد الفلاحين الزراعيين المالكيين للأراضي الفلاحية عرف تراجعا ملحوظ،حيث كان عددهم 630.732 فلاح جزائري، وأصبح عددهم 438.483 فلاح، حيث لا يملك الواحد منهم 10 هكتارات، وهنا نذكر تلك العلاقة التكاملية التي كانت بين النشاط الزراعي والنشاط الرعوي، حيث أن الأول في خدمة الثاني لما يقدمه من أراضي رعوية كمادة أولية وأساسية للمواشي خصوصا في موسم الحصاد.
- تراجع امتلاك الفلاحين الجزائريين للأراضي الزراعية ذات إنتاج الحبوب وأشجار الزيتون والتين، حيث بلغ عددها 7.349.100 هكتار ذات مردود ضئيل جدا، بينما أخصب الأراضي نجدها بحوزة الكولون، أو المتعاونين معهم من الأهالي الجزائريين، كما وجد من بين هؤلاء من لا يملك أرضا فلاحية، أي فلاح بدون أرض فقد بلغ عدد هؤلاء 150 ألف فلاح، وهو ما انعكس بالإيجاب على المعمرين الذين ازدادت مساحات أراضيهم، فقد معدل حيازة المعمر الواحد منهم خلال سنة 1952م 108 هكتار، وفي المقابل الفلاحين الجزائريين الواحد منهم

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، المرجع السابق، ج2، ص: 448.

[2]- المرجع نفسه، ص: 381.

لا يتعدى معدل 05 هكتارات خلال نفس الفترة، في حين أن صغار المالكين من المعمرين قد تجاوزت ملكية الواحد منهم 28 هكتار[1].

- تفكك البنية الإجتماعية وما انجر عنها (مسألة الإرث) خاصة أما تزايد عدد السكان الجزائريين خلال فترة الثورة، بالإضافة إلى قلة مردود الأرض سنويا من الحبوب الذي وصل إلى معدل 05 إلى 07 قنطار في الهكتار، قد دفعت هذه المعطيات بالأهلي الجزائري إلى الدخول في[2].

**1- منطقة مشرية:**

وعليه ومن خلال هذه المعطيات نورد جدول خاص بمنطقة مشرية والذي من خلاله يتبين لنا تعداد المواشي خلال سنتي 1957، 1959م، وهي[3]:

| السنوات / الصنف | الخرفان | الماعز | الإبل | الأغنام | الحمير | الأحصنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1957** | 524000 | 1230000 | 4000 | 5100 | 5200 | 1689 |
| **1959** | 160000 | 34000 | 5600 | 2000 | 5000 | 800 |

فمن خلال هذا الجدول نلاحظ عدة نقاط من بينها:

-التناقص الواضح الذي شهدته الثروة الحيوانية خلال سنوات الثورة وصولا إلى سنة 1959م، وفي جميع الأصناف، خصوصا في صنف الخرفان والماعز حيث وصل هذا التناقص إلى 3/2 بالمقارنة بما تم إنتاجه في السنة الفارطة والتي قبلها.

-تراجع إنتاج الخِراف كلما ابتعدنا عن السد الأخضر باتجاه الغرب والكاف لحمر (البيض)، وصولا إلى سهل العلفة وبعيدا عن سد جبال القصور.

-الخسائر التي انجرت عن تناقص تعداد المواشي هي نسبية وقليلة، خصوصا إذا ما قارناها مع تزايد شكوى المربين وهذا ما نلمحه جليا مثلا بلدة سبدو (تلمسان) ومشرية.

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، المرجع السابق، ص، ص: 382، 383.

[2]- محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، تر: صالح المثلوثي، الجزائر، 1994، ص: 89.

[3]-المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 161، الرقم: 16، قرارات وقوانين، 05 مارس 1960..

- من خلال معطيات الجدول نلمح تزايد في تعداد رؤوس الإبل ما بين السنتين، حيث قفز من 4000 رأس خلال سنة 1957م إلى 5600 رأس خلال سنة 1959م وهذا عله راجع بالدرجة الأولى البيئة الملائمة التي يعيش فيها هذا الحيوان، بالإضافة إلى قدرته على تحمل الجوع والتعب وقدرته على التنقل بحثا عن الكلأ.

- كذلك النقص الكبير في عدد رؤوس الحمير التي كانت بالدرجة الأولى مركبة الرجل الأهلي الجزائري في غياب السيارة، ووسائل التنقل التي كانت متاحة وقتها كالفرس وغيرها، وهذا راجع إلى معانات الجزائري في تربية هذا الحيوان وتوفير غذائه اليومي، مما جعله يفضل بيعه أو التخلي عنه تجنبا لتجويعه وموته، ضف إلى ذلك تراجع عدد الفلاحين المربين وتحوله إلى مزارعين أو خماسة، أو عاطلين عن العمل.

## 2- منطقة سبدو (تلمسان)

نورد جدول من خلاله يتبن لنا تعداد الخراف في منطقة سبدو بتلمسان[1]:

| السنوات / الصنف | الخرفان (بالرأس) |
|---|---|
| **1951** | 68000 |
| **1952** | 79000 |
| **1956** | 48000 |
| **1959** | 25000 |

فمن خلال هذا الجدول نستنتج:

- أن تعداد الخرفان في المنطقة قد عرف ارتفاع ملحوظ وهذا خلال سنتي 1951م و1952م بتعداد بلغ 11000 رأس وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قرناها بالسنوات التي تلتها، بينما نجد أن التعداد عرف تراجعا كبير خلال سنة 1956م التي بلغ فيها 48000 رأس لينزل إلى حدود 25000 رأس خلال سنة 1959م، ومنه نستنتج أن فترة الثورة التحريرية أي منذ سنة 1954م إلى غاية 1959م قد عرفت

[1]-المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 161، الرقم: 16، قرارات وقوانين، 05 مارس 1960.

تراجعا ملحوظ في تعداد المواشي خصوصا الخراف، وهذا رجع إلى حالة اللا استقرار التي عرفتها المنطقة خلال الفترة الزمنية المذكورة تزامنا وعمليات الثورة، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على عملية الإنتاج الخاصة بالمواشي.

- في سوق وهران مثلا من السهل أن نجد الخرفان الفرنسية مقارنة بندرة خروف الهضاب العليا، وهو ما يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن الخروف الفرنسي ما هو إلا خروف وهراني أخذ تسمية الفرنسي من خلال تحويله عن طريق مرسيليا حيث أصبح سعره أكثر حرية (Prix Libre)[1].

**خاتمة الفصل:**

من خلال ما ورد ذكره في هذا الفصل نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات نوردها في شكل نقاط أهمها:

- الثروة الحيوانية في بدايات الفترة الإستعمارية من حيث التعداد لدى ساكنة البدو الرحل لم ترد بخصوصها أرقام تبين تعدادها، كما تنوعت أصناف المواشي فضمت الأغنام، والماعز، والإبل، والأبقار، بالإضافة إلى الخيول والحمير والبغال.
- أغلب تعداد المواشي نجده قد تركز في المناطق التلية والجنوبية، وهذا لدى ساكنة البدو الرحل تماشيا لأسلوب التنقل والترحال بين الشمال والجنوب، في الصيف والشتاء، خاصة صنف الأغنام والماعز.
- إذا تطرقنا إلى النشاط الرعوي خلال العهد الاستعماري، فإننا نجده يتجلى بوضوح منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث نجده قد تنوع وتباين من ناحية التعداد في رؤوس المواشي، فتراوحت ملكيته بين الأهالي الجزائريين والمعمرين (الكولون)، الذين تمسكوا بهذه الحرفة محاولين من خلالها التنافس فيما بينهما، خصوصا وأن هذه الحرفة كانت بمثابة الوسيلة والأداة التي توفر لهم قوت يومهم ومتطلبات الحياة، وأمام توفر المتطلبات الحديثة لعملية الرعي وتربية

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 161، الرقم: 16، قرارات وقوانين، 05 مارس 1960.

المواشي للكولون دون غيرهم، كان لهم من الوفرة والتنوع من حيث الكم والنوع ما لم يكن لنظرائهم الجزائريين في هذه الحرفة، خصوصا أمام تواطأ الإدارة الاستعمارية بتشريعاتها مع هؤلاء.

- ومع خمسينيات القرن التاسع عشر وعمل المكاتب العربية، ودورها في توجيه النشاط الرعوي من حيث عملية الإحصاء لتعداد المواشي، والوقوف على عملية التلقيح تفاديا لانتشاء الأوبئة والأمراض الناتجة عن الجفاف نلاحظ ظهور الأرقام الخاصة بتعداد المواشي بشكل تدريجي إلى غاية بداية الستينيات القرن نفسه، حيث ظهر جليا تزايد في تعداد رؤوس المواشي في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1864- 1872 خاصة في صنف الأغنام (إنتاج الخراف).
- إن النشاط الرعوي في سبعينيات القرن التاسع عشر قد عرف العديد من العقبات والضغوطات من قِبَلْ الإدارة الاستعمارية الفرنسية على ممتهني هذه الحرفة خاصة عقب ثورة الأوراس التي شهدتها الجهة الشرقية، مما تمخض عنها العديد من العقوبات التي سُلطت على الفلاحين.
- أما من الناحية الأخرى وما تعلق بحرفة الرعي في المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1900- 1962 فإننا نلمح تراجعا كبيرا في أعداد المواشي مرده إلى تراجع في عدد ممتهني حرفة الرعي من جهة ومربوا هذه المواشي من جهة أخرى .
- ولعل الأسباب التي تقف وراء ذلك بالدرجة الأولى هو خوف المربين وممتهني حرفة الرعي من جنود المستعمر الفرنسي وآلته العسكرية التي كانت تجوب المناطق الريفية الآهلة بقطعان المواشي على اختلاف أصنافها، بالإضافة إلى عامل الترحال الدائم السمة البارزة والخاصية الأساسية لهؤلاء البدو الرحل، وزيادة معاناتهم خاصة لما تم إنشاء المناطق المحرمة ومراكز التفتيش والتحري، الأمر كله أدى في الأخير إلى تناقص في أعداد الماشية التي أخذت مراعيها هي الأخرى في الاضمحلال والانحصار والضيق نتيجة سياسة المستعمر الخاصة بمشروعه الاستيطاني.
- لقد تناقص عدد المواشي في أواخر العهد الاستعماري بالجزائر وهذا نتيجة لعدة عوامل الأساس فيها سياسة المستعمر الفرنسي، خصوصا وأن تربية المواشي تعتبر أهم مهنة لدى الأهالي الجزائريين، بالإضافة إلى مظاهر التخريب التي باشرتها مجاهدوا جبهة التحرير الوطني بمساعدة

الفلاحين ضد ألاف الكولون المزارعين والفلاحين استُهدفت من خلالها عشرات الضيعات وفي مختلف أنحاء البلاد، نتج عنها فقدان هؤلاء المعمرين ألاف رؤوس الماشية والحيوانات الأخرى بالإضافة إلى حرق مئات الهكتارات من المحاصيل الزراعية والأشجار وغيرها من المساحات الرعوية.

ومن خلال ما سبق عرضه يمكن القول أن سياسة فرنسا في المجال الزراعي والرعوي لم تكن ناجحة وهذا لما قام به مجاهدوا الجزائر والفلاحين من دور حيال ذلك، حينما حطموا كامل أحلام المستعمر الرامية إلى الاستيطان الأبدي بمعية الكولون والأقدام السود، فقد كانت الكلمة الأولى والأخيرة للثورة التحريرية ورجالاتها الأشاوس،هؤلاء الذين يدخروا بصيص جهد في أن تتحرر الجزائر من يد الغاصبين المستعمرين.

# الخـــاتمة

لم يحض موضوع البدو الرحل بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين، خاصة من حيث الدراسات المعمقة في ميدان العلوم الإنسانية، وكذا الاجتماعية خاصة من الناحية الأنثروبولوجية، إذ أن هذه الفئة من المجتمع الجزائري كانت ولا تزال لها الدور الكبير في الجانبين الاقتصادي،والاجتماعي، وكذا الثقافي، المتمثل في المحافظة على الثروة الحيوانية من جهة، وإحدى مكونات هذا المجتمع من جهة ثانية، والمحافظة على موروثه الثقافي وأصالته من ناحية ثالثة.

وكخلاصة لما ذكر أعلاه يمكننا تسجيل النتائج التالية:

القبيلة ككيان إجتماعي وفئة البدو الرحل كمجموعات بشرية قائمة بذاتها، متنقلة أو مقيمة على أرض محددة عرفت بلهجتها الخاصة أو المشتركة وتَجْمع أفرادها رابطة الدم والقرابة .

- تنوع وتعدد القبائل البدوية وفروعها على امتداد القطر الجزائري، حيث تتواجد حيث تتوفر مناطق الرعي والكلأ لمواشيها.
- تختلف مواطن القبائل البدوية تبعا لفصلي الشتاء والصيف، بين الشمال والجنوب (التل والصحراء)، مما خلق حركة تنقليةجسدت ما يعرف برحلتي الصيف والشتاء، أو الرحلة الموسمية بحثا عن الكلأ والماء.
- بعض هذه القبائل البدوية حتمت عليها طبيعة معيشتها الخضوع والطاعة لرغبة السلطة الحاكمة في القطر أو الإقليم، الأمر الذي تمخض عنه تخليها عن بعض عاداتها وتقاليدها كقبائل الدوابر والزمالة من حيث الاستقرار بدل الترحال، والتعاون مع السلطة عكس الاستقلالية والتمنع والتمرد.
- من بين خصائص البدو الرحل الجزائرية التنقل والبساطة في المسكن والملبس والمأكل والمشرب والزينة والتزين وحتى في المداواة، ضف إلى ذلك مدى تمسك هؤلاء بجانب العقيدة والدين والكرم وطقوسه.
- قبائل الرحل لها عاداتها وتقاليدها كغيرها من القبائل الأخرى، ظلت تحتفظ بها لنفسها ردحا من الزمن، فمنها من اعترضتها التشريعات الاستعمارية فقللت منها أو قضت عليها، ومنها من ظلت تحملها إلى ما بعد الإستقلال، وهذا ما نلمحه في قبائل ناحية الجنوب الغربي، كقبيلة حميان بنواحي سيدي بلعباس، ومشرية، والنعامة، والبيض، وقبيلة العمور ناحية جنوب تيارت، وفرندة، ومنطقة

أفلو، وقبيلة الأرباع ناحية الأغواط والجلفة مما ساعدها على التمسك بمورثها الإجتماعي والثقافي إلى حين.

- عَرفت فئة البدو الرحل كباقي فئات المجتمع الجزائري بعض العادات مثل الزواج، الولادة، والختان، كما تنوعت عاداتهم في كرم الضيف وإعداد الطعام، وهذا ضمن القيم التي عُرف بها البدوي رغم حياته المبنية على التنقل والترحال.
- رغم تلك التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر إلا أن فئة البدو الرحل ظلت كأفراد تحافظ وتشكل مظهرا من مظاهر الهوية الشخصية ومكانا للذاكرة الفردية والجماعية.
- الدور والمكانة المهمين للموروث الثقافي الشفهي بالجنوب الغربي، والغرب الجزائري، إذ لا تزال عديد القبائل والأعراش إلى يومنا هذا ذاكرتها حية رغم ما يعترضها من إهمال وضياع، وتلف تناشد الجمع والتدوين من طرف أهل الاختصاص.
- مجمل التشريعات الفرنسية كانت موجهة في بداية العهد الاستعماري نحو تفكيك المجتمع الجزائري، والذي بدوره يتم القضاء على حركية المقاومة المتجددة، وضرب الاقتصاد، مما تمخض عنه تفكيك وحدة القبيلة، وبث روح التفرقة بين العروش والعائلات، والعشائر بتقلص روح وحدة الجماعة، وظهور بوادر الملكية الفردية، أي الضرب المزدوج للاقتصاد من جهة، والجانب الإجتماعي من جهة ثانية.
- تعددت الأساليب الاستعمارية، وتغيرت الوسائل من فترة لأخرى، بينما الهدف ثابت بالنسبة للإدارة الاستعمارية من خلال سياستها العقارية الموجهة نحو انتزاع ملكية الأراضي من أصحابها الجزائريين ومنحها وفق قوانينها لرجال الكولون، مع الدعم المستمر من طرف الأداة العسكرية لعملية الإستيطان.
- تنوعت واختلفت القوانين والتشريعات الاستعمارية من سنة لأخرى بداية من سنة 1830م، الأمر الذي من شأنه عدم صمود البنية العقارية في الجزائر، خصوصا ما تعلق بتلك القوانين العقارية ومنها

قانون سيناتوس كونسلت Sénatus Consulte 1863م، ثم بعد قانون فارني 1873م، والقوانين الصادرة طيلة القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين.

- مختلف التشريعات والقوانين الفرنسية ساهمت بشكل كبير في إحداث التغير والتحول داخل المجتمع الجزائري، وذلك ما نلمحه في بداية القرن العشرين، حينما تطور الفرد الجزائري وانتقل من حياة البدو إلى المدينة، ومن الخيمة إلى الكوخ أو القربي، ومن حياة الجماعة إلى حياة الفرد والأسرة الصغيرة (المصغرة).
- التراجع في عدد أفراد البدو الرحل كان منذ بداية القرن العشرين دليل على فاعلية التشريعات الفرنسية التي عملت من خلالها الإدارة الإستعمارية على الحد من حركية هؤلاء الرحل المتنقلون من مكان إلى آخر، وبالتالي انتقال هؤلاء من حياة التنقل إلى حياة الاستقرار والخضوع لسياسية المستعمر الفرنسي بفعل القوة والقانون.
- فئة البدو الرحل عرفت بمزاولتها للنشاط الرعوي وتربية المواشي، هذه الوظيفة التي كانت تمثل لها سبيل العيش الوحيد من دون بديل، وهو الأمر الذي من خلاله لعبت هذه الفئة دور كبير في الحفاظ على الثروة الحيوانية خلال العهد الإستعماري والعمل على استمرارية الإنتاج الحيواني رغم ما اعترضها من صعوبات نتجت عن جملة التشريعات الفرنسية المفروضة على مجمل الجزائريين.
- ونتيجة لتلك الأساليب والقوانين الردعية والقمعية تراجعت حرفة الرعي في الجزائر حينما هدفت الإدارة الاستعمارية إلى حرمان الجزائريين من المراعي التي ظلوا يستغلونها منذ عهود، وهو ما أدى بدوره للنقص في أغذية الحيوانات وارتفاع أسعار كراء الأراضي الرعوية، وكل هذا كانت نتيجته تراجع الثروة الحيوانية.
- لقد اهتم الجزائريون بالنشاط الرعوي، وربطوا بينه وبين الزراعة، فكان من بين هؤلاء فئة البدو الرحل الذين اعتمدوا على تربية المواشي بمختلف أنواعها، فاهتموا بهاأيما إهتمام، فمثلت لهم مصدر رزق وسبيل العيش، أمل العيش.
- هذا النشاط الذي لم يقتصر عندهم على تربية صنف الأغنام أو الإبل فقط، بل نجد أنهم اهتم البعض منهم بتربية الأغنام والإبل التي كانت ترتكز تربيتها على المناطق الرعوية الشبه الصحراوية،

والسهول العليا، فكان من بين تلك القبائل قبيلة أولاد نايل، الأرباع، حميان، أولاد العمور، أولاد سيدي منصور، النمامشة، الحراكتة، الحنانشة، بينما نجد بعض الأصناف الأخرى من المواشي التي اهتمت بها فئات أخرى غير الرحل، كتلك التي كانت تقيم في المناطق الساحلية أو القريبة منها، أو الجبلية كصنف الماعز، والحمير، والبغال والخيول، وكذا الأبقار، فمن خلال هذا التنوع الحيواني وتعدده استطاع الفلاح الجزائري أن يوفر قوت يومه ومستلزماته المعيشية طيلة مرحلة الاستعمار الفرنسي.

-عمل المستعمر الفرنسي على الاستحواذ على جل الأراضي التلية، وانتزاعها من أيدي أصحابها، ومنهم البدو الرحل الذين قابلهم بالقتل والتشريد إلى أراضي أخرى أقل جودة، مستبدلا إياهم بالمعمرين كفلاحين قادمين من مختلف أنحاء أوربا، تعزيزا لمشروعه الاستيطاني القائم على استغلال الأرض ومنحهالرجال الكولون .

وخلال خمسين سنة الأولى من عُمر المستعمر الفرنسي تمكن رجاله من تحقيق نجاحهم المرجو حينما سيطروا على تلك الأراضي التلية، وهو الأمر الذي من خلاله أحدثوا اختلال كبير وتغيير عميق في منطق الترحال القديم، بحيث يكمن ذلك الاختلال والتغيير في قطع الامتداد الطبيعي لظاهرة الترحال وأصحابها المعروفة بين الجنوب والشمال، فلم يصبح بإمكان الرحل أن يتنقلوا بمواشيهم شمالا للقيام بحركتهم المعتادة كل صيف "العشابة" بحيث منعوا من ذلك نهائيا في حدود سنة 1920م.

لم يعد بإمكان البدو الرحل في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وبالخصوص بعد العقد الثاني من القرن العشرين أن يمارسوا نشاطهم المعتاد، حيث أصبح لزاما عليهم أن يقوموا باستغلال الأراضي السهبية وبشكل مكثف لغرض الحفاظ على ثروتهم الحيوانية في ظل التحولات والتغيرات التي عرفها نظامهم، وهو الأمر الذي أدى بالثروة النباتية في المنطقة إلى الهلاك في ظرف قياسي، خاصة وأن المنطقة معروفة بقلة التساقط في فصل الشتاء مما ينعكس سلبا على زيادة نباتاتها وصعوبة تجددها، وهو ما أدى في آخر المطاف إلى المساومة في فقدان جزء من القطيع أو أغلبه ضرورة حتمية وقضية وقت ليس أكثر.

هذه الظروف التي آل إليها هؤلاء البدو سوف تدفع بهم نحو ظاهرة الفقر في وقت وجيز، مما كان بمثابة الموجة العارمة التي جرفت منهم ثروتهم وأدت بهم إلى التحول من مهنة الرعي وتربية المواشي كحرفة معتادة إلى ممارسة أنشطة أخرى، كالفلاحة المعاشية، أو العمل لدى الكولون وهو الأمر الأكثر فقرا، وهناك منهم من عمل في تربية الماشية بشكل مأجور لدى الفلاح الفرنسي.

كل هذه الظروف والتحولات التي طرأت على فئة البدو الرحل وحرفتهم، أسفرت على عدة نتائج كان من أهمها تراجع في عدد الرحل بشكل تدريجي نحو حياة الاستقرار، حيث كانت تقد نسبة الرحل قبيل وخلال بداية فترة الاحتلال الفرنسي ما بين 60% و 65% مما أدى بها إلى النزول إلى حدود 18.5% في نهاية سنة 1911م، بل نجدها قد وصلت إلى مستوى 05% خلال نهاية فترة الاحتلال 1962م، بحيث مثلت هذه النسب في بداية الفترة المدروسة نحو 680 قبيلة تلك التي قسمها الاحتلال إلى 1665 دوار بمقتضى تشريعات (1844- 1846) قد عرفت بملكية العرش للأرض، ثم أعطي حق التملك سنة 1851م لأصحاب الملكية الحاصلين عليها من الإدارة الفرنسية، وهو ما عرف بأراضي العرش، في حين نجد أن الأراضي الجبلية والغابات أصبحت ملك عمومي لا يحق للقبيلة التمتع بملكيتها إلا عند الضرورة، وبهذا يصبح وضع الأهلي مقنن وسط حيز جغرافي معلوم، عرف بالدوار والبلدية.

وفي أواخر العهد الاستعماري بالجزائر ظهر ما يعرف بالترحال الشارد الذي مارسته الفئة المتبقية من البدو الرحل، ميزتها ميزتان: خيم مهترئة مهلهلة، وتعداد القطيع قليل لا يتعد في مجمله العشر أو العشرين رأسا، سُمح لأصحابها بالتوغل نحو المناطق الشمالية وفق تساريح يتم الحصول عليها من طرف الإدارة الفرنسية، بل تعدى الأمر إلى أكثر من ذلك حينما استُغل هؤلاء كيد عاملة لدى الكولون وقت الحصاد، في حين نجد النسوة والأبناء عملوا على جمع ما تبقى من سنابل المحاصيل بعد الحصاد كمؤونة سنة كاملة، كل هذه المعطيات والظروف التي أحاطت بهؤلاء قد ساهمت بشكل كبير في يأس وإحباط حياة الترحال لدى البدو الرحل خلال الفترة الاستعمارية، إذ أننا نجد في بعض الأحيان العديد منهم لا

يعرف إلى أي وجهة يتجه بعد انتهاء فصل الصيف، خاصة وأنه ملزم بمغادرة المنطقة بعد انقضاء المدة المحددة في التسريح الحاصل عليه.

رغم تلك التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري خلال الفترة الإستعمارية إلا أن فئة البدو الرحل ظلت كأفراد تحافظ وتشكل مظهرا من مظاهر الهوية الشخصية ومكانا للذاكرة الفردية والجماعية.

أملي أن يجد القارئ في هذه البحث بعضا من النور الذي يضيء مناطق الظلمة في الذاكرة الثقافية والتراثية لهذه الفئة الاجتماعية التي ظلت مجهولة ومفقودة التدوين التاريخي، والتي لا تزال محفوظة في الصدور وبحاجة ماسة إلى مبادرات فعلية لعملية تأريخ حقيقية لحمايتها من أتون التفتت والمحو والنسيان.

# ملاحق

## الملحق رقم: 01

الصورة هي:

خريطة توزيع سكان الجزائري مع بداية القرن (19) التاسع عشر ميلادي[1]

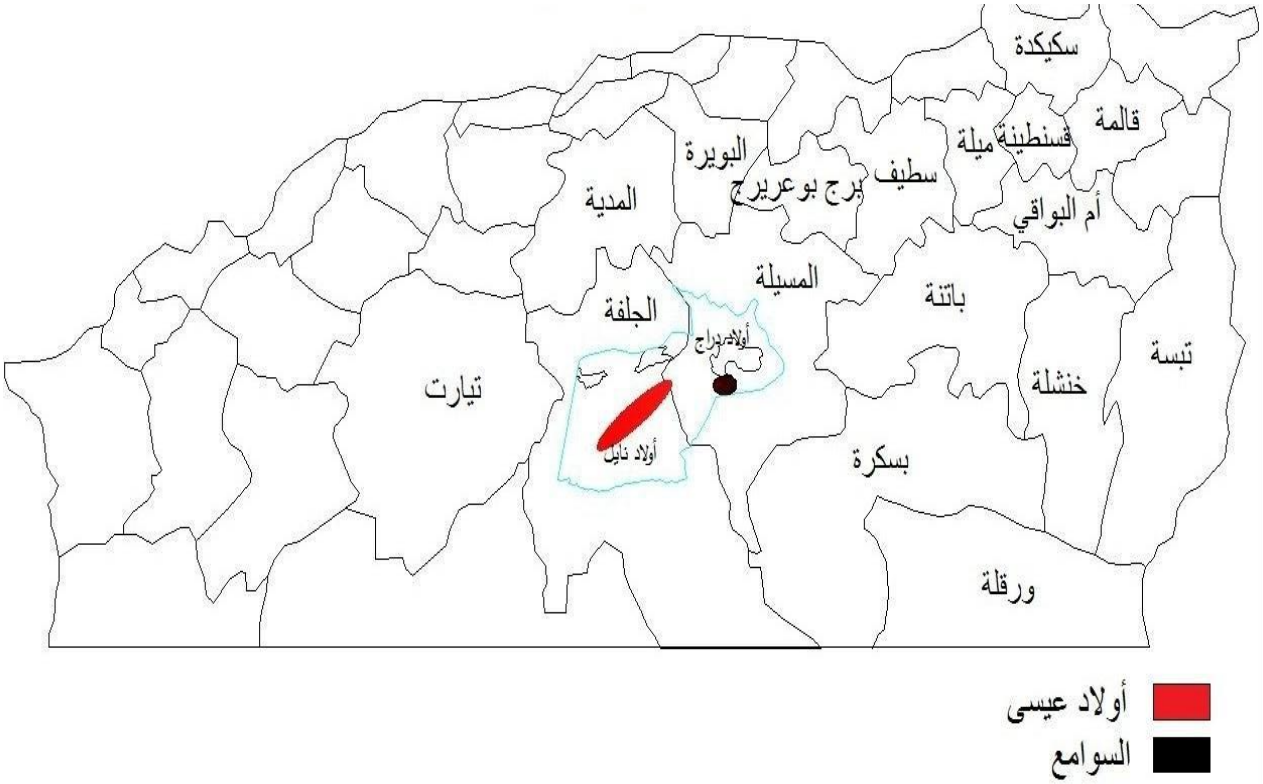



[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

## الملحق رقم: 02

الصورة هي:

خريطة تمثل مجال تواجد عرشي السوامع وأولاد عيسى في بداية الفترة الاستعمارية[1].




[1]- فوزي مجمج، السوامع وأولاد عيسى ...، المرجع السابق، ص: 274.

## الملحق رقم: 03

الصورة هي:

**الخيمة النايلية الحمراء (بيت أولاد عيسى)**[1]

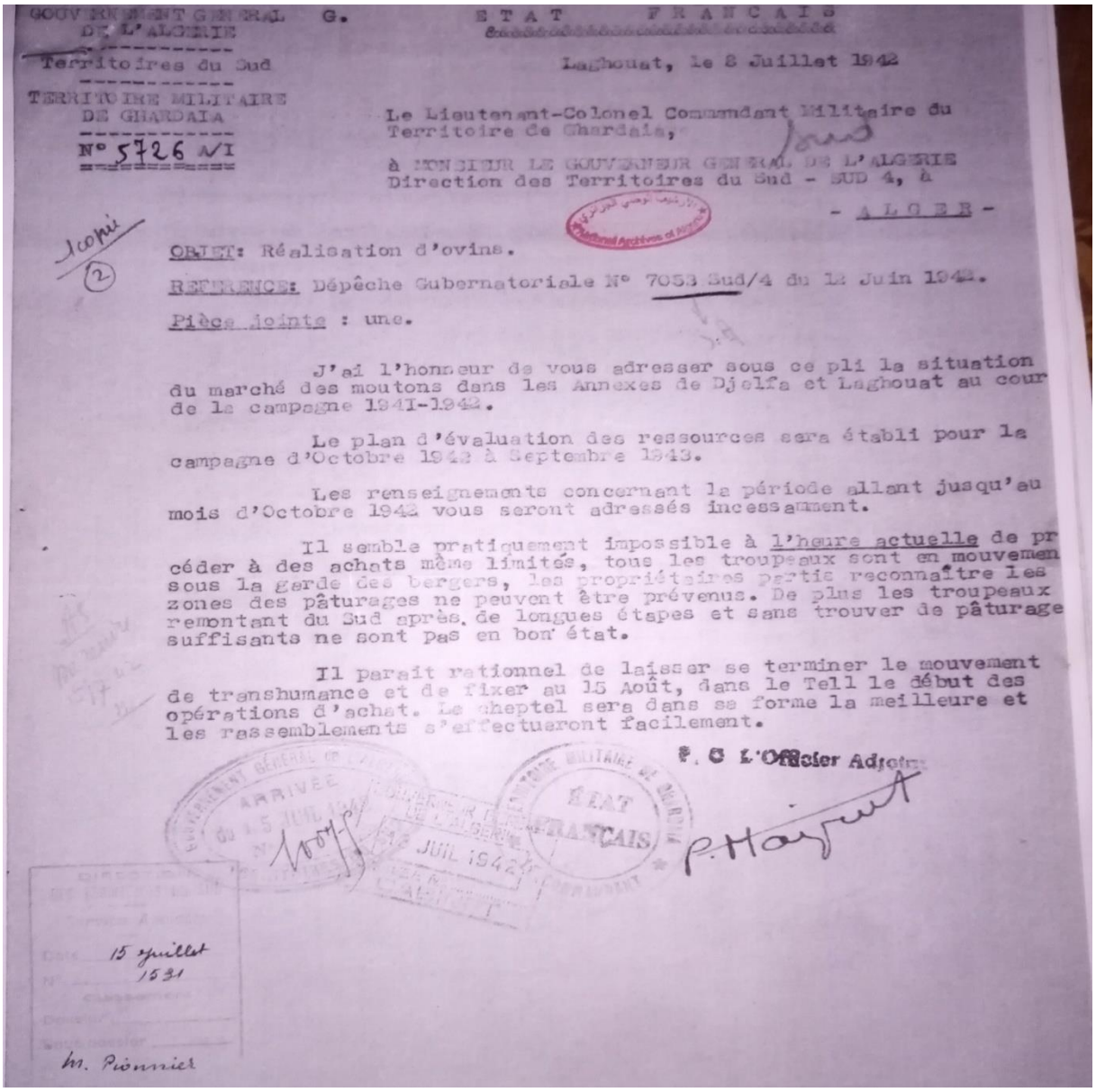


[1]- فوزي مجمج، حياة الترحال بين الاستمرار والزوال...، المرجع السابق، ص: 193.

## الملحق رقم: 04

## الصورة هي عبارة:

وثيقة أرشيفية تمثل أحد التقارير المرسلة من القطر العسكري بغرداية إلى الحكومة العامة (الحاكم العام) مفادها التحقيق في عملية البيع والشراء الخاص بصنف الأغنام (الخراف)، وهذا بتاريخ 08 جويلية 1942م[1].



GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE
Territoires du Sud
TERRITOIRE MILITAIRE DE GHARDAIA
N° 5726 N/I

E T A T  F R A N C A I S

Laghouat, le 8 Juillet 1942

Le Lieutenant-Colonel Commandant Militaire du Territoire de Ghardaia,

à MONSIEUR LE GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE
Direction des Territoires du Sud - SUD 4, à

- A L G E R -

OBJET: Réalisation d'ovins.

REFERENCE: Dépêche Gubernatoriale N° 7053 Sud/4 du 12 Juin 1942.

Pièce jointe : une.

J'ai l'honneur de vous adresser sous ce pli la situation du marché des moutons dans les Annexes de Djelfa et Laghouat au cour de la campagne 1941-1942.

Le plan d'évaluation des ressources sera établi pour la campagne d'Octobre 1942 à Septembre 1943.

Les renseignements concernant la période allant jusqu'au mois d'Octobre 1942 vous seront adressés incessamment.

Il semble pratiquement impossible à l'heure actuelle de pr céder à des achats même limités, tous les troupeaux sont en mouvemen sous la garde des bergers, les propriétaires partis reconnaître les zones des pâturages ne peuvent être prévenus. De plus les troupeaux remontant du Sud après de longues étapes et sans trouver de pâturage suffisants ne sont pas en bon état.

Il paraît rationnel de laisser se terminer le mouvement de transhumance et de fixer au 15 Août, dans le Tell le début des opérations d'achat. Le cheptel sera dans sa forme la meilleure et les rassemblements s'effectueront facilement.

P. O L'Officier Adjoint

ARRIVEE LE 15 JUIL 1942

15 juillet 1531

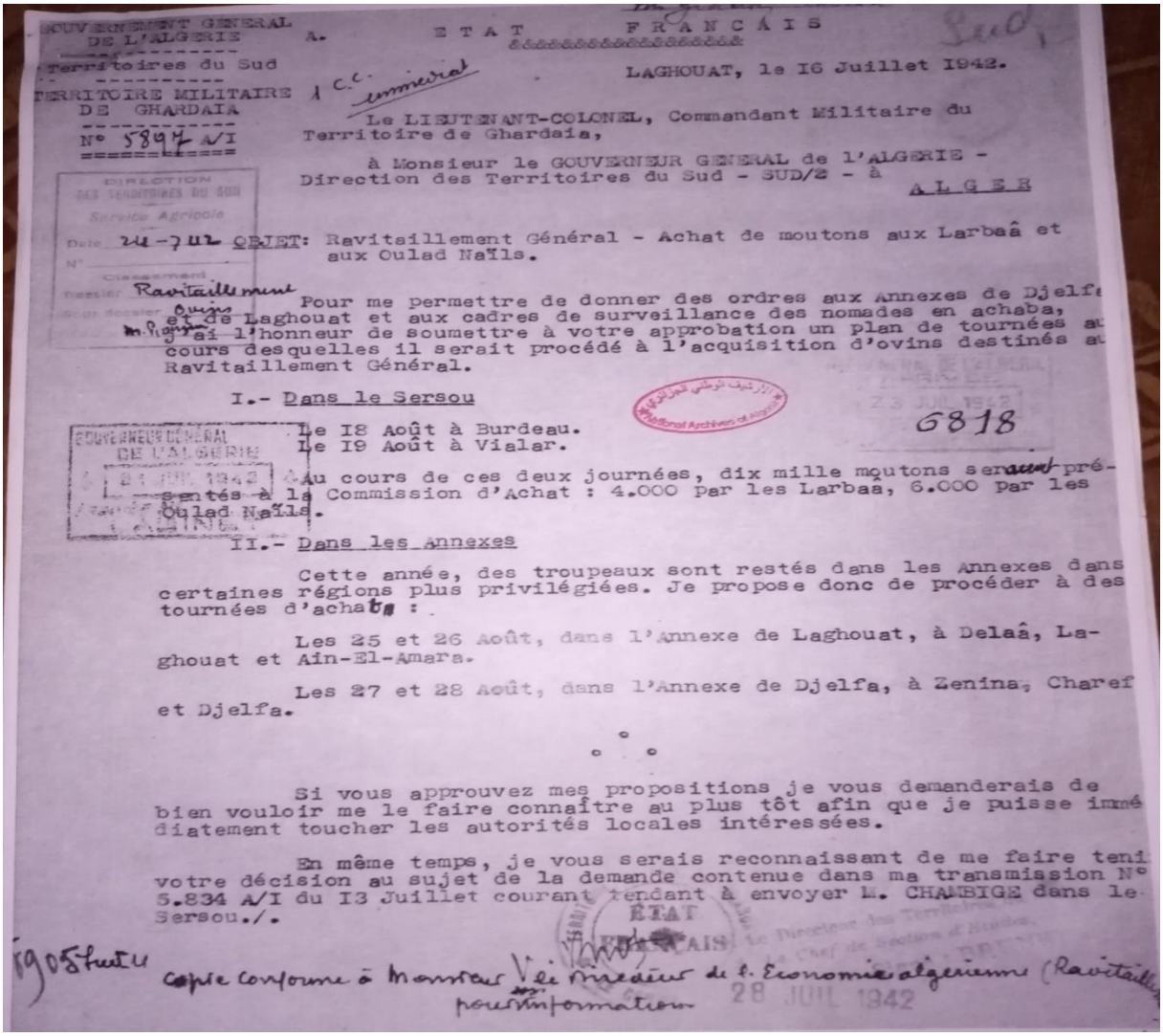
M. Pionnier

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 330، الرقم: 5726، تحقيق (تربية، بيع) الأغنام، 08 جويلية 1942.

## الملحق رقم: 05

الصورة هي:

وثيقة أرشيفية عبارة عن تقرير من مديرية إقليم الجنوب إلى الحاكم العام للجزائر موضوعها التزويد العام من شراء الخراف بتاريخ 18 جويلية 1942[1].



GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE
Territoires du Sud
TERRITOIRE MILITAIRE DE GHARDAIA
N° 5897 A/I

A. E T A T F R A N Ç A I S

LAGHOUAT, le 16 Juillet 1942.

Le LIEUTENANT-COLONEL, Commandant Militaire du Territoire de Ghardaia,

à Monsieur le GOUVERNEUR GENERAL de l'ALGERIE - Direction des Territoires du Sud - SUD/2 - à ALGER

OBJET: Ravitaillement Général - Achat de moutons aux Larbaâ et aux Oulad Naïls.

Pour me permettre de donner des ordres aux Annexes de Djelfa et de Laghouat et aux cadres de surveillance des nomades en achaba, j'ai l'honneur de soumettre à votre approbation un plan de tournées au cours desquelles il serait procédé à l'acquisition d'ovins destinés au Ravitaillement Général.

I.- Dans le Sersou

Le 18 Août à Burdeau.
Le 19 Août à Vialar.

Au cours de ces deux journées, dix mille moutons seraient présentés à la Commission d'Achat : 4.000 par les Larbaa, 6.000 par les Oulad Naïls.

II.- Dans les Annexes

Cette année, des troupeaux sont restés dans les Annexes dans certaines régions plus privilégiées. Je propose donc de procéder à des tournées d'achat :

Les 25 et 26 Août, dans l'Annexe de Laghouat, à Delaâ, Laghouat et Ain-El-Amara.

Les 27 et 28 Août, dans l'Annexe de Djelfa, à Zenina, Charef et Djelfa.

Si vous approuvez mes propositions je vous demanderais de bien vouloir me le faire connaître au plus tôt afin que je puisse immédiatement toucher les autorités locales intéressées.

En même temps, je vous serais reconnaissant de me faire tenir votre décision au sujet de la demande contenue dans ma transmission N° 5.834 A/I du 13 Juillet courant tendant à envoyer L. CHAMBIGE dans le Sersou./.

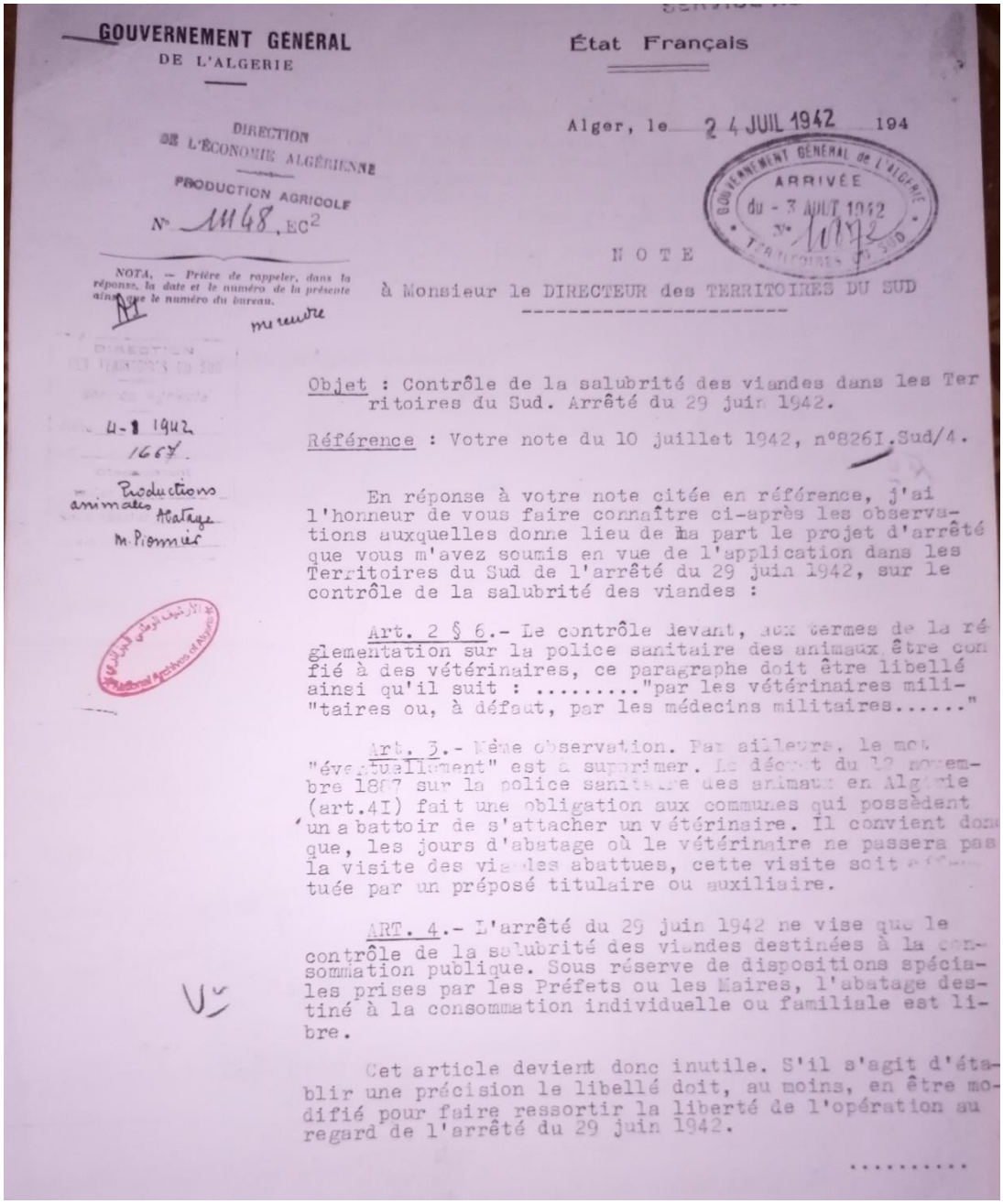
Copie conforme à Monsieur le Directeur de l'Economie algérienne (Ravitaillement) pour information

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 330، الرقم: 5897، التزويد العام من الخراف (الشراء) ، 16 جويلية 1942.

## الملحق رقم: 06

الصورة هي:

وثيقة أرشيفية عبارة عن تعليمة (إشعار) من مديرية الاقتصاد الجزائري (الإنتاج الفلاحي) إلى مدير إقليم الجنوب موضوعها مراقبة صحة اللحوم في إقليمه بتاريخ 18 جويلية 1942[1].



GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGERIE

DIRECTION
DE L'ÉCONOMIE ALGÉRIENNE
PRODUCTION AGRICOLE
N° 11148. EC²

NOTA. — Prière de rappeler, dans la réponse, la date et le numéro de la présente ainsi que le numéro du bureau.

État Français

Alger, le 24 JUIL 1942 194

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL de L'ALGÉRIE
ARRIVÉE
du - 3 AOUT 1942
N° 10173
TERRITOIRES DU SUD

N O T E

à Monsieur le DIRECTEUR des TERRITOIRES DU SUD

Objet : Contrôle de la salubrité des viandes dans les Territoires du Sud. Arrêté du 29 juin 1942.

Référence : Votre note du 10 juillet 1942, n°826I.Sud/4.

En réponse à votre note citée en référence, j'ai l'honneur de vous faire connaître ci-après les observations auxquelles donne lieu de ma part le projet d'arrêté que vous m'avez soumis en vue de l'application dans les Territoires du Sud de l'arrêté du 29 juin 1942, sur le contrôle de la salubrité des viandes :

Art. 2 § 6.- Le contrôle devant, aux termes de la réglementation sur la police sanitaire des animaux être confié à des vétérinaires, ce paragraphe doit être libellé ainsi qu'il suit : ....."par les vétérinaires militaires ou, à défaut, par les médecins militaires....."

Art. 3.- Même observation. Par ailleurs, le mot "éventuellement" est à supprimer. Le décret du 10 novembre 1887 sur la police sanitaire des animaux en Algérie (art.41) fait une obligation aux communes qui possèdent un abattoir de s'attacher un vétérinaire. Il convient donc que, les jours d'abatage où le vétérinaire ne passera pas la visite des viandes abattues, cette visite soit effectuée par un préposé titulaire ou auxiliaire.

ART. 4.- L'arrêté du 29 juin 1942 ne vise que le contrôle de la salubrité des viandes destinées à la consommation publique. Sous réserve de dispositions spéciales prises par les Préfets ou les Maires, l'abatage destiné à la consommation individuelle ou familiale est libre.

Cet article devient donc inutile. S'il s'agit d'établir une précision le libellé doit, au moins, en être modifié pour faire ressortir la liberté de l'opération au regard de l'arrêté du 29 juin 1942.

.....

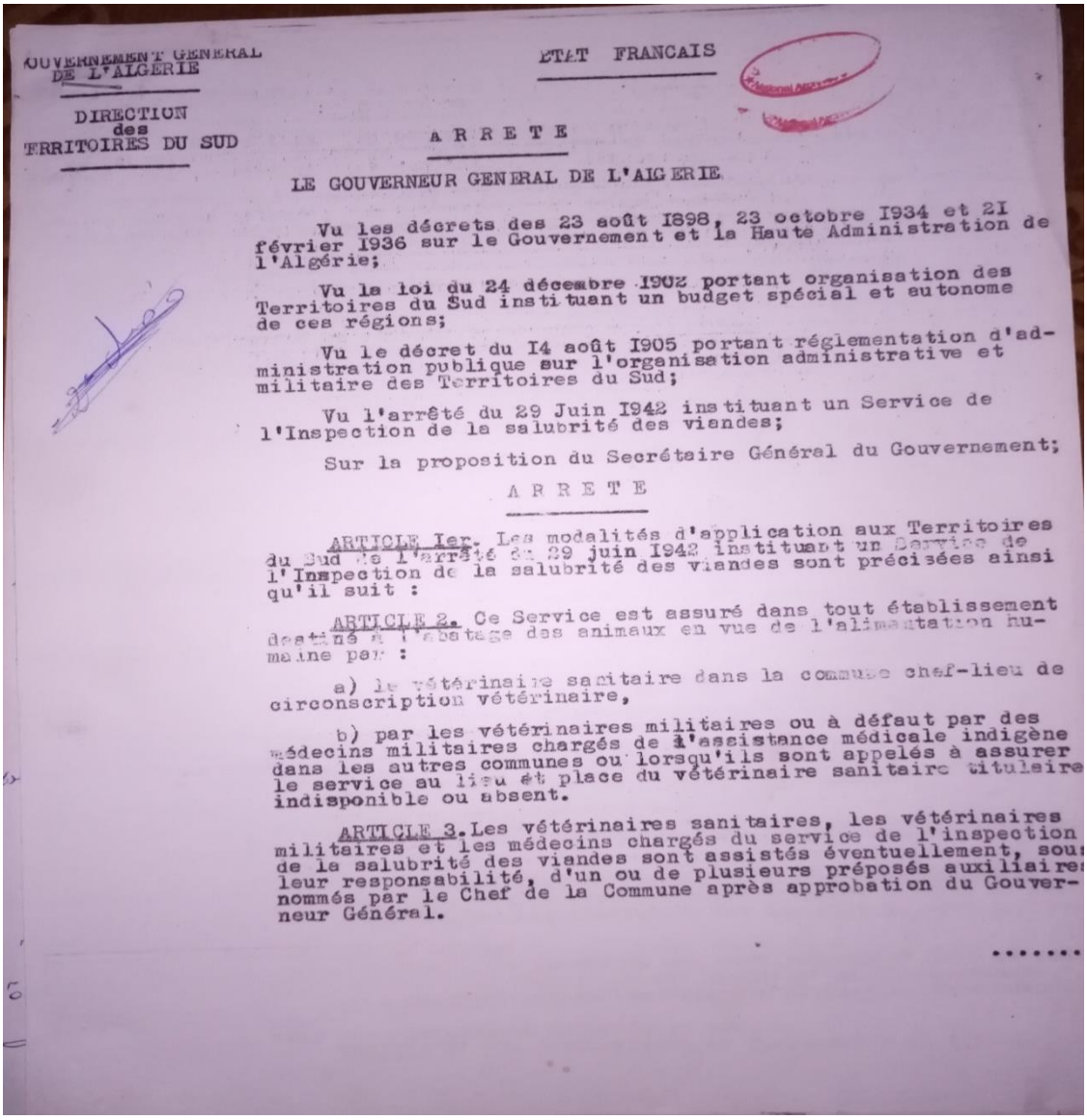
4-8 1942
1667
Productions animales Abatage
M. Pionnier

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 330، الرقم: 11148، مراقبة صحة اللحوم في إقليم الجنوب ، 24 جويلية 1942.

## الملحق رقم: 07

الصورة هي:

وثيقة أرشيفية عبارة عن قرارات وقوانين من الحاكم العام للجزائر إلى مديرية إقليم الجنوب، موضوعها مجموعة من البنود والقوانين ذات صلة بصحة اللحوم ومراقبتها من طرف البياطرة، بتاريخ 12 أوت 1942.[1]



GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGERIE

DIRECTION
des
TERRITOIRES DU SUD

ETAT FRANCAIS

ARRETE

LE GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE

Vu les décrets des 23 août 1898, 23 octobre 1934 et 21 février 1936 sur le Gouvernement et la Haute Administration de l'Algérie;

Vu la loi du 24 décembre 1902 portant organisation des Territoires du Sud instituant un budget spécial et autonome de ces régions;

Vu le décret du 14 août 1905 portant réglementation d'administration publique sur l'organisation administrative et militaire des Territoires du Sud;

Vu l'arrêté du 29 Juin 1942 instituant un Service de l'Inspection de la salubrité des viandes;

Sur la proposition du Secrétaire Général du Gouvernement;

ARRETE

ARTICLE Ier. Les modalités d'application aux Territoires du Sud de l'arrêté du 29 juin 1942 instituant un Service de l'Inspection de la salubrité des viandes sont précisées ainsi qu'il suit :

ARTICLE 2. Ce Service est assuré dans tout établissement destiné à l'abatage des animaux en vue de l'alimentation humaine par :

a) le vétérinaire sanitaire dans la commune chef-lieu de circonscription vétérinaire,

b) par les vétérinaires militaires ou à défaut par des médecins militaires chargés de l'assistance médicale indigène dans les autres communes ou lorsqu'ils sont appelés à assurer le service au lieu et place du vétérinaire sanitaire titulaire indisponible ou absent.

ARTICLE 3. Les vétérinaires sanitaires, les vétérinaires militaires et les médecins chargés du service de l'inspection de la salubrité des viandes sont assistés éventuellement, sous leur responsabilité, d'un ou de plusieurs préposés auxiliaires nommés par le Chef de la Commune après approbation du Gouverneur Général.

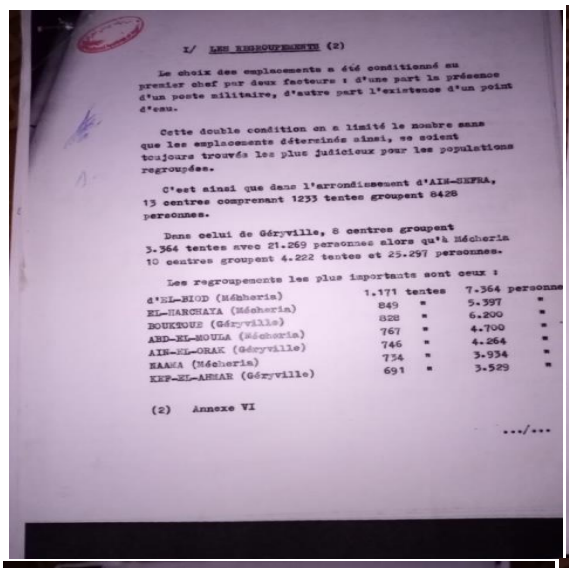
.....

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 330، الرقم: د ر، قرارات وقوانين، 12 أوت1942.

## الملحق رقم: 08

## الصور هي:

وثائق أرشيفية عبارة عن تقرير من مديرية إقليم الجنوب إلى الحاكم العام للجزائر، محتواها الإخبار عن حالة التجمعات السكنية المستحدثة في عديد الأماكن منها البيض، عين الصفراء، البيوض، وغيرها من المناطق الأخرى ما بين أكتوبر 1959م و مارس 1960م[1].



I/ LES REGROUPEMENTS (2)

Le choix des emplacements a été conditionné au premier chef par deux facteurs : d'une part la présence d'un poste militaire, d'autre part l'existence d'un point d'eau.

Cette double condition en a limité le nombre sans que les emplacements déterminés ainsi, se soient toujours trouvés les plus judicieux pour les populations regroupées.

C'est ainsi que dans l'arrondissement d'AIN-SEFRA, 13 centres comprenant 1233 tentes groupent 8428 personnes.

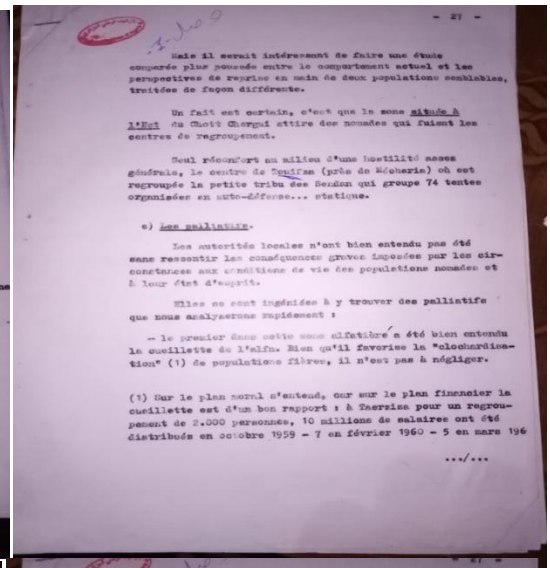
Dans celui de Géryville, 8 centres groupent 3.364 tentes avec 21.269 personnes alors qu'à Méchéria 10 centres groupent 4.222 tentes et 25.297 personnes.

Les regroupements les plus importants sont ceux :

| | | |
|---|---|---|
| d'EL-BIOD (Méchéria) | 1.171 tentes | 7.364 personnes |
| EL-HARCHAIA (Méchéria) | 849 " | 5.397 " |
| BOUKHOUS (Géryville) | 828 " | 6.200 " |
| ABD-EL-MOULA (Méchéria) | 767 " | 4.700 " |
| AIN-EL-ORAK (Géryville) | 746 " | 4.264 " |
| KAAKA (Méchéria) | 734 " | 3.934 " |
| KEF-EL-AHMAR (Géryville) | 691 " | 3.529 " |

(2) Annexe VI

.../...



- 27 -

Mais il serait intéressant de faire une étude comparée plus poussée entre le comportement actuel et les perspectives de reprise en main de deux populations semblables, traitées de façon différente.

Un fait est certain, c'est que la zone située à l'Est du Chott Chergui attire des nomades qui fuient les centres de regroupement.

Seul réconfort au milieu d'une hostilité assez générale, le centre de Tenfiss (près de Méchéria) où est regroupée la petite tribu des Sendas qui groupe 74 tentes organisées en auto-défense... statique.

e) Les palliatifs.

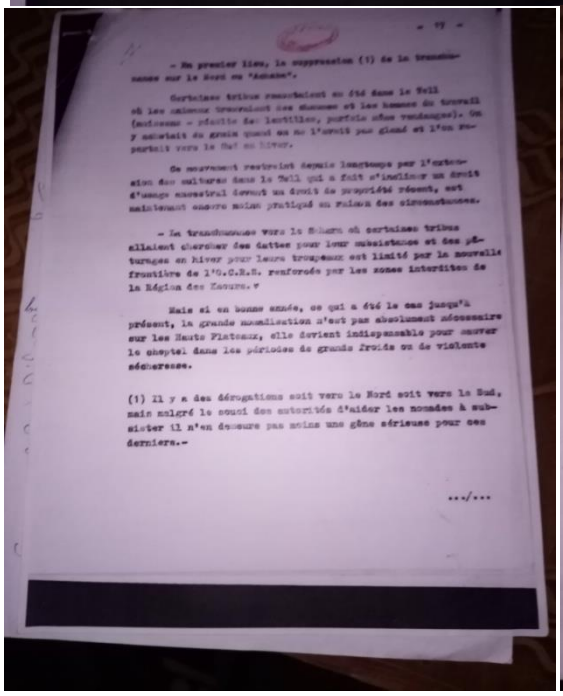
Les autorités locales n'ont bien entendu pas été sans ressentir les conséquences graves imposées par les circonstances aux conditions de vie des populations nomades et à leur état d'esprit.

Elles se sont ingéniées à y trouver des palliatifs que nous analyserons rapidement :

- le premier dans cette zone alfatière a été bien entendu la cueillette de l'alfa. Bien qu'il favorise la "clochardisation" (1) de populations fibres, il n'est pas à négliger.

(1) Sur le plan moral s'entend, car sur le plan financier la cueillette est d'un bon rapport : à Tnerrisa pour un regroupement de 2.000 personnes, 10 millions de salaires ont été distribués en octobre 1959 - 7 en février 1960 - 5 en mars 196

.../...



- 29 -

- Au premier lieu, la suppression (1) de la transhumance sur le Nord ou "Azaraz".

Certaines tribus remontaient en été dans le Sud (où les chameaux trouvaient des chaumes et les hommes du travail (moissons - récolte des lentilles, pastèque mûre vendangée). On y achetait du grain quand on ne l'avait pas gland et l'on repartait vers le Sud en hiver.

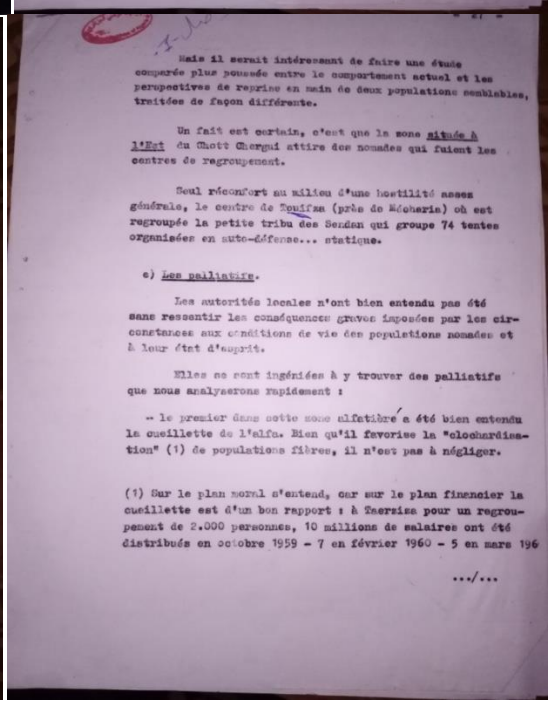
Ce mouvement restreint depuis longtemps par l'extension des cultures dans le Tell qui a fait s'incliner un droit d'usage ancestral devant un droit de propriété récent, est maintenant encore moins pratiqué en raison des circonstances.

- La transhumance vers le Sahara où certaines tribus allaient chercher des dattes pour leur subsistance et des pâturages en hiver pour leurs troupeaux est limité par la nouvelle frontière de l'O.C.R.S. renforcée par les zones interdites de la Région des Eaux.-

Mais si en bonne année, ce qui a été le cas jusqu'à présent, la grande mansuétude n'est pas absolument nécessaire sur les Hauts Plateaux, elle devient indispensable pour sauver le cheptel dans les périodes de grands froids ou de violente sécheresse.

(1) Il y a des dérogations soit vers le Nord soit vers le Sud, mais malgré le souci des autorités d'aider les nomades à subsister il n'en demeure pas moins une gêne sérieuse pour ces derniers.-

.../...



Mais il serait intéressant de faire une étude comparée plus poussée entre le comportement actuel et les perspectives de reprise en main de deux populations semblables, traitées de façon différente.

Un fait est certain, c'est que la zone située à l'Est du Chott Chergui attire des nomades qui fuient les centres de regroupement.

Seul réconfort au milieu d'une hostilité assez générale, le centre de Tenfiss (près de Méchéria) où est regroupée la petite tribu des Sendas qui groupe 74 tentes organisées en auto-défense... statique.

e) Les palliatifs.

Les autorités locales n'ont bien entendu pas été sans ressentir les conséquences graves imposées par les circonstances aux conditions de vie des populations nomades et à leur état d'esprit.

Elles se sont ingéniées à y trouver des palliatifs que nous analyserons rapidement :

- le premier dans cette zone alfatière a été bien entendu la cueillette de l'alfa. Bien qu'il favorise la "clochardisation" (1) de populations fibres, il n'est pas à négliger.

(1) Sur le plan moral s'entend, car sur le plan financier la cueillette est d'un bon rapport : à Tnerrisa pour un regroupement de 2.000 personnes, 10 millions de salaires ont été distribués en octobre 1959 - 7 en février 1960 - 5 en mars 196

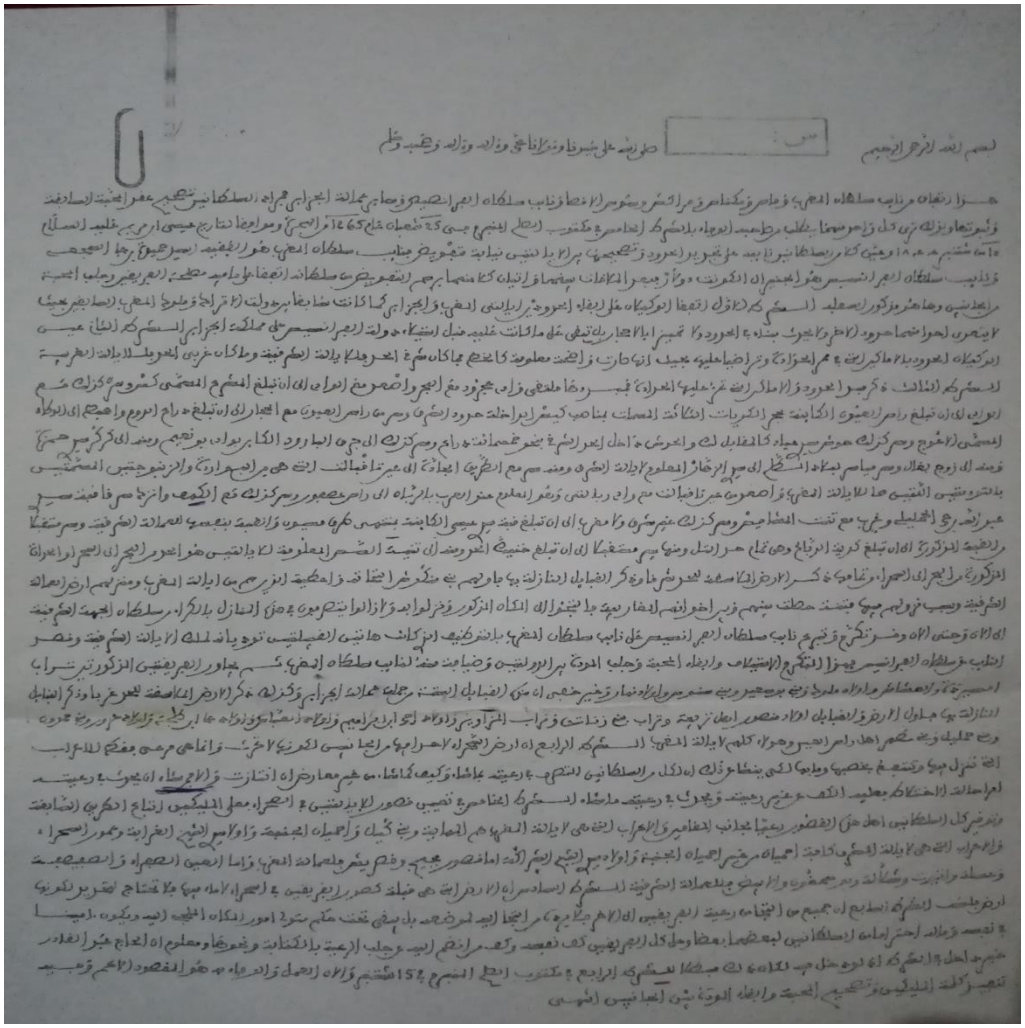
.../...

[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 161، الرقم: 11، 16، 17، 27، قرارات وقوانين، 05 مارس 1960.

## الملحق رقم: 09

الصور هي:

وثيقة أرشيفية عبارة عن مراسلة بين النائب عن السلطة الفرنسية في الجزائر ونائب السلطان المغربي تتضمن مجموع نقاط الاتفاق بين الطرفين بما فيها موقع القبائل في كلا الإقليمين (قبيلة حميان- أولاد سيد الشيخ، فجيج) بتاريخ 24 شعبان 1265هـ/ 15 سبتمبر 1844م[1].

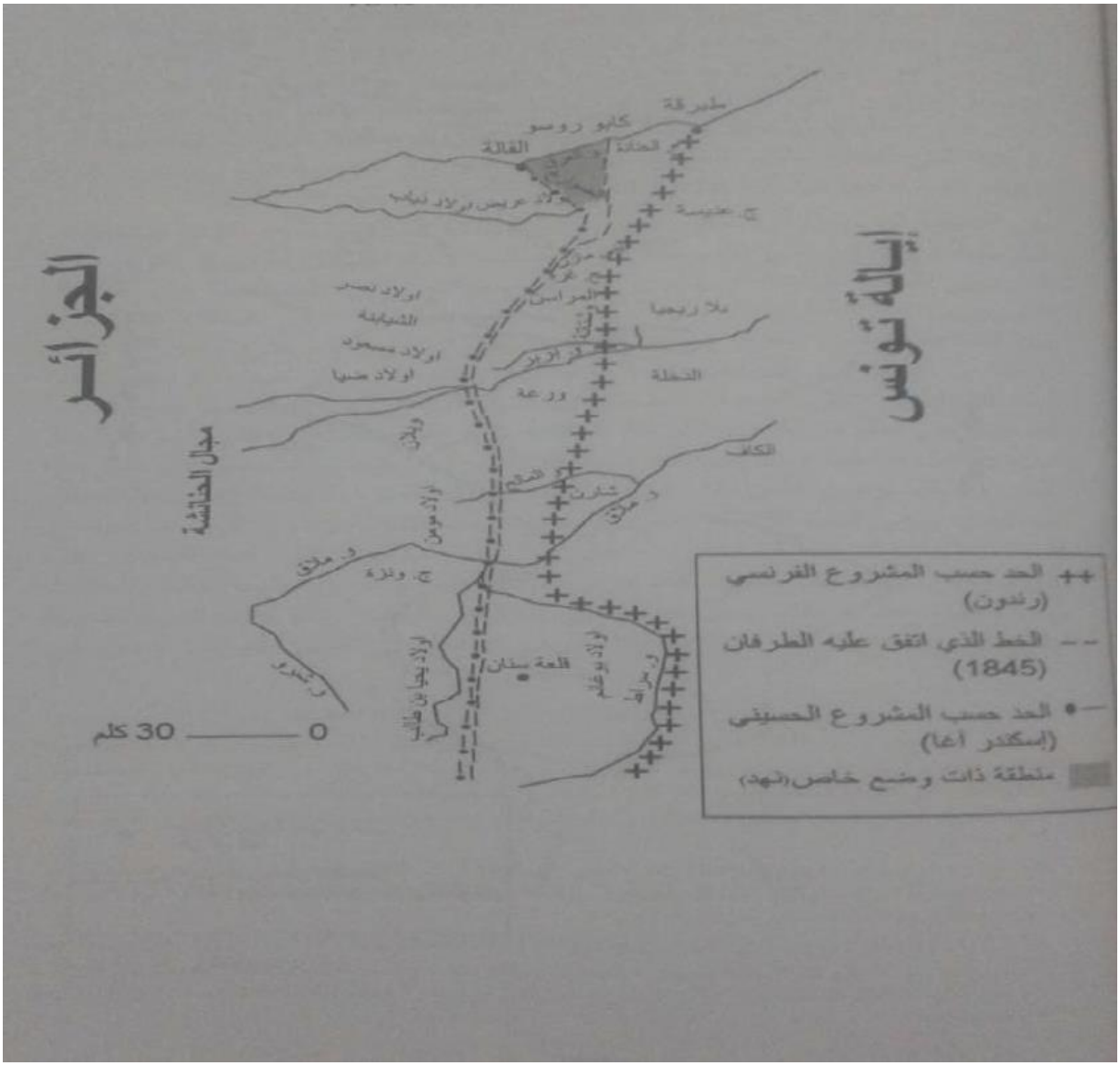


[1]- الخزانة الملكية للوثائق الأرشيفية، العلبة: 006، الملف: 20594، مجموعة شروط اتفاق ،24 شعبان 1265هـ/ 15 سبتمبر 1844م.

## الملحق رقم: 10

الصورة هي:

## خريطة لرسم الحدود بين الجزائر وإيالة تونس سنة 1845م[1]




[1]- كوثر العايب، المرجع السابق، ص : 226.

## الملحق رقم: 11

الصورة هي:

**توضيح لسكان البدو الرحل بمنطقة عين العبيد أيام هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م[1]**

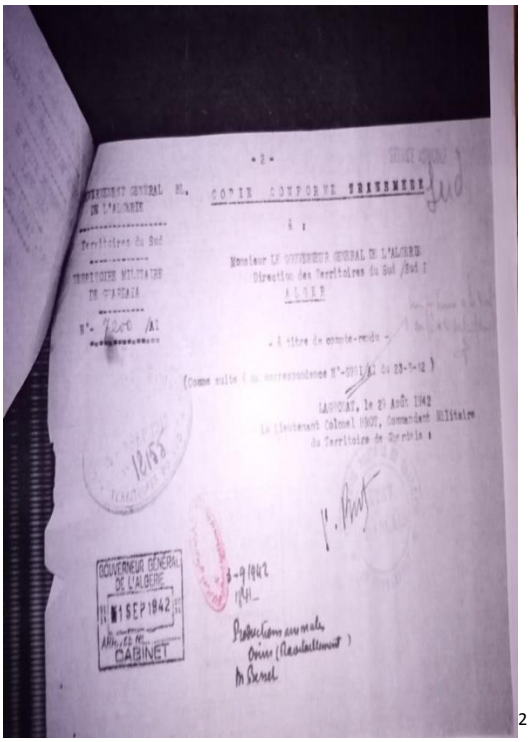


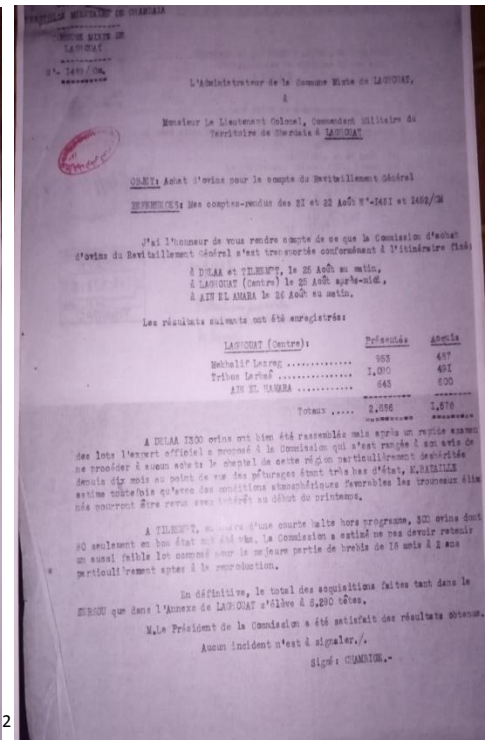

[1]- Source : http://www.1novembre54.com/vidéo Le 5/11/2019

## الملحق رقم: 12

الصورة هي:

وثيقتين أرشيفيتين عبارة عن تقرير من الملازم العسكري لإقليم غرداية إلى مديرية البلدية المختلطة الأغواط، مضمون التقرير شراء الأغنام لحساب التزويد العام بتاريخ 27 أوت 1942[1].



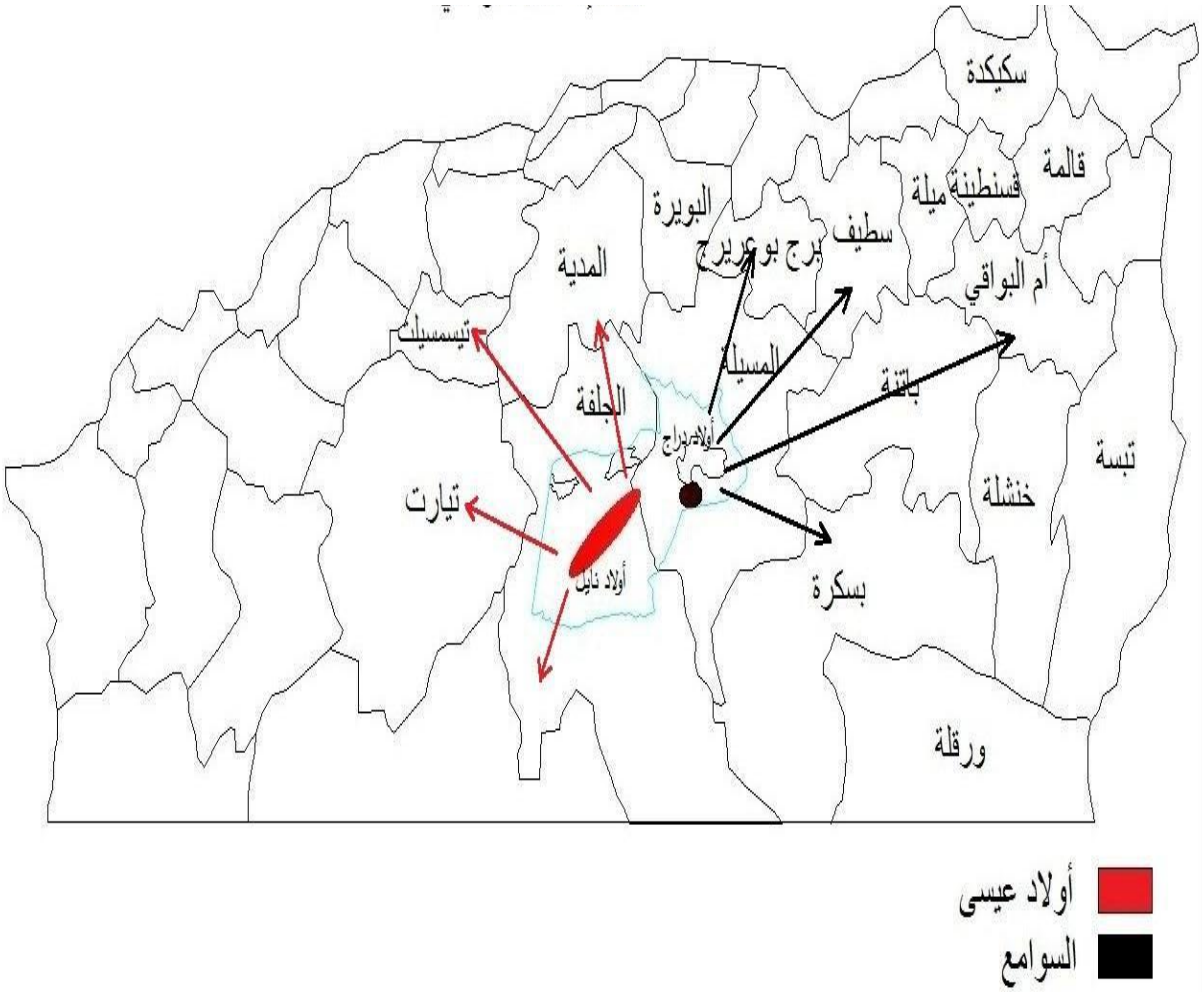


[1]- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، العلبة: 330، الرقم:1489، شراء الأغنام لحساب التزويد العام، 27 أوت 1942.

## الملحق رقم: 13

الصورة هي:

خريطة توضح حركة ترحال بدو أولاد عيسى والسوامع قبل الاستعمار الفرنسي[1].

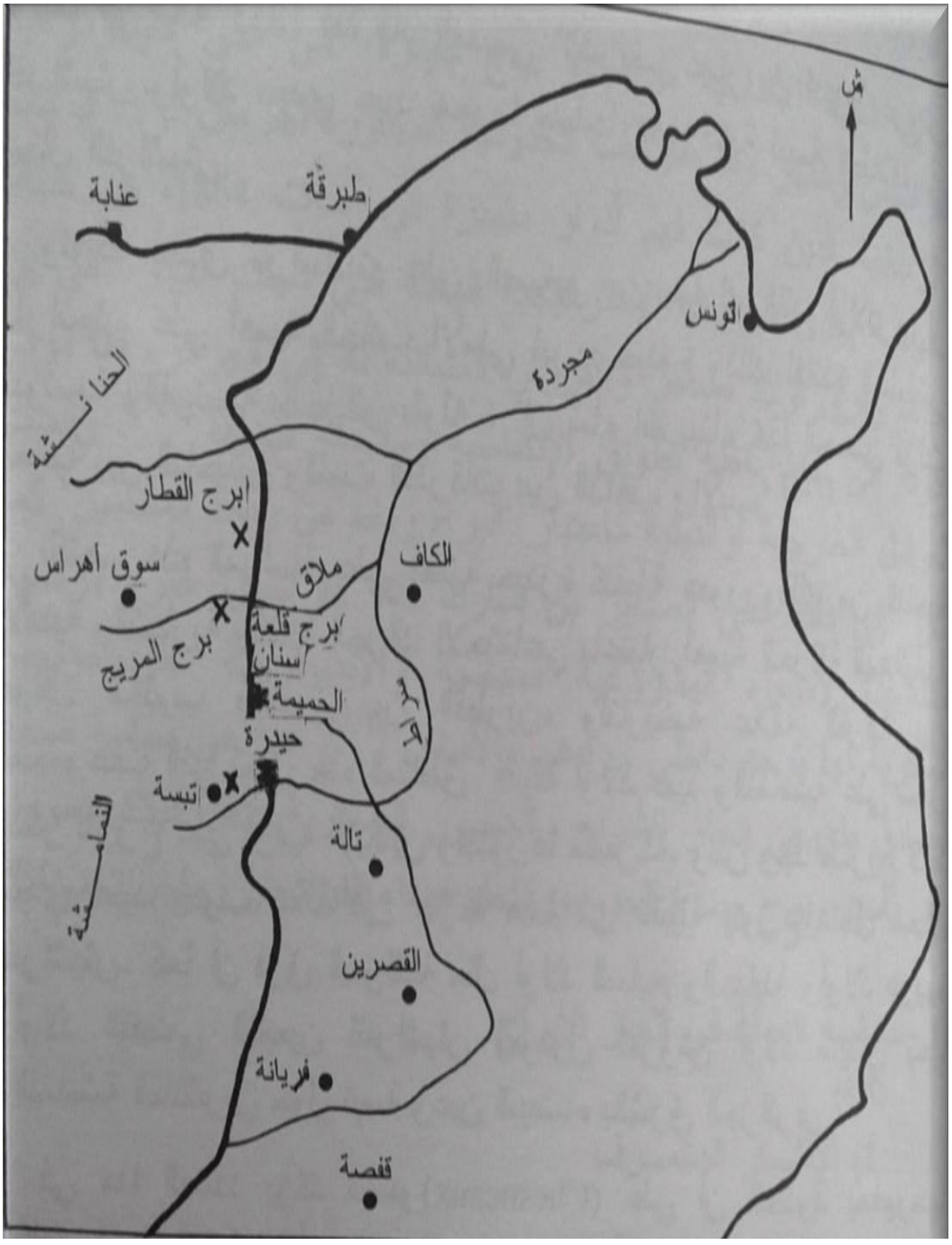



[1]- فوزي مجمج، السوامع وأولاد عيسى ...، المرجع السابق، ص : 265.

## الملحق رقم: 14

الصورة هي:

**خريطة تبين مواطن إقامة كل من قبيلتي النمامشة والحنانشة بالشرق الجزائري[1].**

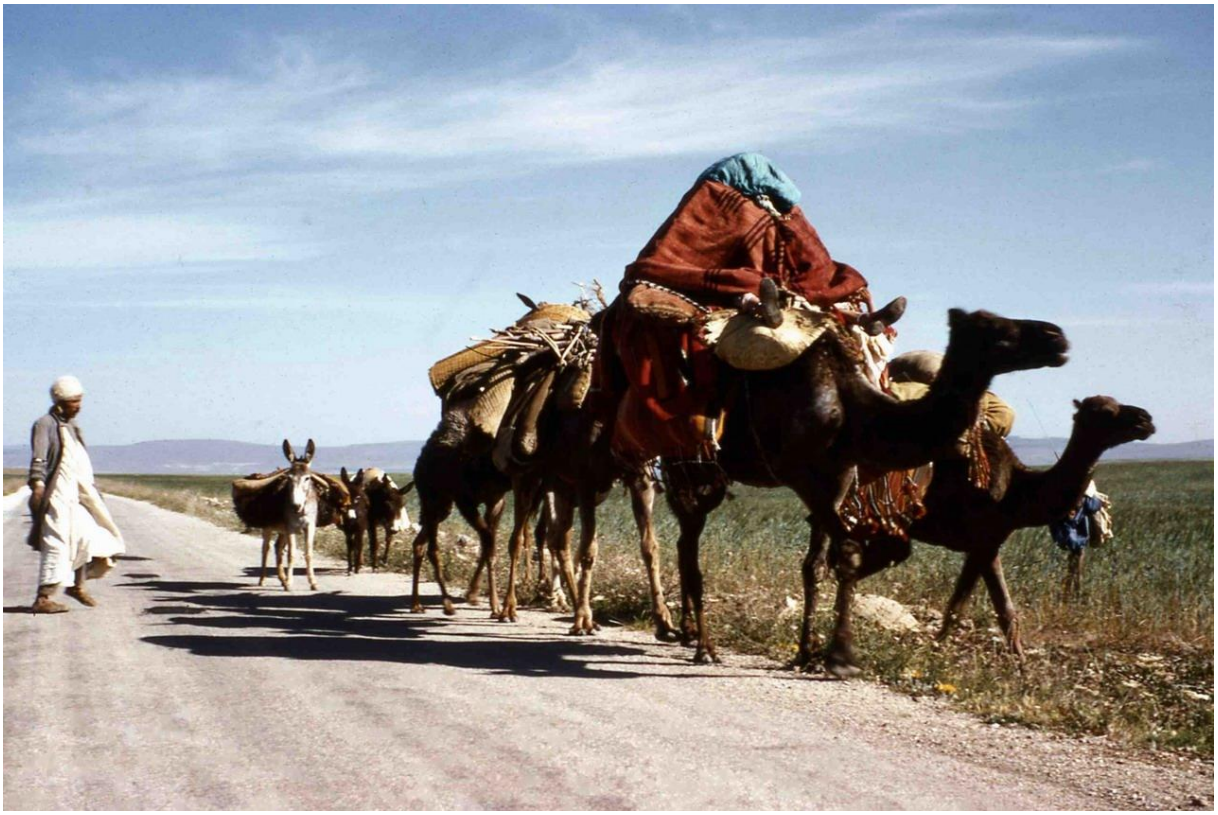



[1]- الأزهر الماجري، المرجع السابق، ص : 473.

## الملحق رقم: 15

الصورةهي:

قافلة البدو الرحل متكونة من مجموعة الإبل والحمير عليها متاع البدوي وهو يتجه نحو الشمال خلال الفترة الاستعمارية[1].



[1]-Source : http://www.abcdelacpa.com-caravane-1960

# قائمة البيبليوغرافيا

- **القرآن الكريم:**
  - سورة يوسف
  - سورة الأحزاب

**أ- قائمة المصادر والمراجع بالعربية:**

**1- المصادر:**

**أ- الأوراق الأرشيفية:**

1-المركز الوطني للأرشيف الجزائري:

- العلبة رقم : 330 :

الوثيقة: 11148: (إشعار) من مديرية الاقتصاد الجزائري (الإنتاج الفلاحي) إلى مدير إقليم الجنوب موضوعها مراقبة صحة اللحوم في إقليمه بتاريخ 18 جويلية 1942.

5726: التحقيق في عملية البيع والشراء الخاص بصنف الأغنام (الخراف)، 08 جويلية 1942م.

5897: (1942/08/12): تقرير من مديرية إقليم الجنوب إلى الحاكم العام للجزائر موضوعها التزويد العام من شراء الخراف بتاريخ 12 جويلية 1942.

وثيقة (د. ر): مجموعة من البنود والقوانين ذات صلة بصحة اللحوم ومراقبتها من طرف البياطرة، بتاريخ 12 أوت 1942.

1489: التقرير شراء الأغنام لحساب التزويد العام بتاريخ 27 أوت 1942.

- العلبة رقم: 161 :

الوثيقة: رقم 11- 12 – 16- 17- 27 – 28: مجموعة من الوثائق: الإخبار عن حالة التجمعات السكنية المستحدثة في عديد الأماكن منها البيض، عين الصفراء، البيوض، وغيرها من المناطق الأخرى ما بين أكتوبر 1959م و مارس 1960م

2- الوثائق الخاصة بالخزانة الملكية للوثائق الأرشيفية:

- العلبة رقم: 006 الوثيقة: 20594: نقاط الاتفاق بين الطرفين بما فيها موقع القبائل في كلا الإقليمين (قبيلة حميان- أولاد سيد الشيخ، فجيج) بتاريخ 24 شعبان 1265هـ/ 15 سبتمبر 1844م.

## ب- المصادر المطبوعة


1. بن الأمير محمد، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، دار اليقظة، بيروت، 1964، ج1.
2. ابن خلدون عبد الرحمن، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاشرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر، بيروت، 2003.
3. ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، أ.م كاترمير، ط4، بيروت: مكتبة لبنان، 1992.
4. الزهار أحمد الشريف، مذكرات نقيب أشراف الجزائر، تح، تر: أحمد توفيق المدني، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.
5. بن المبارك العطار أحمد، تاريخ بلد قسنطينة، تح: عبد الله حمادي، قسنطينة: دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
6. المزاري بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أوار القرن التاسع عشر، تح: يحي بوعزيز، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990، ج2.
7. المشرفي عبد القادر، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبان بوهران من الأعراب كبي عامر، تق، تح: محمد بن عبد الكريم، (د. ط)، (د.م.ن)، (د.س.ن).
8. بن عثمان خوجة حمدان، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
9. العنتري محمد صالح، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، أو تاريخ قسنطينة، تع: يحي بوعزيز، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009.
10. العدواني محمّد بن عمر، تاريخ العدواني، تق: أبو القاسم سعد الله، ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005م.

11. وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816- 1824، تع وتق: إسماعيل العربي، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

**2- المراجع :**

12. ألتر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون فيّ إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 1989.

13. بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر (1830- 1962)، تر: مجموعة من الأساتذة، (د ط) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د س).

14. برنيان أندري وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح، منصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

15. بريشفيك روبار، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13م- إلى نهاية القرن 15م، تر: حمادي الساحلي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988م.

16. بلاح بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1889)، الجزائر: دار المعرفة، 2010، ج1.

17. بلاح بشير، تاريخ الجزائر العام من 1830- 1989، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ج1.

18. بوحميدة محمد بن عيسى، مفاتيح عرش المذابيح عادات وتقاليد وأنساب، العالمية للطباعة والخدمات، 2011.

19. بوطالب محمد نجيب، سيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002.

20. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

21. بن التهامي مصطفى، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تح: يحي بوعزيز، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009.

22. حربي محمد، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، تر: صالح المثلوثي، الجزائر، 1994.

23. الحيسن ابراهيم، ثقافة الصحراء، الحياة وطقوس العبور عند مجتمع البيضان، ط1، الرباط: دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، 2011.

24. الخطيب محمد، المجتمع البدوي، دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
25. خنوف علي، تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا، ط1، الجزائر: منشورات الأنيس، 2007.
26. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ج1، ط خ ، د ب، 2008.
27. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962م، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، 2013، ج2.
28. بن داهة عدة، معسكر عبر التاريخ، ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2005.
29. دحمان محمد، دينامية القبيلة الصحراوية في المغارب بين الترحال والاقامة، دراسة سوسيو – أنثروبولوجية حول أولاد بالسباع، الرباط: طوب بريس، ط1، 2012م.
30. الزبيري العربي، التجارة الداخلية والخارجية للشرق الجزائري، مؤسسة الكتاب، الجزائر، 1984.
31. رزاقي عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية، صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الجزائر: الشرطة الوطنية للنشر والتوزيع، (د س).
32. زغداوي محمد، زاوية سليم، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830- 1954)، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007.
33. زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837- 1939)، تر: مسعود حاج مسعود، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
34. الطيبي محمد، الجزائر عشية الغزو الإحتلالي دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، وهران: دار ابن النديم للنشر، 2009.
35. كاستيل بيار، حوزة تبسة، دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراشه من فجر التّاريخ إلى بداية القرن العشرين، تح: محمّد العربي عقون، ط1، الجزائر: مطبعة بغيجة حسام، 2010م.
36. كحالة عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مكتبة المصطفى الالكترونية.
37. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009.
38. مياسي ابراهيم ، المقاومة الشعبية، (د ط)، الجزائر: دار مدني، 2009.
39. مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830- 1962، دار هومة ، د ب.

40. محياوي رحيم، دراسة مستقبلية الاستيطان وتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، عنابة : منشورات جامعة باجي مختار ، 2006.
41. مزيان أحمد، المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن 19م (1845-1912)، ج1، ط1، الرباط: دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، 1428هـ- 2007م.
42. مياسي ابراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830- 1962)، الجزائر: وزارة الثقافة، غرناطة للنشر ، 2013.
43. نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، بيروت: مؤسسة نويهض الثّقافيّة، 1980م.
44. عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930، قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، (دس).
45. العربي اسماعيل، الصحراء الكبرى وشواطئها، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.
46. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960، تر: جوزيف عبد الله، ط1، لبنان: دار الحداثة، 1983.
47. علمي سعيد، الاستعمار والعمران، السياسة الاستيطانية والعمران في الجزائر، ج1، تر: نسرين لولي، محمد رضا بوخالفة، دار خطاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
48. عميراوي أحميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844- 1916، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013م.
49. عميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في المنطقة سكيكدة 1838- 1858، الجزائر: دار الهدى، 2004.
50. عوض صالح، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، الجزائر: الزيتونة للإعلام والنشر، 1989.
51. عيساوي محمد، شريخي نبيل، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة، 2011.
52. الفوال صالح مصطفى، علم الاجتماع البدوي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ج1.
53. فون ماستان هاينريش، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، تر: أبو العيد دودو، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ج1.

54. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، 1994.
55. قسم التحرير، إحصاء مواشي الجزائر، النجاح، ع: 1029، يوم: 1930/09/17.
56. ستهم الحافظ، التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال، تر: مروان القنواتي، (د ط)، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، (د س).
57. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ج1، 1998.
58. سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات لواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط2، الجزائر: عالم المعرفة، 2009.
59. سعيدوني نصر الدين، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791- 1830)، الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013.
60. سعيدوني نصر الدين ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
61. سعيدوني نصر الدين، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية –الفترة الحديثة-، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001.
62. السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
63. الهروي الهادي، القبيلة، الاقطاع والمخزن – مقارنة سوسيولوجية المجتمع المغربي الحديث 1844-1934-، المغرب: افريقيا الشرق، 2010، ص: 49.
64. الورياشي العربي، الكشف والبيان عن سيرة بطل الريف الأول سيدي محمد أمزيان وأخبار مقاومته هو وإخوانه الريفيين لأبي حمارة ثم للإسبان، ط1، المطبعة المهدية، تطوان، 1976.
65. ودان بوغفالة، الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان، الجزائر: مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، (د س).
66. ولد خليفة محمد العربي، الاحتلال الاستيطاني للجزائر "مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي"، الجزائر: دار تالة، 2005.

**3- الرسائل الجامعية:**

67. أخليص يوسف، المشرفي العربي طرس الأخبار بما جرى آخر الأربعين من القرن الثالث عشر للمسلمين مع الكفار وفي عتو الحاج عبد القادر وأهل دائرته الفجار، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، المغرب، الدار البيضاء جامعة الحسن الثاني، (1999-2000).
68. أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519- 1830م، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، (2005- 2006).
69. بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية "فترة الاحتلال 1840- 1954"، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة: قسم التاريخ، 2010- 2011.
70. بيرم كمال، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884- 1945، رسالة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط، جامعة منتوري قسنطينة، 2005- 2006.
71. بوطبة عمار، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح (1919- 1956)، رسالة ماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة متنوري، قسنطينة، 2009-2010.
72. حباش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري، (1844-1870) تيارت، سعيدة، جريفيل، البيض نماذجا، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران، 2014.
73. حباش فاطمة، سي الأعلى بن بوبكر القائد العسكري لثورة سيدي الشيخ (1820-1896)، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2004-2005.
74. حمادي بن موسى، جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850- 1900م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003- 2004.
75. حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830- 1930، رسالة دكتوراه ل م د، جامعة باتنة: قسم التاريخ وعلم الآثار، 2013- 2014.
76. خليفة عبد القادر، الهياكل الاجتماعية والتحولات المجالية في حي النزلة –تقرت-، رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، جامعة منتوري قسنطينة، (2002- 2003).
77. دحماني توفيق، النظام الضريبي بإيليك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني 1193هـ/1779-1830/1246، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، (2003- 2004).

78. العايب كوثر، حركة القبائل الجزائريّة التّونسية على المناطق الحدوديّة خلال القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر ميلادي، رسالة دكتوراه، الوادي: جامعة حمة لخضر، 2021م.
79. بن قيطون حمزة، المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري (1882-1914)، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2014-2015.
80. قوراري عيسى، قبيلة حميان دراسة تاريخية وسوسيو ثقافية، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
81. سعيدان جمال الدين، الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيما بين (1830-1919م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012م.
82. شقرون غوثي، الأغنية البدوية بين فترتي الثورة والاستقلال "1954- 1962" منطقة وادي الشولي نموذجا جمع ودراسة، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، (2004-2005).
83. شوشي زهية، مجتمع القصور (دراسة في الخصائص الاجتماعية والعمرانية والثقافية لقصور مدينة تقرت)، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، (2005- 2006).
84. الماجري الأزهر، القبيلة الولائية والاستعمار، أولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس 1830- 1900م، مسار التفكيك وآليات المقاومة، تونس: المطبعة المغاربية للطباعة والإشهار، 2013م.
85. مجمج فوزي، حياة الترحال بين الاستمرار والزوال: دراسة أنثروبولوجية حول نمط الإنتاج الرعوي عند البدو الرحل، منطقة عين عبيد، رسالة ماجستير في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، جامعة منتوري، قسنطينة، (2009-2010).
86. معاشي جميلة، السلطة المحلية الحاكمة في بايليك الشرق الجزائري من القرن 10هـ-16م إلى القرن 13هـ-19م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، (1990، 1991).

## 4- الدوريات (المقالات):

87. بوعزيز يحي، اهتمامات الفرنسيين بجنوب الجزائر والصحراء، وزارة الإعلام والثقافة: مجلة ثقافية، ع: 57، 1980.

88. بوعزيز يحي، نماذج من مقاومة سكان الواحات، مجلة الأصالة، ع: 41، جانفي 1977م.

89. بن داهة عدة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و1897/02/16، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدي بلعباس يومي 20- 21 ماي 2006.

90. بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830- 1873)، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20- 21 نوفمبر 2005.

91. بن خروف عمار، العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 02، الجزائر، 2002م.

92. بن صحراوي كمال، أسلوب السياسة الاستعمارية الدموي في احتلال الغرب الجزائري، (ثورة أولاد سيدي منصور بتيارت 1864م أنموذجا)، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع: 15، جوان 2015.

93. العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين، 2007.

94. بن عيسى محمد المهدي، المجتمع والتنمية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 01، جامعة ورقلة، ديسمبر 2010.

95. غريق صفاء، الإرساليات التبشيرية النسوية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، مجلة مطبعة صخري، تص: عاشور يقمعون، الوادي الجزائر، 2013.

96. قوراري عيسى، معركة جبل عيسى بقبيلة حميان والقمع الاستعماري، جامعة معسكر: الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد خاص، ديسمبر 2012.

97. سعيدوني نصر الدين، الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الأوراس قبل وأثناء العهد العثماني، مجلة الأصالة، ع: 60- 61، 1978.

98. سعيدوني نصر الدين، دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر، مجلة الأصالة، الجزائر، ع: 32، 1976.

99. موساوي مجدوب، مقتطفات من تاريخ قبيلة العمور ببلاد جبال العمور، الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 12، 2018.

100. هلايلي حنيفي، منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842-1954، مجلة المصادر، ع: 08.

**ب- قائمة المصادر والمراجع بالفرنسية:**

**1- المصادر**

101. Ageron Charles Robert, les algériens muslmans et la France 1871- 1919, tome premeiere, presses universitaires de frence, paris, 1968.

102. Chanzy,les tribus et douars, communes d'algérie, 1900.

103. Daumas .E, Le Sahara Algérien, études géographiques statistiques et historiques, alger, 1845.

104. Henri Magre, Atlas D'algérie Et Tunie, Ernest Flammarion, Editeur, Paris, 1901.

105. Jules Cambon, le pays du mouton, Des conditions d'existence des sur les hauts-plateaux et dans le sud de l'algérie, Giralt, Alger, 1893.

106. Laugier De Tassy, Histoire Du Royaume D'alger, Henri Du Sauzet, Amsterdam, 1927.

107. Noel, C, Les documents pour servis à l'histoire de hamyan, BSGO, 1915- 1916.

108. poivre aimé, comment s'exécute le sénatus- consulte sur propriété en Algérie, alger, imprimerie f payssant, 1868.

109. Rodolphe dareste de la Chavannes : de la propriété en algerérie. Loi du 16 juin 1851, sénatus- consulte du 22 avril 1863, 2e édition 1864.
110. statistique et documents relatif ausénatus- consulte sur la propriété arabe, paris, imprimeriale 1863.
111. Teissier Octave, Algérie, librairie de l. hachette et ce, Paris, 1864- 1865.

2- المراجع:

112. A. cauneille, les chaanba (leur nomadisme), evolution de la tribudurant l'administration française, edition, CNRS , paris.
113. Dbach chet autres, mutation cultureie et coopératio au Maghreb,les motivatios de la persnnalité algérienne en ce temps dedécolonisatio, C. N. R. S, paris.
114. Ageron Charles Robert, les algériens muslmans et la France 1871- 1919, tome premeiere, presses universitaires de frence, paris, 1968.
115. boukhobza M'hamed, L'agro- pastoralisme traditionnel en Algérie , , O. P. U , Alger,1982.
116. Boukhobza M'hammed, monde rural: contraintes et mutations, O.P. U ,Alger, Novembre 1992.
117. cauneille. A. les chaanba (leur nomadisme), evolution de la tribudurant l'administration française, edition, CNRS , paris.
118. Chellig nadia, povoirs et socité agro-pastorale dans les houtes plane ssteppiques en algérie.
119. Emile Violard, bendits de kabile ; hors la loi, édition grand Alger livres (gal), Alger, 2004.

120. Emerit. M, Les Tribus Privilégiées En Algérie Dans La Première Moitié Du Xix E. Siècle , In Annales Economies, Sociétés, Civilisatios, N : 01, 1966.
121. Histoire contemporaine, P.U.F, paris, 1983.
122. kaadache mahfoud, l'algerie des algeriens de la préhistoire à 1945, edif, alger, 2000.
123. Sari Djilali, l'évietion des paysans des terres azels dans le constantinois, majallet el tarikh, 1er semestre , center national d'études historiques, Alger, 1980.
124. Sari Djillali, L'insurrection de 1881-1882, SNED, Alger, 1981.

Madai Chellig, pouvoirs et societé agro-pastorale dans les hautes plaines steppiques en algérie.

**3- الرسائل والمقالات:**

125. Badjadja Abdelkrim, Cartographie agraire de l'est algérien a la fin du xix siècle, etude de géographie histoire a partir des archives du senatus consulte, diplôme d'études approfondine, Université De Constement De Géographie, Octobre 1974.
126. cominardi François, au cœur des monts des ksours, le ksar de chellala dahrania, in tradition et modernité, revue d'architecture et d'urbanisme, n°:2, alger, 1995.

**4- الموقع الالكتروني:**

127.Source : http://www.1novembre54.com/vidéo Le 5/ 11/2019.

# فهرس الموضوعات

**مقدمة:** ..... **أ– ن**

**مدخل: الرحل في المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني (1800–1830). (10–63)**

**المبحث الأول:** البدو الرحل (تعريفهم، ميزاتهم) .....11-23

1- تعريف البدو .....16

2- البداوة وطبيعتها .....16

3- أنواع البداوة وأشكالها .....17

4- خصائص البدو الرحل .....18

5- أنواع الارتحال عند البدو.....20

6- القبيلة ومفهومها.....21

7- الخيمة la tounte.....22

**المبحث الثاني:** الريف الجزائري أواخر العهد العثماني..... 23-42

1- القبائل المخزنية (المساندة للسلطة).....24

2- القبائل الرعية (الخاضعة للسلطة).....30

3- القبائل المتمردة على السلطة (الممتنعة، المستقلة).....38

**المبحث الثالث:** نشاط قبائل الرحل أواخر العهد العثماني بالجزائر (1800-1830).....42-65

1- الحياة اليومية لقبائل الرحل في الجزائر خلال العهد العثماني ..... .....42

2- النشاط الرعوي وعلاقته بقبائل الرحل..... .....50

3- علاقة السلطة بقبائل الرحل (1800-1830)..... .....55

4- أنواع الضرائب الخاصة بقبائل الرحل..... .....62

**خاتمة الفصل:**.....62

**الفصل الأول: السكان الرحل إبان الفترة الاستعمارية الفرنسية 1830–1962** .....(**64– 118**)

**المبحث الأول:** نظرة عامة عن المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي.....65-81

2- المجتمع الجزائري وقبائل البدو الرحل .....69

3- وضعية قبائل الرحل عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر.....75

4- البدو الرحل ورحلتي الصيف والشتاء .....78

**المبحث الثاني:** قبائل البدو الرحل خلال الفترة 1832- 1863..... 81-108

1- التوزيع الجغرافي لقبائل البدو الرحل (المواطن الأصلية).....81

2- قبائل البدو الرحل والأمير عبد القادر .....94

3- الحياة السياسية للبدو الرحل خلال النظام الإمبراطوري الفرنسي.....98

**المبحث الثالث:** السياسة الاستعمارية وقبائل البدو الرحل خلال 1863م- 1900.....108-120

3- السياسة الفرنسية وقبائل البدو الرحل من خلال قرارات قانون سيناتوس كونسلت.....108

4- التشريعات الفرنسية ومصير نشاط العشابة في ظل النظام الإمبراطوري 1852-1870.....114

**5-** مواجهتهم للتغيرات السياسية خلال مرحلة الحكم المدني في الجزائر (1870-1900).....116

**خاتمة الفصل:**.....120

**الفصل الثاني: الكولون وقبائل الرحل 1830- 1962**.....(**118-168**)

**المبحث الأول:** المشروع الاستيطاني الفرنسي وتأثيره على حركة البدو الرحل.....119-135

1- التشريعات الفرنسية العقارية وعلاقتها بقبائل الرحل في عهد بيجو.....123

2- التشريعات الفرنسية في عهد الإمبراطورية 1850- 1870.....127

**المبحث الثاني: تنقلاتهم في ظل القوانين الفرنسية الاستعمارية ما بين 1870-1904**.....136- 146

1- التشريعات الفرنسية وفئة البدو الرحل (قوانين:1874-1885-
1887).....136
2- البدو الرحل والتشريعات الفرنسية خلال (1897- 1904).....138
3- إنشاء مراكز المراقبة والحصون .....140
4- الأراضي الرعوية مسألة صراع بين الكولون وقبائل البدو الرحل.....143

**المبحث الثالث:** علاقة البدو الرحل بالكولون في ظل التشريعات الفرنسية خلال ق 20م.....147-170

3- نمط حياة البدو الرحل مع مطلع القرن العشرين.....147
4- واقع البدو الرحل ما بين الحربين وعلاقتهم بالكولون.....151
5- مصير فئة البدو الرحل ما بين 1939- 1962م.....152

**المبحث الرابع:** البدو الرحل والكولون والصراع حول الأراضي الغابية.....158

1- الكولون والبدو الرحل والمنع التدريجي من المساحات الغابية.....158
2- الكولون والبدو الرحل ورد فعل الإدارة الإستعمارية من عمليات حرق الغابات.....164

**خاتمة الفصل:**.....170

**الفصل الثالث: حرفة الرعي في المجتمع الجزائري خلال الفترة (1830-1962)...(169-214)**

**المبحث الأول:** قبائل البدو الرحل والنشاط الرعوي أواخر القرن 19م.....173-184

1- النشاط الرعوي أواخر القرن التاسع عشر(1870-1900).....176
2- النشاط الزراعي ودوره في النشاط الرعوي.....183
3- المكاتب العربية ودورها في توجيه النشاط الرعوي.(1850-1870).....179

**المبحث الثاني:** حرفة الرعي مع بداية القرن العشرين.....185- 191

**4-** حرفة تربية المواشي في مطلع القرن العشرين .....185

**5–** الأسواق الأسبوعية ودورها في عملية تبادل المواشي وبيعها.....188

**6–** قبائل البدو الرحل وحرفة الرعي مع مطلع القرن العشرين.....190

**المبحث الثالث:** واقع حرفة الرعي ما بين الحرب العالمية الأولى والاستقلال 1919- 1962...192-216

1- تربية وتعداد رؤوس المواشي خلال فترة ما بين الحربين (1919- 1939).....192.

2- الثروة الحيوانية وتعداد رؤوس المواشي خلال (1939- 1962).....197

3- النشاط الرعوي أثناء الثورة التحريرية.....205

**خاتمة الفصل:** .....216

**الخاتمة:** .....215-224

**ملاحق:**.....225-237

**قائمة المصادر والمراجع:** .....238- 250

**فهرس الموضوعات:** .....(**251–**255)

**الملخص:**

يعتبر تاريخ البدو الرحل في المجتمع الجزائري من بين المواضيع المهمة لدى الدارسين للتاريخ المحلي، إذ أن البحث في هذا الجانب لا يزال بكرا، ودراستنا هذه المتعلقة بسكان البدو الرحل في المجتمع الجزائري خلال الفترة الإستعمارية جاءت لتزيل ولو قليلا اللبس والغموض عن عديد الجوانب التي لازمت هذه الفئة خلال الفترة الزمنية المعنية، فاهتمت بجوانب عدة منها: الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة الأولى، والسياسية والثقافية بدرجة أخرى، مسلطة الضوء عن مختلف التحولات والتغيرات التي مست هذه الفئة بناءا على ماضيها التاريخي، حيث لعبت الظروف التي عايشتها دور كبير في إعداد خارطة طريق لها من مواقف وأساليب اتجاه المستعمر الفرنسي وسياسته منذ سنة 1830م والى غاية سنة 1962م، فتعرضت لمختلف التشريعات والقوانين التي سنتها الإدارة الفرنسية أهمها قانون سيناتوس كونسلت الذي هدف إلى تفكيك البنية الاجتماعية للمجمع الجزائري عموما والبدو الرحل بالخصوص، حينما حد من تحركات هذه الفئة بين الشمال والجنوب فيما عرف برحلة الصيف والشتاء.

**الكلمات المفتاحية:** البدو الرحل، تفكيك، سيناتوس كونسلت، رحلة الصيف، التشريعات، الإدارة الفرنسية، المجتمع الجزائري، البنية الإجتماعية، تحركات، التحولات والتطورات.

**Abstract:**

In history of the Algerian society, nomadic Bedouins are part of the important and thorny issues for history specialists in history. As research on this aspect is still early, our study concerned the nomadic population of Algerian society during the colonial period. The latter came to eliminate the ambiguity on the multiple aspects that were associated with this group; social and economic in the first place, political and cultural in another place to highlight the various affections and changes which affected this category and presented the methods of direction of the French colonizer from 1830 to 1962 .

This category was exposed to the various legislation and laws enacted by the French administration, the most important of which was the Senatus Consult law which aimed to dismantle nomadic Bedouins in particular when it limited the movement of this group from north to south in what was called the summer and the winter journey.

**Key words:** nomadic Bedouins, dismantling, Senatus Consult, summer the winter journey, legislation, French administration, Algerian society, social structure, the travel, the change and the evolution.

**Résumé :**

Dans la société algérienne, les bédouins nomades font partie des enjeux importants et épineux pour les spécialistes de l'histoire. Comme la recherche sur cet aspect est encore précoce, notre étude a concerné la population nomade de la société algérienne durant la période coloniale. Cette dernière est venue éliminer l'ambigüité sur les multiples aspects qui était associés à ce groupe ; social et économique en premier lieu, politique et culturel en autre lieu, mettre en évidence les différentes affections et changements qui ont affecté cette catégorie et présentait les méthodes de direction du colonisateur français de 1830 à1962.

Cette catégorie a été exposée aux différentes législations et lois édictées par l'administration française, dont la plus importante était la loi Senatus Consult, qui visait à démanteler des bédouins nomades en particulier, lorsqu'elle limitait les déplacements de ce groupe du nord au sud dans ce qu'on appelait le voyage d'été et d'hiver.

**Les mots clés** : les bédouins nomades, démantèlement, Senatus Consult, le voyage d'été, les législations, l'administration française, la société algérienne, structure social, les déplacements, les changements et les évolutions.